

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية
والنظام المالي المحاسبي

تحت إشراف

من إعداد:

الأستاذ الدكتور ملياني حكيم

شوقي طارق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
رواجي عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
ملياني حكيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
براقى تيجاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مناقشا
بلعجوز حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
زعبيط نورالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مناقشا
عقون عبد السلام	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريرج	مناقشا

السنة الجامعية:

2018/2017

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

التشكرات

إلى الأستاذ المحترم أ.د. حكيم ملياني لإشرافه على أطروحتي ولم يبخل عني بأي

جهد للوصول إلى هذا العمل المتواضع

إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام لقبولهم مناقشة عملي المتواضع

إلى كل الزملاء والزميلات الأساتذة لكلية العلوم الاقتصادية سطيف 1

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد أو حتى بالدعاء

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلاً

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي وأبنائي عبد الرحمن، هداية، سيرين وأحمد ياسر

إلى كل الإخوة والأخوات وكل العائلة

إلى كل أصدقائي كل باسمه وكل من يعرفه طارق

خطة البحث

العنوان

التشكرات

الاهداء

المقدمة

الفصل الأول: مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF

المبحث الأول : التوافق المحاسبي الدولي وظهور المحاسبة الدولية

المطلب الأول : نشأة معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الدولية وأهميتها

المطلب الثالث: الهيئات المسؤولة على التوافق المحاسبي الدولي والمحلي.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.

المطلب الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية

المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومسؤوليته في إعداد المعايير

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (الإطار المفاهيمي)

المبحث الثالث : تقديم النظام المحاسبي المالي SCF

المطلب الأول : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

المطلب الثالث : مكونات النظام المحاسبي المالي

المطلب الرابع : مدى التوافق بين النظام المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

الفصل الثاني : المشتقات المالية كمنتجات للهندسة المالية ودورها في أنشطة التغطية (التحوط)

المبحث الأول : الأدوات المالية وطرق التعامل بها

المطلب الأول : الهندسة المالية ودورها في ابتكار منتجات مالية مستحدثة

المطلب الثاني : الأدوات المالية الأساسية

المطلب الثالث: المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها.

المطلب الرابع : أسواق التعامل بالأدوات المالية (الأسواق المالية).

المبحث الثاني : مدخل للمشتقات المالية

المطلب الأول: ماهية المشتقات المالية

المطلب الثاني .أنواع المشتقات المالية.

المطلب الثالث : مخاطر المشتقات المالية.

المطلب الرابع : الأهمية الاقتصادية لعقود المشتقات ورأي الشريعة الإسلامية فيها.

المبحث الثالث : تقنيات عمل المشتقات المالية لأغراض التغطية والتحوط

المطلب الأول : إستراتيجية التحوط

المطلب الثاني : تطبيق إستراتيجية التحوط بالخيارات.

المطلب الثالث: تطبيق إستراتيجية التحوط بالعقود الآجلة والمستقبليات

المطلب الرابع : تطبيق إستراتيجية التحوط بعقود المبادلات

المبحث الرابع : أسواق المشتقات المالية

المطلب الأول : أنواع أسواق المشتقات.

المطلب الثاني: أهم أسواق المشتقات المالية وأحجام التداول فيها.

المطلب الثالث :المشتقات المالية وعلاقتها بالأزمات المالية.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية

IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF

المبحث الأول : معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS ذات العلاقة بمحاسبة الأدوات المالية ومحاسبة التغطية

المطلب الأول : معيار المحاسبة الدولي IAS 32 الأدوات المالية – العرض -

المطلب الثاني : معيار إعداد التقارير المالية الدولي IFRS 7 : الأدوات المالية –الإفصاح-.

المطلب الثالث :الأدوات المالية والقيمة العادلة وفق المعيار IFRS 13.

المبحث الثاني:محاسبة الأدوات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 :الأدوات المالية.

المطلب الأول : الانتقال من المعيار IAS 39 إلى المعيار الجديد IFRS9.

المطلب الثاني :هدف ونطاق المعيار IFRS 9.

المطلب الثالث: تصنيف الأدوات المالية

المطلب الرابع : تدني قيمة الأدوات المالية وفق IFRS 9

المبحث الرابع : محاسبة التغطية وفق معيار إعداد التقارير المالية IFRS 9.

المطلب الأول : محاسبة التحوط وأنواع التحوط.

المطلب الثاني:تقييم علاقة التحوط وإيقافها.

المطلب الثالث: المحاسبة عن المشتقات المالية.

المطلب الرابع: مقارنة بين المعيار IFRS9 والمعيار IAS 39 وأولى آثار تطبيق المعيار الجديد.

المبحث الثالث : محاسبة التحوط والأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

المطلب الأول : قواعد عامة للاعتراف والتقييم الخاصة بالأدوات المالية

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للأدوات المالية الأساسية وفق SCF

المطلب الثالث : محاسبة التغطية (التحوط) وفق النظام المحاسبي المالي SCF

المطلب الرابع:دراسة مقارنة بين النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص محاسبة الأدوات المالية

الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر.

المبحث الأول : محاسبة التغطية والأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS

المطلب الأول : الاعتراف وتصنيف الأدوات المالية

المطلب الثاني : حالات تطبيقية لتدني قيمة الأدوات المالية.

المطلب الثالث : دراسة حالات تطبيقية لمحاسبة التحوط للمشتقات المالية.

المبحث الثاني : محاسبة التغطية في النظام المحاسبي العام الفرنسي PCG

المطلب الأول : القوانين المنظمة لمحاسبة التغطية وفق PCG

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق PCG

المطلب الثالث : تقديم بنك سوسيتي جنرال الفرنسي SOCETE GENERALE.

المطلب الرابع : عرض القوائم المالية والإفصاح عن المشتقات المالية لبنك سوسيتي جنرال لسنة 2016

المطلب الخامس : تعامل بنك وسوسيتي جنرال مع معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية

المبحث الثالث: محاولة وضع نموذج مقترح لمحاسبة التغطية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

المطلب الأول : تقديم بورصة الجزائر وتحليل نشاطها

المطلب الثاني : محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفق SCF

المطلب الثالث : محاولة لتفريع الحساب 52:الأدوات المالية المشتقة.

المطلب الرابع :المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق SCF.

الخاتمة

المراجع

قائمة المصطلحات والاختصارات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المقدمة

شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين تطورا هائلا في عالم المال والأعمال حيث ظهرت الهندسة المالية مع ابتكاراتها فيما يخص المنتجات المالية ، فتم توفير العديد من المنتجات الأساسية والتي تم تفرعها الى عدة أنواع، إلى أن وصلت إلى اشتقاق منتجات من الأساسية سميت بالمشتقات المالية وهذا كله تلبية لأغراض واحتياجات كل المتعاملين في هذه الأسواق باختلاف أهدافهم وغاياتهم ، مما جعلهم يجدون تنوعا كبيرا للمنتجات فزاد إقبالهم على التعامل بها وارتفعت قيم رؤوس الأموال التي تتداول في الأسواق العالمية مما أثرت مباشرة على اقتصاديات الدول (الاقتصاد الكلي) وكذا ميزانيات المؤسسات ووضعياتها المالية(الاقتصاد الجزئي) والتي تعتبر المستخدم النهائي لهذه المنتجات .

زاد الاهتمام بالمشتقات المالية منذ ظهورها وتحققها لأغراض مستخدميها من تغطية وتحوط ضد المخاطر المالية التي قد تواجهها المؤسسة(وهو الغرض الأصلي لابتكارها) أو المضاربة بها وتحقيق الأرباح من ورائها ، فأنشأت الأسواق الخاصة بها وتم تنظيمها وتنميطها في شكل عقود معيارية، وبدأت أرقام أعمالها تزداد تدريجيا إلى أن أصبحت بآلاف المليارات من الدولارات.

تعتبر الأدوات المالية من العناصر الرئيسية في قائمة الميزانية للعديد من المنشآت، حيث تمثل الأدوات المالية كل من الأصول المالية والخصوم المالية وأدوات حقوق الملكية والتي أصبح هناك إقبال متزايد من منشآت الأعمال المختلفة على الإستثمار فيها في شكل :أسهم ، سندات ومشتقات مالية، وبالتالي أصبح هناك تأثير متزايد لتلك الإستثمارات على نتائج الأعمال والمركز المالي لها ، ولقد أدى هذا التنوع في المنتجات وتعقيدها إلى التأثير المباشر على المعالجة المحاسبية لها سواء من ناحية الاعتراف،القياس ، العرض والإفصاح ، وهذا ما تناولته معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في العديد من معاييرها وأفردت للأدوات المالية أربعة معايير ثلاثة مازالت سارية المفعول وواحد تم إلغاؤه مؤخرا. حيث تم تناول كيفية العرض للأدوات المالية في المعيار IAS32 أما الإفصاح فكان تحت نطاق معيار إعداد التقارير المالية IFRS7 ، والجزء الأهم للأدوات المالية وهو الاعتراف والقياس فكان موضوع المعيار IAS39 الذي تم إلغاؤها وحل محله معيار إعداد التقارير المالية IFRS9 .

فتحت ضغط العديد من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية الدولية (خاصة مجموعة العشرين G20) وكذا تأثير مفترقات الأزمة المالية العالمية 2008 جاء معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والذي صدرت آخر مرحلة منه عام 2013 و تم تأجيل العمل به إلى 2018 بعدما كان في 2015 والمتعلق بالأدوات المالية ليعوض معيار المحاسبة الدولي رقم 39: الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) لما شاب هذا المعيار من تعقيدات عجزت الكثير من المحاسبات المحلية على فهمها

وتطبيقها في الواقع مما أُلزم مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB التفكير في تعويض المعيار بمعيار جديد يتمتع بالسهولة والبساطة (IFRS 9) و الذي سايره كذلك جهد أمريكي من خلال إصدار معيار من مجلس المعايير المحاسبة الأمريكي FASB أكثر بساطة للتطبيق. لقد مر معيار التقارير المالية IFRS 9 في إصداره بثلاث مراحل كانت أولها تصنيف وتقييم الأصول والخصوم المالية وذلك منذ 2009 أما الثانية فكانت منهجية التدني للأدوات المالية في 2010 ليصل في الأخير للمرحلة الثالثة محاسبة التغطية (2013) حيث صدرت النسخة النهائية من المعيار في جويلية 2014 ، وهو واجب التطبيق ابتداء من 2018/1/1.

تتم محاسبة التغطية أو المحاسبة عن المشتقات المالية بكيفيات المعالجة المحاسبية لهذا النوع من المنتجات المالية التي تستخدم للتحوط ضد المخاطر المحتملة أن تتعرض لها المؤسسة و التي تلجأ لاستخدام هذه المنتجات الجديدة للهندسة المالية كتقنيات مستحدثة للوقاية من المخاطر، ولما كانت هذه المشتقات تتميز بالتنوع والاختلاف وحتى التعقيد في طرق استخدامها كانت المحاسبة عنها تتميز بنوع من الصعوبة والتعقيد أيضا أجبر معدي المعيار تخصيص فصل كامل تحت عنوان محاسبة التغطية والذي أخذ عدة سنوات لانتهاء منه، والذي حدد الحالات التي يمكن للمشتقات ان تصبح مؤهلة للتغطية، الطرق الممكنة للمحاسبة التغطية ومتى يتم التوقف عن محاسبة التغطية ، وبالتالي قدم المعيار تفصيلا كاملا حول محاسبة التغطية في انتظار بدأ تطبيقه والحكم على مقترحاته.

أما بالنسبة للنظام المالي المحاسبي والذي تعتبر معايير المحاسبة الدولية كمرجع له يستنبط منها مبادئ وتطبيقاته ، فلقد اهتم للأدوات المالية و صنفها في جانبي الميزانية فكانت الأصول المالية الطويلة الأجل (ضمن التثبيتات المالية) وقصيرة الأجل ضمن الحسابات المالية كالقيم المنقولة للتوظيف، أما الخصوم المالية فتم تصنيفها كذلك إلى طويلة الأجل وأخرى قصيرة ومنها ما يصنف ضمن حقوق الملكية.

بالنسبة للمشتقات المالية وبحكم عدم استخدامها من طرف المؤسسات الجزائرية وعدم توفرها في سوق المال الجزائرية فقد خصص النظام المالي المحاسبي الحساب 52:الأدوات المالية المشتقة ولكن لم يفصل في كيفية التعامل معه بل لأعطى بعض التعاريف للمشتقات وطرق تقييمها بشكل بسيط غير معمق، مما ترك المجال لاجتهادات المختصين في المحاسبة لتصور المعالجة المحاسبية لها مستنبطين من المعايير أو من الأنظمة المحاسبية للدول التي تستخدم المشتقات المالية وتعامل بها من خلال توفرها في أسواقها المالية المحلية أو الدولية.

أولاً: إشكالية الدراسة

إن معايير المحاسبة الدولية بتقديمها لإرشادات وتوجيهات لما سيكون عليه التطبيق، لا تعطي حلولاً تطبيقية للممارسة المحاسبية، عكس النظام المالي المحاسبي فهو موجه للتطبيق فكان عليه إبراز كيفية المعالجة المحاسبية لكل عناصر الحسابات التي تتوفر عليها مدونته مع، وضعه للمبادئ والفروض ضمن إطاره التصوري التي تعبر عن مكوناته، وعلى هذا الأساس اجتهاد مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في إصدار المعايير ذات العالقة بالأدوات المالية عامة والمشتقات المالية خاصة متطرفة لمحاسبة التغطية وشروط استخدامها مع إجراء التعديلات كلما تطلب الأمر ذلك، أما بالنسبة للنظام المالي المحاسبي ففصل في محاسبة الأدوات المالية وتطرق للمشتقات المالية من الجانب النظري فقط (إطارها المفاهيمي) وترك للمطبقين المعالجة المحاسبية لها.

مما سبق يكون التساؤل الرئيسي أو الإشكالية الرئيسية لموضوعنا:

كيف تتم المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق كل من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF؟

و على هذا الأساس ولزيادة التحليل لموضوعنا يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

✓ ما هو مفهوم المشتقات المالية وكيف يتم استخدامها في نشاط التغطية؟

✓ ما هي معايير المحاسبة الدولية التي تتناول محاسبة التغطية؟

✓ كيف تناول النظام المحاسبي المالي محاسبة الأدوات المالية في إطارها العام؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

✓ الفرضية الأولى: بعد إصدار معيار التقارير المالية IFRS 9 أصبحت الممارسة المحاسبية لمحاسبة التغطية أكثر بساطة وسهولة .

✓ الفرضية الثانية: تبقى المشتقات المالية والمحاسبة عنها من المواضيع ذات الصعوبة والتعقيد بالرغم من صدور معايير جديدة .

✓ الفرضية الثالثة: يتوافق النظام المالي المحاسبي معايير المحاسبة الدولية في المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية).

✓ **الفرضية الرابعة:** النظام المحاسبي المالي غير مؤهل لمحاسبة التغطية بعد بحكم عدم توفر هذا النوع من المنتجات المالية الخاصة في سوق المال الجزائري.

ثالثا: حدود الدراسة

للدراصة حدود تمثلت في المكانية وهي تسليط الدراسة على الممارسة الدولية في إطار المحاسبة الدولية من خلال معايير المحاسبة الدولية وكذا محلية من خلال الاطلاع على الممارسة المحاسبية على المشتقات المالية في فرنسا كدولة تطبق معايير المحاسبة الدولية أو الجزائر التي اعتمدت تطبيق النظام المالي المحاسبي منذ 2010.

أما الحدود الزمانية فهي تتبع إصدارات المعايير التي تناولت محاسبة الأدوات المالية منذ سنوات 2000 وما حدث فيها من تعديلات أو حتى إلغاءات لغاية 2017 لتكون الدراسة مهيئة ونفس الشيء بالنسبة للنظام المالي المحاسبي.

رابعا: أهمية الدراسة ودوافع اختيارها

تعتبر الأدوات المالية من المواضيع المحاسبية التي نالت حضا وافرا من التحليل ودليل ذلك عدد و تنوع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS التي تناولت الموضوع ، فالأدوات المالية تشكل جزءا مهما ضمن أصول وخصوم المؤسسات خاصة المالية منها، ومع زيادة استخدام واللجوء إلى المشتقات المالية سواء للتغطية أو المضاربة ، وجب أن تساير هذه التغييرات المحاسبة بتقديمها التقنيات والطرق المناسبة للمعالجة المحاسبية لهذا النوع من المنتجات المالية ، وطبعا فطرق الاعتراف وخاصة القياس ، العرض والإفصاح للمشتقات المالية بكل أنواعها وتفصيلها تؤثر مباشرة على القوائم المالية للمؤسسة ومنه على الوضعية المالية للمؤسسة وهو الهدف العام الذي تسعى المحاسبة لتحقيقه (إعطاء صورة صادقة ووفية عن الوضعية المالية للمؤسسة)، وعليه هناك دوافع شخصية وأخرى موضوعية نلخصها فيما يلي:

الدوافع الشخصية: تتمثل في :

✓ علاقة الموضوع بمجال التخصص.

✓ مواصلة لموضوع الماجستير الذي كان حول تأثير تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية.

✓ الاهتمام الشخصي بمعايير المحاسبة الدولية ومتابعة تطوراتها ومحاولة مقارنتها مع تطبيقات النظام المالي المحاسبي.

الدوافع الموضوعية: تتمثل في:

- ✓ نقص البحوث في محاسبة المشتقات المالية (محاسبة التحوط) والتركيز على الأدوات المالية بصفة عامة فقط.
- ✓ عدم تطرق النظام المالي المحاسبي لمحاسبة التحوط وبالتالي محاولة إسقاط التجارب الدولية على الجزائر في حالة ما تم اعتماد هذا النوع من المنتجات.
- ✓ تزويد المكتبة الوطنية ببحث قد يكون مساعدا للعديد من الباحثين في المستقبل.

خامسا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في:

- ✓ إبراز طرق المحاسبة من اعتراف وقياس وعرض وإفصاح للمشتقات المالية ضمن ما يعرف بمحاسبة التغطية (التحوط) خاصة في ظل اللجوء الكبير والمتواصل مؤسسات الأعمال إلى استخدامها كأدوات للتحوط، وهذا وفق ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية
- ✓ إبراز كيفية تناول النظام المحاسبي المالي لمحاسبة التغطية ضمن محاسبة الأدوات المالية باعتبارها جزءا منها ، وما مدى إمكانية تطبيق تلك الممارسات المحاسبية على هذه المنتجات في الواقع التطبيقي من خلال تتبع مجموع المعايير المحاسبية ذات الصلة ومحاولة فهمها وتفسيرها وإبراز النقاط التي تطرقت إليها والتي تخص الموضوع سواء مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

سادسا: منهجية الدراسة

من اجل الإلمام الجيد والتحليل المناسب لموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فكان الوصف في متابعة إصدارات معايير المحاسبة الدولية من خلال تتبع المسار التاريخي لنشأة مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذا ظروف اعتماد الجزائر على نظام محاسبي مالي جديد مع إبراز أهم مميزاته وأسباب التعديل في النظام المحاسبي في الجزائر، وكذا سرد مفاهيم حول المشتقات المالية وطرق التداول بها وأسواقها وأهميتها، أما جانب التحليل فكان من خلال تحليل مضامين المعايير المهتمة بمحاسبة التغطية وتفسير كفاءات التطبيق مع تعزيز الدراسة لتطبيقات عديدة لمحاسبة التحوط على مستوى المعايير وفي دولة أوروبية ثم محاولة إسقاط ذلك على الجزائر.

سابعا: صعوبات البحث

لقد تم مواجهة العديد من الصعوبات لانجاز هذا البحث نوجز أهمها في:

- ✓ صعوبة فهم بعض المفاهيم الخاصة بالجانب المالي فيما يخص تقنيات تداول المشتقات المالية وطرق عمل أسواقها... الخ.
- ✓ عدم توفر مؤسسات في الجزائر تطبق هذا النوع من المحاسبات (محاسبة التحوط) لذا لجانا إلى مؤسسات أجنبية في الخارج لاستخدام الانترنت التي توفر جزءا من المعلومات الضرورية.
- ✓ عدم استجابة النظام المالي المحاسبي للمستجدات المحاسبية خاصة على المستوى الدولي.
- ✓ اغلب المراجع باللغة الانجليزية وبالتالي صعوبة الترجمة خاصة المصطلحات منها.

ثامنا: الدراسات السابقة

لم تتناول دراسة معينة نفس الموضوع بحكم مزجه لمحاسبة المشتقات المالية بين معايير المحاسبة الدولية التي تطبق في العديد من الدول كالاتحاد الأوروبي والمتوافقة بشكل كبير مع معايير المحاسبة الأمريكية والنظام المالي المحاسبي المطبق في الجزائر لأن أغلب الدراسات هي أجنبية ويمكن عرض الدراسات التالية:

➤ **الدراسة الأولى:** دراسة خوان راميراز :المحاسبة عن المشتقات المالية:تغطية متقدمة تحت المعيار الدولي

:IFRS9

Juan Ramirez, Accounting For Derivatives , Advance Hedging Under IFRS 9, Second Edition , WELEY Finance Series , UK , 2015

ركزت الدراسة على صدور المعيار IFRS9تطلب الأمر سنوات لإتقان التفاعل بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجيهات الرئيسية بشأن محاسبة المشتقات وإدارة مخاطر السوق باستخدام المشتقات(الكاتب له نفس العنوان ولكن طبعة قديمة 2007 أين كان المعيار IFRS 9 لم يصدر بعد)، تساعد هذه الدراسة على عملية الفهم لتقنيات تغطية وضعيات التحوط الواقعية خطوة بخطوة، لأن كل مخاطر السوق : العملات الأجنبية، أسعار الفائدة، التضخم، والمواد الأولية والسلع لديها المحاسبة الخاصة وتسعى الإدارة إلى تغطية كل خطر على حدى. أما البنوك فقد قامت بتطوير مشتقات متطورة على نحو متزايد أدت إلى زيادة الفجوة بين المشتقات التي يوجد بشأنها إجماع حول كيفية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمشتقات التي لم تكن حساباتها واضحة .وستبقى هذه الفجوة ما دامت الموارد المخصصة للابتكار المالي تفوق كثيرا الموارد المخصصة للتفسير المحاسبي، الهدف من هذه الدراسة هو توفير إطار مفاهيمي يستند إلى الاستخدام الواسع للحالات بحيث يمكن للباحثين التوصل إلى تفسير المحاسبة الخاصة بأي إستراتيجية للتحوط.

وتوجه هذه الدراسة إلى مهني المحاسبة، أمناء الخزينة ومسيري المخاطر لدى المؤسسات والمؤسسات المالية والمصرفية، وكذا كل المستثمرين في المشتقات المالية .

➤ الدراسة الثانية: محاسبة التغطية تحت معيار إعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) نظرة مقربة حول

Hedge accounting under IFRS 9 - a closer look at the changes and challenges

من إعداد مكتب الدراسات الاقتصادية العالمي ERNST and YOUNG سنة 2013: حيث وكزت الدراسة على مختلف التعديلات الجديدة التي جاء بها المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار الدولي رقم 39 ومدى القدرة على تطبيق التحديات الجديدة التي حاولت أن تبسط الممارسة المحاسبية عن التغطية قدر الإمكان ليتمكن المحاسبين من تحديد بنود التغطية ونوع التغطية المناسب، وعليه لخصت الدراسة النقاط الأساسية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تسيير المخاطر:

✓ تحديد مكونات المخاطر المؤهلة للتغطية.

✓ تحديد أدوات التحوط المؤهلة والبنود المتحوط لها.

✓ قياس فعالية التحوط المحتمل.

✓ إعادة التوازن لعلاقة التحوط عند الضرورة.

➤ الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان: الانطباعات الأولية حول معيار إعداد التقارير المالية رقم 9 (2013)

IFRS 9 (2013): Hedge accounting and transition : المرحلة الانتقالية :

First impressions

من إعداد Spall Chris ومن معه ضمن إصدارات KPMG International Standards Group في ديسمبر 2013 : حيث ركزت الدراسة على المقاربة الجديدة التي أتى بها معيار إعداد التقارير المالية رقم 9 في تسيير والتحكم في مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة ومنه تحديد أحسن وسيلة أو منتج مالي يمكن استخدامه للتغطية للوصول إلى أقصى فعالية في استخدام المشتقات المالية، مبرزة أهم التعديلات التي جاء بها المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار IAS39 والتي تتمثل أساسا في مراحلها الثلاث : تصنيف وقياس الأدوات المالية، التدني ، ومحاسبة التحوط ، مع ما يحتويه المعيار من تحسينات وإضافات تشرحها الدراسة وتبين تقنيات تطبيقها.

➤ الدراسة الرابعة: المعيار الدولي IFRS9 الأدوات المالية ، إصدارات مكتب الاستشارات الدولي

(EY (building a better working world) سنة 2014: حيث هدفت الدراسة إلى شرح آخر إصدار

للمعيار IFRS9 والتي كانت آخر مرحلة منه في جويلية 2014 موضحة المراحل الثلاث للمعيار : التصنيف

والقياس، التدني ومحاسبة التحوط، والذي يصبح واجب التطبيق ابتداء من سنة 2018 موجهة إرشادات وتوجيهات خاصة للمؤسسات المالية (البنوك) بالاستعداد الجيد لتطبيق هذا المعيار بحكم كونها الأكثر تأثراً به، وحسب هذه الدراسة وبحكم تجربة المكتب مع المؤسسات فإنها تحضر التنظيم المناسب لتسيير محفظة مشتقاتها المالية مع التمكن من تقنيات المحاسبة عنها التي أتى بها المعيار الجديد. وقد قدمت الدراسة مفاتيح التطبيق الجيد للمعيار الجديد فيما يخص المؤسسات المالية .

➤ الدراسة الخامسة: مقال من إصدارات (Raymond Chabot (Grant Thornton) :

Bulletin Des Nouvelles Sur Les IFRS : Numéro Spécial Instruments Financiers
, Octobre 2014 .

هدفت الدراسة إلى متابعة إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص المعايير IFRS حيث أصبح الآن أي في أكتوبر 2014 المعيار IFRS9 جاهزا ومنتهيا ، وذلك بعد سنوات من التحضير والإعداد في سبيل إنهاء IFRS9 والاستعداد إلى إلغاء المعيار IAS39 ، وكانت أهم ما تصبو إليه الدراسة توضيح المتطلبات الجديدة التي جاءت بها فصول هذا المعيار الجديد إلى غاية آخر فصل تم إعداده في جويلية 2014 والذي يعالج ما يلي:

✓ خسائر الائتمان المنتظرة.

✓ متطلبات التصنيف والتقييم التي تم مراجعتها.

➤ **الدراسة السادسة: د. بوسبعين تسعديت ، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة ، مطبوعة موجهة لطلبة ماستر شعبة المالية والمحاسبة ، 2016/2015 جامعة البويرة الجزائر،** حيث كانت تهدف الدراسة وهذا في إطار تعميق مفاهيم طلبة المحاسبة حول محاسبة الأدوات المالية إلى:

✓ التعرف على مختلف الأدوات المالية وكيفية معالجتها وتقييمها وتسجيلها محاسبيا بالتعرض إلى حالات تطبيقية.

✓ التمكن من ربط معطيات المؤسسة الداخلية ومختلف التغيرات الحاصلة في بيعتها خاصة المالية منها.

وكانت أهم محاور دراستها تتمثل في :

المحور الأول: مدخل إلى محاسبة الأدوات المالية

المحور الثاني: معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS المعالجة لموضوع محاسبة الأدوات المالية.

المحور الثالث : محاسبة الأصول المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.

المحور الرابع: محاسبة الالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.

المحور الخامس : محاسبة المشتقات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.

المحور السادس: محاسبة التحوط وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.

المحور السابع : إدارة مخاطر التلاعب بالمعلومة المحاسبية عن طريق التحوط باستخدام المشتقات المالية.

➤ الدراسة السابعة: بونعجة سحنون ، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية –بالإشارة إلى حالة الجزائر – رسالة ماجستير ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2010/2011 ، حيث كان هدف الدراسة هو:

- ✓ تحديد أهم المفاهيم والقواعد المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية من خلال معايير المحاسبة الدولية .
- ✓ توضيح مدى تأثير الأزمة المالية لسنة 2008 على توجهات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB .
- ✓ دراسة مدى التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي فيما يخص محاسبة الأدوات المالية .
- ✓ دراسة ما مدى وجوب تكييف هذا النظام مع مستجدات المعايير الدولية.

تاسعا: خطة البحث

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين ، الأول نظري مقسم بدوره إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول مدخل لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS أسباب ظهورها وتطور الهيئة المسؤولة عن إصدارها ومدى أهميتها في تحسين الممارسة المحاسبية الدولية والحث على التوافق المحاسبي بين الدول ، إلى جانب التطرق للنظام المالي المحاسبي وأسباب ظهوره كذلك وما هي مميزاته والتحسينات التي أتى بها ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية.

أما في الفصل الثاني فكان خاص بالمشتقات المالية بنوع من التفصيل في مفاهيمها وأنواعها والأغراض من استخدامها وكذا كيفية تداولها في الأسواق منطلقين من أنها منتجات مستحدثة للهندسة المالية وكانت عملية اشتقاق للأدوات المالية الأساسية (الأسهم والسندات) معرجين على مفاهيم سوق المال وأنواعها وتقنيات تكوين المحافظ الاستثمارية .

أما الفصل الثالث فخصص لصلب الموضوع من الناحية النظرية أي لكيفية تناول معايير المحاسبة الدولية لمحاسبة المشتقات المالية (محاسبة التغطية) وذلك في إطار محاسبة الأدوات المالية بشكل عام ، مبرزين أهم المعايير ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمحاسبة التغطية وما مدى إمكانية تطبيق المعايير الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ، ثم في آخر الفصل تطرقنا لكيفية تناول النظام المالي المحاسبي محاسبة الأدوات المالية بشكل عام ومحاسبة المشتقات المالية بشكل خاص.

في الأخير جعلنا فصلا رابعا تطبيقيا تناولنا من خلال أمثلة عديدة تطبيقية للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية ومحاسبة التحوط وفق معايير المحاسبة الدولية ، ثم عززنا ذلك من خلال تفصيل طريقة تلك المحاسبة لمؤسسة فرنسية تخضع للنظام العام المحاسبي PCG (بنك سوسيتي جنرال) مستخدمين دليله المحاسبي وقوائمه المالية لسنة 2016، ليكون في الأخير تطبيقات لمحاسبة الأدوات المالية وفق SCF ومحاولة إدراج مقترح لمحاسبة التحوط للمشتقات المالية وفق SCF في حالة استخدام المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من المنتجات معرجين في شرح حالة بورصة الجزائر وما إمكانية تداول مثل هذه المنتجات على مستواها.

الفصل الأول:

مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية

IAS / IFRS

والنظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد

شهدت المحاسبة في النصف الأخير من القرن العشرين تطورات كثيرة لعل أهمها سعي دول العالم (خاصة الصناعية منها) إلى توحيد الممارسة المحاسبية بين الدول أو على الأقل توافق بينها وهذا بعد ما شهدته الممارسة المحاسبية من اختلافات بين الدول تصل في بعض الحالات إلى التعارض بحكم الاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين الدول وكذا سيطرت الأحكام الشخصية والمنظمات المهنية على المحاسبة بحثا دائما لخدمة المصالح الخاصة للأفراد أو المؤسسات .

ولكن مع ظهور العولمة ومسها كل جوانب الحياة لم تسلم المحاسبة من هذا التيار وبضغط من المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي ومنظمة التجارة الدولية) وكذا الشركات العالمية متعددة الجنسيات بدأ العمل فعلا من أجل جعل المحاسبة دولية ومتوافقة بين الدول وتجسد ذلك فعلا بانعقاد العديد من الاجتماعات الدولية توجت سنة 1973 بتأسيس مجلس دولي للمحاسبة دوره تقريب وجهات النظر فيما يخص الفكر المحاسبي من خلال إصدار توجيهها وإرشادات للعمل المحاسبي اصطلاح عليها معايير المحاسبة الدولية .

كما كان الحال فالجزائر لم تقف بعيدة عن هذا وإن كانت قد تأخرت ، فقامت بتعديل جوهرية في نظامها المحاسبي من خلال إصدار نظام جديد سمي النظام المالي المحاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية بدل المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح بعيدا ولا يتناسب مع التطورات التي شهدتها المحاسبة عالميا.

ولتفصيل المعايير المحاسبية الدولية ومعرفة تاريخ صدورها وتطورها، مع التطرق للنظام المالي المحاسبي وأسباب ظهوره وأهم مميزاته تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التوافق المحاسبي الدولي و ظهور المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

المبحث الثالث: تقديم النظام المحاسبي المالي SCF

المبحث الأول : التوافق المحاسبي الدولي وظهور المحاسبة الدولية

المطلب الأول : نشأة معايير المحاسبة الدولية

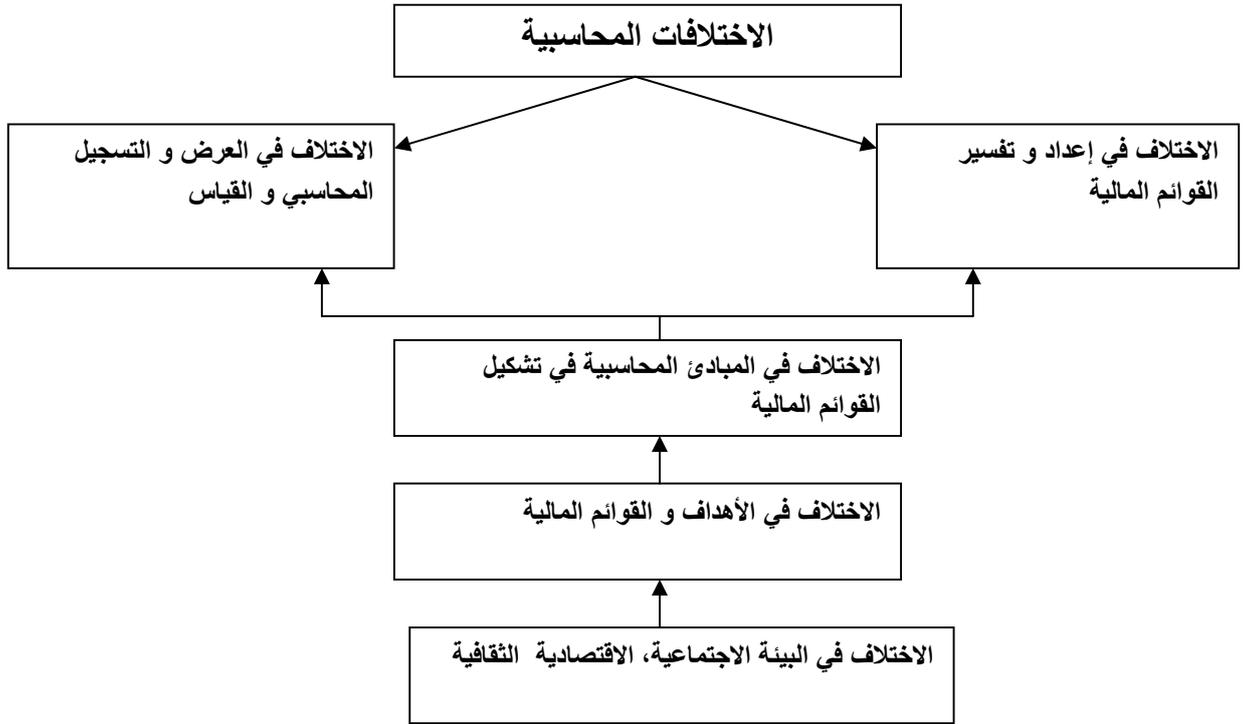
إن طابع العالمية و بعدما مس كل المجالات الاقتصادية و الثقافية و المعلوماتية ... الخ ، لم تنأى المحاسبة عن ذلك بل كانت في صميم نظام العولمة إذ أصبحت تكتسي طابع الدولية و ذلك من خلال ما يتداول من مصطلحات أهمها مصطلح المحاسبة الدولية و معايير المحاسبة الدولية ، و منه نجد أن المحاسبة كذلك فرض عليها الواقع لأن تجهز نفسها لكي تصبح لغة عالمية تطبق في أغلب الدول أن لم نقل في كلها بعد سنوات .

إن المحاسبة المالية هي الوسيلة التي تسمح بإعداد قوائم مالية تعطي معلومات موضوعية و ملائمة و دقيقة عن نشاط المؤسسة، وكذا تسمح باتخاذ القرارات و إجراء المقارنة حول أداء عدة مؤسسات من خلال المعلومات المستخرجة من تلك القوائم، و لكن الإشكال التي تواجهه المحاسبة على المستوى الدولي هو خضوعها إلى عدة مرجعيات (*Référentiels*) محاسبية مع ما بينها من اختلافات في المفاهيم و المبادئ(1) .

فقبل لم تكن المحاسبة تخضع لأي صورة من صور التنظيم المهني ، فالتطبيق المحاسبي للمنشأة يعتبر من أسرارها الداخلية ، و كنتيجة لذلك كانت القوائم و التقارير المالية التي تعدها للمؤسسات غير قابلة للمقارنة بينها و حتى لنفس المؤسسة خلال الفترات المتلاحقة ، مما زاد من حالة عدم الثقة و الاستقرار لمهنة المحاسبة و بذلك سهلت عملية السعي إلى إيجاد صيغ حول الطريقة المثلى للتطبيق المحاسبي الذي ينال رضا كل من المنظرين و المهنيين والمستخدمين على حد السواء(2).

و من هنا نجد أن اللغة المحاسبية على المستوى المحلي معدة لتستجيب لأهداف و احتياجات محلية للتعامل مع المستثمرين و السلطات و الإدارات (كإدارة الضرائب و البنوك مثلا) المحلية و لكنها غير مجهزة للتواصل مع ثقافات مختلفة و هذا ما يخلق عدة التنسيق أو التناغم بين مرسل الرسالة (معلومات محاسبية)ومتلقيها في بلاد مختلفة، الرسم أدناه يوضح العوامل التي هي أصل الاختلاف المحاسبي بين مختلف الدول:

الشكل رقم(1): يوضح أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول



Source : Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton, La Comptabilité Internationale , Edition VUIBERT, Paris, 1997 , page 2.

فإذا نظرنا إلى مجموع القواعد المحاسبية لبلد ما ، نجد أنها مجموع من الالتزامات القانونية و التي تتغير مع الوقت وتشكيلة من الممارسات العملية الموضوعة من الأطراف ذات العلاقة لتستجيب للحالات الاستثنائية كالأزمات المالية.... الخ، و عليه يمكن تمثل هذه القواعد المحاسبية المستعملة في دولة ما و في وقت معين، كنتيجة للتوازن الذي يمتد لسنوات طويلة و التي قد تعدل في وقت ما بسبب تغير البيئة الاقتصادية أو لأحداث غير متوقعة(3). و عليه فنفس الأحداث (المشاكل المحاسبية) ليس حتما سوف يتم معالجتها بنفس الحلول، و منه فالقواعد و الأسس المحاسبية يمكن أن تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

يجب و في بعض الأحيان ألا نعطي اهتماما كبيرا لهذه الاختلافات لأنه و من الجانب المحاسبي نجد أن القوائم المالية تعكس دائما الحلول التنظيمية الموضوعة من طرف معديها و مستخدميهما على السواء ، مع عرضها لكل ما يحتاجه مختلف هذه الأطراف، فالدول التي تستمد طبيعيا ثقافتها و تاريخها من نفس المصدر نجدتها تتشابه في ممارساتها المحاسبية التي عادة تستمد من عائلتين ثقافيتين اللتين يتم تعريفهما من بين أهم الدول الصناعية وهما:

• الدول التي ثقافتها المحاسبية موجهة من التطبيق العملي وهي المقاربة الأنجلوساكسونية التي تركز

على استعمال "المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) *Generally Accepted*

Accounting Principles

- الدول التي ثقافتها المحاسبية تركز على التنظيم أو التقنين المحاسبي ، و هي المقاربة الأوروبية و اليابانية.

فإذا كانت هناك بعض الاختلافات البسيطة التي معالجتها أو تجاوزها مثل إشكالية المصلحات وعرض الحسابات، فانه من الصعب جدا معالجة الإشكاليات العميقة تتمثل أساسا في المبادئ و الأفكار.

المطلب الثاني : مفهوم المحاسبة الدولية وأهميتها

الفرع الأول : مفهوم المحاسبة الدولية

تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي تبنته الكثير من الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى العالمي و عليه فان المحاسبة الدولية تتبع الأسلوب الوصفي عند إعدادها لهذه المعايير ، كما أن المحاسبة الدولية تمثل مجموعة المبادئ والطرق و المعايير المحاسبية في جميع الدول على اختلاف أنواعها و هذا الاختلاف نشأ نتيجة الخصائص الجغرافية و الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و القانونية و التي تختلف من دولة إلى أخرى.

كما أن مفهوم المحاسبة الدولية يشير إلى العلاقة بين الشركة القابضة و الفروع التابعة لها في مختلف الدول، أي أنه يعتبر من الأساليب التي يجب استخدامها عند إعداد القوائم المالية للشركة بشكل سليم.

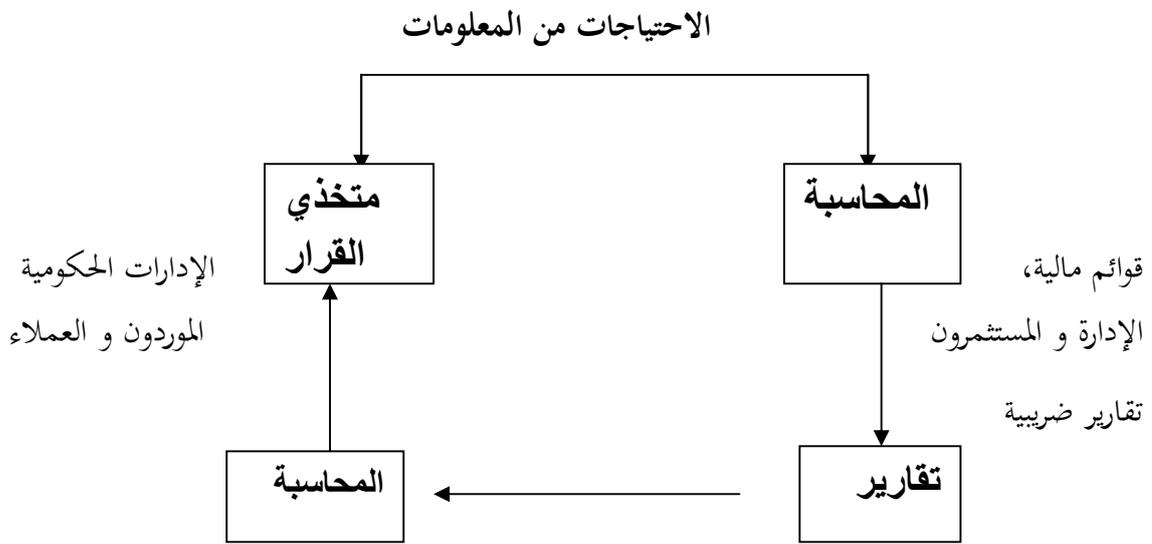
المحاسبة الدولية هي إذن نظام عالمي تبناه العديد من الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي، كما يتم تحديد الأساليب و الطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتطبيقها في جميع الدول و هذا هو الهدف النهائي للنظام المحاسبي الدولي، و هي تتبع في بحثها الأسلوب الوصفي.

كما يشير مفهوم المحاسبة الدولية إلى العلاقة بين الشركة القابضة متعددة الجنسيات و الفروع و الشركات التابعة لها أي أنه يعتبر من الأساليب المحاسبية التي يجب استخدامها حتى يمكن إعداد و تجهيز القوائم المالية الموحدة للشركة الأم بشكل صحيح.

الفرع الثاني: أهمية المحاسبة الدولية

بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، فهي تعبر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار ، يمكن توضيح كيفية إبلاغ المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرار ، حيث عادة ما يتم توفير تلك المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي و التي تتأسس على البيانات المتولدة من الأنشطة و الأحداث الاقتصادية المرتبطة بأحد منشآت الأعمال من خلال الشكل البياني التالي(4)

شكل رقم(2): دورة المعلومات بين المحاسبة ومحيطها الخارجي



Source : Anne Le Manh et Catherine Maillet , Normes IFRS , Edition Foucher , 2007, P6.

الفرع الثالث : قضايا المحاسبة الدولية و بيئتها

والتي لها طبيعة دولية بحيث تتضمن كل من عمليات التجارة الدولية ونشاط الشركات الدولية و الاستثمارات و العمليات التي تتم في أسواق المال العالمية و استخدام العملات الأجنبية ، فهذه العمليات يتم تسويتها باستخدام العملة الأجنبية سواء لأحد طرفي العملية أو لكلاهما ، و من ثم تنشأ مشكلة المحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية ، و كذلك فإن إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة و التي تقع فروعها في عدة دول أجنبية تمثل مشكلة محاسبية أخرى.

و يرتبط بإعداد القوائم المالية الموحدة مشكلة المحاسبة عن تغير القدرة الشرائية للنقود فمثلا عند إعداد القوائم المالية هل يجب استخدام الرقم القياسي للأسعار المستخدم في الشركة القابضة أو الرقم القياسي للأسعار في البلد الذي يتواجد فيه الفرع، للمحاسبة الدولية بيئة تتأثر بمجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية كما يلي(5):

1- المؤثرات الداخلية : وتتمثل في :

- المالكين - فعاليات المؤسسة - الضريبة السائدة - الاحتراف المحاسبي - ثقافة و بحوث المحاسبة - النظام السياسي السائد - الجو الاجتماعي - نمو و تطور الاقتصاد - التضخم - النظام القانونيالخ.

2- المؤثرات الخارجية: وتتمثل في:

- العوامل الاجتماعية - العوامل السياسية - العوامل الدينية - العوامل الاقتصادية - العوامل القانونية. وهذه العوامل لها تأثير كبير على طبيعة و عمل النظام المحاسبي المتبع في أية دولة ، حيث ينعكس تأثيرها على قواعد و أسس ومفاهيم المحاسبة المعمول بها في تلك الدولة ، كما أن أهداف المحاسبة الدولية هي توفير البيانات والمعلومات المحاسبية لأغراض المستفيدين الداخليين و الخارجيين .

كما تتأثر المحاسبة الدولية بالاجتهادات و الاتجاهات بين المحاسبين و خضوع أمور محاسبية كثيرة للتقدير الشخصي و هي نقطة الضعف في المحاسبة عموما مما يدعو إلى التفكير العام بين المحاسبين إلى الاتفاق العام حول معايير محاسبية موحدة تلقى القبول العام.

المطلب الثالث : الهيئات المسؤولة عن التوافق المحاسبي الدولي والمحلي

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة و كانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها و التي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية . و قد بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير في عند المحاسبين و مدققي الحسابات مفهوما يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات و المؤسسات حتى و لو اختلفت في معالجة نفس الموضوع.

الفرع الأول: محاولات وضع معايير على المستوى الدولي

بدأ يظهر ذلك من خلال اللقاءات المتكررة والمتواصلة بين الهيئات المسؤولة عن المحاسبة في العديد من الدول وكذا الجمعيات المهنية وكل الأطراف ذات العلاقة للوصول إلى أرضية اتفاق ولو جزئية للوصول إلى ما يسمى بالتوافق المحاسبي بين الدول، ويمكن سرد بعض هذه اللقاءات والمؤتمرات في سياقها التاريخي كما يلي(6).

- 1- المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول
- 2- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني 1926 في أمستردام.
- 3- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث 1929 في نيويورك : وقد قُدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسة وهي :
- الاستهلاك والمستثمر . - الاستهلاك وإعادة التقييم . - السنة التجارية أو الطبيعية.
- 4- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع 1933 في لندن : وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الأفريقية.
- 5- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس 1938 في برلين : وذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم.
- 6- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس 1952 في لندن : حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.
- 7- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع 1957 في أمستردام : وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندا.

- 8- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن 1962 في نيويورك : وقد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثاً.
- 9- المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع 1967 في باريس
- 10- المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر 1972 : حضره 4347 مندوباً من 59 دولة.
- 11- المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر 1977 في ميونيخ ألمانيا الاتحادية : وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم
- 12- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر 1982 في المكسيك .
- 13- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر 1987 في طوكيو .
- 14- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر 1992 في الولايات المتحدة: وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA.
- 15- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر 1997 في المكسيك .
- 16- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر 2002 في هونغ كونغ: حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.
- 17- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر 2006 في استانبول: وقد عقدت تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم. ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.
- وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير وأهم هذه المنظمات :
- أولاً : **الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC** (7) : وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليونين ونصف مليون محاسب، يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها. ولتحقيق مهامه، فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم. وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.
- معايير دولية لرقابة الجودة.
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.
- معايير التأهيل الدولية.
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس ، إن العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانونياً أو بحكم الإجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسبة. وتشمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين العضوية في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة. ويبلغ عدد المحاسبين في المنظمات الأعضاء بالاتحاد الدولي للمحاسبين تقريباً 2.000.000 محاسباً في العمل المهني والخاص والتعليم والحكومة .

ثانياً : لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC: و قد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة و الخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد IFAC على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات و تعزيزها و يتم تعيين أعضاء لجنة IAPC من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الاتحاد، و قد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة و ذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، و يتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط. و تتضمن IAPC ابتداءً من 1994 أعضاء من 13 دولة و هي : استراليا، البرازيل، كندا، مصر، فرنسا، و المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وتبدأ إجراءات العمل في اللجنة IAPC باختيار مواضيع من اجل الدراسة التفصيلية بعد إن يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقوم اللجنة IAPC بتفويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية كي تعد و تحضر مسودات معايير و بيانات المراجعة و يدرس اللجنة الفرعية المعلومات الأساسية التي تكون على شكل بيانات و توصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن المنظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى، ومن ثم تعود مسودة العرض كنتيجة لهذه الدراسة كي تقوم لجنة ممارسة المراجعة الدولية بدراستها، فإذا وافقت على هذه المسودة عن طريق موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يملكون حق التصويت في اللجنة على ألا يقل عدد الأصوات الموافقة عن تسعة أصوات ممثلة في اجتماعاً للجنة، تقوم اللجنة بتوزيع المسودات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الانتقادات و التعليقات من المنظمات الأعضاء و من الوكالات الدولية التي يحددها الاتحاد كما تترك لهم الوقت الكافي لإبداء آرائهم وتعليقاتهم، و من ثم تعدل اللجنة مسودة العرض بالشكل المناسب بعد أن تتلقى تلك التعليقات و تقوم بدراستها و التصويت عليها حسب قواعد الأغلبية 4/3 المقررة وعند إصدار المعيار أو البيانات

يحدد تاريخ سريانه وتكون لغة المعيار الانجليزية ويعطى وقت كاف لترجمة إلى اللغات الأخرى عن طريق المنظمات الأعضاء التي تذكر اسم المنظمة التي قامت بالترجمة وقد أصدرت اللجنة حتى عام 1999 أربعاً وثلاثين معياراً.

ثالثاً : لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC : في 1973/6/29 أسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في (استراليا , كندا , فرنسا , ألمانيا , اليابان , مكسيكو , هولندا , المملكة المتحدة , ايرلندا , الولايات المتحدة) و كان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية و أن تدعم قبولها و التقيد بها وتعزيز العلاقة بينها و بين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ، وسوف نفصل أكثر في هذه الهيئة في الفرع الموالي .

الفرع الثاني: الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي

فبعد عملية التوحيد المحاسبي القطري بدأ التفكير في التوحيد على الصعيد الدولي حيث عقدت عدة مؤتمرات محاسبية دولية و تواتر عقدها كل خمس سنوات بهدف العمل على توحيد الممارسة العملية للوصول إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات التي تؤمن تدفقات رأس المال ، كما تسهل التبادل التجاري بناء على قيم محاسبية موحدة ، وتؤدي إلى جعل العالم بأكمله سوقاً واحدة تلبية لشروط المنظمة العالمية للتجارة WTO التي ضمت و تسعى لضم معظم دول العالم وقد أبدى العديد من المؤلفين رغبة ملحة في توحيد المبادئ المحاسبية على نطاق دولي و طرح أساليب تدريجية مختلفة ، بينما عارض فريق آخر ذلك مشيراً إلى أن مجموعة واحدة من المبادئ و القواعد المحاسبية كأساس للتوحيد أمر غير عملي، كما تكونت لجنة لتنسيق المحاسبة في سديني 1972 ، بهدف تركيز الجهود نحو تطوير مهنة المحاسبة مع إنشاء معايير دولية للمحاسبة ، أعقب ذلك تشكيل لجنة معايير دولية للمحاسبة

IASB : The International Accounting Standards Committee في 29 جوان من عام 1973، في مدينة لندن، متضمنة ممثلين عن الهيئات المحاسبية القائمة في كل من استراليا ، المكسيك ، هولندا، إنجلترا، ايرلندا، كندا فرنسا ، ألمانيا الغربية، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لتكوين و نشر معايير أساسية توضع في الحساب عند إعداد القوائم المالية و مراجعتها، و لا تملك هذه اللجنة أية سلطة و لكنها تعتمد على المنظمات المكونة لها (مثل AICPA في الولايات المتحدة) في نشر معاييرها و بذل الجهود لتطبيقها (8). تمثلت الأهداف الأساسية لهذه اللجنة فيما يلي:

- إعداد ونشر من أجل المصلحة العامة المعايير المحاسبية الضرورية لعرض القوائم المالية و كذا الحث على قبولها وتطبيقها على المستوى الدولي.
- العمل بشكل واسع من أجل تطوير و تناغم المبادئ و القواعد المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

إن تمويل لجنة معايير المحاسبة الدولية يتم مناصفة بين أعضائه و المنظمة الدولية للمحاسبين من جهة ، واشتراكات الشركات المتعددة الجنسيات و مكاتب المحاسبة العالمية الكبرى و كذا بيع منشوراته من جهة أخرى .

لقد مرت اللجنة بعدة أحداث و مراحل هامة مرت بها اللجنة منذ تأسيسها سنة 1973 ، يمكن تلخيصها في :

* من 1973 إلى 1989: بذل كل جهوده من أجل تقليص فجوة الخلاف بين مختلف الهيئات المكلفة بإعداد المعايير على المستوى المحلي وزيادة درجة التنسيق بين مختلف الأعضاء المكونة للجنة ، وذلك بإدراج عدة إمكانيات للمحاسبة في كل معيار لتتأقلم مع المرجعيات الوطنية .

* من 1989 إلى 1993 : في هذه الفترة بدأت هذه اللجنة من تخفيض في الخيارات المقترحة و بالتالي اكتساب القوائم المالية نوع من الشمولية وتأتي ذلك من خلال نشر عشر معايير تم مراجعتها في سنة 1993 .

* في 1994 : في هذه السنة وقعت اللجنة بين نارين ، الأولى في مواجهة المنظمة العالمية لعمولات القيم المنقولة OICV و التي رفضت المعايير المنشورة لغاية هذا التاريخ متحججة بأنها غير ملزمة على الهيئات التنظيمية الوطنية و الثانية في مواجهة بعض الشركات العالمية الكبرى و التي تطبق معايير المحاسبة الدولية وتهدد بترك تطبيقها متحججين بشدة تضييقها للتطبيقات العملية المحاسبية .

* في جويلية 1995 : بعد قرار اتخذته مجموعة السبع الصناعية الكبرى ، لجنة معايير المحاسبة الدولية و بمشاركة المنظمة العالمية للقيم المنقولة اعدوا برنامجا عمل من أجل مخطط كامل لمجموعة من المعايير المحاسبية الدولية و التي تسمح ل OICV من فرض توصياتها على الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي الوطنية ، وذلك باحترام هذه المعايير في المعاملات و التسجيلات التي تتم على مستوى الأسواق المالية العالمية .

* في 1999 : بادرت هذه اللجنة بتقوية تركيبتها العملية ، تهدف أساسا إلى تعديل تركيبة و مسؤولية مجلس إعداد المعايير ، إجراءات تعيين الأعضاء و إنشاء لجنة جديدة تمثل الإداريين لتسيير اللجنة (Trustees) .

* في 2000 : برنامج المخطط الكامل للمعايير المحاسبية تم اعتماده ، ففي 17 ماي 2000 أعلنت المنظمة العالمية للقيم المنقولة أنها توصي مختلف الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي الوطنية و كذا الشركات العالمية المسجلة في مختلف بورصات العالم قبول نشر قوائمها المالية حسب معايير المحاسبة الدولية .

* في فيفري 2001 : كانت نقطة تحول في تركيبة هذه اللجنة بإنشاء تنظيم جديد لها ، تم المصادقة عليه في ماي من نفس السنة ، تم وضعه للعمل تحت تسمية مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية

التي *International Accounting Standards Committee Foundation* : IASCF و التي

بدورها تتكون من عدة لجان فرعية أو أفواج عمل لكل منها مهام معينة ، هذا التغيير أعطى أهمية و استقلالية أكبر للجنة معدة المعايير بحكم أن أعضائها ليسو ممثلين لبلدانهم كما كان الحال عليه في اللجنة السابقة ، وأول قراراته

المتخذة في 1 أبريل 2001 هو تغيير تسمية المعايير من معايير المحاسبة الدولية IAS إلى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS و ذلك فقط بالنسبة للمعايير التي تم إعدادها بعد هذا التاريخ و الحفاظ على التسمية القديمة التي قبل هذا التاريخ و التي سوف نتطرق لكلاهما بالتفصيل فيما بعد.

الفرع الثالث : الهيئات المسؤولة عن التوحيد المحاسبي المحلي

قبل أن بدأت عملية التفكير في التوافق على المستوى الدولي كان لزاما أولا وجود توحيد محاسبي على المستوى المحلي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتبر قارة ومجموعة من الدول تختلف فيما بينها في القواعد والممارسات المحاسبية ونفس الشأن للدول الأوروبية إذ اختلفت التنظيمات المحاسبية وفي بعض الحالات تترك للاجتهاد الشخصي وعليه قامت هيئات مخولة قانونا بإعداد أنظمة محاسبية وطنية على أسس علمية وقابلة للتطور والتحسين كلما تطلب الأمر ذلك سواء على المستوى المحلي ولما لا على المستوى الدولي.

1. في الولايات المتحدة الأمريكية: و كنتيجة لكل هذا كانت أول تجربة للتوحيد المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية قبل 1900 لم يتطلب اقتصادها سوى نمط بسيط نسبيا من الوظيفة المحاسبية ، فقد كانت الملكية الفردية هي الشكل الشائع للمنشآت وقد ركزت التقارير المالية على جوانب السيولة و القدرة على الدفع و اقتصرت على الاستخدام الداخلي ، أما في الفترة من 1900 إلى 1929 فظهور الشركات الضخمة و التي اتسمت بانفصال الملكية عن الإدارة و زيادة حجم الاستثمار و المضاربة أدى إلى طلب الحاجة إلى من الإفصاح و تحول التركيز إلى القدرة على توليد الدخل ، و كنتيجة لانهايار الأسهم و أزمة الكساد العظيم سنة 1929 ، و زيادة عدم الرضا عن التقارير المحاسبية بذلت الحكومة الفيدرالية و بورصات الأوراق المالية ومهنة المحاسبة جهودا كبيرة لتحسين المحاسبة ، وعليه تم تبني مجموعة من المبادئ و الإجراءات و المعايير الموحدة التي أطلق مصطلح " المبادئ المحاسبية المتعارف عليها " ، و بالرغم من أن هذه المبادئ حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على مجال واسع ، إلا أنها أثارت بعضا من الجدل و الانتقاد في الولايات المتحدة الأمريكية هناك العديد من المنظمات والهيئات التي لها تأثير كبير في وضع المبادئ المتعارف عليها و التي نذكر أهمها:

* لجنة تداول الأوراق المالية *SEC* (*Securities and Exchange Commission*) :

أنشأت هذه اللجنة سنة 1934 كنتيجة للانهايار الواسع في منشآت الأعمال وأسواق الأوراق المالية ، و هي هيئة حكومية تتولى تنفيذ قوانين هيئات الأوراق المالية و غيرها من القوانين في أمريكا إذ يجب على كل الشركات التي تصدر أوراق مالية أن تعد قوائمها المالية وفق مبادئ هذه اللجنة ، و في ظل القوانين العديدة التي تشرف على تنفيذها هذه الهيئة أصبح لها نفوذ كبير في مجال الإجراءات المحاسبية و نماذج القوائم المالية التي تقترحها هذه الهيئة ، و بالتالي أرست القواعد الأساسية لوضع مجموعة من المبادئ و الإجراءات التي تلقى قبولا عاما و التي تعدها مختلف الأطراف التي لها علاقة بالتوحيد المحاسبي خاصة المهنيين (9)، و ذلك بممارسة الضغط عليها سواء

لتخفيض مجال الاختلاف بينهم أو لإيجاد حلولاً عملية لبعض المشاكل التي تعرض عليها ، و تقوم لجنة تداول الأوراق المالية بنشر متطلباتها و آراءها المحاسبية بعدة صور و منها:

• نشرات التقرير المالي .

• تعليمات و نماذج لإعداد القوائم المالية.

• قراراتها في الحالات التي تعرض عليها.

* المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) *American Institute of Certified Accountant Public*

هيئة مهنية تجمع الخبراء المحاسبين و المراجعين ، يقوم بنشر مقترحاته و تفسيراته للحلول العملية لبعض المشاكل المحاسبية ، و لقد كانت جهوده حيوية لعملية وضع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فعلى سبيل المثال سنة 1930 قام بتشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع بورصة نيويورك في الأمور التي تهم المحاسبين والمستثمرين و البورصة ،

ونتيجة لكل هذه الجهود قام هذا المعهد في سنة 1959 بإنشاء " مجلس مبادئ المحاسبة APB "

تمثلت الأهداف الأساسية لهذا المجلس فيما يلي :

* وضع مبادئ محاسبية مكتوبة وتحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة.

* تضيق مجالات الاختلاف و عدم التناغم و الاتساق في الممارسة المحاسبية.

تولى هذا المجلس مهمة التوصل إلى مجموعة الفروض و المبادئ المحاسبية اعتماداً على أساليب البحث العلمي ، وتمكن خلال الفترة من 1959 إلى 1973 من إصدار مجموعة من البحوث في مجالات الفكر المحاسبي المختلفة ممثلة في 31 رأي (*Opinions*) و أربع تقارير.

وبالرغم من هذا كله إلا أن هذا المجلس واجه الكثير من الانتقاد ، و تم اتهامه بعدم الالتزام بالحياد و خضوعه لضغوط خارجية ، خاصة من قبل مكاتب المحاسبة الكبرى و كذا هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليه قام رواد مهنة المحاسبة في سنة 1971 بتشكيل مجموعة دراسة لوضع المبادئ المحاسبية عرفت باسم *Wheat Committee* و ذلك لدراسة تنظيم و تشكيل مجلس مبادئ المحاسبة APB و تحديد التغييرات الضرورية للحصول على نتائج أفضل ، و قد تم تقديم توصيات هذه اللجنة إلى AICPA في ربيع سنة 1972 و تم اعتمادها بالكامل و دخلت حيز التنفيذ مع بداية 1973 (10).

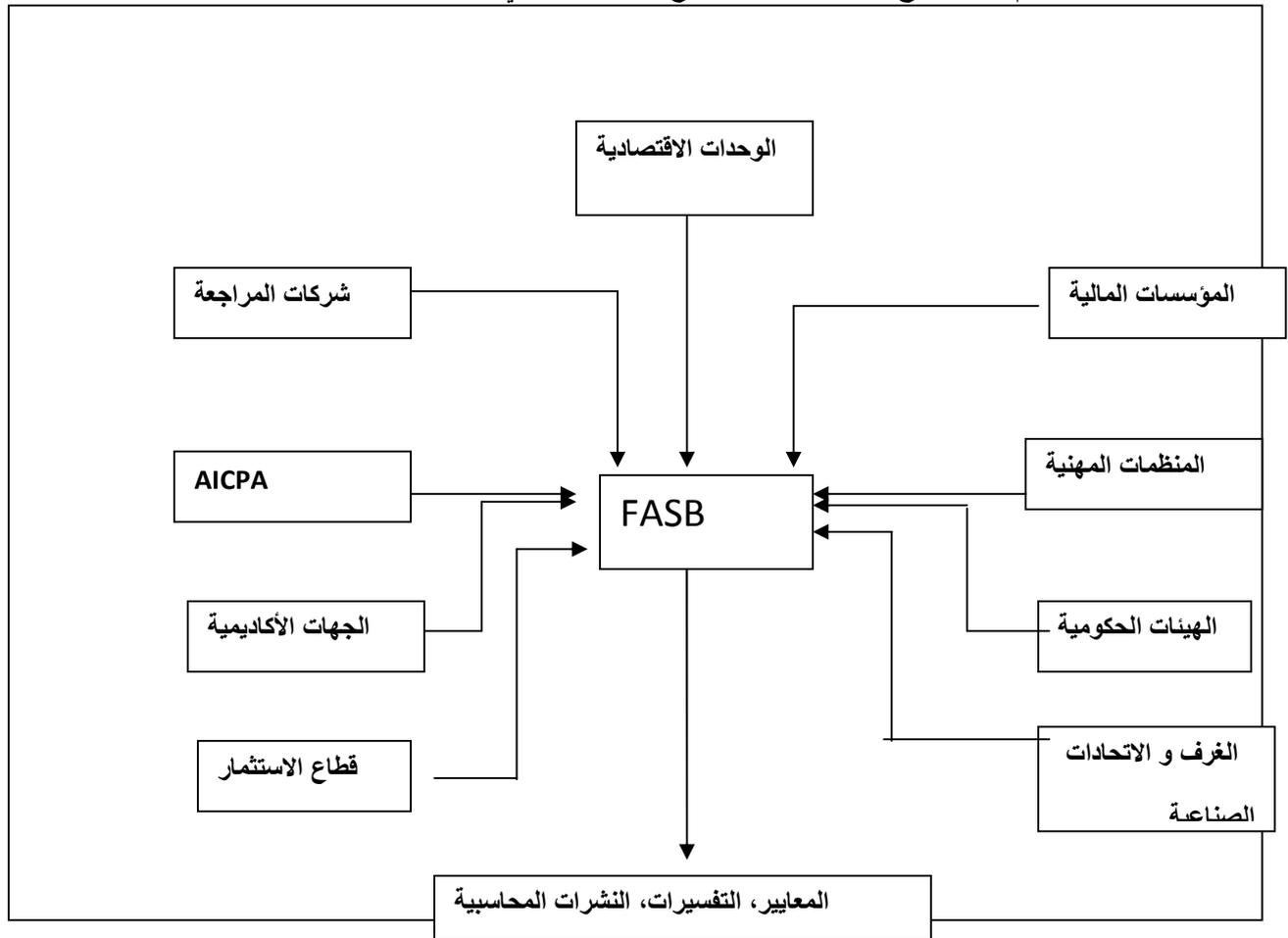
* مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) *Financial Accounting Standards Boards*

لقد نتج عن توصيات *Wheat* حل لجنة APB وتشكيل هيكل جديد لوضع المعايير ، يتكون من ثلاثة منظمات هي : مؤسسة المحاسبة المالية FAF ، و مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، والمجلس الاستشاري

الفصل الأول: مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

لمعايير المحاسبة المالية FASAC و تقوم الFAF بانتقاء أعضاء FASB ومجلسه الاستشاري و تمويل أنشطتهم والإشراف بصفة عامة على أنشطة FASB، ولكن المنظمة الأكثر أهمية في هذا الهيكل الثلاثي هي FASB الذي تتركز مهمته الأساسية في وضع و تحسين معايير المحاسبة و التقرير المالي لإرشاد و توجيه الجمهور العام الذي يضم مصدري و مراجعي و مستخدمي المعلومات المالية ، ولقد أيقنت مختلف هذه الأطراف أن الطريقة الأكثر كفاءة للتأثير على المعايير التي تحكم الممارسة المحاسبية هي المشاركة في صياغتها ، أو عن طريق الضغط على واضعيها سواء عند إعداد معايير لأول مرة أو لتعديل القديمة ، ويبين الشكل التالي مختلف الأطراف الضاغطة و التي تؤثر على عمل المجلس لأنها ستتأثر هي بدورها بالمعايير المحاسبية التي يصدرها المجلس:

الشكل رقم(3): يوضح علاقات FASB مع محيطه الخارجي



المصدر :د. عقاري مصطفى ، مساهمة علمية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي أطروحة نيل شهادة دكتوراه دولة ، جامعة فرحات عباس 2004 ، ص 43.

2. الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي في القارة الأوروبية: هنا سوف نتطرق لبعض المنظمات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على مستوى بعض الدول التي لها السبق وذات تأثير كبير في عملية التوحيد المحاسبي حتى الدولي من خلال مشاركتها في كل المؤتمرات لإنشاء الهيئات الدولية تتمثل أهمها في الدول التالية:

* في فرنسا: في هذه الدولة التوحيد المحاسبي منوط بالسلطات العمومية، اعتماد مبادئ محاسبية يمر عبر هيئتين أساسيتين هما:

1. المجلس الوطني للمحاسبة CNC : يتكون من 58 عضو ، يجمع بين كل المنظمات المهنية المعتمدة مثل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ، الشركة الوطنية لمخازن المحاسبة ، و سلطات عمومية كمجلس المحاسبة ، أن لهذا المجلس فقط مهمة تقديم الرأي في مختلف القضايا المحاسبية المستجدة ، وتفرع عن ذلك المهام التالية:

* تقديم التوصيات في ميدان المحاسبة حول مختلف المشاكل المحاسبية التي تخص القطاعات الاقتصادية (البنوك ، التأمينات ، الدولة ، الإدارات العمومية....الخ).

* تقديم الرأي في المعايير المحاسبية خاصة منها الأجنبية .

* ضمان التنسيق و تلخيص البحوث النظرية و المنهجية و نشر كل الوثائق التي لها علاقة بمجال المحاسبة.

2. لجنة التنظيم المحاسبي CRC: تتكون من 15 عضو تمثل مختلف السلطات العمومية (الوزارات ، الجماعات المحلية....الخ) وجمعيات مهنيين، وتقوم هذه اللجنة بقبول آراء المجلس الوطني للمحاسبة أو لا ، وتعد التنظيمات الخاصة بمعياري ما ، و تفننه بأمر وزاري و تنشره في الجريدة الرسمية.

* في بريطانيا: مثل ما هو حادث في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك العديد من الهيئات التي تتدخل في وضع المبادئ المتعارف عليها، تتكون أساسا في المنظمات التالية:

1. مجلس معايير المحاسبة ASB : أنشأ سنة 1990 ، يتكون من 9 أعضاء و هو هيئة مستقلة ، يقوم بإعداد ونشر المعايير و التي تسمى معايير التقارير المالية FRS .

2. لجنة المراجعة المالية FRC : أنشأ من طرف الدولة ، يجمع كل المنظمات المهتمة بالمعلومات المالية ، فهو يقوم بمهمة مراقبة المؤسسات التي لا تحترم تطبيق المعايير، كما يقوم بحل المشاكل المتعلقة بالتطبيق و تفسير هذه المعايير.

3. الهيئة الاستشارية لمنظمات المحاسبين CCAB : تم إنشاؤها سنة 1986 ، يجمع بين ستة منظمات مهنية محاسبية للدول التابعة للمملكة المتحدة و هي المسؤولة عن تطبيق و مراقبة المحاسبة، فهي التي وضعت مجلس معايير المحاسبة.

*في ألمانيا : المعايير المحاسبية يتم استخراجها من مختلف النصوص القانونية ، و تبقى عملية إصدار هذه المعايير من صلاحيات الحكومة و البرلمان الألماني، عدة منظمات و جمعيات مهنية هي حاضرة عند إصدار و نشر هذه المعايير وكذا لمراقبة عملية التطبيق المحاسبي لها، فنجد أساسا الخبراء المحاسبين ،المراقبين المحاسبين، و نفس الشيء يتم في باقي الدول الأوروبية مثل بلجيكا و اسبانيا و ايطاليا و هولندا...الخ.

و تجدر الإشارة هنا أن مجموع هذه الدول حاليا لها موقف موحد من المعايير المحاسبية في ظل الاتحاد الأوروبي ومن خلال برلمانه لقبول و تقرير تطبيق معايير معينة ورفض أخرى و عموما فالالاتحاد الأوروبي بدأ في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة منذ 2005 بشكل إلزامي .

المبحث الثاني : معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

بعد الاتفاق الدولي على ضرورة التوافق المحاسبي للممارسة المحاسبية بين الدول لتسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال الدولية ، تحقق هذا الهدف بإنشاء المجلس الدولي لمعايير المحاسبة الدولية من خلال إصدار إرشاداته وتوجيهاته في شكل معايير لها مواضيع مختلفة ، تتطلب عملية إعدادها المرور بالعديد من المراحل ، مواضيعها مختلفة تخدم الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي .

المطلب الأول : ماهية معايير المحاسبة الدولية

الفرع الأول : مفهوم المعيار المحاسبي

إن لجنة معايير المحاسبة و المنوط بها إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تقدم حولا لبعض المشاكل المحاسبية و إعطائها طابع العالمية من أجل توحيد الممارسة المحاسبية لتلك القضايا حتى تكون معيارية و قابلة للعمل بها في مختلف الدول التي بدأت تطبيقها الفعلي.

وقبل التطرق إلى مفهوم المعيار المحاسبي من الضرورة الوقوف على معنى المصطلح باللغة الفرنسية : *NORME* : هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها القاعدة ، أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع و مقياس إلى معرفة الشيء و تحديد ميزاته بدقة (11).

ما يلاحظ في أدبيات المحاسبة هو تعدد وجهات النظر اتجاه تعريف المعايير ، فمنهم من يرى أن المعيار عبارة عن أداة ترشد التطبيق و تحاول تضيق الفجوة بينه و بين الأساس النظري للمحاسبة ، و في هذا السياق يمكن أن يعرف المعيار " بأنه نمط متفق عليه لما يعتبر تطبيقا ملائما في ظروف معينة و أساسا للحكم و المقارنة و أساسا عندما تبرر الظروف ذلك " .

و كتعريف آخر للمعايير المحاسبية : " هي أنماط أو نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق " بينما يعرفها آخرون على أنها تمثل محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي و جعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة ، في حين يرى الشيرازي(12) " أن المعايير المحاسبية تمثل أحكاما خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث " .

و في هذا الشأن نجد تعريف آخر أكثر شمولاً يعرف المعيار على أنه هدف مرغوب في تحقيقه أو نموذج فرضته التقاليد و الإجماع العام أو الهيئات العلمية و المهنية أو الحكومة أو القانون أو إجراء إداري بعد ملاحظة و تجربة و اختبار. وعليه فإن المعايير المحاسبية هي ليست بذاتها إجراءات لكنها تبين الإجراءات المحاسبية و القاعد التي تغطي تفاصيل حالات معينة كما أكدنا على ضرورة أن تكون المعايير المحاسبية متماسكة و منظمة و منضبطة. من خلال تحليل الآراء السابقة التي حاولت تعريف المعيار المحاسبي يتضح أنها لا تمثل في جوهرها اتجاهات مختلفة بقدر ما تمثل في مجموعها آراء متكاملة تهدف في مجملها إلى تحقيق ما يلي :

- المعيار مرشد أساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة أو أكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة.
- يساعد المعيار في إرشاد و تقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم.
- المعيار يمثل أحكاماً تتعلق بعنصر معين من القوائم المالية أو نوع معين من العمليات و المشاكل المحاسبية.
- يركز على القياس و التقرير المحاسبي بهدف رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية.
- يتم إصداره من طرف جهاز أو هيئة حكومية حتى الاعتراف و القبول به .

الفرع الثاني: أهمية المعايير المحاسبية وأسباب تعددها

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة ، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها و ضرورة وجودها ، و في هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية و التي يمكن حصرها في النقاط التالية (13):

- إن المعايير المحاسبية مدعومة منطقياً وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين حتى وإن كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة.

- تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي و ما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.
- وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس و التوصيل يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية و المصلحة العامة من ناحية أخرى.
- إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة و ضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية.
- إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين و تحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة و تعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات ن أطراف خارجية.

و منه من الصعب تحديد سبب وحيد مسئولاً عن تعدد المعايير لأن التعددية هي محصلة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية و تكنولوجية و سياسية و اكبت التطور المهني و الأكاديمي للمحاسبة، ويمكن الإشارة إلى أهمها:

- كان لحدوث الأزمات التي اجتاحت العالم في منتصف القرن الماضي و ما ترتب عليها عمليات تصفية و اندماج بين الشركات المساهمة الكبيرة و ما تلا ذلك من تكتلات تجارية و اقتصادية دولية و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ، الأمر الذي ساعد على ظهور المنظمات المهنية و تعاضم دورها بحيث أخذت تفرض نفسها ووجودها على الدولة و المجتمع المالي و لعبت دوراً أساسياً في توجيه العمل المحاسبي و رفع الوعي المحاسبي ، وقد ترتب عليه إصدار معايير محاسبية جديدة لمواجهة الظروف المستجدة ، بالإضافة إلى تأثير معظم دول العالم بموجات التضخم و ما ترتب عليها من إعادة النظر في فرض ثبات النقد بأنه غير واقعي ن مما أدى إلى إصدار معايير جديدة تتعامل مع ظاهرة تغيرات الأسعار.
- تأثير جماعات الضغط و نجاحها في أن تتدخل في عملية وضع معايير المحاسبة و توجيهها لأغراض معينة و من أمثلة ذلك ما حدث بالنسبة للمعيار رقم 19 مجلس معايير المحاسبة المالية FASB تحت عنوان "المحاسبة و التقرير عن شركات و البترول و الغاز " و ذلك بإجبار المجلس على تغيير موقفه بشأن إلزام تلك الشركات بطريقة الجهود الناجحة ن وكذا تلك الضغوط التي تمارسها جمعيات حقوق الإنسان و حماية البيئة و غيرها و التي تطلب معلومات عن مدى مساهمة المؤسسة في النواحي الاجتماعية، و من ثم تؤثر على جهات وضع المعايير لمراعاة متطلباتها بإصدار معايير جديدة.
- اختلاف آراء الجهات واضعة المعايير و اختلاف درجة الالتزام القانوني لكل منها يفسح المجال لتعدد المعايير وذلك من بلد لآخر و بالتالي على المستوى الدولي.
- يشير البعض إلى أن المبادئ المتعارف عليها هي أهم أسباب تعدد المعايير المحاسبية ن لا سيما و أنها تسمح بمعالجات عديدة لنفس المشكلة المحاسبية باعتبار أن المعايير المحاسبية تعتبر ترجمة للمبادئ المحاسبية في التطبيق العملي.

الفرع الثالث: محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تطورها المستمر

مما يمكن ملاحظته أن معايير المحاسبة الدولية قد تأثرت بوجهي النظر الأمريكية و البريطانية بحم أحما الدولتين السابقتين لوضح معايير محلية، وعليه و لتطبيق معايير المحاسبة الدولية تتقيد بالمحددات التالية(14):

- عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير بالكامل على مستوى كل الدول نظرا لاختلاف البيئة و الثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير، لأنها في الغالب هي موجهة لمهنة المحاسبة المتقدمة (محاسبيا).
- الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، إذ نجد في كثير من المعايير عدة بدائل أو مرجعيات يمكن تطبيقها.
- يتطلب تطبيق بعض المعايير في بعض الدول تعديلا في أنظمتها و تشريعاتها و الأوامر التي تصدر بموجبها، وهذا ما يتميز بشيء من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين كما هو الحال بالنسبة للمعيار المحاسبي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل لاعتبار كثير من الدول أنها قضية داخلية.
- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير ، إذ يكون التطبيق سهلا لدى الدول المتقدمة و صعبا نوعا ما لدى الدول النامية.
- الضغوطات السياسية الممارسة على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع المعايير أو تعديلها ، وهذا ما يتجسد في تطبيق بعض الدول للمعايير الأمريكية بحكم تبعيتها لها سياسيا أو ايدولوجيا.
- إن معايير المحاسبة الدولية هي دائمة التغير و ذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات (IFRIC) والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة و تغير الظروف المختلفة (اقتصادية، سياسية، تكنولوجيا...الخ).

وعليه فان المعايير المحاسبية هي في تطور مستمر فهي إذن تتميز بالمرونة و قابلية التعديل و التغير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية و حتى إلغائها في بعض الأحيان إذا كانت غير ملائمة للواقع ، و منه فعملية التحديث لهذه المعايير هي مستمرة تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال على المستوى العالمي بحكم أن المحاسبة جزء لا يتجزأ عن هذا المجال .

المطلب الثاني : مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ومسؤوليته في إعداد المعايير

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF

بعد هذا التغيير الذي طرأ سنة 2001 كما سبق الذكر أعيدت هيكله هذه اللجنة والتي أصبحت مهيكلة من اللجان الفرعية أو أفواج العمل التالية(15) :

1- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB : يعتبر أهم مجلس داخل هذه الهيئة تم إنشاؤه في 6 فيفري 2001 ، يضم هذا المجلس 14 عضوا يتم من طرف المسيرين و لا يمكن لأحد هؤلاء الأعضاء أن يكون في نفس الوقت عضوا وإداريا (12 منهم دائمين و 2 مؤقتين) ، 7 أعضاء من بين 12 الدائمين مكلفون بالتنسيق مع هيئات إعداد المعايير على المستوى الدول الأعضاء و ذلك من أجل تقريبها بمعايير هذه الهيئة ، يتوزع أعضاء هذا المجلس جغرافيا كما يوضحه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): يوضح تركيبة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

المجموعة	باقي العالم	أمريكا الشمالية	أوروبا	المنطقة
5	1	2	2	معدّي المعايير
3	1	1	1	المراجعين
4	1	0	3	المخضرين
2	0	1	1	الجامعيين
14	3	4	7	المجموع

Source : Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton , Comptabilité Internationale , Edition Vuibert , 1997 , P132.

منذ سنة 2001 لم يصبح هؤلاء الأعضاء ممثلين لبلدانهم، تتمثل أهم مهمة لهذا المجلس في تحضير و التصويت على المعايير الجديدة المقترحة تحت التسمية الجديدة "المعايير الدولية للتقارير المالية " ، و في ظل هذا المجلس يتم البحث عن حالة التوازن بين مختلف الأعضاء المنحدرين من عدة دول ، و ذات أصول اجتماعية - مهنية مختلفة (مراجعين ، مديرين ماليين الخ) ، ولتحقيق التوازن الفكري بين الأعضاء من خلال الخبرة المهنية المكتسبة ، فالتنظيم التأسيسي للهيئة يضع التعليمات التالية:

- على الأقل خمسة أعضاء من هذه المجلس يجب أن يكون خبرة في مجال المراجعة.
- على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون خبرة في مجال إعداد القوائم المالية.
- على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون خبرة في مجال استخدام القوائم المالية.
- على الأقل عضو منهم لديه خبرة في مجال التعليم الجامعي.

يتم نشر مشروع المعيار المحاسبي للتصويت ، وكذا مشاريع التفسيرات أو عند المصادقة عليها باستعمال اللغة الانجليزية ، إن مدة التمثيل لهؤلاء الأعضاء هي خمسة سنوات على الأكثر ، يمكن تجديدها مرة واحدة فقط ، يحصلون على مقابل مادي بقدر مسؤولياتهم و التي يتم تحديده من طرف إداري الهيئة.

2- اللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية (IFRIC International Financial Reporting Interpretations Committee) : مهمتها توضيح طريقة تطبيق المعايير المعدة من خلال شرحها و تفسيرها للمعايير IFRS التي يصدرها IASB ، تضم 12 عضوا لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، يعينون من طرف المسيرين ، و تنحصر مهامها الأساسية في :

- تفسر و تقدم تعليقاتها حول التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية ، في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة ، كما تنفذ مهامها أخرى حسب طلب هذا الأخير .
- يقوم بالرد على المجلس حول التفسيرات النهائية و الحصول على موافقته .

3- لجنة استشارية للمعايير (Standards Advisory Council) SAC : تضم ممثلين عن الهيئات المهنية الوطنية تعطي آراءها حول المشاكل الكبيرة التي يواجهها IASB موافقتها ضرورية لتسجيل أي موضوع معين ليدخل ضمن برنامج عمل IASB ، تضم حوالي 30 عضوا يعينون من طرف أعضاء مجلس الحكام Trustees لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، و عليه تتمثل مهامها الأساسية في :

- تقديم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة حول القرارات المتعلقة بإعداد المعايير .
- إعلام المجلس بوجهات النظر لمختلف المنظمات و الأطراف ذات العلاقة المتعلقة بمشاريع المعايير .

4- لجنة الإداريين أو المسيرين Trustees : و هي بمثابة مجلس إدارة هذه الهيئة ، تدار من طرف 19 حكما (مجلس المراقبة) يعينون لاعتبارات جغرافية و كذا تمثيلهم لمختلف أسواق رؤوس الأموال المنتشرة عبر مناطق العالم هؤلاء الحكام مهمتهم الأساسية تحديد السياسات الإستراتيجية و تعيين أعضاء اللجان السابق (IASB ، SAC ، IFRIC) و إعداد الميزانية و إجراء مختلف التغييرات المكونة للجنة ككل ، مدة

الحكام هي 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعلى العموم تكون مناطق تمثيلهم كما يلي:

- 6 أعضاء يمثلون أمريكا الشمالية.

- 6 أعضاء يمثلون أوروبا.

- 4 أعضاء يمثلون آسيا و المحيط الهادئ.

- 3 أعضاء لباقي المناطق الجغرافية العالمية.

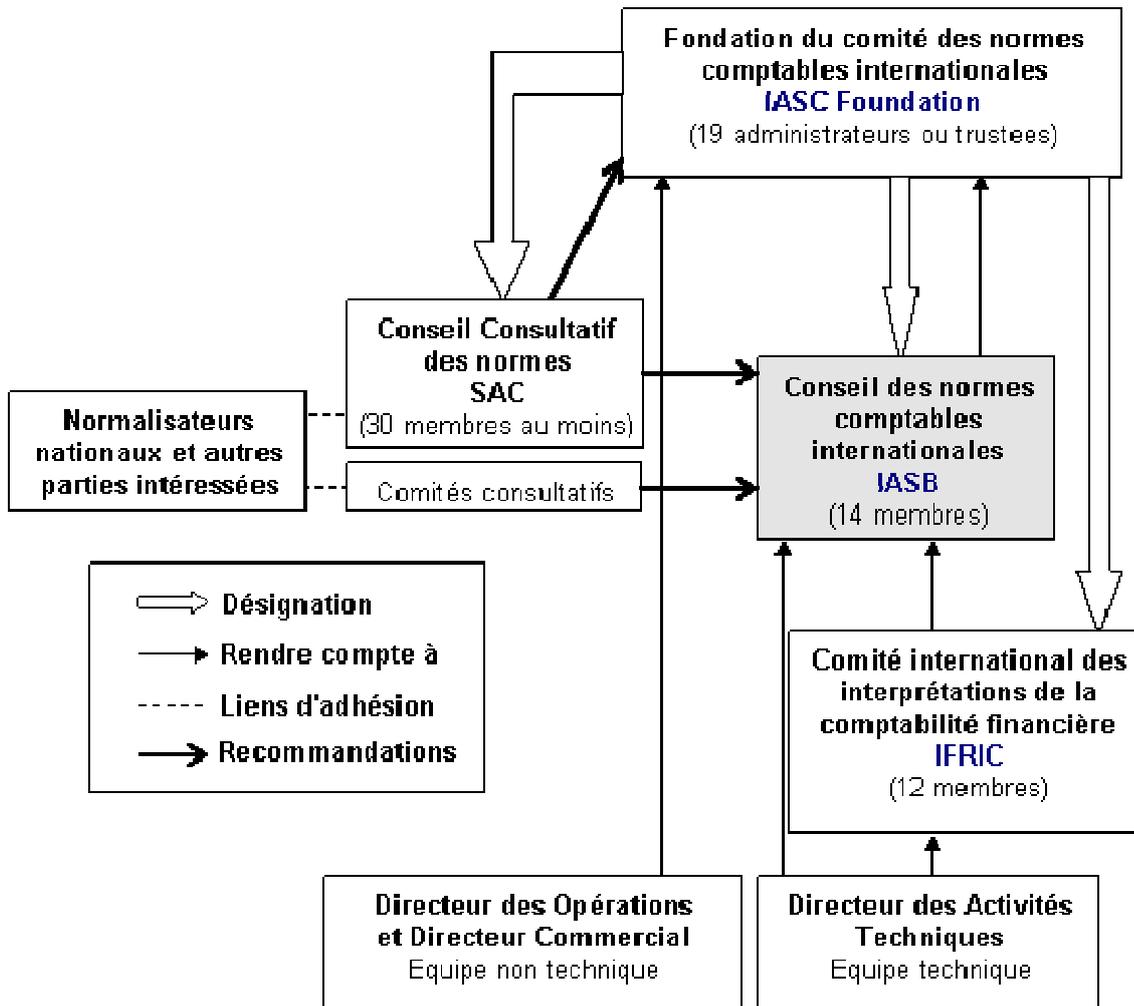
يمكن ذكر أهم المهام المنوطة بمؤلاء المسيرين و ذلك بغية احترام كل تعليمات الهيئة هي ما يلي:

- ضمان مسؤولية التمويل.
- نشر تقرير سنوي حول نشاط الهيئة.
- تعيين مختلف أعضاء باقي اللجان و إعداد عقود عملهم و خصائص مهامهم.
- تقييم الإستراتيجية السنوية لعمل الهيئة ككل ومدى فعاليتها.
- المصادقة كل سنة على ميزانية الهيئة.
- تقييم الإشكاليات الكبرى و الهامة التي تنطرق لها المعايير المحاسبية .
- إعداد وتعديل القانون الداخلي المسير للهيئة.

و في النهاية يمكن تمثيل مهام مختلف هذه اللجان و أفواج العمل ضمن لجنة معايير المحاسبة الدولية و

العلاقات التي تربط بينها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(4): يوضح الهيكل التنظيمي ل IASCF



Source :Schéma extrait du site www.iasc.org.uk/cmt/0001.asp (visité le 1/10/2017)

الفرع الثاني: مسار إعداد المعيار المحاسبي و عرض مختلف المعايير المصدرة

قبل التطرق لمختلف المعايير التي أصدرها هيئة معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها سواء في شكل معايير المحاسبة الدولية IAS حتى 2001 أو في شكل المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS بعد هذا التاريخ ، نستعرض المسار أو المراحل التي تمر بها عملية إعداد معيار ما حتى صدوره الرسمي .

–مسار (**Le Processus**) إعداد معيار محاسبي (16): يتم إتباع نفس المعيار لإعداد المعايير المحاسبية الذي هو معتمد في الدول الأنجلو- ساكسونية، وهي مهيكلتة لتسمح لكل المهتمين بهذه المعايير(هيئات إعداد المعايير الوطنية معدي و مستخدمي القوائم المالية...الخ) بأن يبدوا وجهة نظرهم فيها والخطوات المتبعة لإعداد المعيار المحاسبي هي:

- تقديم النقاط المراد(مشكلة محاسبية) طرحها للاستشارة من طرف المجلس الاستشاري للمعايير SAC حول إمكانية إصدار بشأنها معيارا جديدا.
- إعداد ونشر وثيقة للنقاش قابلة للنقد و التعليق من طرف الجمهور الواسع.
- إعداد منشور استجواب (Exposé-sondage) و الذي يجب أن يصادق عليه من طرف 8 أعضاء من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على الأقل، قبل طرحه للتعليق عليه و مناقشته.
- فحص و تدقيق التعليقات الواردة بعد عملية نشر وثيقة النقاش و منشور الاستجواب.
- تحرير و إعداد المعيار النهائي الذي يجب أن يصادق عليه 8 أعضاء من L'IASB.

–عرض المعايير المحاسبية الصادرة لغاية 2017: إن المرجع الدولي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS يتمثل في :

- الإطار المفاهيمي لهذا المجلس الذي يحتوي على المبادئ المحاسبية المقبولة.
 - المعايير المحاسبية الدولية بالتسمية القديمة IAS أو بالتسمية الجديدة IFRS .
 - التفسيرات المتعلقة بهذه المعايير التي تعدها لجنة التفسيرات الدولية IFRIC .
- و فيما يلي يمكن جمع مختلف المعايير التي تم إصدارها إلى غاية 2017 تحت التسمية القديمة و الجديدة من خلال الجدول التلخيصي التالي:

جدول رقم (2) : يوضح معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS الصادرة لغاية 2017

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ إصدار المعيار أو تعديله وسريان تطبيقه على الترتيب
IAS 1	عرض القوائم المالية	1998 – 1975
IAS 2	المخزون السلعي	1995 – 1976
IAS 7	قائمة التدفقات المالية	1994 – 1977
IAS 8	صافي ربح أو خسارة الفترة و الخطاء و تغيرات السياسات المحاسبية	1993 – 1978
IAS 10	الأحداث المحتملة و اللاحقة لإعداد القوائم المالية	1994 – 1978
IAS 11	عقود المقاولات	1995 – 1979
IAS 12	المحاسبة عن ضريبة الدخل	1996 – 1979
IAS 14	عرض المعلومات المالية لقطاعات المنشأة	1997 – 1981
IAS 16	المحاسبة عن الممتلكات و التجهيزات و المعدات	1998 – 1982
IAS 17	المحاسبة عن عقود الإيجار	1997 – 1982
IAS 18	الاعتراف بالإيراد	1993 – 1982
IAS 19	المحاسبة عن منافع التقاعد	1999 – 1983
IAS 20	المحاسبة عن المنح و الإعانات الحكومية	1994 – 1983
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1993 – 1983
IAS 23	رسملة تكلفة الاقتراض	1993 – 1984
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	1994 – 1984
IAS 26	محاسبة عن الإفصاح عن صناديق المعاشات	1994 – 1987
IAS 27	القوائم المالية الموحدة و الانفرادية	1994 – 1989

الفصل الأول: مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

1998 – 1989	المحاسبة عن المساهمة الشركات الشقيقة	IAS 28
1994 – 1989	الإفصاح المالي عن الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS 29
1990	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
1994	الإفصاح المالي عن الحقوق في المشروعات المشتركة	IAS 31
1998 – 1995	الأدوات المالية الإفصاح و العرض	IAS 32
1999	ربح السهم	IAS 33
1999	محاسبة تدني قيمة الأصول	IAS 36
1999	المخصصات و الأصول المحتملة و الالتزامات المحتملة	IAS 37
1999	الأصول المعنوية	IAS 38
2001	الأدوات المالية الاعتراف و القياس	IAS 39
2001	المحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية	IAS 40
2003	المحاسبة عن أعمال الزراعة	IAS 41
2004–2013	تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى	IFRS 1
2010–2005	الدفعة المرتكزة على الأسهم	IFRS 2
2010–2004	اندماج الأعمال	IFRS 3
2009–2004	عقود التأمين	IFRS 4
2010–2005	الأصول غير المتداولة المكتنزة للبيع و العمليات غير المستمرة	IFRS 5
2006	اكتشاف و تقييم الموارد المعدنية	IFRS 6
2013–2007	الأدوات المالية - الإفصاحات	IFRS 7

الفصل الأول: مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

2010-2009	القطاعات العملية	IFRS 8
2018-2014	الأدوات المالية	IFRS 9
2013	القوائم المالية المدمجة	IFRS 10
2013	الشراكة	IFRS 11
2013	المعلومات الواجب الإفصاح عنها عن الفوائد في الشركات الأخرى	IFRS 12
2013	القياس بالقيمة العادلة	IFRS 13
2016	حسابات المؤجلة النظامية	IFRS 14
2018	إيرادات النشاطات العادية من العقود مع العملاء	IFRS 15
2019	عقود الإيجار	IFRS 16
2019	عقود التأمين	IFRS 17

Source : www.focuifrs.com

موقع خاص بمعايير المحاسبة الدولية باللغة

الفرنسية تم الاطلاع عليه يوم 2017/12/12

و ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أنه لا يوجد ترقيم مستمر للمعايير أي أن هناك أرقام غير مستعملة تدل على المعايير التي كانت سارية المفعول قبل سنة 2001 و تم إلغاؤها قبل هذا التاريخ تتمثل في المعايير رقم: 3، 4، 5، 6، 13، 15، 22، 25، 35، ومؤخرا 39 وقد تم تعويضها بمعايير أخرى أ وأن مجال تطبيقها يدخل ضمن إطار عمل معيار آخر فتدمج معه.

و أخيرا فان عمل مجلس معايير المحاسبة مستمر بالتطرق لقضايا محاسبية جديدة أو تعديل و تحسين ما هو قائم إلى حد الآن و ذلك من أجل مسايرة التغييرات التي تحدث في بيئة المحاسبة و الاقتصاد ككل .

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (الإطار المفاهيمي)

تمت المصادقة على الإطار المفاهيمي (Le Cadre Conceptuel) لمجلس معايير المحاسبة الدولية في أفريل 1989 و هو عبارة عن نظام منسجم متناسق من الأهداف و المبادئ الأساسية و الصلة التي تربط بعضها ببعض تهدف في مجملها إلى إعطاء عرض جيد و صحيح لوضعية المؤسسة .

الفرع الأول. عرض الإطار المفاهيمي

قبل السعي لزيادة درجة التناغم و التوحيد المحاسبي ، فان مجلس معايير المحاسبة الدولية ركز اهتمامه على القوائم المالية التي يتم إعدادها لتقديم معلومات نافعة و قابلة للاستخدام من طرف متخذي القرارات ، و على هذا الأساس تم اعتماد إطار مفاهيمي (Framework) من طرف هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 1989 و تم تبنيه في 2001 من طرف L'IASB، يجمع المبادئ الأساسية ، وهو يشرم من جهة إلى:

- طبيعة و أهداف القوائم المالية .
- الفرضيات القاعدية لإعداد القوائم المالية.
- الخصائص النوعية التي تحدد نفعية المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية.

و من جهة أخرى:

- التعريف و التسجيل المحاسبي و تقييم مختلف البنود و العناصر المكونة للقوائم المالية.
- حسابات رأس المال وكيفية الحصول عليه.

و عليه فهذا الإطار يمثل المجال العام الذي يطبق على مجموع المؤسسات باختلاف حجمها و طبيعة نشاطها، و التي لديها حسابات وفق للمرجع الدولي IAS / IFRS التي يتم الرجوع إليها في كل مشكلة تخص أي عنصر من عناصر القوائم المالية .

ويضع هذا الإطار المفاهيم التي تبني عليها عملية إعداد و عرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، والغرض من هذا الإطار هو (17):

- مساعدة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير محاسبة دولية مستقبلية وفي إعادة مراجعة معايير المحاسبة الدولية الموجودة.
- مساعدة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق بين الأنظمة، والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية من خلال وضع أسس لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها من قبل معايير المحاسبة الدولية.
- مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية.

- مساعدة معدي البيانات المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي التعامل مع مواضيع ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبي دولي.
- مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية.
- مساعدة مستخدمي البيانات المالية على تفسير المعلومات المدرجة في البيانات المالية المعدة وفق المعايير المحاسبة الدولية.
- تزويد المهتمين بعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية بمعلومات عن طريقتها في صياغة معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الثاني. مكونات الإطار المفاهيمي

يمكن تلخيص العناصر المكونة للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في النقاط التالية(18):

1- أهداف التقارير المالية المعدة للأغراض العامة *The Objective Of general purpose*

Financial reporting : ويتضمن هذا المحور بيان مستخدمي التقارير المالية وحاجتهم من المعلومات ، والمعلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات عليها والتغيرات التي تتم على الموارد والمطالبات.

- مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات *Users of Financial Statements*

and their Information Needs : تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدداً من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

- المستثمرون الحاليون والمحتملون
- الموظفون
- الموردون والدائنون التجاريون
- العملاء
- المقرضون
- الحكومة ودوائرها المختلفة
- الجمهور

وقد ورد ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المنشأة برأس المال وهم الجهة الأكثر تحملاً للمخاطر، وبالتالي فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيؤدي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة. ونظراً لعدم إمكانية تلبية جميع ما يحتاجه

مستخدمو القوائم المالية من معلومات، فان القوائم المالية ذات الغرض العام تركز على تلبية المعلومات التي تشكل القاسم المشترك بين جميع مستخدمي القوائم المالية.

2- مكونات القوائم المالية Components of Financial Statements: تهدف القوائم

المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمنشأة، بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم مكونات القوائم المالية على النحو التالي:

- قائمة المركز المالي *Statement of Financial Position*
- قائمة الدخل الشاملة للفترة المالية *Statement of Comprehensive Income for the Period*
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية *Statement of Changes in Equity*
- قائمة التدفقات النقدية *Statement of Cash Flows*
- السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية *Accounting Policies and Other Notes Explanatory*

3- الخصائص النوعية للمعلومات المالية Qualitative Characteristics of Financial Information

Information: الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية.

يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى هي: الخصائص النوعية الأساسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق
- المجموعة الثانية هي: الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

الفرع الثالث: أساليب القياس والمبادئ الأساسية لمعايير المحاسبة الدولية وفقاً لإطارها المفاهيمي

1-أساليب القياس: يتضمن الإطار المفاهيمي أساليب وطرق متعددة للقياس والمستخدم في إعداد

وعرض القوائم المالية وتشمل(19):

- **التكلفة التاريخية:** وتعني تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.
- **التكلفة الجارية:** تسجيل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يمثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.
- **صافي القيمة القابلة للتحقق:** يمثل مبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتقييد الالتزامات بقيم سدادها، أي بالمبلغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.
- **القيمة الحالية:** تقيّد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط. وتقيّد الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.
- **القيمة العادلة:** هي عبارة عن القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها أو تسديد إلتزامات على المنشأة على أساسها وذلك من قبل أطراف مطلعة ولديها الرغبة في التعامل على أساس تجاري.
- **القيمة القابلة للإسترداد:** هي عبارة " القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع " أو " القيمة قيد الإستعمال " أيهما أقل.

2-الفروض والمبادئ المحاسبية(20): تقوم المحاسبة المالية على مجموعة من الفروض توضح الطريقة أو

الإجراءات التي يتم بها قياس مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس بنود هذه القوائم في المنشآت. والفروض المحاسبية عبارة عن حالة مفترضة مشتقة من الأهداف العامة المتعلقة بالبيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تعمل فيها المنشأة وبالتالي فلا يوجد ضرورة لإثبات صحتها. وعلى ذلك فيجب أن تبنى هذه الفروض على أنها صحيحة وتمثل نقطة بداية عند تطوير المنطق المحاسبي أو النظرية المحاسبية.

ومن أهم هذه الفروض ما يلي:

● **الوحدة المحاسبية Accounting Entity**: من وجهة نظر المحاسبة تعامل كل منشأة (وحدة محاسبية) على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى وهي بذلك لها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تاماً عن مالكيها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. وبما يفيد أن المنشأة إذا كانت تتكون من عدة فروع فإن فرض الوحدة المحاسبية يتطلب أن يقوم كل فرع بإعداد قوائم المالية بشكل مستقل ومنفصل عن الفروع الأخرى بالإضافة إلى إعداد قوائم مالية للشركة ككل باعتبارها مجتمعة تشكل وحدة مستقلة.

● **الوحدة النقدية Monetary Unit**: إن قياس العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة ليتم توصيل المعلومات المحاسبية الناتجة عنها إلى الأطراف المعنية يتطلب استخدام صيغة مفهومة لمستخدمي هذه المعلومات. وتعتبر الوحدة النقدية أو القياس النقدي أكثر الصيغ ملائمة لكافة الأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية. فهي بالإضافة إلى أنها تشكل وحدة قياس يمكن استخدامها للتوصل إلى تماثل و اتساق للبيانات المالية فإن المحاسبين يفترضوا أن

هذه الوحدة تتسم بالثبات والإستقرار رغم تغير القيمة الشرائية لوحدة النقد عند إعداد البيانات المالية . بمعنى أن فرض الوحدة النقدية يعني أن المحاسبة تقوم بقياس الأصول والإلتزامات والتغيرات التي تطرأ عليها (الدخل) في شكل كمي معبر عنها بوحدات نقدية كالدينار الأردني أو اليورو الأوروبي... الخ باعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير العمليات المختلفة.

● **الإستمرارية Going Concern**: يقصد بالإستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر في عملياتها لفترة من الزمن غير محدودة ما لم تظهر أدلة موضوعية تثبت عكس ذلك كما هو الحال عند تصفية المنشأة أو دمجها بأخرى حيث ينتهي بذلك فرض إستمرارها.

● **الفترة المحاسبية Accounting Period (Periodicity)**: يقوم فرض الإستمرارية على أن المنشأة مستمرة إلى أجل غير مسمى ولكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشأة بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الإنتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المنشأة وهو الأمر الذي يعد غير منطقي، أي أنه من غير المنطق الإنتظار حتى ينتهي عمر المنشأة ليتعرف الملاك على ما حققته منشأتهم. بمعنى أن مستخدمي المعلومات المحاسبية بحاجة إلى معلومات تمكنهم من معرفة نتيجة نشاط المنشأة أولاً بأول حتى يقرروا الإستمرار بالعمل من غيره في ظل رؤية واضحة.

إضافة إلى الفروض فإن المحاسبة المالية تقوم على مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو وقد تم إشتقاق هذه المبادئ (Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) المقبولة قبولاً عاماً

من الفروض المحاسبية وبذلك فإن الفروض المحاسبية تعتبر أعم وأشمل من المبادئ المحاسبية، ومهمة هذه المبادئ توضيح طرق أو إجراءات قياس مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس بنود قوائم المنشآت المختلفة، وبذلك فإن المبادئ المحاسبية هي عبارة عن إرشادات توجيهية عامة لما يجب أن يتبعه المحاسب عند قياس بنود القوائم المالية وهي بذلك تساعد في حل المشاكل المحاسبية وتتصف بالشمول والملائمة وبالقابلية للإستخدام في معظم المشروعات الإقتصادية، وهذه المبادئ تشمل:

- **التكلفة التاريخية *Historical Cost***: يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية الخاصة بالأصول والمطلوبات تثبت بالدفاتر على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت وقت التبادل لتلك المعاملة. بمعنى بعد تحديد وقياس تكلفة العملية المالية فإن التكلفة التي تقيد بها هذه المعاملة في الدفاتر تبقى على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق قد يحدث في قيمة تلك المعاملة (فيما عدا الإستخدام)، إن التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية مفاده سهولة القياس ومن ثم التحقق من قيم الأصول والمطلوبات لإستنادها إلى أسس موضوعية.
- **مبدأ الاعتراف بالإيراد *Revenue Recognition Principle***: يبين هذا المبدأ كيف ومتى يمكن للمنشأة أن تعترف بالإيراد وتسجله في دفاترها، حيث يبين هذا المبدأ أن بمجرد إتمام عملية البيع أو الإنتهاء من تقديم الخدمة الإيرادات تتحقق فعند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد وعليه فإن الإيرادات التي تقبض مقدماً ***Earned*** لا تعتبر إيراد إلا إذا قدم مقابلها خدمات وعند هذه اللحظة فإنها تكتسب وبنفس الوقت فإن الأتعاب المستحقة عن خدمات تم تقديمها ولم تقبض حتى نهاية العام فإنها تعتبر إيرادات مكتسبة وت سجل في الدفاتر على أساس أنها كذلك.
- **مبدأ المقابلة (مقابلة الإيرادات بالمصروفات) *Matching Principle***: نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات مالية فإن قياس صافي دخل الفترة يتطلب أن يحمل الإيراد الذي أكتسب خلال الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد، وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، إن هذا المبدأ يتعلق بقياس الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترات المحاسبية.

المبحث الثالث : تقديم النظام المحاسبي المالي SCF

بعد الاختلالات التي شهدتها المخطط المحاسبي الوطني PCN والانتقادات الكبيرة التي طالته أصبحت الجزائر مجبرة على التفكير جديا في تعديلات جوهرية في المحاسبة الجزائرية وفعلا بدأ التفكير في ذلك منذ بداية القرن الواحد والعشرين وصدر مشروع نظام محاسبي مالي جديد كجهد بين خبراء جزائريين وأجانب ، والذي أصبح ساري المفعول بداية من 2010 مدعما بقوانين ومراسيم تنفيذية لشرحه وتوضيحه للمستخدمين .

المطلب الأول : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي SCF

الفرع الأول : تعريف المحاسبة المالية

عرف القانون 07-11 المؤرخ ب 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية. " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية"(21).

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المحاسبي مستمد من النظام الانجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص تستخلصها من التعريف:

- يركز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

الفرع الثاني : أسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي (22):

- محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.
- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها .
- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية.
- نقائص المخطط الوطني للمحاسبة والتي تتمثل في ما يلي :

-النقائص المفاهيمية : و تتمثل أساسا في النقاط التالية:

- قواعد وأسس المخطط الوطني للمحاسبة لم تكن واضحة.
- المخطط الوطني للمحاسبة لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول و الخصوم و الأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف.
- إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

-النقائص التقنية: و تتمثل أساسا في النقاط التالية:

- نتيجة لعدم تفصيل الحسابات سمح للمؤسسات عند الحاجة أن تفتح حسابات فرعية داخل الحسابات التي حددها المخطط مما يعني عدم التجانس وعدم التوحيد في العمل المحاسبي.
- عدم التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية.
- ارتكاز الأصناف 2،3،4 على المنظور النقدي وهذا لا يعتبر معيار للإنتاج ولا يميز بين أصول الاستغلال و خارج الاستغلال .
- إهمال التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية ، الذي يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات.

-نقائض على مستوى القوائم المالية: و تتمثل أساسا في النقاط التالية:

- الميزانية يتم إعدادها على أساس السنة الحالية وعدم إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة.
- جدول حسابات النتائج لا يظهر أيضا نتائج النشاط السابق، والنتيجة التي تظهر في هذا الجدول لا تبين أداء التسيير للمؤسسة لاحتوائها على المصاريف الاستثنائية.

الفرع الثالث : مبادئ المحاسبة الأساسية للنظام المحاسبي المالي

تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي(23):

- **استمرارية النشاط:**يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور،وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام،ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.
- **الدورة المحاسبية:**عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي 31/12 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 31/12 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية،وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.
- **استقلالية الدورات:**إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها،حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.
- **قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها،أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع(24).
- **قاعدة الوحدة النقدية:**أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق،إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.
- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستثمرين لهذه القوائم.
- **مبدأ استمرارية الطرق:** أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبق في الدورة المالية وطل تغيير لا بد أن يبرر في الملحق(25).
- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف(26).

- مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.
- تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني: من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استناداً فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلاً عملية القرض التجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.
- مبدأ عدم المقاصة: المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد.
- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.
- الصورة الصادقة: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، وفي تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلباً على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق (27).

الفرع الرابع: مجالات وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي على:

- كل شخص طبيعي ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية مكررة.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمكن للكيانات الصغيرة، التي لا تتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.
- يستثنى من مجال تطبيق القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي للأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (28):

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- يسمح بمراقبة الحسابات و ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر بكل فاعلية في السوق.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصادقية.
- استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عوامة الإجراءات المحاسبة للعديد من الدول.
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصادقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عوامة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

الفرع الخامس : تحديات النظام المحاسبي المالي

إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص و الاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هذا المولود الجديد - النظام المحاسبي المالي - و من التحديات التي ستواجهه تطبيق هذا النظام نجد على العموم :

- إن النظام القديم تأصل و تجذر في المؤسسات الاقتصادية و لدى المحاسبين و الخبراء والأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، و بالتالي من الصعب التخلي عنه؛
- تدرب المحاسبون و الخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات عديدة و أتقنوه، و هناك من عمل به لمدة أكثر من جيل كامل (منذ 1976) فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد و خاصة أنه من المفترض أن يتم تطبيق نظام المحاسبة المالية ابتداء من الفاتح من جانفي 2010 و يتم إلغاء أحكام القانون 75-35، كما أن الأهداف المحاسبية للنظام الحالي راسخة في ذهنيات و عادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها؛
- العديد من الخبراء و المحاسبين و الطلاب و الأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه؛
- لم يتم اعتماد هذا النظام في المراكز التدريبية لحد الآن مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام؛
- إن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا و غير متنوعة، و العمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة(المالية)، و هذا ما يؤدي إلى طرح الأسئلة التالية : كيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة بين عشية و ضحاها ؟ و هل يكون نظام محاسبي واحد لكل الشركات أو يكون هناك تمييز بين المؤسسات الصغيرة و الكبيرة ؟
- النظام المحاسبي الجديد هو نظام يهدف كما سبق الإشارة إليه إلى تحقيق المصداقية و الشفافية في مختلف الكشوف و القوائم المالية و هو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحكومة الشركات، و هذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات و سلوكيات متراكمة؛
- عدم تحمل المؤسسات الجزائرية نفقات التحول و الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد؛
- غياب الرابط بين المحاسبة و الجباية، فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة و تفادي التهرب الجبائي وأهمية الجباية كمصدر لتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية غائبة؛
- غياب الرؤية الإستراتيجية و التخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة و التسيير؛

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإطار المفاهيمي من بين الإضافات التي أتت بها النظام المحاسبي المالي ، ومصطلح الإطار المفاهيمي يتعلق أساسا بتاريخ الترميز المحاسبي الأنجلوسكسوني وعلى وجه الخصوص الترميز المحاسبي الأمريكي ، لأنه أول ما ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية . ويلعب الإطار المفاهيمي دورا مهما في الحياة المحاسبية من خلال مكوناته ، فهو عبارة عن مجموعة من المفاهيم التي تعتبر القاعدة التي يتم على أساسها إعداد وتقديم البيانات المالية .

الفرع الأول: أهداف البيانات المالية

تهدف إلى إعطاء معلومات مفيدة حول الوضعية المالية (الميزانية) للمؤسسة وأدائها (جدول حسابات النتائج) وكذلك التغيير في وضعية الخزينة(جدول التغيير في الخزينة) للمؤسسة بهدف تلبية احتياجات :

- مالكي المؤسسة والمستثمرين الحاليين و المستقبليين وهيئات إقراض أخرى مثل: البنوك.
- الإدارة الداخلية للمؤسسة ومختلف الهيئات الرقابية داخل المؤسسة.
- إدارة الضرائب والهيئات الحكومية الأخرى.
- الأطراف الأخرى التي لها علاقة مع المؤسسة مثل مؤسسات التأمين، العمال، الموردون والعملاء.
- باقي الأطراف المهتمة مثل الباحثين والجمهور بشكل عام.

الفرع الثاني: المواصفات النوعية للمعلومات المالية

تتمثل في :

- **الملائمة:** ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات مستعملها عن طريق تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها.
- **الموثوقية:** نقول أن المعلومة موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة، ولكي نقول أن المعلومة موثوقة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:
- **التمثيل الصادق "image fidèle":** لكي نقول أن المعلومات موثوق فيها يجب أن تمثل بصدق العمليات التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة لذلك يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات والأحداث التي ينتج عنها أصول وخصوم المؤسسة عند تاريخ إعدادها.
- **تغليب الجوهر على الشكل "prééminence de la substance sur la forme":** تعتمد المؤسسة في المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات والأحداث على جوهرها وليس على شكلها القانوني، لأنه ليس في جميع الأحوال العمليات نجد شكلها القانوني يتطابق مع جوهرها.

- **الحيادية "neutralité"**: لكي تكون المعلومات المحاسبية موثوقة فيها يجب أن تكون محايدة وخالية من التحيز، ونقول أن المعلومة متحيزة إذا كان عرضها أو اختيارها يؤدي بنا إلى اتخاذ قرارات وأحكام توصلنا إلى نتائج موضوعة مسبقا.
 - **التحفظ "prudence"**: التحفظ هو عبارة عن مراعاة لدرجة معقولة من التحفظ عند ممارسة السلطة التقديرية اللازمة للوصول إلى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الإيرادات ولا يكون هناك تقدير لقيم الخصوم والمصاريف بأقل ما يجب. ومع ذلك فإنه يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ التحفظ على سبيل المثال إلى تشكيل احتياطات سرية أو التفريط في التخفيض من قيمة الأصول إلى احتساب التكاليف.
 - **الشمولية "exhaustivité"**: لكي تكون البيانات المالية موثوقة يجب أن تكون شاملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية والتكلفة، بحيث أن حذف أي عنصر من عناصرها يجعل البيانات المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد عنصر مصداقيتها ولا تكون ملائمة.
 - **قابلية المقارنة: «comparabilité»** ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة لأخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها. كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من أجل تقييم المركز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات (29).
 - **الوضوح**: وهذا يعني أنه يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها الذين يفترض على أنهم يكونون ذوي علم ومعرفة كافية بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبية أيضا ولديهم الرغبة في دراستها.
- بالإضافة إلى هذه المواصفات لكي تتصف المعلومة بالموثوقية والتمثيل الصادق يجب أن يراع قيادان أساسيان. الأول يجب أن تكون المعلومة ذات توقيت ملائم بحيث أنها تفقد موثوقيتها إذا حدث تأخير غير ضروري في زمن الإفصاح عنها والثاني هو يجب أن تكون المنفعة المحصل عليها من المعلومة تفوق بكثير تكلفة إعدادها.

الفرع الثالث: طرق التقييم المستعملة في النظام المحاسبي المالي

على العموم مبدأ التقييم الأساسي الذي تقيم به عناصر المحاسبة هو مبدأ التكلفة التاريخية، لكن في حالة نوفر شروط معينة يمكن أن نستعمل الطرق التالية:

- **القيمة النفعية:** وتعبر عن استحداث مجموع التدفقات المستقبلية المتوقعة في إطار النشاط العادي للمؤسسة القيمة العادية.
- **القيمة السوقية:** هي المبلغ الذي يتم على أساسه مبادلة الاستثمار أو الوفاء بالتزام بين طرفين لهما المعلومات والرضا التام في ظروف المنافسة التامة.
- **قيمة الإنجاز:** القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع استثمار معين في حالة بيه في ظروف عادية.
- **مفاهيم مختلفة:** أما من حيث المفاهيم فهناك مفاهيم جديدة جاء بها النظام المحاسبي أهمها ما يلي:

-**الأصول:** تشمل عناصر الأصول الموارد التي يتم مراقبتها والتي يسيرها الكيان، من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول (30)، من خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة ما يلي: الأصول التي يتم استئجارها لهدف ما تعتبر من عناصر الأصول (عقود الإيجار - تمويل). تعتبر الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أصولاً غير جارية (أصول غير متداولة) أما الأصول التي ليس لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها تعتبر أصولاً جارية (متداولة) وتشمل الأصول التي يتوقع تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية. الأصول التي تم اقتنائها أساساً للمعاملات قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيقها خلال السنة، بالإضافة إلى السيولة وشبه السيولة التي لا تخضع لقيود من حيث الاستعمال.

-**الخصوم:** تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناجحة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، ومنتظر الحصول على منافع اقتصادية. وتضم الخصوم الجارية التي يتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية (أثنا عشر شهراً) وتصنف باقي الخصوم خصوم غير جارية (31)، يمكن ملاحظة من خلال هذا التعريف أن مؤونات الأخطار والمؤونات القانونية لا تعتبر عنصراً من عناصر الخصوم.

-**الأموال الخاصة (حقوق الملكية):** تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية (الخصوم المتداولة وغير المتداولة). يمكن ملاحظة من خلال هذا التعريف أنه لا يمكن اعتبار المؤونات المقننة (*provisions réglementées*) وكذلك الاهتلاكات (*amortissements dérogatoires*) ضمن عناصر الخصوم.

-الإيرادات: تتمثل الإيرادات في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار زيادة الأصول أو نقصان في عناصر الخصوم خلال السنة المالية.

- الأعباء: تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار نقصان الأصول أو زيادة الخصوم.

-النتيجة الصافية: تمثل النتيجة الصافية الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء للدورة المحاسبية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على الأموال الخاصة ولا تؤثر الأعباء والإيرادات.

المطلب الثالث : مكونات النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدونه حساباته

يتكون النظام المحاسبي المالي من قسمين رئيسيين، القسم الأول يتضمن الإطار المفاهيمي وقواعد التقييم والبيانات المالية أما القسم الثاني فيتضمن مخطط الحسابات وكيفية عملها. سنتطرق هنا إلى الإطار المفاهيمي ومكوناته نظرا للأهمية التي يتمتع بها، أما باقي العناصر الأخرى سنتطرق إليها لاحقا.

- **مجال تطبيقه:** فيما يخص مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإن كل شخص مادي أو معنوي ملزم بتطبيقه، ويشمل ذلك جميع الوحدات التي تقوم بإنتاج السلع أو أداء الخدمات والتي تدخل فيها المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري والمؤسسات الاقتصادية العمومية أو المختلطة. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة يمكنها مسك محاسبة مبسطة كما هي مبينة في ملحق مشروع النظام المحاسبي المالي.
- **مدونة الحسابات: *nomenclature des comptes*:** تعتبر عملية إعداد مخطط الحسابات تتبع على أساسها عملية المعالجة المحاسبية وإعداد البيانات المالية من بين الخصائص التي تتميز بها الدول اللاتينية ذات التوجه الاقتصادي الكلي مثل: فرنسا، حيث أن وجود مخطط حسابات يتبع من طرف جميع المؤسسات يؤدي إلى توحيد اللغة المحاسبية داخل البلاد وبالتالي سهولة الحصول على الجاميع الاقتصادية الكلية.

ونجد أن النظام المحاسبي المالي تضمن مخطط حسابات إجباري تتبعه جميع المؤسسات مهما كان نشاطها أو حجمها مقسمة إلى سبع مجموعات هي بدورها تنقسم إلى نوعين مجموعة الحسابات الخاصة بالميزانية (المجموعة من واحد إلى خمسة) ومجموعة حسابات التسيير (المجموعتين السادسة والسابعة) كل مجموعة من

هذه المجموعات مقسمة إلى حسابات رئيسية (الحسابات المكونة من رقمين) واجب إتباعها لكن في نفس الوقت يمكن للمؤسسة فتح حسابات فرعية داخل أي حساب رئيسي بحسب احتياجاتها.

كما يمكن للمؤسسات استعمال المجموعات صفر وثمانية وتسعة، حيث وكما جاء في الفقرة رقم 2-521 من المشروع الخاص بالنظام المحاسبي المالي الصادر في جويلية 2006 من أجل متابعة محاسبة التسيير والالتزامات المالية خارج الميزانية أو أي عملية خاصة لا يوجد لها حساب في المجموعات من 01 إلى 07. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط المحددة من طرف وزارة المالية فيما يخص رقم الأعمال أو عدد العمال أو نوع النشاط يمكنها إعداد محاسبة الخزينة " *comptabilité de trésorerie* "، قائمة على إعداد جدول خاص بالوضعية الصافية لخبزينة المؤسسة عن طريق حساب الفرق بين التحصيلات والمدفوعات النقدية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة معينة. ولكن هذا بشرط أن يكون هناك مسك لدفتر تسجل فيه عمليات التحصيل والدفع اليومية الخاصة بالوحدة المحاسبية، وكذلك الحفاظ والمسك الدائم لوثائق الإثبات المحاسبية مثل الفواتير وأذون الخروج والدخول... إلخ.

وعلى العموم يمكن القول أن هناك نقطتان أساسيتان يختلف فيهما النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني فيما يخص مخطط الحسابات الأولى تتمثل في كون أنه لا توجد مخططات حسابات قطاعية والثانية أن المجموعة الثامنة الخاصة بالنتائج في المخطط المحاسبي الوطني لم تعد موجودة.

الفرع الثاني : أثر المبادئ والفروض المحاسبية على البيانات والقوائم المالية

تعرف الفروض عموما بأنها مقدمات يفترض صحتها مسبقا وتكون أساسا لبناء الإطار الفكري للمحاسبة، كما تصلح للاستدلال والتوصل إلى نتائج هذه الأخيرة (32). فهي تمثل أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية التي تستعمل في إعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية ولكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان بل يفترض صحتها مسبقا، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة و البيئة الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية و السياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة.

وتتميز الفروض المحاسبية بالخصائص التالية:

- يجب أن تقبل عموما على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي، لتكون بداية مفيدة للمشاركة في تطوير المعرفة المحاسبية؛
- يجب أن تكون الفروض المعتمدة مستقلة عن بعضها البعض، حيث انه لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير فرض آخر.
- يجب أن تكون عموما قليلة العدد، ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

-الفرضيات الضمنية لتحضير القوائم المالية: على اعتبار أن القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي فان الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي محاسبة التعهد، واستمرارية الاستغلال(33).

__محاسبة التعهد (الالتزام): *Comptabilité d'engagement*: يفرض على المؤسسات حسب هذا المبدأ، مسك محاسبة الالتزام. وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند التزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين. على العكس من ذلك، في المحاسبة المالية المبسطة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عندما يحدث التدفق النقدي، أي انه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها. ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقاً لأساس الاستحقاق (الالتزام). وطبقاً لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل، ولذا فالقوائم المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة وغيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (الفقرة 22: الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية). أما النظام المحاسبي المالي فقد أشار إلى هذه الفرضية، حيث أكد على محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وعرضها في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط بها(34).

__استمرارية الاستغلال (النشاط): *Continuité d'exploitation*: يجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك. وعموماً يفترض المحاسبون دائماً، بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك(35).

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

وقد اشر النظام المحاسبي المالي إلى انه إذا لم تعد القوائم المالية على هذا الأساس، فان الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة، ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق(36).

الفرع الثالث : تقديم العناصر الأخرى المكونة للبيانات المالية

في هذا المطلب سنقوم بتقديم العناصر المكونة للبيانات المالية ماعدا الميزانية التي سنقوم بعرضها لاحقاً، أما العناصر التي سنقوم بعرضها فهي على الترتيب جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة وكذا الملاحق.

أولاً: تعريف حساب النتيجة (*Le compte de résultat*): حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

فحساب النتيجة هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة). وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن يكون متميزاً عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدججة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي يقدم بها.

ويتم تبيان أيضاً بعض المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

ويتم تقديم كشف حساب النتائج إجبارياً بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى ألف وحدة، كما يوفر الكشوف المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة (وهو الأمر الذي لم يكن موجوداً في المخطط المحاسبي القديم) حيث أن:

- كل فصل من فصول حساب النتائج يتضمن بيان المبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

- يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي (وهذا ما لم يكن متوفراً في المخطط المحاسبي لسنة 1975، وإذا حدث تغيير لطريقة التقييم أو التقديم أن أحد الفصول المرقمة ما

لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة وعدم توافر المقارنة (بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب آخر) فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

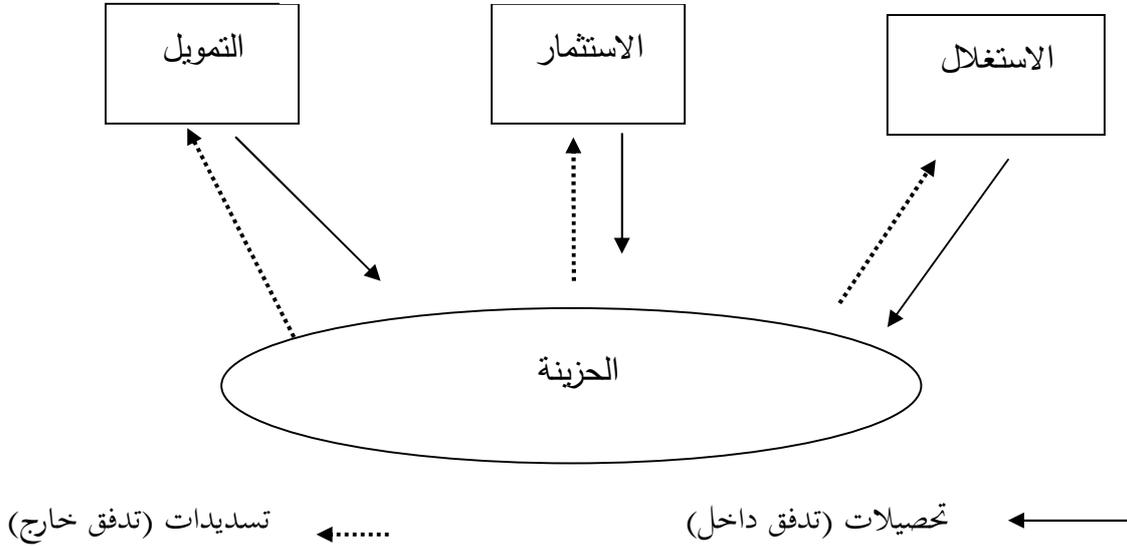
ثانيا - ماهية جدول تدفقات الخزينة: جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها(37). ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

-مكونات جدول تدفقات الخزينة: يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية (38):

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).
 - تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم الأموال الخاصة أو القروض).
- ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة و منظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصادرها .

وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم (05) يوضح تدفقات الخزينة.



Source : Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE , Gestion financière : manuel et applications ,Paris :Dunod ,2001 , p 226

تتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال ، حيازة استثمار ، تسديد أقساط الديون ، توزيع أرباح الأسهم وغيرها . أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال ، التنازل عن الاستثمارات ، الحصول على قروض (الاستدانة) ، الرفع في رأس المال ؛ وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة .

تغيرات الخزينة = التدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل(39).

-عرض جدول تدفقات الخزينة: هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة و فرق بحث و محللين ماليين و غيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة :

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة : إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة : إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري. تركز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة تم متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي و الهدف منه هو تمثيل إيرادات و نفقات المؤسسة لدورة معينة و ذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط إلى كل من الاستغلال، الاستثمار و التمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم ما يلي :

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل). فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات بشكل عناصر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن و الموردين و الضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي و الزبائن و الموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات. وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدا و

بنفس الطريقة المباشرة و على هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعيين الآخرين تم عرضهم .

ثالثا: جدول تغيير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية. ويعتبر أيضا قائمة جديدة في النظام المحاسبي المالي الجديد وذلك حسب IAS1 الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول من الملحقات ويتم إمداده لفترة زمنية واحدة(40)، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي أن رؤوس الأموال الخاصة هي فرق بين أصول وخصوم المؤسسة على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر أن رؤوس الأموال الخاصة جزء من الخصوم.

رابعا: ملحق الكشوف المالية (الإيضاحات): يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف. تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم. ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة(41).

المطلب الرابع: مدى التوافق بين النظام المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

اعتمد معدو النظام المحاسبي المالي في الجزائر على المرجعية الدولية للمحاسبة متمثلة في من خلال إصدار تشريعات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS ونصوص قانونية محددة للإطار التصوري، المبادئ والقواعد المحاسبية العامة لهذا النظام، و عليه كان الإطار التصوري أهم مواطن التوافق بينهما.

-الإطار التصوري و قواعد الاعتراف والقياس(42) : اعتمد المشرع الجزائري على المرجعية الدولية من خلال تبنيه للإطار المفاهيمي (التصوري) لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة في سنة 2003 عند وضعه لمشروع النظام الجديد في سنة 2004، ولكن مع بداية سنة 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية لتتغير التسمية من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ومن التسمية نستنتج أن هدف الإطار المفاهيمي الجديد توسع ليشمل جميع مكونات التقارير المالية بعد أن كان يهتم فقط بالقوائم المالية، والمشرع الجزائري لم يأخذ بهذا التعديل الجديد . كما أن الإطار المفاهيمي حسب النظام المحاسبي موجز اقتصر فقط على تقنية المعالجة للأحداث الاقتصادية على عكس المرجع الدولي الذي نجده مفصل لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة، كما أن مفهوم رأس المال غير موجودة في المرسوم التنفيذي 156-08 وهي موجودة ضمن الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية، يختلف النظام المحاسبي المالي عن معايير المحاسبة الدولية فيما يخص مدونة الحسابات فهي خاصة بالنظام المحاسبي المالي فقط، حيث أن هذه المدونة متطابقة بشكل كبير مع المخطط العام الفرنسي لسنة 1999

والسبب يرجع إلى أن الهيئة التي قامت بإنجاز النظام المحاسبي المالي هي فرنسية، في حين أن الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية لا يحتوي على مدونة حسابات وهذا يرجع إلى أن كل دولة لها نظام محاسبي خاص، والهدف من مدونة الحسابات هو توحيد المصطلحات والطرق المحاسبية على مستوى المؤسسة أو مجموعة الشركات الناشطة في الجزائر

لإضافة إلى أن النظام المحاسبي أتى في شكل قانون ملزم التطبيق في أسلوب ممنهج يسمح بإضافة، إلغاء أو تعديل أي مادة أو فقرة من هذا القانون من طرف المشرع الجزائري كلما دعت الحاجة لذلك، أما المرجعية الدولية

غير مرتبطة بقانون خاص، فالهيئة المعنية بوضع المعايير هي مجلس المعايير المحاسبية الدولية ليست خاضعة لأي دولة أو أي قانون، أما فيما يخص المبادئ والفروض وكذا الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية فهي متوافقة تماما مع المرجع الدولي وما جاء من اختلاف في بعض المصطلحات ناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجديد . أما قواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات في النظام المحاسبي المالي هي متطابقة مع المرجعية الدولية إلا أن عملية التقييم بالقيمة العادلة في المرجعية الدولية IFRS13 تعتمد على ثلاث تقنيات هي طريقة السوق، طريقة التكلفة وطريقة الدخل وهذا غير موجود في النظام المحاسبي المالي.

خلاصة الفصل

لقد شهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية واستقلال العديد من الدول ،سعت كل الدول إلى وضع أنظمتها المحاسبية والتي تتناسب غالبا مع مكونات هويتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.... الخ، و ما احتوته هذه الأنظمة من اختلافات تصل إلى التضاد في بعض الحالات .

ومع دخول الاقتصاد إلى العالمية وخروج رؤوس الأموال وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وتحت ضغط المنظمات الدولية (المنظمة العالمية للتجارة ، صندوق النقد الدولي) بدأ التفكير الجدي في السعي إلى التوحيد المحاسبي أو على الأقل التوافق أو التناغم المحاسبي بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية ، وهو ما تجسد فعلا من خلال الاجتماع الذي ضم أكبر الدول الاقتصادية سنة 1973 عن ميلاد لجنة معايير المحاسبة الدولية بلندن كهيئة عالمية تهتم بالتوحيد المحاسبي من خلال إصدار معايير محاسبية دولية IAS تعطي التوجيهات والإرشادات لكيفية التطبيق المحاسبية معالجة أكبر المشكلات المحاسبية التي واجهها المطبقون في ميدان المحاسبة ووقع فيها الاختلاف في الأفكار وحتى في المبادئ، وبدأت مواضع المعايير تصدر تدريجيا إلى غاية 2001 أين رأى القائمون على الهيئة إعادة هيكلتها بغرض تحسين أدائها وتغيير تسمية المعايير إلى معايير إعداد التقارير المالية IFRS والتي بدورها واصلت في التطرق إلى مختلف المواضيع ذات الأهمية للممارسين مع العلم أن المعايير تتعرض للتعديل أو حتى الإلغاء إذا أصبحت غير صالحة وتعويضها بمعايير جديدة .

أما بالنسبة للجزائر فبعد تبنيها المخطط الوطني المحاسبي PCN منذ 1975 وما يحمله من مبادئ وأفكار تخص تلك المرحلة، ومع دخول المحاسبة العالمية ، كان لزاما عليها التأقلم مع التغييرات الجديدة وخاصة للانتقادات الكبيرة التي أصبح يعاني منها المخطط الوطني المحاسبي، حيث بدأ التفكير في بداية سنوات 2000 في نظام جديد سمي النظام المالي المحاسبي يستنبط مبادئه وأفكاره بصفة كبيرة من معايير المحاسبة الدولية ،صدر من خلال قوانين أهمها القانون 07-11 المتضمن النظام المالي المحاسبي، ويعطي للمؤسسات والمهنيين حلولاً متطورة للكثير من الإشكالات التي عانوا منها سابقا ، تم بداية سريان العمل به منذ 2010/1/1 كنظام محاسبي متجدد بتحضير كل مستخدميه لتبنيه .

هوامش الفصل الأول

- (1): ثناء القباني، المحاسبة الدولية، جامعة المنوفية-مصر- الدار الجامعية، 2002-2003، ص3.
- (2): عقاري مصطفى ، مساهمة علمية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2004، ص30.
- (3): Bourkaib Abderrahmane Adnane, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS Et Les Perspectives De Leur Adoption En Algérie , Thèse De Magistère L'Université D'Alger , 2006/2007, P220-221.
- (4) :Anne Le Manh et Catherine Maillet , Normes IFRS , Edition Foucher , 2007,P6
- (5) : Robert Obert , Aperçu Historique Sur l'évolution De l'IASC , Paris, 2003, P274.
- (6): مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، محاضرات مقياس معايير المحاسبة الدولية الدراسات العليا ، كلية الاقتصاد -قسم المحاسبة - جامعة دمشق عضو جمعية المحاسبين القانونيين ص8
- (7): بن عمارة منصور، حولي محمد ،معايير المراجعة الدولية ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير الدولية للمحاسبة ومعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14 ديسمبر 2011 كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة ، ص 8.
- (8): دونالد كيسو، جيرري ويجانت، المحاسبة المتوسطة ، تعريب د. أحمد حامد حجاج ، ج1، الطبعة الثانية، دار المريخ 1995 ص 32.
- (9):الدون س هندريكسن ،النظرية المحاسبية ، ترجمة د. كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005، ص 233.
- (10): دونالد كيسو ، جيرري ويجانت ، مرجع سابق، ص 30
- (11): عماري صليحة ،فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة " إمكانية تطبيق IAS في البنوك " مذكرة ماجستير ،جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،2006/2005.
- (12): عباس مهدي الشيرازي :نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة و النشر ،الطبعة الأولى، الكويت ، 1990، ص253.
- (13):سعد الساكني و أ.حسن عمر محمد ، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى 2015 ، عمان الأردن، ص12.
- (14):خالد جمال الجعارات،معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS:2007،دار إثراء للنشر والإشهار الطبعة الأولى2008،ص27
- (15): Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton , Comptabilité Internationale , Edition Vuibert , 1997 , P132.

(16): Bourkaib Abderrahmane Adnane, OP CIT, P38.

(17): جمعة حميدات وحسام خداهش، الورقة الثانية المحاسبة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2013، عمان، الأردن، ص 5.

(18): جمعة حميدات، نفس المرجع، ص ص 10-12.

(19): Robert OBERT, Pratiques des Normes IFRS, Edition DUNOD, 5eme édition, Paris 2013, P70.

(20): Robert OBERT, OP Cit, P65-67.

(21): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11 المادة 03، ص 03.

(22): قورين حاج قويدر، مقال بعنوان "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات" مجلة الباحث العدد 10، سنة 2012، ص 272.

(23): طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية مصر، 2006 ص 91.

(24): Projet de système comptable financière, ministère des finances, juillet 2006- document de travail p 6.

(25): محمد بوتين " ندوة في المحاسبة" سلسلة محاضرات لطلبة الماجستير بالمركز الجامعي فارس يحي بالمدينة، 2007.

(26): Robert obert, pratique des IAS/IFRS, Dunod. 2002. p 53.

(27): Projet de système comptable financier, p07.

(28): مداخلة وزير المالية كريم جودي أمام نواب مجلس الشعبي الوطني منقولا عن جريدة الخبر الجزائرية الصادرة بـ 5 سبتمبر 2007.

(29): رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص 453.

(30): شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 31.

(31): شعيب شنوف، نفس المرجع، ص 32.

(32): رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دارالحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 33.

(33): طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91.

(34): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 27، 2008، المادة 06، ص 11.

(35): هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفق الدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 17.

(36): الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 07، ص 11.

(37): يوسف قريشي و ألياس بن ساسي، التسيير المالي: دروس و تطبيقات، الأردن: دار وائل، 2006، ص 204.

(38): قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشف المالية و عرضها و

كذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 / 46، 25 مارس 2009، ص 26.

(39) :Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE , Gestion financière : manuel et applications ,Paris :Dunod ,2001 , p 226.

(40) :Christian et Mireille ZAMBOTTO , Gestion financière , Paris :Dunod ,1999, p 65.

(41):قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، مرجع سابق ص 29.

(42):معتصم دحو،مداخلة بعنوان: أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS بالجزائر (النظام المحاسبي المالي الجديد)، : الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي: النظام المحاسبي والمالي،جامعة سعد دحلب البليدة،يومي 13 و 15 أكتوبر،2009، ص 21.

(43): بن حركو غنية ،النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية- دراسة مقارنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة - 2 عبد الحميد مهري ، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية العدد رقم 4المجلد 1، جوان 2017 ص113.

الفصل الثاني:

المشتقات المالية كمنتجات

للهندسة المالية ودورها في

أنشطة التغطية (التحوط)

تمهيد

تعتبر الهندسة المالية أو الابتكار المالي من التقنيات الحديثة التي أثرت على المنتجات المالية من خلال ما أفرزته من منتجات مستحدثة قائمة على منتجات أساسية كالأسهم والسندات تتمثل في المشتقات المالية والتي جاءت لتحمي المؤسسات مهما كان نوعها وطبيعة نشاطها تتعامل بالأدوات المالية من المخاطر المصاحبة لها سواء بتقليلها أو نقلها لطرف آخر أو تجنبها نهائيا وبالفعل وبمجرد طرح هذا النوع الجديد من المنتجات أقبل المتعاملون الماليون خاصة البنوك للتعامل بها وأصبحت لها أسواق خاصة بها وكذا تم تفريع عدة منتجات فرعية منها لتزداد أحجام التعاملات بالمشتقات المالية لتصل إلى مئات بل آلاف الملايير من الدولارات، كل هذا لا يعني أن التعامل بها خال من المخاطر ويحقق دائما النتائج المرجوة بل تنطوي على مخاطر متعلقة بها ذاتيا أو بالأسواق المتعامل فيها.

وسيتم التطرق ضمن هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الأدوات المالية وطرق التعامل بها

المبحث الثاني: مدخل للمشتقات المالية

المبحث الثالث: تقنيات عمل المشتقات المالية لأغراض التغطية والتحوط

المبحث الرابع: أسواق المشتقات المالية وعلاقتها بالأزمات المالية

المبحث الأول : الأدوات المالية وطرق التعامل بها

تختلف المنتجات أو الأدوات المالية التي طرحتها ابتكارات الهندسة المالية باختلاف المتعاملين بها وأغراضهم منها إلى موقعها داخل ميزانية المؤسسة فنجد ما يعبر منها عن الملكية أو المديونية ، يتم التعامل بالأدوات المالية في أسواق خاصة تسمى أسواق المال بمختلف أنواعها وأماكن تواجدها إذ أصبحت من الاعتبارات الهامة لقياس مدى قوة ونجاعة أي اقتصاد في العالم .

المطلب الأول : الهندسة المالية ودورها في ابتكار منتجات مالية مستحدثة

ظهر هذا المصطلح اقتداءً بمصطلح الهندسة في الرياضيات التي تعبر عن مدى التصور العلمي للتمثيلات البيانية الرياضية وتم استخدامه في المالية للدلالة على مدى الابتكارات التي يمكن طرحها في المجال المالي تتمثل أهم مخرجاتها في تطوير وابتكار منتجات مالية مستحدثة ، حيث ظهرت الهندسة المالية (*Engineering Financial*) للوجود في منتصف الثمانينات بهدف عون وخدمة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر و التخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق و بيئة المنشآت . ففي لندن عندما فتحت البنوك هناك إدارات لمساعدة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملائها وإيجاد حلول لتلك المشكلات وعدد من المحاولات لتطوير منتجات أسواق المال (*Financial Market Products*) كانت تلك بداية ظهور الهندسة المالية.

الفرع الأول : ماهية الهندسة المالية

من شأن الهندسة المالية تقديم أدوات مالية مبتكرة وكذا المساعدة على بناء محافظ مالية وتطوير استراتيجيات. غير أنه يمكن لهذه الأدوات المالية والتدفقات النقدية أن تتأثر بالضرائب، القوانين والضوابط وكذا العلاقات بين المساهمين(1). وعرفت الهندسة المالية بأنها التحول النهائي للمنتج المالي (الموجود) لتحسين إيراداته أو تقليل مخاطره مما يجعل له دوراً في تغير أوضاع السوق المالي(2).

ولقد عرفت الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (*IAFE*) الهندسة المالية بأنها عملية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة، ولاستغلال الفرص المالية. فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات(3).

مما سبق يرى الباحث بأنه يمكن تعريف الهندسة المالية على أنها : استخدام الأساليب الكمية الرياضية والإحصائية في بناء نماذج مبتكرة لإدارة المخاطر الخاصة بالعمليات المالية المختلفة بحيث تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي

تعرض لها المؤسسات المالية، بالإضافة إلى كونها عملية منظمة لبناء وتصميم منتجات مالية جديدة أو تطوير منتجات مالية قائمة وذلك لحل مشكلات التمويل المختلفة والحد من المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل والاستثمار.

الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، لكنه قد يبدو حديثاً نسبياً من حيث المصطلح والتخصص. يعرف بعض الباحثين الهندسة المالية بأنها (4): التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصيانة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل. وهو بذلك يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة (5):

- ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل بطاقات الائتمان.
- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلاؤم الظروف المحيطة بالمشروع.

ولعل احد أهم إنجازات الهندسة المالية هي المشتقات المالية والتي أصبحت تستعمل للعديد من المهام من أبرزها نشاط التحوط ، فمنذ زمن طويل كان من الأمور المسلم بها أن محفظة خصوم أية مؤسسة هي خارجة عن نطاق تصرفها ، إلا أنه ومنذ السبعينيات أعطت الأدوات المالية الجديدة المبتكرة والاستراتيجيات الحديثة يدا طليقة للمنشأة على خصومها ، وهناك خمسة مفاهيم أساسية لفهم أو استيعاب إدارة الخصوم والأصول هي :السيولة ،الهيكلة ، حساسية أسعار الفائدة ،الاستحقاقات ومخاطر التوقف عن الدفع (6).

الفرع الثاني: نطاق الهندسة المالية ومحدداتها

يتحدد نطاق الهندسة المالية في ثلاث مجالات تتمثل فيما يلي:

المجال الأول: يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، ومثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية، وعقود المبادلة التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال.

المجال الثاني: للهندسة المالية ويتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات، ومثال ذلك التسجيل على الرف والتداول الإلكتروني للأوراق المالية، وابتكار فكرة سمسار الخصم، هذا فضلاً عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية.

المجال الثالث: ويتمثل في ابتكار حلول خلاقية مبدعة للمشكلات التي تواجه منشآت الأعمال، ومثال ذلك ابتكار استراتيجيات جديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على مشكلات قائمة. ومن الأمثلة على ذلك تنمية استراتيجيات دفاعية تستخدمها إدارة المنشأة في مواجهة محاولات السيطرة العدوانية من أطراف أخرى (7).

إن تعدد التعريفات المقدمة عن الهندسة المالية كما مر سابقاً يبين وجود اختلاف وفروق في الإدراك لها أو وجهات النظر تجاهها، وعلى الرغم من الفروق في الإدراك أو وجهات النظر لدى الباحثين في هذا المجال إلا أنه بإمكاننا القول بأن هناك ضوابط / محددات أساسية للهندسة المالية تستند إلى عملية الإبداع في الابتكار وتقوم على العناصر أو المكونات التالية:

1- الأدوات المالية *Financial Instruments*: والتي تتضمن مجموعة متنوعة من المنتجات ووسائل الاستثمار التي توفرها الصناعة المالية للعملاء والمؤسسات والشركات. وتتنوع هذه المنتجات ما بين تلك التقليدية ذات الانتشار الواسع والممارسة اليومية، ومن أمثلتها الحسابات المصرفية والأنواع المتعددة للأوراق المالية كالسندات والأسهم وأذونات الخزينة، وصناديق الاستثمار وغيرها، وما بين المنتجات المالية ومنتجات التأمين، وصولاً إلى الأدوات غير التقليدية، والتي تعتبر من بينها المشتقات المالية وهي الأدوات الأكثر أهمية ومن أمثلتها المبادلات والمستقبلات والخيارات وسواها. والتي تشير إلى جميع المشاكل المالية التي تهم المؤسسات والشركات أو حتى الأفراد.

2- الحلول (*Solutions*): ومن الأمثلة على الحلول الإبداعية تطوير استراتيجيات تخطيط مالي مبدعة، وإنشاء محافظ استثمارية تقابل تفضيلات المستثمرين، وتطوير سياسات مالية ملائمة، وتصميم استراتيجيات متاجرة ديناميكية، وكذلك تطوير نماذج لتقييم مخاطر الائتمان والمخاطر المالية والمصرفية بشكل عام. وتتضمن الخطوات والإجراءات التي يجب القيام بها من أجل بناء وصياغة المشكلة.

3- الإجراءات (*Processes*): العمليات المعروضة في متناول اليد وذلك في سبيل تطبيق الحلول التي تم تطويرها (8).

المطلب الثاني : الأدوات المالية الأساسية

انقسمت منتجات الهندسة المالية إلى منتجات تقليدية (أساسية) تتمثل أساسا في الأسهم والسندات و أخرى غير تقليدية (مستحدثة) تتمثل أساسا في المشتقات المالية نتطرق لها في المبحث الموالي.

الفرع الأول : الأدوات التي تعبر عن الملكية (الأسهم)

تعتبر الأسهم من أهم المنتجات المالية تداولها في الأسواق المالية بحكم تعبيرها عن رأسمال الشركة والذي يسعى المستثمرون المساهمة فيه من أجل تحقيق الأرباح.

-تعريف السهم: يعرف السهم على أنه " صك يمثل جزءا من رأس مال شركة أموال و يثبت لمالكة حقوق الشريك (أي المساهم) و تستعمل هذه الكلمة أيضا للإشارة إلى أسهم شركات الاستثمار(9) ".

وقد عرفه بعضهم " صك له قيمة إسمية وقابل للتداول بالطريقة التجارية، ويمثل بحصة نقدية أو عينية يدفعها المساهمون إلى الشركة، وهو تجسيد لحق المساهم في الشركة" (10).

و تعرف الأسهم أيضا على أنها " صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية بطرق تجارية، حيث تمثل عموما مشاركة في رأس مال إحدى شركات الأموال، ويمثل السهم حصة الشريك في الشركة التي يساهم في رأسمالها(11) .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن السهم هو الحصة التي يقدمها الشريك عند المساهمة في مشروع شركة من شركات الأموال، و يمثل جزءا من رأس مال الشركة، و يتمثل في صك يعطى للمساهم يثبت به حقوقه في الشركة، و هذه الحصة تجوز أن تكون نقدية أو عينية أو مختلطة.

-القيم المختلفة للسهم: للسهم قيمة إسمية، قيمة دفترية و قيمة سوقية حيث سنوجز هذه القيم فيما يلي(12) :

_القيمة الاسمية: تتمثل في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وهي أيضا القيمة التي ظهر السهم في أول إصداره، فهي القيمة المنصوص عليها في عقد التأسيس و القانون النظامي للشركة، و قد يحدد القانون مبلغ معين كحد أدنى للقيمة الإسمية.

_القيمة الدفترية (القيمة المحاسبية): و تمثل قيمة السهم حسب سجلات الشركة، كما أنها تعادل قيمة السهم عند التصفية فهي تحسب بقسمة إجمالي حقوق المساهمين(مجموع رأس المال المساهم والاحتياطات والأرباح المحتجزة) على عدد الأسهم المصدرة، و بذلك فهي تعتبر مؤشرا ضعيفا لقيمة السهم.

_ القيمة السوقية: و هي القيمة التي يحددها التعامل بالأسهم في السوق الثانوي للأوراق المالية، فقد تكون أكثر من القيمة الاسمية أو أقل منها حسب نقطة توازن العرض و الطلب، لذا فهي تتميز بالتقلب و ذلك حسب عدة عوامل.

-العوامل المحددة لقيمة السهم (13): عند التحدث عن العوامل المحددة لقيمة السهم، فإننا نشير عادة إلى القيمة الجارية (القيمة السوقية (و التي تتعرض لتغيرات مستمرة، و هذا راجع لكثرة العوامل التي تؤثر عليها، و من أهمها نذكر ما يلي:

- يؤثر المركز المالي للشركة على سعر السهم تأثيراً سلبياً أو إيجابياً، وذلك حسب الوضعية، فكلما تمتعت الشركة بصحة مالية أحسن كلما ارتفع سعر السهم، و كلما تدهورت الوضعية المالية للشركة كلما انخفض سعر السهم.
- معدلات الأرباح الفعلية سواء كانت محققة أو مستقبلية فهي تلعب دوراً كبيراً في تحديد العائد الذي يمكن أن يتحصل عليه مالك السهم.
- معدلات الضرائب المفروضة على الأرباح و التوقعات المستقبلية لاتجاهاتها.
- توزيعات الشركة للأرباح في كل سنة.
- الأوضاع الاقتصادية: يزيد الطلب على الأسهم في فترات الاستقرار و الانتعاش الاقتصادي، نظراً لارتفاع الإيرادات مما ينتج عنه ارتفاع أسعار الأسهم، بينما ينخفض الطلب على هذه الأخيرة في أوقات الأزمات والانكماش الاقتصادي، و يتسبب ذلك في زيادة عرض الأسهم للبيع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها.

وتمتاز الأسهم بالخصائص التالية (14):

1. **تساوي قيمة الأسهم:** إن رأس مال الشركة مقسم إلى أسهم متساوية. و يترتب على تساوي قيمة الأسهم المساواة في الحقوق التي يمنحها السهم: فهو يقتضي المساواة في الحصول على أرباح الشركة، و المساواة في حق التصويت في الهيئة العامة. وكذلك يقتضي بالمساواة في الالتزامات المترتبة على ملكية السهم. إلا أنّ هذه المساواة ليست من النظام العام إذ إن المشرع أجاز، في الحالات التي لا يتضمن فيها نظام الشركة منعاً صريحاً، إصدار أسهم امتياز بقرار من الهيئة العامة غير العادية تمنح بموجبها حقوقاً أكثر من الحقوق التي تمنحها الأسهم العادية .

2 **عدم قابلية السهم للتجزئة:** إن عدم قابلية السهم للتجزئة لا تمنع أن يمتلك عدة أشخاص سهماً واحداً لكنه يتعين في هذه الحالة أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد منهم. فإذا ما توفي مساهم وآلت ملكية السهم الذي كان يملكه إلى عدة ورثة، فإن السهم لا يتجزأ عليهم ولا يكون لكل منهم صوت في الهيئة العامة للمساهمين، بل يتوجب عليهم أن يتفقوا على اختيار من يباشر عنهم الحقوق التي يخولها إياهم السهم .

3 **عدم جواز إصدار السهم بقيمة تقل عن قيمته الاسمية:** إذ لا يجوز أن تكون قيمة السهم المعلنة في الاكتتاب مئة ليرة سورية وتستوفي الشركة عنه ثمانين ليرة سورية مثلاً .

4. تحديد المسؤولية بقيمة السهم: لا يتحمل المساهم من الديون والالتزامات المترتبة على الشركة إلا بقدر ما يملكه من الأسهم في رأس المال .

5. قابلية السهم للتداول: إن حرية تداول السهم تعد من أهم الخصائص التي تميزه من حصة الشريك في شركات الأشخاص. إذ إن هذه الحصة لا يمكن نقلها إلى شخص آخر إلا بعد أخذ موافقة بقية الشركاء بسبب المكانة التي تحتلها شخصية الشريك في شركات الأشخاص. أما في الشركة المساهمة المغفلة فالأصل أن لكل شريك مساهم حق نقل ملكية أسهمه إلى أي شخص آخر إن أراد، ولا يمكن أن يؤثر ذلك في مركز الشركة المالي ما دامت قيمة السهم المتداول باقية في رأس مال الشركة وإن تغيرت أشخاص المساهمين .

-أنواع الأسهم: للأسهم عدة أنواع يمكن التمييز بينها من خلال تقسيمات مختلفة نعرضها كما يلي:

أولاً: تقسيم الأسهم على أساس الشكل الذي تظهر به : تقسم الأسهم حسب شكل إصدارها أو حسب الشكل الذي تظهر به إلى ثلاثة أنواع كالاتي (15):

أ - الأسهم الإسمية: أين يقيد اسم المساهم في سجلات خاصة تحتفظ بها الشركة التي أصدرت تلك الأسهم، على أن يتم نقل الملكية باسم المساهم الجديد في سجلات المساهمين للشركة المصدرة عند تداول هذه الأسهم في البورصة.

ب- الأسهم لحاملها : وهي أسهم تنتقل ملكيتها بمجرد المناولة من يد إلى يد و بذلك هي تشبه و إلى حد كبير النقود فالشخص الذي يحوها هو مالكها، هذا النوع من الأسهم يمنح مزايا عديدة للمستثمرين كعدم الإعلان عن إسم المستثمر، سهولة التداول، إضافة إلى أنها تستخدم كوسيلة لإخفاء الثروة و التهرب الضريبي ، كما أن لها بعض العيوب كعرضتها للسرقة أو الضياع، و حملتها لا يحق لهم التصويت في الجمعية العمومية، لذا تحرم معظم قوانين الشركات إصدار هذا النوع من الأسهم.

ج- الأسهم الأذنية : و يذكر اسم صاحبه في الشهادة مقترنا بشرط الأمر أو الإذن، و عليه يتم انتقال الملكية عن طريق التظهير و بدون حاجة للرجوع إلى الشركة.

ثانياً: تقسيم الأسهم على أساس طبيعة الحصة التي يدفعها المساهم : تنقسم الأسهم من حيث طبيعة الحصة التي يدفعها المساهم إلى أنواع عدة نذكر منها (16):

أ - الأسهم النقدية: هي الأسهم التي تستوفي الشركة المساهمة قيمتها الاسمية نقداً، و يمكن دفع جزء من القيمة الاسمية عند الاكتتاب على أساس دفع باقي القيمة على أقساط في المواعيد التي تحددها الشركة.

ب - الأسهم العينية: هي الأسهم التي تستوفي الشركة المساهمة قيمتها بحصص عينية كالعقار أو صافي موجودات مصنع أو متجر أو مخزن.

ج - **الأسهم المجانية**: تقوم الشركة بإصدار هذا النوع من الأسهم عند زيادة رأس المال من خلال ترحيل جزء من الأرباح المحتجزة أو الاحتياطي إلى رأس مالها الأصلي، و بالتالي فإن هذه الأسهم تساوي في مجموعها الزيادة المقررة في رأس المال، و يتم توزيعها مجانا على المساهمين، حيث أن قيمتها قد تم تسديدها من الأرباح المحتجزة أو الاحتياطي، و يكون التوزيع على المساهمين بنسبة ما يملكه كل مساهم من الأسهم الأصلية.

ثالثا: **تقسيم الأسهم على أساس الحقوق التي يتمتع بها صاحبها**: تقسم الأسهم حسب الحقوق التي يتمتع صاحبها إلى نوعين نوجزهما كما يلي:

أ - **الأسهم العادية**: يعرف السهم العادي على أنه "عبارة عن أوراق مرقمة ليس لها تاريخ استحقاق، وهذا ما يضمن سيولتها" (17).

قد عرف أيضا كما يلي " :يمثل السهم العادي وثيقة ملكية أو صك ملكية، و تعد منشآت الأعمال مصدر لخلق الأسهم، إذ يتكون رأس مال المنشآت المساهمة و شركات التوصية بالأسهم من حصص متساوية يتم تمثيل ملكية الحصص هذه بوثائق ملكية حيث يوضح كل صك اسم المنشأة صاحبة الإصدار نوع السهم و رقمه، وعدد الأسهم" (18).

حاملوا هذه الأسهم يمتلكون الشركة مثلهم مثل الشركاء في شركات الأشخاص، فهم لا يحصلون على عائد محدد مقابل شرائهم لهذه الأسهم، بل تستخدم بعض الإيرادات لمصلحتهم، و المتمثلة في شكل توزيعات أرباح أو أموال يتم احتجازها بغرض إعادة استثمارها من أجل توليد توزيعات أرباح أكبر في المستقبل، و ترتب على ذلك ضرورة أن يمارس المساهمون العاديون نوعا من الرقابة على الشركة لحماية حقوقهم، والطريقة المعروفة في ذلك هي انتخاب مجلس الإدارة الذي يتولى بدوره إختيار الإدارة العليا المسؤولة عن تسيير الشركة، و بالإضافة إلى حق الإنتخاب السابق، فإن للمساهم العادي الحقوق التالية:

- يحق للمساهمين العاديين بيع جزء أو كل الأسهم التي يمتلكونها في الأسواق المالية الثانوية، غير أنهم لا يحق لهم مطالبة الشركة بقيمة هذه الأسهم قبل تصفيتها، وبذلك فإن الأسهم العادية قابلة للتحويل إلى السيولة حينما يحتاج أصحابها إلى ذلك.
- يحق للمستثمر (حامل السهم) أن يكون مالكا جزئيا لموجودات الشركة، وذلك بقدر نسبة مساهمته في الأسهم المعروضة، وأن هذا الحق يستمر حتى تصفية الشركة.
- الاطلاع على دفاتر و سجلات الشركة.
- لحملة الأسهم العادية الأولوية في الاكتتاب في الإصدارات الجديدة من الأسهم بنفس نسبة ما يمتلكونه حاليا فيها، و في الغالب يجري ذلك بالنسبة لهؤلاء المالكين من خلال تحويل جزء من حصص المساهمين في الأرباح الموزعة إلى أسهم جديدة تضاف إلى ما يمتلكونه من أسهم (19).

ب - الأسهم الممتازة: يعرف السهم الممتاز كما يلي " أنه يمثل سند ملكية و له قيمة اسمية و دفترية و سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة، و السهم الممتاز ليس له تاريخ استحقاق و لكن من الممكن أن ينص في العقد على استدعائه في وقت لاحق، و حامل السهم الممتاز له الأولوية على حملة الأسهم العادية في أموال التصفية و له الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم أما إذا لم تحقق الشركة أرباح في سنة معينة أو حققت أرباح فإنه لا يحق للمنشأة إجراء توزيعات لحملة الأسهم العادية في سنة لاحقة ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على توزيعات " (20).

كما يعرف أيضا على أنه " :السهم الذي يقع في مكان وسط بين الأسهم العادية و الديون، حيث يتحدد له نسبة توزيعات أرباح معروفة مقدما لحامل هذا السهم، و لكن لا يوجد إلتزام قانوني بدفع هذه التوزيعات، و تدفع في حالة إقرار مجلس الإدارة لها . " (21).

يطلق على السهم الممتاز أيضا اسم سهم الأولوية أو سهم الأفضلية، و يتمتع حملة هذه الأسهم بالحقوق

التالية(22):

- يعطيها حق الأولوية في الأرباح التي تقرر الشركة توزيعها و هذا من شأنه أن يحقق نوعا من الضمان لأصحاب هذه الأسهم للحصول على الأرباح.
 - حق الأولوية عند تصفية الشركة فتستوفي قيمة السهم الممتاز (أو جزء من قيمته) قبل سداد قيمة الأسهم العادية.
- ويكمن الفرق بين الأسهم العادية و الأسهم الممتازة في العناصر التالية :
- يتمتع حملة الأسهم الممتازة بالحصول على عائد ثابت محدد بنسبة مئوية من القيمة الإسمية، ولا يتأثر بمستوى وضع الشركة.
 - حامل السهم الممتاز لا يحق له التصويت في الجمعية العمومية إلا في حالات محددة.
 - يمتلك حملة الأسهم الممتازة حق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، هذا معناه أن حملة الاسم العادية لا يحصلون على توزيعات حتى يتم سداد جميع توزيعات الأسهم الممتازة خلال الفترات السابقة.
 - في حالة التصفية فإن الأولوية في هذه الأموال تكون لحملة الأسهم الممتازة مقارنة بحملة الأسهم العادية، ولكن الأسبقية تكون لحملة السندات في أموال التصفية.
 - يحق للإدارة أن تقوم باستدعاء الأسهم الممتازة، بحيث تقوم بشرائها من أصحابها ولا يقع هذا الحق على الإدارة فيما يتعلق بالأسهم العادية.

الفرع الثاني : الأدوات المالية التي تعبر عن المديونية (السندات)

تحتاج الشركات لتمويل آخر بالإضافة إلى الأسهم و هو الإقراض، و هذا من أجل بلوغ أهدافها في مواصلة النشاط و توسيعه بأعلى كفاءة و بأكبر مردودية يتم هذا الإقراض إما بصفة مباشرة من البنوك مقابل دفع فوائد سنوية، أو عن طريق إصدار ما يسمى بالسندات.

أولاً: تعريف السند: السندات من الأوراق المالية التي تصدرها الشركات أو المؤسسات أو وزارات المالية في الحكومات، و فيما يلي بعض التعريفات للسند:

يعرف السند على أنه " شهادة يلتزم المصدر بموجبها أن يدفع لحاملها القيمة الاسمية عند الاستحقاق، مع دفع فائدة متفق عليها منسوبة إلى القيمة الاسمية للسند. " (23).

و يعرف أيضا على أنه صك قابل للتداول يمثل قرضا يعقد عادة بواسطة الاكتتاب العام، و تصدره الشركات، أو الحكومة و فروعها، و يعتبر حامل سند الشركة دائئا لها، و يعطى لحملة السندات فائدة ثابتة سنويا، و لهم استيفاء قيمتها عند حلول أجل معين (24).

لها بدفع قيمة بعد عرض هذه التعريفات يتبين أن السند عبارة عن وثيقة لقرض، يتعهد المصدر القرض كاملة لصاحب هذه الوثيقة، في تاريخ محدد، بفائدة محددة.

و هذه أهم المعلومات التي تصاحب إصدار السند نوجزها كما يلي (25):

- القيمة الاسمية، و هي التي يتم إصدار السند لأول مرة في السوق الأولي.
- معدل الكوبون، حيث يتحصل المستثمر على كوبونات على أساسها يتم تحصيل الفوائد الدورية على السند.
- أجل الاستحقاق، و هو تاريخ استحقاق السند، أو التاريخ المتفق عليه لرد قيمة القرض للمستثمرين و عادة يكون لمدة طويلة نسبيا.
- الحقوق المترتبة على الجهة المصدرة.
- السند يعتبر صك مديونية و ليس صك ملكية.
- الاهتلاك على غرار الفوائد التي يدفعها المصدر، فإنه يتحمل تسديد قيمة السند حسب جدول اهتلاك القرض السندي، حيث تحدد تعاقديا عند الإصدار، و توجد عدة صيغ للاهتلاك تتمثل في الاهتلاك الكلي أو الاهتلاك عن طريق أقساط ثابتة.

و عادة ما تتم التفرقة بين القيمة الاسمية و القيمة الجارية للسند، فالقيمة الاسمية يقصد القيمة التي يصدر هذا الأخير، و التي تبقى ثابتة طيلة مدة الاستحقاق؛ أما القيمة الجارية فهي تمثل القيمة السوقية التي يتداول بها السند في السوق الثانوية، و التي تتعرض للتقلبات باستمرار (26).

-أنواع السندات : هناك العديد من أنواع الأسهم نذكر أهمها(27):

أ-سندات المعدل الثابت: هي السندات التي تؤدي إلى استحقاق القيمة بنفس القدر خلال العمر الكلي للسند بغض النظر عن اتجاه الأسعار حيث تتم عملية السداد وهذه السندات تعطي حامل السند معرفة أكيدة لمبلغ الكوبون الدقيق الذي لا يتغير ومن ثم يحدد الحصيلة على الاستثمارات.

واتساع تقلبات الأسعار في سندات المعدل الثابت تكون نتيجة لعملية الإستحقاق، وبصورة عامة كلما كان موعد السداد متأخرًا كلما كان أكثر تفاعلاً في اتجاه واحد أو في اتجاه آخر مع الإختلافات التي تحدث في معدلات السوق ، ومن ثم يتم استخدام سندات المعدل الثابت كوسيلة استثمارية في حالة إذا تم الإحتفاظ بالسند حتى وقت الإستحقاق ، مما يؤكد الربح الأكيد لحامل السند.

ب-السندات ذات المعدل المتنوع: يكون الكوبون في هذه السندات غير ثابتة عند الإصدار حيث يضع المصدر وسيلة لحساب الربح والتي ترتبط بمؤشرات أسواق السندات أو أسواق المال ، ويمكن أن يقع الاختيار على مؤشر اقتصادي مثل معدل التضخم، ويشار إلى هذه السندات على أنها سندات ذات مؤشرات وليس سندات ذات معدل متنوع، ويمكن أن يتم دفع المعدلات المتنوعة بصورة ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية والفترة التي تمر بين الكوبونين هي فترة المرجعية و الإشارة ،ويمكن حساب الكوبونات في بداية هذه الفترة أو عند قروض معدل إعادة التحديد أو في نهاية هذه الفترة ، ويكون ذلك اعتماداً على مؤشر المرجعية وذلك في حالة المعدلات المتنوعة الصافية ، وفي تلك الحالات إذا ارتفع مؤشر المرجعية أثناء فترة الإشارة فإن الكوبون المستحق سوف يزيد ، ومن ثم فإن السندات ذات المعدل المتنوع يمكن أن تكون أداة توفر الحماية ضد الارتفاع في معدل الفائدة.

ج-السندات التي تحتوى على مؤشرات: تعتبر أكبر مشكلة تواجه حاملي السندات هي التضخم وخاصة حينما تكون سندات ذات معدل ثابت ويقلل التضخم من القوة الشرائية بينما يكون الدخل المستمد من كوبون السند ثابت ، ومن ثم يجب تقييم حصيلة السهم عن طريق معدله الحقيقي ، و يتم حسابه بسهولة عن طريق المعادلة التالية:
معدل حصيلة السهم - معدل التضخم = المعدل الحقيقي

د-السندات الخالية من الكوبونات: هي سندات التي لا يوجد فيها كوبونات حتى وقت الاستحقاق ويتم تسدها بقيمتها الحقيقية ومن ثم يتم التعبير عن السعر كنسبة مئوية من القيمة الحقيقية.

-تقييم السندات:تعتبر السندات إحدى أهم مصادر التمويل بالمدىونية إلى جانب القروض طويلة الأجل، وللسندات عادة عدة قيم، منها القيمة الاسمية والتي تحسب على أساسها الفائدة، و قيمة استهلاكية التي يسترد على أساسها السند في تاريخ الاستحقاق، وقيمة إصدار وهي القيمة التي يصدر بها السند، وتعتمد على السندات كمصدر لتمويل الشركات ذات المراكز الائتمانية القوية، كما أن الدولة تلجأ في كثير من الأحيان إلى السندات كمصدر لتمويل بعض المشاريع التنموية، وبعض السندات يمكن أن تكون قابلة للاستدعاء يحق بموجبه للمصدر أن يستعيدها في تاريخ معين قبل

الاستحقاق، ويحمل السند سعر فائدة اسمية وهي الفائدة الدورية التي تدفع لمالك السند، ويوجد سندات قائمة وإصدارات جديدة.

-المعادلة الأساسية لتقييم السندات: إن قيمة السند تساوي القيمة الحالية للفوائد المدفوعة مخصومة على أساس معدل الفائدة السوقية، مضافاً إليها القيمة الحالية للقيمة الاستهلاكية للسند مخصومة أيضاً على أساس معدل الفائدة السوقية.

المطلب الثالث: المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها

الفرع الأول: مفهوم المحفظة الاستثمارية

هي كل ما يملكه المستثمر من أصول و موجودات استثمارية يكون الهدف من امتلاكه لها هو تنمية القيمة السوقية لها أو المحافظة على القيمة الإجمالية للثروة، فالمحفظة الاستثمارية هي أداة مركبة من أدوات الاستثمار و ذلك لأنها تتركب من أصولين أو أكثر ، و يتم التفرقة بين محفظة و أخرى بسبب نوعية الاستثمارات التي تحتويها .أو " أنها عبارة عن مجموع القيم المنقولة المتمثلة في الأسهم و السندات و التي تكون بحوزة مالكيها (المستثمر)...(28). كما يمكن أن تقترح تعريفاً آخر أكثر دقة وهو: أن المحفظة الأوراق المالية عبارة عن تلك التشكيلة، أو التعريف المعينة من عدة أوراق مالية (أسهم و سندات) مختلفة النوع، وتواريخ الاستحقاق، يحتفظ بها المستثمر، ويقوم بإدارتها للحصول على هدفين رئيسين :

● العائد المترتب عن الاستثمار في الأوراق المالية.

● إمكانية تحويل تلك الأوراق إلى سيولة جاهزة في حالة احتياج المستثمر لذلك.

تتميز المحفظة الاستثمارية باختلاف أصولها من حيث النوع، كما تختلف من حيث الجودة ، فمن حيث النوع يمكن أن تحتوي على أصول حقيقية وهي الأصول التي لها قيمة اقتصادية ملموسة مثل العقارات، الذهب، الفضة و المشاريع الاقتصادية، و على أصول مالية مثل الأسهم ، السندات و سندات الخزينة.

كما تتميز الأصول الحقيقية أو الاستثمارات الحقيقية بمجموعة من الخصائص منها (29):

● عدم تجانسها لذلك فإنها تحتاج إلى نوع من الخبرة والتخصص في كل مجال من مجالاتها.

● منخفضة السيولة و ذلك لصعوبة تحويلها إلى نقد خلال فترة زمنية محددة و بدون خسارة.

● ارتفاع نفقاتها كنفقات النقل و التخزين ..الخ.

أما الاستثمارات المالية فيقصد بها الحقوق على الثروة و يترتب في حيازتها حق مالي يخول لصاحبها المطالبة بأصل حقيقي، و عادة ما يكون هذا الحق مرفق بصك أو مستند قانوني، و من أمثلة الاستثمارات في الأصول المالية الأوراق

المالية المتداولة في أسواق النقد وأسواق رأس المال. أما من حيث الجودة فيمكن أن تحتوي على أصول منخفضة العوائد و لكنها منخفضة المخاطر، وأخرى مرتفعة المخاطر كثيرة العوائد. و على الرغم من أن المحفظة الاستثمارية بمفهومها الواسع تشمل كل الموجودات والأصول الاستثمارية إلا أنها بمفهومها الضيق يمكن أن تكون أكثر تخصصا بحيث تشمل فقط بعض الأدوات الاستثمارية التي تهدف إلى تفادي المخاطر الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار عن طريق التنوع الذي يعتمد عليه مبدأ المحفظة مع ضمان حد مقبول من الدخل ونمو مضطرب من رأس المال بالإضافة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من مميزات الاستثمار الناجح أي زيادة للقيمة

السوقية لرأس المال، فمبدأ التنوع يقوم على نصيحة هامة وهي لا تضع البيض في سلة واحدة. حيث تهدف إدارة المحفظة إلى تحقيق التوازن بين الخطر والعائد، إن الخطر الكلي للمحفظة يتمثل في :

- الخطر غير المنتظم :و هو الخاص بمحفظة بعينها.
- الخطر المنتظم :هو الخاص بخطر السوق.

ويمكن تخفيض الخطر الأول عن طريق التنوع القطاعي للمحفظة (أي الاستثمار في عدد مختلف من قطاعات الاقتصاد الوطني) أما الخطر الثاني فيمكن تخفيضه عن طريق التنوع الدولي (أي الاستثمار في البورصات الدولية المختلفة).

الفرع الثاني : أنواع المحافظ الاستثمارية وأهميتها في تحليل مخاطر الاستثمار

تنقسم المحافظ الاستثمارية إلى نوعين رئيسيين(30):

-المحافظ الخاصة:محافظ العملاء:هي المحافظ التي يتم تشكيلها بناء على طلب العملاء و حسب رغباتهم، حيث يحدد المستثمر في هذا النوع من المحافظ لمدير المحفظة الأدوات التي يرغب أن تتضمنها المحفظة ونسب توزيعها، و تعليمات إدارتها، بحيث يكون دور المدير دورا تنفيذيا، ينفذ تعليمات العميل المستثمر و يعمل وفق توجيهاته، و قد يترك العميل في هذا النوع من المحافظ أيضا لمدير محفظته حرية التصرف وفق ما تقتضيه ظروف السوق و متطلبات الاستثمار و المستحقات فيه، و الذي بدوره يجب أن يجعل هذه المحفظة قادرة على الموازنة بين الأمان و السيولة و الربحية حتى تفي المحفظة بأغراضها .

-المحافظ العامة:محافظ المؤسسات:هي محافظ مؤسسات عامة استثمارية مشكلة سلفا من أدوات استثمارية متنوعة، على شكل صناديق مشتركة و قد تكون على شكل شركات استثمارية ذات أسهم مطروحة للاكتتاب العام، و في هذه الحالة فإن المستثمر يعتبر مساهما في رأس المال، و لا يكون له دور في إدارة المحفظة إلا بالقدر الذي توفره له ملكيته من أسهم قد يكون عضو في مجلس الإدارة أو قد لا يكون.

و تنقسم المحافظ بناء على الأدوات المستخدمة فيها إلى:

1- محافظ الأدوات النقدية : مثل الأسهم، السندات، شهادات الإيداع و إسناد القروض و الأوراق المستحقة

والمعادن الثمينة، بالنسبة لمحافظ الأسهم العادية فهي تشمل على أسهم عادية فقط لكن هذه الأسهم تختلف فيما بينها باختلاف سماتها، فهناك أسهم تصدرها شركات تتسم بدرجة عالية من النمو، وأخرى أسهم تصدرها منشآت عاملة في صناعة معينة، بل و ربما منشآت عاملة في منطقة جغرافية معينة وهكذا ... لذا فإن القرار الأول الذي ينبغي أن يتخذه المستثمر هو ما إذا كان يرغب في استثمار أمواله في أسهم عادية أم لا ؟ ... و إذا كانت الإجابة بنعم، حينئذ يصبح قراره التالي هو إختيار نوعية الأسهم التي يفضلها .

- أما المحافظ بالسندات :فهي تتكون من سندات قد تكون صادرة من منشآت الأعمال أو صادرة من الحكومة بشكل يتسنى معه خدمة قطاع معين من المستثمرين . و قد تكون سندات مرتفعة الجودة .
- و هناك محافظ متوازنة من الأسهم و أوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت مثل السندات .
- و فيما يتعلق بالأوراق المالية المستحقة فهي مثل حقوق السحب الخاصة : و هي وحدات حسابية نقدية تعطي حاملها الحق في الحصول مقابلها على عملات قابلة للتحويل من أموال الدول الأعضاء المشاركين في إتفاقية وحدات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي . و عند ظهور وحدات حقوق السحب الخاصة عام 1970 أعطيت سعرا يعادل 0,888671 غ ذهب صافي . و على الرغم من أن وحدات حقوق السحب الخاصة قد وجدت في الأصل لإستعمالات الدول و البنوك المركزية، إلا أنه إنتشر إستعمالها و أصبحت تحظى بقبول واسع و أصبح بالإمكان إستعمالها على نطاق القطاع الخاص من خلال إيداع و قبول ودائع و إصدار شهادات إيداع و تنظيم قروض تحدد قيمتها بوحدات حقوق السحب الخاصة .

- أما المعادن الثمينة : فهي بشكل أساسي من الذهب و الفضة . و من المعروف أن إستخدام الذهب قديم جدا، و إستخدم كعملة و بعد ذلك حلت تدريجيا العملات الورقية محل العملة الذهبية، و في عام 1971 إنتهى تقريبا إرتباط العملات بالذهب، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 71 على تخلي أمريكا عن نظام قاعدة الذهب، و يعتبر سوق لندن من أقدم أسواق الذهب و هناك أسواق أخرى في سويسرا و هونغ كونغ ، ونيويورك، و توجد عادة للمحتفظين بالذهب الفرصة لإقراضه في الأسواق مقابل الحصول على الفائدة و نظرا للمنافسة الشديدة في أسواق الذهب، فإن أسعار الفائدة 0,5% - 0,75% سنويا تكون متدنية.

2- محافظ العملات الأجنبية: تتمثل في :

● المحفظة النقدية: تتكون في العادة من مزيج من ودائع أو شهادات إيداع بالعملات الأجنبية المختلفة تقدر قيمتها بمائة ألف دولار فما فوق.

● المحفظة المركبة: تتكون من مزيج من العملات الأجنبية مستثمرة في أوراق نقدية و أوراق مالية مختلفة محررة بالعملات الأجنبية وتقدر قيمتها بمليون دولار فأكثر، والمحافظ بالعملات الأجنبية ذات محاور رئيسية مختلفة منها:

- محفظة المحور الأمريكي: وتتضمن الاستثمار بالدولار الأمريكي بشكل خاص، و الأورو دولار أي الدولار الأمريكي الموجود في أوروبا.

- محفظة المحور الأوروبي: و تتضمن الاستثمار بالعملات الأوروبية، الآن أصبحت هناك عملة واحدة هي الأورو. بالإضافة إلى الين الياباني.

- محفظة المحور المختلط أو المتوازنة: و تتضمن الاستثمار بمزيج من عملات الاتجاهين الأمريكي و الأوروبي و يقع الاستثمار في حقوق السحب الخاصة ضمن هذا الاتجاه.

بالإضافة إلى هذه الأنواع يمكن أن نذكر أن هناك محافظ تختلف باختلاف تواريخ استحقاق الأوراق المالية المتكونة منها بين أوراق مالية طويلة أو قصيرة الأجل، كما أنه هناك محافظ تختلف حسب المخاطر، فهناك محافظ أوراق مالية ذات مخاطر و محافظ أوراق مالية خالية من المخاطر، وتدل الشواهد على أن السندات تنطوي على مخاطر أكبر بالمقارنة بسندات الخزينة و لا تزال الأسهم أكثر مخاطرة منها، و لاشك أن الاستثمارات ذات المخاطر عوائدها أعلى من تلك الأقل مخاطرة.

تهدف المحفظة أساسا إلى تفادي مخاطر الاستثمار التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر عند التركيز على أداة استثمار واحدة، و ذلك عن طريق التنوع مع ضمان حد مقبول من الدخل و تحقيق العوائد الإيجابية بالإضافة إلى زيادة القيمة السوقية لرأس المال، ومخاطر الاستثمار كما ذكرنا هي مخاطر تتعلق في العمل أو في السوق أو في الفائدة... إلخ، فما هي أهمية المحفظة في تحليل مخاطر الاستثمار؟

1. إن كانت مخاطر الاستثمار تتعلق في العمل و بالتالي بالقدرة على الوفاء، فعن طريق المحفظة يمكن للمستثمر أن يتفادى هذه المخاطر عن طريق تكوين المحفظة التي تشتمل على الأوراق المالية التي لا تتعرض لهذا النوع من المخاطر مثل السندات و الأذونات الحكومية.

2. إذا كانت مخاطر الاستثمار تتعلق في السوق بحيث يخشى المستثمر من الاتجاه العكسي لأسعار السوق و بالتالي انخفاض القيمة السوقية لرأس المال، ففي هذه الحالة يمكن تجنب مثل هذه المخاطر عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية عالية الجودة مثل تلك الأوراق التي تعود إلى مؤسسات ذات تاريخ طويل في النجاح.

3. إذا كانت مخاطر الاستثمار تتعلق مثلاً في سعر الفائدة و الخشية من تقلب سعر الفائدة لغير صالح المستثمر (مثلاً عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق فإن قيمة السندات تقل والعكس عندما تنخفض أسعار الفائدة فإن قيمة السندات تزيد) و يمكن اللجوء إلى الاستثمار قصير الأجل عوضاً عن الاستثمار طويل الأجل.

الفرع الثالث : سياسات تكوين المحافظ الاستثمارية

الخطوة الأولى أو القرار الأول الذي يتخذه المستثمر في بناء المحفظة و هو تحديد النسب الأساسية لمزج أصول المحفظة، و الذي بموجبه يتحدد نوع الأصول و درجة جودتها، ثم نسبة كل أصل منها إلى القيمة الإجمالية للمحفظة . تكوين المحافظ الاستثمارية على أساس نسب المزج في كل أصل من أصول المحفظة، الخطوة الثانية على مستوى المجالات الفعلية و عليه أن يقرر المستثمر نسب المزج في كل أصل من أصول محفظته.

-أنواع سياسات تكوين المحافظ الاستثمارية : يمكن أن نميز بين ثلاثة سياسات لتكوين المحافظ الاستثمارية

هي (31):

1-السياسة الهجومية (أو السياسة غير المتحفظة) :يبنى المستثمر هذه السياسة عندما يكون هدفه الرئيسي جني أرباح رأس مالية بفعل التقلبات الحادثة في أسعار أدوات الاستثمار، بمعنى أن اهتمام المستثمر يكون موجها نحو تنمية رأس المال المستثمر أكثر من الاستثمار و يطلق على هذا النوع من المحافظ (محافظ رأس المال)، و من أفضل أدوات الاستثمار المناسبة لهذا النوع من المحافظ هي الأسهم العادية حيث تشكل من 80 % إلى 90 %

من قيمة المحفظة، و يلجأ المستثمر إلى إتباع هذه السياسة في الفترات التي تظهر فيها مؤشرات الازدهار الاقتصادي فعند شراء الأسهم العادية و الاحتفاظ بها تتحسن الأسعار و بذلك يحقق المستثمر الأرباح الرأسمالية بمجرد زيادة أسعار تلك الأسهم.

2-السياسة الدفاعية (السياسة المتحفظة): يتبع المستثمر هنا سياسة عكس السياسة الأولى بحيث يكون متحفظاً جداً اتجاه عنصر المخاطرة و ذلك بسبب تركيزه الشديد على عامل الأمان، بحيث يعطي المستثمر أهمية كبيرة لأدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت و تشكل قاعدتها الأساسية السندات الحكومية و الأسهم الممتازة بنسبة تتراوح بين 60 % و 80%.

3- السياسة المتوازنة (الدفاعية و الهجومية): يتبنى هذه السياسة غالبية المستثمرين بحيث يتم مراعاة تحقيق

توازن نسبي، في المحفظة يؤمن عوائد معقولة عن مستويات معقولة من المخاطرة، لذلك يوزع رأس المال المستثمر على أدوات استثمار متنوعة تتيح للمستثمر تحقيق دخل ثابت في حدود معقولة دون أن تحرمه فرصة تحقيق أرباح رأسمالية في حالة توفرها، و تكون القاعدة الأساسية لهذا النوع من المحافظ تشكيلة متوازنة من أدوات الاستثمار، أدوات استثمار قصيرة الأجل عالية السيولة مثل أذونات الخزينة مضاف إليها أدوات استثمار طويلة الأجل مثل العقارات، و الأسهم العادية و الممتازة أو سندات طويلة الأجل إلخ. مثل هذه المحفظة تتيح للمستثمر تحقيق الأرباح الرأسمالية في حالة ارتفاع الأسعار ويستطيع أن يبيع الأوراق قصيرة الأجل أما في حالة هبوط الأسعار فإن احتواء المحفظة على عقارات وأدوات أخرى سندات طويلة ذات دخل ثابت يخفض على المستثمر إمكانية الخسارة.

- كيفية تكوين المحافظ الاستثمارية على أساس السياسات الاستثمارية: يبدأ تكوين محفظة الأوراق المالية

بتقدير المخاطر المالية، أي تقدير ما إذا كان المستثمر سيشتري أسهما، أو سندات، ثم أي نوع من الأسهم و السندات يقرر المستثمر شراءها، إذ أن الأوراق المالية تتعرض لدرجات مختلفة من المخاطر المالية، ثم إلى أي حد يمكنه توزيع، أو تركيز هذه المخاطر و يتم تكوين المحافظ الاستثمارية عن طريق :

1- اختيار الأوراق المالية : يكون اختيار نوع الأوراق المالية حسب السياسة التي سوف ينتهجها المستثمر فإن

إتبع سياسة متحفظة فإنه يفضل ثبات الدخل و عدم التعرض للخسارة في القيمة السوقية، وبالتالي فإنه سيقدر شراء السندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية، و الأسهم الممتازة، فهذه الأوراق تمتاز بثبات دخلها، و عدم تقلب أسعارها إلا قليلا، أما في حالة إتباع سياسة غير متحفظة أي المضاربة، فإنه سيقدر شراء الأوراق المالية التي تحمل درجة كبيرة من المخاطر المالية، مثل الأسهم العادية التي تمتاز بالتغيير المستمر في دخلها، و قيمتها السوقية، لأن الاستثمار في هذا النوع من الأوراق يتيح للمستثمر تحقيق الأرباح الكبيرة في الدخل، و القيمة

2- توزيع المخاطر المالية : بعد اختيار نوع معين من الأوراق المالية مثل السندات فهذا لا يعني بالضرورة شراء

هذه السندات من شركة واحدة، لأن ذلك يؤدي إلى تركيز المخاطرة المالية في إصدار معين، في حين أن شراء السندات لعدد كبير من وحدة الشركات يدل على توزيع المخاطر المالية للمحفظة لكن هذا وحده لا يكفي بل يجب أن تكون الأخطار غير متصلة ببعضها، كأن تكون أوراق مالية لشركات مختلفة النشاط، أو تنشط في مناطق جغرافية مختلفة، أو قد يتم تكوين محفظة من أوراق مالية حكومية و أخرى تصدرها الشركات. و توزيع المخاطر لا يعني تقليل درجة المخاطر التي تتعرض لها المحفظة، إنما يؤدي فقط إلى تحقيق درجة الثبات في الدخل، أو في القيمة السوقية للأوراق المالية أي تحديد درجة المخاطر المالية.

3- مواجهة مخاطر سعر الفائدة : أما فيما يخص مواجهة المستثمر لمخاطر سعر الفائدة عند تكوين المحفظة المالية فهي أكثر تعقيدا من المخاطر المالية لأن هذه الأخيرة تكون نفسها بالنسبة لدخل الأوراق المالية، وكذا قيمتها السوقية أما في حالة مخاطر سعر الفائدة فإن السندات طويلة الأجل أكثر استقرارا في الدخل من السندات قصيرة الأجل، وهذا لا يظهر إلا في حالة استهلاك هذه السندات، وإعادة استثمار الحويلة في السندات مرة أخرى، و كأن سعر الفائدة قد ارتفع فبذلك تزداد قيمة الدخل، أي أن ثبات الدخل يتوقف على طريقة ترتيب مواعيد استحقاق السندات في المحفظة من سندات ذات تواريخ استحقاق واحدة أو متقاربة في خلال فترة قصيرة، بل يكون الترتيب بحيث أن جزء معين من هذه السندات يستحق في نهاية كل عام أو عامين.

أما إن انتهج سياسة متحررة، فإنه سترتب مواعيد استحقاق السندات في تاريخ واحد، أو تواريخ متقاربة خلال فترة قصيرة و هذه السياسة لا تتبع إلا إذا توقع المستثمر ارتفاعا في سعر الفائدة في المستقبل. من ناحية أخرى و نظرا لأن أسعار السندات الطويلة الأجل تتقلب أكثر من أسعار السندات قصيرة الأجل، فإن المستثمر المتحفظ يجذب الاستثمار في السياسات قصيرة الأجل أما السياسة المتحررة فتجذب الاستثمار في السندات الطويلة الأجل، لأنها تهيئ الفرصة للحصول على ربح من ارتفاع القيمة السوقية في حالة انخفاض سعر الفائدة

المطلب الرابع : أسواق التعامل بالأدوات المالية (الأسواق المالية)

الفرع الأول : مفهوم الأوراق المالية وأنواعها

يتوجب على المديرين الماليين في الشركات معرفة وفهم الأنواع العديدة للأوراق المالية المتاحة والأسواق التي يتم التعامل فيها بهذه الأوراق، ذلك أن الأوراق المالية تتباين فيما بينها، في عدة أمور مثل تاريخ الاستحقاق ودرجة المخاطرة التي تحملها، وطبيعة الأصل الذي تمثله.

وتعرف الورقة المالية بأنها "وثيقة تعطي مالكة الحق في الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية، وتصنف الأوراق المالية وفقاً لزمان استحقاقها ومصدر قيمتها إلى المجموعات التالية(32):

أولاً: أوراق سوق النقد: هي ديون قصيرة الأجل (سنة أو أقل)، وأهم أنواعها:

- أذونات الخزينة التي تصدرها الجهات الحكومية.
- الأوراق التجارية التي هي سند دين مكتوب، وغالباً ما يكون بضمانة بنك ما.
- شهادات الإيداع التي هي أيضاً سند دين مكتوب يصدره البنك.
- قبولات البنك وهي ديون قصيرة الأجل يقدمها البنك لتمويل معاملات معينة، غالباً لعمليات الاستيراد والتصدير.

ثانياً: أوراق سوق رأس المال: هي أوراق مالية طويلة الأجل تصدر من قبل الشركات أو الحكومات، وتشمل: الأسهم بنوعها العادية والممتازة، والسندات.

ثالثاً: المشتقات المالية: هي عقود تأتي قيمتها من ورقة مالية أخرى، أو من معدل الفائدة في السوق، أو من سعر سلعة معينة، أو من مؤشر مالي معين، وتشمل المشتقات: عقود الخيار والعقود المستقبلية وعقود المبادلات وغيرها.

رابعاً: الصكوك الإسلامية: الصكوك الإسلامية هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيم أصدرت من أجله، ومن مزاياها(33):

- أداة ملكية محددة لجمع الأموال من المستخدمين، ويمثل ملكية صاحبه الموثقة والشائعة في موجودات المشروع.
- يحق لحملة الصكوك الحصول على الأرباح (إن وجدت) التي يحققها المشروع، ويستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الذمة المالية للجهة المنشئة له.
- الصك قابل للتداول في السوق المالية.

وقد ذكر مصرف الاستثمار الأوروبي الإسلامي EIIB بأن العديد من الشركات الأوروبية تدرس دخولها مضمار سوق الصكوك، ويدعم تلك المساعي مصرف الاستثمار الإسلامي الأوروبي، وقد ذكر مديره العام أن ما بين 70% و80% من الصكوك في الوقت الحاضر تعود ملكيتها لمستثمرين غير مسلمين، على الرغم من أن مستخدميها مستثمرون مسلمون.

الفرع الثاني : نشأة السوق المالية ومفهومها

ظهرت سوق الأوراق المالية لأول مرة مع انطلاقة الثورة الصناعية وتجسدت عملياً منذ ما يزيد على 400 عام وتحديدًا في هولندا (34) ثم ظهرت في فرنسا في عام 1724 وفي بريطانيا بورصة لندن في عام 1776، ثم ظهرت في الولايات المتحدة في عام 1821 حيث أنشأت بورصة نيويورك في وول ستريت، ثم تلتها بورصة طوكيو في اليابان في عام 1878م. وكانت بورصة باريس هي السوق المالية الأهم عالمياً حتى قيام الثورة الفرنسية، فاحتلت عندها بورصة لندن المرتبة الأولى في العالم، ومع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي تغير ترتيب البورصات الدولية لصالح الولايات المتحدة واليابان(35).

وتعرف السوق المالية بأنها "عبارة عن تنظيم يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية أو لأصل مالي معين، إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال. وقد تكون موجودة في موقع مادي أو تكون ببساطة عبارة عن شبكة حاسوبية وهاتفية أي أنه وجودها يكون افتراضي.

و يمكن تعريف السوق المالي على أنه (سوق يتم فيه تبادل الأصول المالية ومشتقاتها بيعاً وشراءً، إذ يتم في معظم

دول العالم تأسيس أسواق مالية رسمية منظمة وظيفتها إيجاد وتطوير الأصول المالية وتنظيم عمليات تبادلها)

يمكن تلخيص أهم وظائف السوق المالي بما يلي (36):

- إيجاد فرصة للتفاعل ما بين البائعين والمشتريين تؤدي بالتالي إلى تحديد الأسعار للأوراق المالية المتداولة.
- السوق المالي يوفر الآلية المناسبة لمالك الأصل المالي لبيعه، لذا يقال بأن السوق المالي يوفر إمكانية الحصول على السيولة للمستثمر.
- وجود السوق المالي بشكله الرسمي يقلل من تكلفة عملية الاستثمار؛ لأن المعلومات الضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يفترض أن تتوفر من خلال أجهزة السوق مما يؤدي بالتالي إلى توفير في المصاريف المترتبة على اتخاذ مثل هذا القرار.
- توفير الآلية المناسبة والفعالية للمحافظة على الاستقرار النقدي في البلد، عن طريق الإبقاء على معدلات التضخم بأدنى مستوياتها، والمحافظة على أسعار صرف العملة.
- تسهيل تسوية الديون الناجمة عن التبادل التجاري المحلي أو الخارجي بين الأفراد والمؤسسات على السواء، وهذا بدوره يساهم في دعم جهود تطوير التجارة المحلية والأجنبية.

الفرع الثالث : أنواع الأسواق المالية

تصنف البورصات بشكل عام من حيث البضاعة المتداولة فيها إلى الأقسام التالية (37):

1. **بورصة البضائع الحاضرة:** وهي سوق منظمة يجري التعامل فيها على منتجات ذات طبيعة خاصة وأهمية عالمية كالقطن والسكر والبن والقمح والمطاط... إلخ، وتعرف بالبورصة التجارية.
2. **بورصة العقود:** هي بورصة يكون موضوعها عقود ثنائية تتضمن التزامات قائمة على بضائع غير موجودة فعلياً، ويمكن التحلل من تسليم هذه البضائع بدفع فرق السعر المتحقق لدى تصفية العملية.
3. **بورصة العملات:** هي البورصة التي تكون التجارة فيها بالنقود ذاتها، حيث يتم فيها تبادل العملات عن طريق الصرف العاجل أو الأجل، ويعتبر سوق العملات (الفوركس) من أكبر الأسواق المالية في العالم إذ يبلغ حجم التداول فيه 30 مرة حجم أسواق الأسهم الأمريكية كافة مجتمعة، ويتميز بوجوده الافتراضي على شبكة الانترنت، ويعمل على مدار 24 ساعة في اليوم (38).
4. **بورصة المعادن النفيسة:** هي البورصة التي تتداول فيها السلع المعدنية النفيسة من الذهب والفضة والبلاطين.
5. **بورصة الخدمات:** هي بورصة ذات خدمات كثيرة التنوع لتعدد المجالات التي يمكن استخدامها فيها، وأهمها السياحة والفنادق، وبورصة التأمين وبورصة النقل وتأجير السفن... إلخ.
6. **بورصة الأفكار:** وهي أحدث أنواع البورصات التي تتعلق بعرض وبيع الحقوق المعنوية كحقوق الاختراع والعلامات التجارية وصفقات نظم المعلومات... إلخ.

7. بورصة الأوراق المالية: أين يتم تداول مختلف الأوراق المالية.

كما تقسم الأسواق المالية إلى سوق أولي وسوق ثانوي (39):

أولاً: السوق الأولي (سوق الإصدار): هو السوق التي تخلقه الوحدات الاقتصادية أو جهات حكومية تعرض

فيه للجمهور أوراقاً مالية قامت بإصدارها لأول مرة، ويتم ذلك بطرق وأساليب هي:

- **عن طريق جهة متخصصة:** يطلق عليها بنك الاستثمار والذي عادة ما يكون بنكاً تجارياً أو مؤسسة مالية

متخصصة تلعب دور الوسيط بين الجهة المصدرة للأوراق المالية وجمهور المستثمرين.

- **الأسلوب المباشر:** حيث تقوم الجهة المصدرة للورقة المالية بالاتصال بعدد من المستثمرين الكبار لتبيعهم

إصدارها.

- **المزاد Auction:** وهو الأسلوب الذي تتبعه وزارة الخزانة الأمريكية، حيث يتم تقديم عطاءات تتضمن

الكميات المراد شراءها، وسعر الشراء ثم يتم المفاضلة بين هذه العطاءات.

ثانياً: السوق الثانوي (سوق التداول): وهو السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية بعد إصدارها في السوق

الأولي، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين السوق النظامية والموازية (40).

- **السوق النظامية:** هي السوق التي يتم التعامل بها بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج خاصة ومحددة.

- **السوق الموازية:** هي التي تتعامل بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج ميسرة، وتعمل على توفير السيولة

المبكرة للأوراق المالية المدرجة بها إلى حين توفير الشروط الخاصة بإدراجها في السوق النظامية.

الفرع الرابع: كفاءة أسواق رأس المال

وفقاً لمفهوم الكفاءة يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه السرعة، لكل معلومة

جديدة ترد إلى المتعاملين فيه يكون من شأنها تغيير نظرتهم في المنشأة المصدرة للسهم، حيث تتجه أسعار الأسهم صعوداً

أو هبوطاً وذلك تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت سارة أو غير سارة. وفي السوق الكفاء (*Efficient Market*)،

يعكس سعر سهم المنشأة المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل قوائم مالية، معلومات تبثها

وسائل الإعلام، السجل التاريخي لسعر السهم، أو تحليلات وتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة على أداء المنشأة، كما

يعكس سعر السهم في ظل السوق الكفاء توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض

لها هذه المكاسب (41). ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق

تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماماً، وهناك نوعين من الكفاءة:

-الكفاءة الكاملة: لكي يسمى مفهوم كفاءة السوق بالكفاءة الكاملة (*Perfectly Efficient Market*)

يقتضي توافر الشروط التالية(42):

- أن تكون المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف.
- عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات أو ضرائب أو غيرها.
- للمستثمر الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدتها من الأسهم ودون شروط وبسهولة ويسر.
- وجود عدد كبير من المستثمرين بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم.
- اتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثرواتهم.

-الكفاءة الاقتصادية: أما في ظل الكفاءة الاقتصادية للسوق فإنه يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول

المعلومات إلى السوق حتى تبدو آثارها على أسعار الأسهم. مما يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تبقى أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لفترة من الوقت على الأقل. ولكن بسبب تكلفة المعلومات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفارق بين القيمتين كبيرة إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحاً غير عادية على المدى الطويل.

1-متطلبات كفاءة سوق رأس المال : إن السوق الكفء هو السوق الذي يحقق تخصيصاً كفاً للموارد المتاحة

(*Allocation Efficiency*) بما يضمن توجيه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية. وفي هذا الصدد،

يلعب السوق الكفء دورين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر:

- **الدور المباشر:** يقوم على حقيقة مؤداها أنه عندما يقوم المستثمرين بشراء أسهم منشأة ما، فهم في الحقيقة يشترون عوائد مستقبلية. هذا يعني، أن المنشآت التي تتاح لها فرص استثمار واعدة سوف تستطيع بسهولة إصدار المزيد من الأسهم وبيعها بسعر ملائم مما يعني زيادة حصيلة الإصدار وانخفاض متوسط تكلفة الأموال.
- **الدور غير المباشر:** يعد إقبال المستثمرين على التعامل في الأسهم التي تصدرها المنشأة بمثابة مؤشر أمان للمقترضين، مما يعني إمكانية حصول المنشأة على المزيد من الموارد المالية من خلال إصدار سندات أو إبرام عقود اقتراض مع المؤسسات المالية وعادةً ما يكون بسعر فائدة معقول.

ولكي يتحقق التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة، ينبغي أن تتوافر فيه سمتان أساسيتان هما(43):

أولاً- كفاءة التسعير (*Price Efficiency*) أو الكفاءة الخارجية: هي سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى جميع

المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير وأن لا يتكبدوا في سبيلها تكاليف باهظة، بما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة. بذلك يصبح التعامل في السوق لعبة عادلة (*Market Fair Game*) ، فالجميع لديهم نفس الفرصة لتحقيق الأرباح، إلا أنه يصعب على أحدهم تحقيق أرباح غير عادلة على حساب الآخرين.

ثانياً- كفاءة التشغيل (*Operational Efficiency*) أو الكفاءة الداخلية: فتعني قدرة السوق على خلق توازن بين العرض والطلب، دون أن يتكبد المتعاملين فيه تكلفة عالية للسمسرة ودون أن يتاح للتجار والمتخصصين (أي صناع السوق) فرصة لتحقيق مدى أو هامش ربح فعال فيه. وكما يبدو، فإن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل.

2-الصيغ المختلفة لكفاءة السوق : تتمثل الصيغ المختلفة لكفاءة السوق في ثلاث فرضيات هي :

أولاً: فرضية الصيغة الضعيفة التي تقضي بأن تكون المعلومات التاريخية بشأن ما طرأ من تغيرات في سعر السهم وعلى حجم التعاملات التي جرت في الماضي منعكسة في الأسعار الحالية، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأسعار، مما يعني بأن أي محاولة للتنبؤ بما يكون عليه سعر السهم في المستقبل من خلال دراسة التغيرات التي طرأت في الماضي هي مسألة عديمة الجدوى.

ثانياً: فرضية الصيغة المتوسطة التي تقضي بأن الأسعار الحالية للأسهم لا تعكس كذلك كافة المعلومات المعروفة والمتاحة للجمهور أو التوقعات التي تقوم على تلك المعلومات (الظروف الاقتصادية، ظروف الصناعة أو المنشأة، التقارير المالية وغيرها) وإذا كانت أسعار الأسهم تعكس تلك المعلومات، فلن يستطيع أي مستثمر لو قام بتحليل الأساسي لتلك المعلومات أن يحقق أرباحاً غير عادية على حساب آخرين، إلا إذا حصل على معلومات جديدة غير متاحة لهؤلاء.

ثالثاً: فرضية الصيغة القوية وهي أن تعكس الأسعار الحالية بصفة كاملة كل المعلومات العامة والخاصة وكل ما يمكن معرفته (*Everything that is Knowable*) وبالتالي لا يمكن لأي مجموعة من المستثمرين استخدام معلومات تسمح لها بالحصول على أرباح غير عادية بصفة نظامية حتى ولو استعان بخبرة أفضل مستشاري الاستثمار.

ارتبط تطور أسواق الأوراق المالية تاريخياً بالتطور الاقتصادي والصناعي الذي مرّت به معظم دول العالم ولاسيما الدول الرأسمالية، وقد جاء انتشار الشركات المساهمة وإقبال الحكومات على الاقتراض ليخلق حركة قوية للتعامل بالصفوك المالية والذي أدى إلى ظهور بورصات الأوراق المالية، وكان التعامل بتلك الصفوك يتم في بادئ الأمر على قارعة الطريق في الدول الكبرى كفرنسا وإنجلترا وأمريكا، ثم استقر التعامل في أعقاب ذلك في أبنية خاصة والتي أصبحت تعرف فيما بعد بأسواق الأوراق المالية.

الفرع الخامس : أهم البورصات و المؤشرات العالمية

تعتبر البورصات التالية من أهم البورصات في العالم على الإطلاق , نظرا لحجم التعامل فيها وكذا تأثيرها على الإقتصاد والتجارة وسوق التداول في البورصات العالمية (44):

- بورصة نيويورك أو " وول ستريت " وسميت ببورصة وول ستريت نسبة للشارع المتواجدة فيه بنيويورك شارع وول ستريت , وتمثل هذه البورصة سوقاً لحوالي % 04 من الإنتاج القومي الخام الأمريكي , وهي التي تدير كافة الإقتصاد الأمريكي, ويمثل مؤشر داوجونز *DAW JONES* الممثل للشركات الكبرى وكذا مؤشر نازداك *NASDAQ* الممثل لقطاعات التكنولوجيا و المعلوماتية والإتصال أهم المؤشرات السائدة في التداول. وهذه البورصة من أقدم البورصات , وهي التي بدأت منها الأزمة الإقتصادية العالمية في سنة 1929م.

-بورصة طوكيو : أو بورصة كابوتوشو *Kabuto cho* : نسبة لإسم الشارع المتواجد فيه أيضاً , وقد وضعت حسب بعض الإحصائيات في المرتبة الأولى عالمياً من حيث حجم التداول فيها والذي وصل إلى 3 مليار دولار أي % 14 من مجموع التداول العالمي , وهو رقم ضخم جداً كما تمثل سوقاً ل % 134 من الإنتاج القومي.

-بورصة لندن : سوق أوراق مالية واقع في لندن , إنجلترا. تأسس في 1801 , وهو واحد من أكبر أسواق الأوراق المالية في العالم. تحوي بورصة لندن على عدة مؤشرات أهمها وأكبرها مؤشر فيننشال تايمز FTSE 100 لأكثر مئة شركة بريطانية.

أما المؤشر فهو قيمة عددية يقاس بها التغيير في الأسواق المالية، ويعبر عن المؤشر كنسبة مئوية للتغير في زمن ما مقارنة مع زمن أساس، الأمر الذي يعكس الأسعار في السوق المالية واتجاهها. ويقوم المؤشر على عينة من أسهم المنشآت التي يتم تداولها في السوق المالية، وغالباً ما يتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس الحالة التي عليها السوق، ومن أهم المؤشرات العالمية:

- Dow-Jones : يحتوي هذا المؤشر على ثلاثين ورقة مالية تمثل 30% من بورصة نيويورك.
- S&p500 : يحتوي على مئة ورقة مالية تمثل 80% من القيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة نيويورك.
- FT-30: يحتوي هذا المؤشر ثلاثين من الأوراق المالية الأكثر أهمية في بورصة لندن.
- CAC40: يتكون من 40 ورقة مالية للشركات الأكثر أهمية في بورصة باريس.
- DAX: تحوي على 30 ورقة مالية تمثل 70% من بورصة ألمانيا.
- Nikkei: يحتوي على 225 ورقة مالية تمثل حوالي 70% من رزمة بورصة طوكيو.

وطالما أن نشاط المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق رأس المال يمثل الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي في الدولة، وفي حال اتسمت السوق المالية بقدر من الكفاءة، فإن المؤشر المصمم بعناية لقياس حالة السوق المالية ككل من شأنه أن يكون مرآة للحالة الاقتصادية العامة للدولة.

ومن استخدامات مؤشرات السوق (45) :

1. إعطاء فكرة سريعة عن أداء المحفظة التي يستثمر بها مستثمر ما من خلال المقارنة بين مؤشري المحفظة والسوق.
2. الحكم على أداء المديرين المحترفين: إذ يمكن للمستثمر الذي يستخدم التنويع الساذج للأوراق المالية أن يحقق عائد يعادل تقريباً عائد السوق الذي يعكسه المؤشر، وهذا يعني أن المدير المحترف الذي يستخدم أساليب متقدمة في التنويع يتوقع منه أن يحقق عائداً أعلى.
3. التنبؤ بالحالة التي ستكون عليها السوق: فإذا أمكن للمحلل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وبين المتغيرات التي تطرأ على المؤشرات فإنه قد يستطيع التنبؤ مقدماً بما ستكون عليه حال السوق في المستقبل.

المبحث الثاني : مدخل للمشتقات المالية

تعتبر المشتقات المالية من أهم منتجات الهندسة المالية الحديثة لما أحدثته من جدل كبير في الأسواق المالية العالمية وذلك باختبار مدى قدرتها على التغطية ضد المخاطر وكذا تداولها لتحقيق الأرباح .

المطلب الأول: ماهية المشتقات المالية

الفرع الأول : تعريف المشتقات المالية: يمكن إدراج عدة تعريفات للمشتقات نورد بعضها :

المشتقات المالية هي عبارة عن أدوات مالية تشتق عائداً من أوراق مالية أخرى بمعنى أن أداءها يتوقف على أصول أخرى (46).

أما التعريف الذي ذهب إليه صندوق النقد الدولي : المشتقات المالية هي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد و لكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول و كعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد ، فان أي انتقال ملكية الأصل محل التعاقد و التدفقات النقدية يصبح أمراً ضرورياً.

و عليه و بصفة عامة فالمشتقات المالية هي أداة مالية تشتق من أدوات مالية معينة أو مؤشر أو سلعة و التي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية، أما قيمة الأداة فتتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد.

و يتم استخدام المشتقات المالية لعدد من الأغراض و تشمل إدارة المخاطر التحوط ضد المخاطر، المراجعة بين الأسواق و أخيراً المضاربة ، بالرغم من استخدام المشتقات المالية في عمليات التحوط و إدارة المخاطر فإنها تنطوي هي بذاتها على مخاطر فالمتعاقدان في حقيقة الأمر أحدهما بائع للمخاطرة و الآخر مشتر لها و هو ما يعبر عنه وجود الرغبة في التخلص من الخطر بنقلها لطرف آخر أو على الأقل التقليل منها، و الذين هم على استعداد لتحمل الخطر يأملون في الحصول على ما يسمى بمكافأة المخاطرة .

ويتلخص مفهوم المشتقات فيما يلي (47):

- هي عقود .
- تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي .
- لا تتطلب استثمارات أولية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود.
- تعتمد قيمتها (أي المكاسب و الخسائر) على الأصل المعني موضوع العقد.

وعلى هذا الأساس فهناك أطراف كثيرة تستخدم المشتقات المالية لأغراض مختلفة تتمثل هذه الأطراف في (48).

الفرع الثاني: مستخدموا (تعاملوا) المشتقات المالية

يتمثل مستخدمي المشتقات المالية كباقي الأسواق في منتجي هذه المنتجات ومستهلكيها، المستثمرون والمضاربون، المتحوطون، الحكومات والمؤسسات المالية من خلا سعي كل واحد منهم إلى تحقيق أكبر عائد مع تحمل المخاطر المصاحبة لها أو التحوط منها مباشرة باستخدام المشتقات المالية. وقد صنف العديد من الكتاب متعاملي المشتقات المالية على فئتين من المستخدمين هما (49):

- **الفئة الأولى:** المستخدمون النهائيون، وهم الذين يقومون بإبرام عقود المشتقات المالية، إما لغرض الإحتياط،

و إما لغرض الضاربة، وتشمل هذه الفئة مجموعة واسعة من المؤسسات مثل المصارف، شركات التأمين، شركات الاستثمار، صناديق الإستثمار وصناديق التقاعد.

- **الفئة الثانية:** فئة الوسطاء و صناع السوق الذين يلبون احتياجات المستخدمين النهائيين، من خلال

استعدادهم الدائم للبيع أو الشراء، محققين أرباحهم من خلال الفروق بين أسعار البيع و أسعار الشراء

التي يعرضونها، وتشمل هذه الفئة شركات الاستثمار، و المصارف الفاعلة في الأسواق العالمية.

الفرع الثالث : خصائص المشتقات المالية

يمكن أن نحمل خصائص المشتقات المالية، كأدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر في العمليات المالية، بهدف

الاستفادة من المزايا التي تبيحها تلك الأدوات السابقة، في التطبيقات التي تمارس من خلالها. فهناك العديد من

تطبيقات المشتقات المالية في تمويل الشركات، و معظم هذه التطبيقات تنظم في الواقع من قبل المهندسين الماليين

العاملين في البنوك الذين يلعبون الأدوار لإيجاد الحلول لإدارات الشركات والمجالس الإدارية، ومن الأمثلة على هذه

التطبيقات، تلك التي تشمل استخدام مقايضات العملة للحصول على تمويل بعملات أخرى من عملة المؤسسة

المحلية، وربما لتمويل العمليات الخارجية، أو في التمويل بعملات غير العملة المحلية ومن ثم مبادلة في العملة المحلية

بسبب تكاليف التمويل، وتشمل التطبيقات الأخرى كذلك عمليات (التحوط) تجنب المخاطر. أن الشركات تتعرض

للمخاطر بسبب أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار السلع الأساسية، وهكذا و في حالات أخرى، تتم

التطبيقات عن طريق تغيير الأسلوب المالي الذي يتم من خلاله تحقيق هدف الشركات، و المنتجات المستخدمة لتحقيق ذلك، يمكن أن يكون هناك محاسبة ملائمة و/أو الضرائب المترتبة، ليست العديد من أشكال تطبيقات المشتقات المالية هندسة فقط، بل تشمل كذلك التصميم وتحليل المنتجات المالية الجديدة، بما في ذلك جديد أنواع المشتقات، و هي شكل من أشكال الهندسة المالية في مجال إدارة الأصول المالية الهندسية. على سبيل المثال، هناك مستثمرون يرغبون في شراء المحافظ المالية على المدى القصير، ولكنهم يفضلون الأسعار العائمة بدلا من أسعار الصرف الثابتة، أو يريدون إدارة محافظ مرتبطة بأداء بعض فئات الأصول الأخرى مثل الأسهم (أي المذكرات المرتبطة بالأسهم)، أو الذهب أو النفط (أي سلعة مرتبطة)، أو إلى الائتمان المحددة الذي يختلف عن الائتمان المصدر. هذا لتعديل هيكله المنتجات التي تؤتي ثمارها استنادا إلى عدة أصول أو فئات من الأصول تؤدي أداء أفضل على مدى فترة من الزمن. كما تشمل هذه التطبيقات على إجراء بسيط نسبيا، يتمثل في إدارة الأصول باستخدام أصول التبادل من قبل مديري الصناديق لتحويل محافظ الأسهم إلى محافظ اصطناعية بالدخل الثابت، والعكس بالعكس، استنادا إلى تغيير مؤقت في خطة توزيع الأصول الإستراتيجية .

-عمليات و خدمات المشتقات المالية (50)

تتيح المشتقات المالية للمؤسسات العاملة في المجال المالي إمكانية الحصول على مجموعة متنوعة من الأدوات المالية لتجنب المخاطر التي يمكن أن تنتج عن العمليات المالية مثل : مقايضات أسعار الفائدة والعملات، والعقود الآجلة، والعمليات الآجلة، وحقوق (خيارات) البيع والشراء الخاصة بأسعار الفائدة، والعملات والسلع، وغيرها من المشتقات. كون المشتقات أو أدوات إدارة المخاطر، عبارة عن أدوات مشتقة من رقم قياسي (مؤشر) أساسي، كسعر عملة أو فائدة أو سلعة. وقد نما بسرعة فائقة استخدام هذه الأدوات المشتقة في أسواق البلدان المتقدمة خلال السنوات العشر الماضية.

فمنذ بدء مقايضات أسعار الفائدة والعملات في أوائل الثمانينيات، نمت سوق هذه الأدوات نمو هائلا. ويبلغ حجمها الإجمالي القائم (غير المسدد) أكثر من 90 ترليون دولار أمريكي منذ 30 يونيو 2000 .

ولكن الشركات في البلدان النامية لم تستفد عامة من هذه التطورات. إن اعتبارات المخاطر القطرية والمتطلبات الائتمانية الصارمة في أسواق المشتقات المالية قد تمنع حتى أقوى الشركات تمتعا بالأهلية الائتمانية في البلدان النامية من الوصول إلى أسواق أدوات إدارة المخاطر المالية، والأدوات المشتقة المتاحة عادة للبلدان النامية هي تلك التي تتضمن أدنى تعرض للمخاطر الائتمانية، مثل مقايضات أسعار الفائدة القصيرة الأجل والأغطية (الحدود العليا) على أسعار الفائدة، ومع أن هذه الأدوات لإدارة المخاطر قد تكون مفيدة، إلا أنها قد لا توفر استراتيجيات التحوط فعالة بالنسبة لكثير من المتعاملين، وفي بعض الحالات، قد يكون بالإمكان الحصول على أدوات أطول أجلا لإدارة المخاطر، ولكنها تتطلب أن تقدم الشركة المعنية ضمانا بطرق قد تكون باهظة التكلفة. إن إنشاء مؤسسة التمويل الدولية، جاء ليساعد في توفير أدوات إدارة المخاطر تتلاءم مع الاحتياجات المحددة للمتعاملين معها في البلدان النامية، وتبدأ العملية بتحديد

وقياس المخاطر التي تنشأ عن تعرض الشركة المعنية لتغيرات الأسعار المالية أو أسعار السلع، ثم تقدم مؤسسة التمويل الدولية المشورة إلى الشركة بشأن اختيار أدوات واستراتيجيات تحوط بديلة استناداً إلى المستوى المفضل لتغطية المخاطر والتكاليف المرتبطة بذلك، وفي مرحلة التنفيذ النهائية لهذه العملية، تتوسط مؤسسة التمويل الدولية بين المشاركين الرئيسيين في الأسواق وبين الشركة المتعاملة معها، مما يتيح تنفيذ استراتيجيات تجنب المخاطر مدروسة و مختارة بعناية وبتكلفة مقبولة، تتماشى و إمكانات المؤسسة المالية، ضوابط المشتقات المالية تؤكد الدراسات أن ضرر المشتقات أو إفادتها يعود إلى كيفية استخدامها كوسيلة لتخفيف المخاطر أو الأداة للمضاربة، ونظراً للمخاطر العالية التي ينطوي عليها التعامل في مجال المشتقات، تكون هناك ضرورة لوضع بعض الضوابط التي تقي الأسواق المالية من مخاطر المشتقات، في مقدمتها الرقابة وتمثل في وضع السلطات الرقابية المعنية للمراقبة عند استخدام المشتقات، ووضع حد أقصى لحجم تعاملات المؤسسات المختلفة في مجال المشتقات، ووضع حد أقصى لحجم الائتمان الذي تقدمه المؤسسات المالية لشركاتها. كما تتضمن الضوابط المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشتقات.

-متطلبات التعامل بالمشتقات المالية(51): هناك العديد من الضوابط يجب توفرها لإمكانية التعامل بالمشتقات:

- وجود تنظيم داخلي بالبنوك يسمح بقياس حجم المخاطر.
- وضع الضوابط الرقابية الملائمة مثل وضع حد أقصى لحجم تعاملات المؤسسات المختلفة في مجال المشتقات.
- التزام المؤسسات المالية بمعايير المحاسبة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها ف المشتقات.
- قيام البنوك بتكوين الاحتياطات والمخصصات اللازمة لتغطية المخاطر المرتبطة بتلك المعاملات.
- توفير بنية تكنولوجية متطورة لتيسير إتمام عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالمشتقات والتي تتسم بالتعقيد.
- رفع الوعي بأهمية هذه الأدوات في السوق والتعريف بالعقود القانونية الخاصة بها.
- توفير الكوادر البشرية المتخصصة في تلك الأدوات للبنوك والمؤسسات الرقابية.
- وبصفة عامة يمكن توظيف الأدوات المالية بشكل مبدئي بالسوق من خلال استخدام المشتقات البسيطة إلى أن يصل السوق إلى المستوى الراشد لاستخدام الأدوات الأكثر تعقيداً.

المطلب الثاني. أنواع المشتقات المالية

إن زيادة اللجوء إلى استخدام المشتقات المالية لمختلف الأغراض وخاصة التغطية أو التحوط وباختلاف المتعاملين بها وأغراضهم ونوع الأدوات المالية الأصلية التي أشتقت منها والتي تكن أدوات ذمة مالية (أصول) أو ديون (خصوم) جاء تعدد أنواع المشتقات ليلبي حاجة كل المتعاملين وعموماً هناك أربع عقود يمكن التعامل بها وهي الخيارات المالية والبيع الآجل، والمستقبليات، المقايضات.

الفرع الأول: العقود الآجلة (*Forwards contracts*)

وفيه يجري بيع آجل في المستقبل بسعر يتحدد اليوم فيلتزم الطرفان بالبيع والشراء بضمن محدد إلا أنه عقد غير ناجز إذ أن آثاره من قبض الثمن وتسلم المبيع لا تحصل إلا عند التاريخ المتفق عليه المؤجل، ويمكن من خلال هذا العقد الاحتماء من أثر تغير الأسعار، فإذا كنا نحتاج إلى مليون يورو بعد ستة أشهر ونواجه خطر ارتفاع أسعارها في ذلك التاريخ عنه اليوم فانه يمكننا أن ندخل في عقد بيع آجل كما ذكرنا. فإذا حل الآجل دفعنا الثمن المتفق عليه في العقد (بصرف النظر عن السعر السائد عندئذٍ) وقبضنا اليوروات. وعقود البيع الآجل عقود مباشرة تحصل بالتفاوض بين الطرفين. ويمكن أن تقع على أي أصل من الأصول أو السلع أو النقود والمعادن الثمينة... الخ. ويتم التعامل في العقود الآجلة إما عن الطريق المباشر بين البائع والمشتري (سوق غير رسمي) أو بتدخل وسطاء أو صناع سوق (سوق رسمي).

إن طرفي العقد طالما يلتزمان بتنفيذ العقد في تاريخ التسوية فان كل منهما معرض لمخاطر ائتمانية من الطرف الآخر، وأهم ما يميز العقود الآجلة البساطة فكل عقد يختلف عن الآخر حسب رغبات المتعاملين فهي إذن عقود شخصية وفريدة، وعموماً العقود الآجلة ليست عقود استثمارية بمفهومها التقليدي، بل بالأحرى هي نوع من الاتفاقيات التجارية لتبادل موجود معين سيتم تنفيذه في المستقبل، إن أسواق العقود الآجلة تم تنظيمها حول المتاجرة في السلع الزراعية والصناعية مثل القمح، الذرة والنفط... الخ، وعقود آجلة مالية أخرى كعقود أسعار الفائدة والعملات الأجنبية (52).

وعلى وفق ما تقدم فان العقد الآجل يحتمل نوعين من الأسعار (53) :

- **سعر التنفيذ** : وهو السعر المتفق عليه لتنفيذ العقد، ويتم تحديده بين طرفي العقد حسب الطلب والعرض ومدى رؤية كلا منهما للاستفادة من هذا السعر في المستقبل ولا يتغير من تاريخ إبرام العقد إلى تاريخ تنفيذه.
- **السعر الآجل** : وهو سعر العملة أو الأصل موضوع العقد في المستقبل والذي يتغير بمرور الزمن مع تغير الأسعار في الأسواق، ويمكن القول أن سعر التنفيذ هو توقع للسعر الآجل في تاريخ إبرام العقد.

يمكن تحديد خصائص العقود الآجلة فيما يلي (54):

- يتم تبادل هذه العقود في المنظمات.
- تشمل هذه العقود على شروط موحدة من حيث الأصول الأساسية المتعامل بها والوقت.
- ترتبط هذه العقود على مركز لتبادل المعلومات لضمان حسن سير السوق .
- المرونة بحيث أن كل من البائع والمشتري يتفاوضان على شروط العقد ويمتلكان حرية التصرف ووضع الشروط التي يراها كل طرف مناسبة له.
- لا تتمتع بالسيولة مقارنة بالمشتقات الأخرى ، فإذا أراد البائع أو المشتري الخروج من العقد لا بد أن يجد شخصا آخر يحل محله ويقبل أن يتم عملية التنفيذ.
- يتم التعامل بها في الأسواق الموازية ويكون كل من حجم العقد وموعد التنفيذ مرنان ولا يتطلب التعامل هامش ضمان .
- يخضع للمتابعة والإشراف من قبل السلطة التنفيذية.

وقد تولت المؤسسات المالية في العشر سنوات الأخيرة دورا كبيرا أكثر من أي وقت مضى في أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية من خلال تقديم أدوات جديدة منها التمويلية .

في الجدول الموالي إبراز بعض مزايا وعيوب العقود الآجلة:

جدول رقم (3) يوضح عيوب ومزايا العقود الآجلة

المزايا	العيوب
يتم التعامل بها في الأسواق الموازية	لا تخضع لنظام السوق المنظمة
حجم العقد مرن	العقد قد يصعب الغاؤه
موعد التنفيذ مرن	قد تتضمن شروط جزائية
وقت التعامل غير محدد بوقت معين	مخاطر ائتمانية كبيرة
لا يتطلب وجود هامش	

المصدر: الفريجي حيدر نعمة ، استخدام أدوات الهندسة المالية في إدارة فجوة الميزانية العمومية، أطروحة دكتوراء غير

منشورة ، الجامعة المستنصرية 2001 ص11 .

الفرع الثاني: عقود المستقبلات (Futures contracts)

هو عقد يجري الترتيب له من خلال سوق منظمة و هو اتفاقية بين مشتري و بائع على تبادل أصل معين مقابل مبلغ معين في تاريخ لاحق، و عليه فعقد المستقبلات يشبه عقود البيع الآجل لكنه يختلف عنه في أمور:

- هو عقد نمطي يحدد فيه نوع السلعة وكميتها وتاريخ تسليمها ويترك السعر لكي يتحدد بفعل قوى العرض والطلب.
- تجري في أسواق منظمة مخصصة لذلك بطريقة المزايدة.
- أن العلاقة بين طرفيها ليست مباشرة إذ تفصل بينهما دائماً غرفة المقاصة التي تكون البائع (أمام المشتري) والمشتري (أمام البائع)

هي عقود يومية إذ يقع تصفية جميع العقود يومياً لتحديد الثمن، ولا يلزم أن يدفع المشتري الثمن كاملاً بل يلتزم في كل يوم بدفع الفرق بين ثمن شرائه للسلعة التي هي محل العقد وسعرها الذي يسدد في ذلك اليوم فإذا انخفض السعر كان له أن يسترد من غرفة المقاصة جزءاً مما دفع سابقاً، فإذا حل الأجل كان للمشتري أن يقبض السلعة التي اشتراها بحسب الكميات والوصف. إلا أنه بإمكانه دائماً الخروج من ذلك والاكتفاء بقبض الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع قبل حلول الأجل وذلك بالبيع.

ولذلك لا ينتهي إلى القبض إلا نسبة ضئيلة من هذه العقود إلا أن فعالية المستقبلات في الحماية من خطر التقلب في الأسعار واضحة وذلك أن منتج القمح الذي يتوقع انه سيكون لديه 1000 ق من القمح عند الحصاد يستطيع أن يبيعها الآن في سوق المستقبلات فيحامي نفسه دون الحاجة إلى دفع مال أو الالتزام ببيع تلك الحبوب. و من غرائب الأمور إذ نجد أن صناديق الاستثمار هي التي تصنف من بين المؤسسات المالية على أنها التي تقوم بالمضاربة في سوق العقود المستقبلية بينما باقي المؤسسات الأخرى تتعامل بها إما بغرض التحوط من مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة كالبنوك التجارية أو للتحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية في الأسواق لشركات العاملة في هذا المجال حماية لمخاطر الأوراق المالية. و على سبيل المثال لا الحصر كان أول عقد مستقبلي على أسعار الفائدة في بورصة شيكاغو عام 1975 و ذلك على عقود الرهن العقاري الوطني الحكومي من خلال شهادات تعكس فوائدها معدلات أسعار الفائدة على الرهن العقاري.

يتمثل هيكل أسواق العقود المستقبلية في (55):

- بورصات العقود المستقبلية : إذ توفر البورصة سوقا منظما بها قواعد محددة تحكم الرسوم و الأتعاب التي يتم تقاضيها مقابل الخدمات المقدمة، وتعتبر البورصات الأمريكية للعقود المستقبلية من أكبر و أنشط الأسواق العالمية.
- غرفة المقاصة (بيت التسوية) : هي عبارة عن هيئة منفصلة عن كل بورصة و لكن مرتبطة بها و تلعب دورا هاما في كل معاملة تخص العقود المستقبلية و هي تتكون من كل أعضاء البورصة أو ممثلين عنهم ، فهي تلعب دور الطرف الثالث بين طرفي المعاملة البائع و المشتري بضماتها تسديد المدفوعات حسب ما تم الاتفاق عليه.

وتجدر الإشارة هنا أن هناك نوعين أساسيين من المستقبليات (56) :

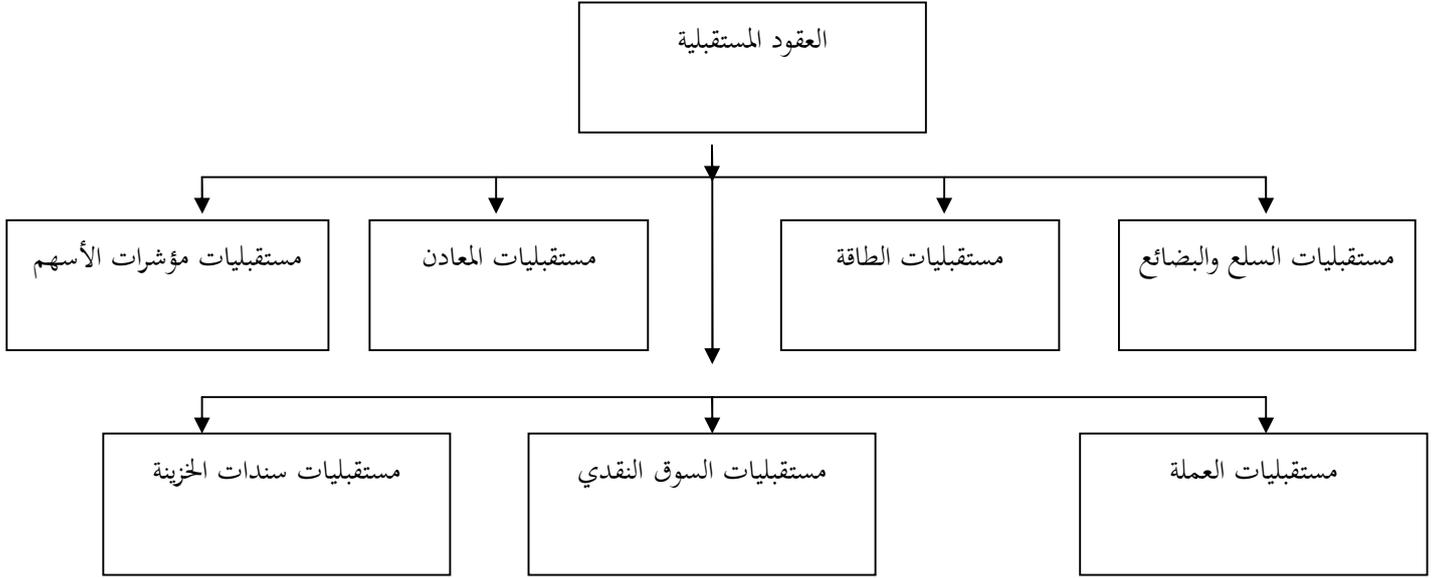
1-مستقبلات السلع : وتتضمن بيع وشراء مختلف السلع والبضائع على أن يتم التسليم مستقبلا أهمها السلع الغذائية (الكافا ، السكر.... الخ) ، المعادن (الذهب ، البلاتين ، الفضة والنحاس) ، القطن ، الزيوت ، الغاز الطبيعي ، النفط الخام والبنزين ، الأخشاب ، الحبوب (الذرة ، الفول ، زيت الصوجا ، الفول ، القمح والشعير) وأخيرا الماشية ولحوم الأبقار.

2-مستقبلات الأوراق المالية : وهي تخص أساسا :

- **مستقبلات أسعار الفائدة :** إذ يحاول المستثمرون تجنب المخاطر الناجمة عن تغيرات الأسعار (أسعار السندات) فيستخدمونها للتحوط من هذه المخاطر.
- **مستقبلات مؤشرات الأسهم :** وهي أدوات مالية عالية السيولة إذ يستطيع المستثمرون الدخول مباشرة إلى أسواقها وشراء تلك العقود ومؤشرات الأسهم تمثل التزام لتسليم كمية من النقد في تاريخ التسوية ولا يوجد تسليم فعلي لأي أسهم للمشتريين.
- **مستقبلات العملات :** وهي أحد أنواع العقود المستقبلية التي يتم التعاقد فيها على بيع وشراء كمية محدودة من العملات الأجنبية ، طهرت هذه العقود في 1972 ، وتوفر هذه العقود مرونة عالية لتقليل المخاطر الناتجة عن التغيرات المستمرة في أسعار صرف العملات.

وكخلاصة لما سبق يمكن تلخيص مختلف أنواع عقود المستقبلات في الشكل التالي:

شكل رقم (6): يوضح أنواع عقود المستقبلات



المصدر : الياسري محمد فاضل ، آليات تدقيق الأدوات المالية المشتقة وبيان مخاطر استعمالها بالتطبيق على البنك العربي الأردني ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد 2010 ، ص32.

تمتاز عقود المستقبلات بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- وجود طرفين في عقود المستقبلات أحدهما مشتري والآخر بائع وعليه ما يكسبه طرف يخسره الطرف الآخر
- غالبا لا يعرف الطرفان بعضهما ويدخلان في التعامل مع بعضهما عن طريق غرفة المقاصة والتي تعمل على توازن الحسابات ودفع الأرباح وتجميع المدفوعات وتحقيق الاستقرار وضمان إنجاز العقود بكفاءة.
- عقود المستقبلات هي عقود منمطة من حيث الشكل والحجم ويمكن لبائعها الأصلي تعديلها أو إلغاؤها بسهولة قبل وقت التسليم، وتشير الدراسات أن 2% فقط من العقود تستمر إلى وقت التسليم دون تعديل أو إلغاء.
- المتاجرة بعقود المستقبلات تتطلب إيداع هامش مبدئي لدى غرفة المقاصة كضمان لإيفاء الأطراف بالتزاماتهم ويحدد الهامش بحسب ظروف السوق وسلوك المستثمر .

-الفروق بين العقود الآجلة (*Forwards*) وعقود المستقبلات (*Futures*): تتجلى الفروق بين العقود الآجلة

وعقود المستقبلات على الرغم من كونها جميعاً عقود بيع آجلة متأخرة التنفيذ في الآتي (57):

- العقود الآجلة عقود بيع عادية يصوغ شروطها والتزاماتها العاقدان، أما عقود المستقبلات فإنها عقود نمطية ينظم السوق أحكامها.
- تجري العقود الآجلة على السلع غالباً، أما المستقبلات فعلى كل ما تعرضه السوق النازمة من سلع وأسهم وسندات ومؤشرات مالية ومعدلات فوائد.
- الغرض الغالب من عقود البيع الآجلة التحوط من مخاطر تقلب أسعار السلع، بينما تشكل المضاربة الغرض الأساس للعاقدين في عقود المستقبلات، فتنتهي بالتسوية لا بالتسليم.
- تترافق وجوباً عقود المستقبلات، دون العقود الآجلة، مع دفع هامش متغير بحسب تقلبات السوق بإشراف ومتابعة من قبل بيت المقاصة.
- تتم تسوية العقد في العقود الآجلة في أجل التسليم المتفق عليه في العقد أما المستقبلات فيمكن تسوية العقد في أي وقت قبل التاريخ المذكور في العقد، بحسب ما تمليه قوانين السوق النازمة.

الفرع الثالث : الخيارات (*Options*)

عقد الخيار المالي هو عقد يلتزم من خلاله طرف بشراء (أو بيع) أصل من الأصول بثمن محدد في تاريخ محدد (أو خلال فترة محددة) مقابل رسم. ويلتزم البائع بمقتضى هذا العقد بتنفيذه إذا طلب منه ذلك، بينما عرفه "شانس" بأنه عقد بين طرفين أحدهما بائع و الآخر مشتري، يعطي للمشتري الحق و ليس التزام بأن يبيع أو يشتري شيئاً ما في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه عند تحرير العقد. فإذا كنا نتوقع ارتفاع أسهم شركة معينة ونحب أن نستفيد من هذا التوقع ولكننا نخشى إذا اشترينا هذه الأسهم اليوم لبيعها غداً والحصول على الفرق في السعر أن هذه الأسهم لا ترتفع أو ربما ينخفض سعرها، فهل من سبيل إلى حماية أنفسنا من خطر الانخفاض والاستفادة من فرصة الارتفاع؟ يمكن ذلك عن طريق شراء عقد خيار يلتزم فيه الطرف الآخر (مقابل رسم) بأن يبيع لنا تلك الأسهم بسعر متفق عليه (هو السعر السائد الآن)، مع عدم التزامنا بالشراء. فإذا تحققت توقعاتنا، اشترينا تلك الأسهم بذلك السعر ثم بعناها بالسعر السائد الجديد (المرتفع) وحصلنا على الفرق الذي يمثل الربح لنا. كما يمكن لنا عندما نتوقع انخفاض أسعار أسهم نملكها ونريد أن نحمي أنفسنا من ذلك بينما نحتفظ بملكية تلك الأسهم (أو الأصول) إن ندخل في عقد خيار يلتزم فيه الطرف الآخر (البائع للخيار) بأن يشتري منا هذه الأسهم بسعر نتفق عليه (السعر السائد اليوم) دون التزام منا بالبيع. ولذلك يمكن لنا خلال أجل الخيار الاطمئنان إلى أنه في حالة انخفاض السعر سوف لن تتأثر بذلك وفي حالة ارتفاعه نستفيد من ذلك بتحقيق الربح .

وتتمثل عقود الخيارات في أنواع كثيرة حسب معيار التصنيف فنجد (58) :

1- من حيث الأداة أو السلعة موضوع العقد : وهي الأكثر أهمية و جاء ذلك من خلال عمليات الابتكار المتواصلة للهندسة المالية للوصول إلى أحسن عقود خيارات وأكثر أمانا و تحوطا .

- **عقود خيارات أسعار الفائدة** : وهي عقود يلتزم بمقتضاها أحد طرفي العقد (بائع الحق) بضمان حد أقصى لمعدل الفائدة لا يتم الزيادة عنه (في حالة قيام مشتري الحق بالاقتراض) أو حد أدنى لمعدل الفائدة في حالة قيام مشتري الحق بالاستثمار أو بالجمع بين النظامين وذلك مقابل مكافأة أو عمولة.
- **عقود خيارات أسعار الصرف** : وهي عقود تعطي الحق لمشتريها في إتمام عملية شراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية في تاريخ محدد في المستقبل، فقد يتفق مشتري العقد (الحق) مع محرر العقد على شراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية مقابل علاوة الدفع، وهنا يحتفظ مشتري العقد بحق تنفيذ العملية أو عدم التنفيذ.
- **عقود خيارات المؤشرات** : و هي عقود الخيار التي يكون موضوعها مؤشر للسوق المالي يمثل تشكيلة مكونة من الأوراق المالية المتداولة في السوق، ولا يختلف هذا العقد عن عقود خيار البيع أو الشراء للأوراق المالية إلا أنه في هذا العقد لا يتم تسليم الأوراق المالية موضوع المؤشر بالبيع أو الشراء، ويتم تداول هذا النوع من العقد بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- من ناحية أطراف العقد: فنجد ثلاثة أنواع تتمثل في :

- **عقد خيار الشراء: (call option)** : يعرف بأنه عقد قابل للتداول يعطي للمشتري الحق في شراء عدد معين من الأسهم أو السندات لفترة معينة و بسعر محدد، و عليه فهو مستخدم من أولئك الذين يتوقعون ارتفاع أسعار الأسهم في السوق وهو ما يعبر عنه باستخدام حقوق الشراء في المتاجرة أو المضاربة .
- **عقد خيار البيع: (option put)**: هو عقد قابل للتداول يعطي لمشتريه الحق بأن يبيع لمحرر العقد و هو بائع حق الخيار أسهما بسعر معين و في تاريخ محدد ، و يتم استخدامه من أولئك الذين يتوقعون انخفاض أسعار الأوراق المالية محل التعاقد من خلال عمليات المضاربة.
- **عقد خيار مزدوج: (double option)**: و هو عقد يجمع بين خيار الشراء و البيع معا و بمقتضاه يكون لحامل العقد الحق في أن يكون شاريا للأوراق المالية أو بائعا لها و ذلك رهن مصلحة الشاري حيثما كانت فإذا ارتفعت أسعار السوق كان شاريا و إذا انخفضت كان بائعا.

3- من حيث تاريخ تنفيذ العقد :

- **عقود الخيارات الأمريكية** : وهي عقود يسمح فيها لمشتري العقد بأن يمارس حقه في الاختيار وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد .

- عقود الخيارات الأوروبية : هي عقود يكون فيها لمشتري العقد الحق في اختيار تنفيذ العقد فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد.

4- من حيث ملكية الأوراق المالية : يوجد نوعان:

- الخيار المغطى : وهو الخيار الذي يكون فيه المحرر (بائع الخيار) مالكا في محفظته للأوراق المالية محل الخيار ويكون قادرا على الوفاء بالتزاماته إذا ما طلب منه التنفيذ وتسليم الأوراق المالية محل التعاقد.
- الخيار المكشوف : وهو الخيار الذي لا يكون فيه محرر الخيار (البائع) مالكا في محفظته للأوراق المالية محل الخيار ، فهذه العقود تعد إستراتيجية للمضاربة غير المحدودة ، فيقع محرر العقود فريسة لمن قام بشراء العقود في حالة عجز البائعين عن الوفاء بالتزاماتهم.

ويمكن تلخيص الفروقات بين خيار الشراء وخيار البيع في الجدول الموالي:

جدول رقم (4): يوضح المقارنة بين خيار الشراء وخيار البيع

مشتري العقد (المالك)		محرر العقد (البائع)		نوع العقد
الحقوق	الالتزام	الحقوق	الالتزام	
ينفذ (أو لا ينفذ) الخيار بالشراء للأصل محل التعاقد وبسعر التنفيذ في موعد (أو قبل انتهاء الصلاحية	دفع علاوة لمحرر العقد تمثل كلفة شراء الخيار	يستلم علاوة تمثل كلفة الخيار من مشتري الخيار	بيع الأصل محل التعاقد للمشتري وبسعر التنفيذ في موعد (أو قبل الانتهاء من تاريخ الصلاحية)	خيار الشراء
ينفذ (أو لا ينفذ) الخيار بالبيع للأصل محل التعاقد وبسعر التنفيذ	دفع علاوة لمحرر العقد تمثل كلفة شراء الخيار	يستلم علاوة تمثل كلفة الخيار من مشتري الخيار	شراء الأصل محل التعاقد من مالك الحق (إذا قرر) وبسعر التنفيذ	خيار البيع

المصدر : الداغر، محمود محمد ، الأسواق المالية ، دار الشروق للطباعة مؤسسات -أوراق- بورصات ، عمان الأردن

،2005، ص127.

الفرع الرابع : عقود المقايضة أو المبادلة (Swaps)

و تسمى كذلك عقود المبادلات إذ يمكن من خلال عقود المقايضة الاحتماء من خطر تغير سعر الصرف الأجنبي أو تغير أسعار الفائدة دون الحاجة إلى تغير سياسة المنشأة تجاه مصادر تلك المخاطر، ويتم ذلك من خلال المقايضة (تبادل) التدفقات النقدية المستقبلية بين مؤسستين. فإذا قام أحد البنوك بإقراض العميل قرضاً ذا فائدة ثابتة مدته خمس سنوات فإنه يستطيع الدخول في عقد مقايضة يتبادل خلاله تدفقات الفائدة الثابتة (دون رأس المال) مع مصرف آخر مقابل الحصول على تدفقات فائدة متغيرة. ومن ثم يستطيع حماية نفسه من خطر التقلب في سعر الفائدة دون الحاجة إلى بيع كامل القرض، كما يمكن لشركة أمريكية مثلاً باعت بضائع بالآجل إلى عميل ياباني لمدة خمس سنوات أن تتبادل التدفقات النقدية بالين مع شركة يابانية باعت بالآجل إلى عميل أمريكي فتأخذ الشركة الأمريكية مدفوعات الدولار وتتنازل من مدفوعات الين فتحمي كلا الشركتين نفسيهما من خطر تغير سعر الصرف دون الحاجة إلى قصر نشاطها في بلدها فقط. يرجع منشأ عقود المبادلات إلى 1970 عندما طور تجار العملة مبادلات العملة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات الأجنبية، أما أول عقد مبادلة لأسعار الفائدة فقد حدث في عام 1981 نتيجة اتفاق بين شركة IBM الأمريكية والبنك العالمي World Bank ومن ثم نمت سوق المبادلات بسرعة.

و عليه يمكن ذكر الأسباب التالية لاستخدام المبادلات تتمثل في (59) :

- الحصول على الفرق بين معدلات الإقراض في الأسواق المعومة و تلك الثابتة لمنشأتين .
- أنها أداة لإدارة المخاطر و التحوط .
- أنها منخفضة التكلفة و تتمتع بمرونة عالية.

ويمكن تناول الأنواع التالية لعقود المبادلة:

- عقود مبادلات أسعار الصرف: وتتضمن عملية مبادلة بين عملتين معينتين في شراء إحداها وبيع الأخرى على أساس السعر الفوري، وفي الوقت نفسه إعادة بيع الأولى وشراء الثانية بموجب سعر المبادلة (السعر الآجل) الذي يتم تحديده وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائدة على الإيداع والإقراض لكل من العملتين.

- عقود مبادلات أسعار الفائدة: وهي عقود يدفع فيها كل طرف مدفوعات الفائدة على قرض، يوجد

نوعان لعقود مبادلة أسعار الفائدة وهي:

- عقود مبادلة معدل الفائدة الثابتة بمعدل الفائدة المتغيرة: وفيها يهدف مشتري عقد المبادلة (المقترض) إلى التحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ويحصل على الفرق بين السعيرين إذا كان معدل الفائدة المتغيرة أعلى.

- عقود مبادلة معدل الفائدة المتغيرة بمعدل الفائدة الثابتة: ويهدف مشتري العقد (المستثمر) إلى التحوط من

مخاطر انخفاض أسعار الفائدة.

الفصل الثاني: المشتقات المالية كمنتجات للهندسة المالية ودورها في أنشطة التغطية (التحوط)

وعلى خلاف العقود المستقبلية فإن المبادلات ليست سوى اتفاقيات ثنائية لا يجري التعامل عليها في البورصات وإنما في الأسواق غير الرسمية (الموازية)، ولذلك لم يكن غريباً أن نجد أم هذه العقود غير متجانسة غير نمطية لأنها محصلة مفاوضات خاصة بين الأطراف، إن المبادلات مهما كان نوعها يتم تأسيسها على هيكل أساسي متماثل ويكون ذلك من خلال وضع مقدار قياسي أو معياري عند كتابة اتفاقية المبادلة، تختلف أسماؤه باختلاف موضوع المبادلة (عملة أو فائدة أو سلعة) قد يتم تبادله أو لا. والتي غالباً لا يجري تبادلها إلا في حالات مبادلات العملة وإنما توجد فقط لإغراض احتساب حجم خدمة المدفوعات.

ويمكن في الأخير إبراز أهم الاختلافات بين العقود الأربعة للمشتقات في الجدول التالي:

جدول رقم (5): يوضح أهم المقارنات بين أنواع عقود المشتقات

الخصائص	العقود الآجلة	المستقبليات	المبادلات	الخيارات
طبيعة العقد	غير نمطي وملزمة للطرفين	نمطي وملزم للطرفين	غير نمطي وملزم للطرفين	نمطي وملزم لمصدر الخيار /البائع فقط
مدة العقد	عقود قصيرة الأجل تنحصر بين 1 و2 سنة	عقود قصيرة الأجل تنحصر بين 1 و2 سنة	عقود قصيرة وطويلة الأجل (1-20 سنة)	عقود قصيرة الأجل أقل من سنة واحدة
طبيعة الأسواق	غير نظامية	نظامية في البورصة	غير نظامية	نظامية في البورصة
المخاطر	كبيرة لعدم وجود دور للمقاصة	محدودة أو معدومة لوجود دور مقاصة	كبيرة لعدم وجود دور للمقاصة	يتمتع بتركيبه توافقية من العائد/المخاطرة
الإلزام	ملزم للطرفين	ملزم للطرفين	ملزم للطرفين	ملزم لمصدره فقط
الأسواق الثانوية	تكون غير فعالة ولا يمكن إلغاؤها إلا بموافقة طرفي العقد المبرم	فعالة ويمكن إلغاؤها بدون موافقة الطرف المقابل	تكون غير فعالة ولا يمكن إلغاؤها إلا بموافقة طرفي العقد المبرم	تكون مرنة نظامية وغير نظامية

تسوية العقد	تتم التسوية في نهاية العقد في تاريخ التسليم أو الاستحقاق فقط	تتم التسوية يوميا وتضمن بيوت التسوية (المقاصة بين الطرفين)	لا وجود للتسوية اليومية بل تتم عند تنفيذ عملية المبادلة	حسب نوع الخيار (الأوروبي -محدد) بينما الأمريكي(خلال العقد)
متطلبات العقد	دفع علاوة محدودة ولا وجود للهامش	إيداع هامش مبدئي لدى السمسار	لا وجود للهامش تدفع علاوة أحيانا	لا وجود للهامش دفع علاوة محددة

Source : Gandgadhar V and Rameshbabu G ; *Investment Management , An mol Publication PVT ,LTD,2006.*

المطلب الثالث: مخاطر المشتقات المالية

رغم أن التعامل في أدوات المشتقات المالية، يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع. إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات إذ هي ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح والخسارة، حيث أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة و غير محتملة، مما يتسبب في خلق الأزمات .

و تتمثل المخاطر التي يمكن أن تواجهها أدوات المشتقات أساسا في(60):

- مخاطر السوق: تتعلق هذه المخاطر أساسا بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات، و التي ترجع في معظم الأحيان إلى تقلبات أسعار الأصول محل التعاقد، كما قد تنجم تلك المخاطر من نقص السيولة الذي يؤدي بدوره إلى تدهور أسعار بعض الأصول، و عدم إمكانية إبرام عقود مشتقات للاحتياط ضد احتمال استمرار هذا التدهور.

إلى جانب ذلك هناك مخاطر التسوية، فقد تصل الأصول المتعاقد عليها إلى حدها الأدنى يوم التسوية الذي قد يشهد تقلبات حادة، مما يؤثر على القيمة التي تتم على أساسها التسوية. و يزيد احتمال التعرض لمخاطر السوق كلما كان هناك احتكارية من صانعي السوق، حيث يقومون بعمليات الشراء و البيع على نطاق واسع، و لذلك يمكنهم التأثير بدرجة أكبر على أسعار الأوراق المالية و على توقعات المتعاملين بشأن الاتجاهات المستقبلية لهذه الأسعار، الأمر الذي قد يفضي إلى تقلب أسعار بعض تلك الأوراق بشكل حاد.

و مما يزيد من هذه المخاطر ترابط الأسواق المالية بدرجة كبيرة، و سهولة انتقال المخاطر التي قد تتعرض لها سوق مالية معينة إلى الأسواق المالية الأخرى. و يؤكد ذلك إلى حد كبير تداعيات أزمة المكسيك حيث اقترن تخفيض سعر صرف البيزو المكسيكي في ديسمبر 1994 بانخفاض حاد غير متوقع في أسعار الأوراق المالية متوسطة الأجل التي

أصدرت في المكسيك في أواخر العام المذكور، و امتد هذا الانخفاض ليشمل أسعار الأصول المالية المكسيكية الأخرى، مما أدى إلى إلحاق خسائر كبيرة بالمعاملين في العقود الخاصة بتلك الأصول، كما امتد هذا الانخفاض ليشمل أيضا أسعار السندات في باقي دول أمريكا اللاتينية، فضلا عن امتداده إلى أسعار السندات في الأسواق الآسيوية التي تراجعت إصدارات السندات فيها بدرجة كبيرة و يتطلب الحد من مخاطر السوق تقييم موضوعي شامل لظروف السوق، كما يتطلب أيضا أن تحافظ بيوت التسوية على حد أدنى مناسب من السيولة لديها وكذا على كفاءة أدائها كوسيط بين البائع و المشتري في السوق، و بحيث تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بصفة مستمرة.

- المخاطر الائتمانية: تنتج عن عدم قدرة أحد الطرفين على الوفاء بالتزامات العقد، و تقدر بتكلفة الإحلال بسعر السوق للتدفقات المتولدة عن العقد في حالة التقصير و يعتبر هذا النوع من المخاطر أكثر انتشارا في البورصات غير المنظمة مقارنة بالبورصات المنظمة، الأمر الذي يقتضي اهتمام المتعاملين في البورصات غير المنظمة بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها.

هذا و يطالب عدد كبير من البنوك المركزية في المرحلة الحالية، البنوك الخاضعة لها، بتقديم تقارير تتعلق بأنشطتها المالية في أسواق المشتقات، باعتبار أن ذلك يمثل امتدادا طبيعيا لدورها الرقابي، كما تقوم بعض البنوك بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن عدم سداد بعض العملاء للقروض الممنوحة لهم لتمويل التعامل في المشتقات.

- مخاطر التشغيل (المخاطر الرقابية): و يقصد بها المخاطر الناجمة عن ضعف نظم الإشراف و الرقابة الداخلية على العاملين في البنوك وغيرها من المؤسسات المتعاملة في سوق المشتقات، و كذا المخاطر الناتجة عن عدم سلامة السياسات الخاصة بالإدارة. و من أمثلة ضعف الرقابة الداخلية و نظم العمل، السماح لمسؤول واحد بالبنك بممارسة دور السمسار و القيام بتسوية المعاملات في نفس الوقت، إذ أنه من الضروري أن لا يجمع شخص واحد بين الدورين معا، للحيلولة دون التلاعب و إخفاء الخسائر التي يمكن التعرض لها.

- المخاطر القانونية: ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي، يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة. مثل هذه المخاطر يمكن أن تنشأ مثلا عن عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الإفلاس. أو إدخال تغييرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب، أو وجود قوانين تحظر على المنشآت، الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات.

- أثر الرفع المالي: من بين مخاطر الأدوات المشتقة أيضا، أثر الرفع المالي العالي المشترك بين جميع هذه الأدوات فالمستثمر يودع ببساطة % 10 في بعض الأحيان 5% أو حتى % 2 من قيمة العقود التي يشتريها أو يبيعها ويمكنه أن يربح أو يخسر 10 مرات أكبر من لو أنه اشترى أو باع الأصل محل التعاقد.

المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية لعقود المشتقات ورأي الشريعة الإسلامية فيها

في هذا المطلب سنحاول ولو بشكل بسيط إبراز أهمية المشتقات المالية من الناحية الاقتصادية والتعريض إلى رأي الشريعة الإسلامية فيها وفي التعامل بها في الأسواق المالية.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لعقود المشتقات

يمكن تلخيصها في عدة نقاط منها (61):

- تقديم خدمة التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية: تعد عقود المشتقات أداة جيدة للتغطية ضد مخاطر تغير السعر، أي نقل تلك المخاطر إلى طرف آخر، دون الحاجة إلى شراء مسبق للأصل محل التعاقد، ومن المؤكد أن التغطية هي أهم و وظائف أسواق المشتقات، بل أنها السبب في وجود تلك الأسواق نجد:

- أداة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر: من أبرز وظائف عقود المشتقات كذلك، أنها تزود المتعاملين عما سيكون عليه سعر الأصل الذي أبرم عليه العقد في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، لذا يقال أنها أداة جيدة لاستكشاف السعر أي استكشاف المستوى الذي يمكن أن يكون عليه السعر في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، فعلى ضوء أسعار عقود المشتقات يبدأ سعر الأصل في السوق الحاضر في التغير بما يعكس الأسباب التي تظاهر الاتجاه العام لتوقعات المتعاملين:

- إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية: تتيح عقود المشتقات الفرصة لتخطيط التدفقات النقدية، حيث يستطيع طرفي التعاقد تخطيط تدفقاتهما المستقبلية بدقة، و ذلك طالما أن البائع يدرك أن حصيلة بيع الأصل ستكون على أساس سعر العقد كما يدرك المشتري أن مدفوعاته للشراء هي أيضا على أساس سعر العقد.

- إتاحة فرص استثمارية للمضاربين: قلنا سابقا أن المضارب يحاول تحقيق الأرباح من خلال توقعاته بشأن الأسعار. إن سعيه لتحقيق الربح بدخوله طرفا في العقد يقدم خدمة اجتماعية و إن كان لا يقصدها. ذلك أنه الطرف الذي تنتقل إليه المخاطر التي لا ترغب فيها الأطراف الأخرى، أي الأطراف التي تمتلك الأصل بالفعل (الطرف البائع) أو ترغب في امتلاكه مستقبلا (الطرف المشتري) لحاجة فعلية إليه. هذا يعني أنه يزيل عدم التأكد لدى الطرف الآخر بما يتيح له فرصة أكبر لتركيز جهوده في أمور أخرى .

- تيسير و تنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد: يتميز التعامل في أسواق المشتقات بانخفاض تكلفة المعاملات إلى مستوى يستحيل على الأسواق الحاضرة أن تنافسه فيه، فتكلفة المعاملات لعقد مستقبلي قيمته مليون دولار لا تتجاوز 100 دولار، و هو معدل تكلفة يبلغ 0.01 % من قيمة العقد، و لتكلفة المعاملات تأثير على سيولة السوق، إذ تجعل السوق أكثر كفاءة بما يتيح فرصة أفضل لإبرام الصفقة بسعر قريب من السعر العادل، كما يساهم التعامل بالعقود في تنشيط سوق الأصل المتعاقد عليه، وذلك بزيادة حجم التداول عليه، و يرجع ذلك إلى أن المبلغ الذي

يدفعه المستثمر عند التعاقد لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من قيمة الصفقة، و تقل كثيرا عن الهامش المبدئي الذي يلتزم المشتري بإيداعه لدى السمسار في حالة الشراء الهامشي للأصل من السوق الحاضر.

- سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية: ميزة أخرى لعقود المشتقات هي سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية، نظرا لمرونتها إضافة إلى سيولتها المتميزة.

الفرع الثاني : المشتقات المالية من منظور إسلامي

بعد عرض مفهوم الهندسة المالية ومعرفة مدى ارتباطها بالمشتقات المالية واستعراض نتائج وحقائق من الدراسات السابقة في موضوع الهندسة المالية، و من خلال هذه الدراسة الاستعراضية النظرية للمشتقات نريد دراسة المنظور الإسلامي للهندسة المالية، و مدى توافق التطبيقات الهندسية المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية. يمكن النظر إلى عملية الهندسة المالية في التمويل الإسلامي كعملية متشابكة التفسيرات و التأويلات في صلاحياتها و محرمتها، لكن يمكن للهندسة المالية التقليدية أن تتكيف مع الأدوات المالية الحالية أو مع أدوات التصميم المالية جديدة في الأسواق، فعندما يتعلق الأمر بالتمويل الإسلامي، يمكن للهندسة المالية أن تحرز مكاسب ميزة خاصة التي يمكن وصفها بشكل واضح أنها تصاميم وابتكارات لا تنته كأي من الشروط التي يحددها القانون الإسلامي أو الشريعة، على الرغم من أهميتها في تنمية القطاع المالي، لا تزال المشتقات المالية غير مقبولة عموما و غير مشروعة في التمويل الإسلامي، كثير من الأخصائيين يرون أن هناك هوة كبيرة بين المشتقات التقليدية و طريقة التداولات المالية الإسلامية. كما أن كلا من هذين الطرفين لديه أساليب مختلفة في قضايا هامة مثل الفائدة والأرباح المالية المتداولة.

بينما أثارنا الأحداث الأخيرة في الاقتصاد العالمي النقاش العالمي حول المشتقات والأضرار التي تسببها، حفظت قواعد الشريعة الصارمة المؤسسات المالية الإسلامية من أسوأ ما في الأزمة. من ناحية أخرى، ونظرا لعدم وجود أدوات كافية للحماية ضد التقلبات في أسعار العملات، وأسعار الفائدة والسلع الأساسية، أثار قدرة المؤسسات المالية الإسلامية من أجل البقاء الشكوك تحت تهديد الاضطرابات المالية في المستقبل، لذا تكافح البنوك الإسلامية من أجل تطوير أدوات تحوط فيما يتعلق في استخدام الهندسة المالية بسبب الخلافات الدينية .

إن المقصود من الهندسة المالية في المنظور الإسلامي هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين في السوق المالية وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية. وهذا هو ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار، وهو مما يميز الهندسة المالية من محاولات الالتفاف على الأنظمة والقوانين والاحتيايل على الأحكام الشرعية. فالحليل الشرعية لا تدخل تحت مفهوم الهندسة المالية المنشودة في الصناعة المالية الإسلامية. وقد تم تحديد مبادئ الهندسة المالية الإسلامية في أربعة مبادئ ؛ اثنان يتعلقان في المبادئ: التوازن، والتكامل، واثنان يختصان بالمنهج : الحل، والمناسبة. إن مفهوم الشريعة من الهندسة المالية يمكن أن يكون غامض بالنسبة للكثيرين من غير المسلمين، نظرا لمدى اللازدواجية الفريدة في التشريع. فالشريعة ليس فقط ما يحكم

العلاقة بين الإنسان والله، ولكن أيضا ما ينظم العلاقات بين البشر. يجب أن يكونا لمسلم المتدين دائما على يقين من أن الإجراءات الصادرة منه في عمله هي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية(62).

إن قلة الدراسات و البحوث في هذا المجال الحيوي من المواطن، تمثل عائقا أمام إيجاد تبريرات أو أحكام قادرة على أن توضح موقف الشريعة الإسلامية في استخدام المشتقات المالية مثلا في المعاملات المالية. ونتيجة لذلك، إن دور علماء الشريعة والمجالس الفقهاء يبقى معدما في توضيح كل ملابسات استخدام الهندسة المالية. على الرغم من أن المبدأ الرئيسي للتمويل الإسلامي هو تقاسم المخاطر، فهناك محظورات في نظر الشريعة مرتبطة بالمجال المالي. تعتبر هذه المحظورات هيا لركائز الأساسية لتشريع التمويل الإسلامي، ويمكن تفسيرها بإيجاز على النحو التالي(63):

- **حظر الربا:** الإسلام يحرم جميع أشكال وأنماط الربا التي فسرت في الشريعة على أنها معادلة لفائدة مدفوعة على القرض.

- **حظر الغرر:** يعرف بأنه بيع عنصر محتمل وجوده أو خصائص ليست موجودة. إن الغرر من أصعب شروط الفقهي الإسلامي المستعصية على الفهم. يشير الغرر في جوهره إلى التطبيقات المالية المشبوهة والظروف المحيطة بها، أو كل أنواع الغش وخيانة الأمانة .

- **حظر الميسر:** الإسلام يحرم جميع أنواع القمار وألعاب الحظ. في الجانب المالي، تنطبق الحال على احتمالات المقامرة بالسندات أو الأرصدة في عمليات مالية

- **حظر بعض التمويلات الاقتصادية:** يشار بهذا التحريم إلى تمويل الصناعات التي تعتبر غير قانونية من قبل الشريعة مثل إنتاج لحم الخنزير و إقامة أماكن الترفيه والقمار .

المبحث الثالث : تقنيات عمل المشتقات المالية لأغراض التغطية والتحوط

إن استخدام المشتقات المالية بالصعوبة بما كان حيث لا يتم تداولها في كل الأسواق المالية وتتطلب الكثير من الخبرة والقدرة على تسييرها من طرف مختصين يتابعون محافظتها ويصدرون الأوامر الخاصة بها بما يعود على الفائدة على المؤسسة بحسب الغرض من اقتنائها لذا سنحاول التطرق لمختلف تقنيات استخدام هذا النوع من المنتجات الخاصة .

المطلب الأول : إستراتيجية التحوط (Hedging Strategy)

في الإدارة المالية فان التحوط يعني أخذ مركزين مختلفين, بحيث أن الخسائر المتحققة لأحد المراكز يجب أن توازن " زيادة ونقصانا " أرباح المركز الأخر،لذا فان التحوط:يعني اتخاذ مركز طويل وآخر قصير على الموجود نفسه ونقيضه ،فالتحوط أن تحمي نفسك من مخاطر تقلبات الأسعار السلبية ، ويعرف التحوط على انه الصفقات التي يبرمها المستثمر بتواريخ مستقبلية للحد من الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها بسبب التغيرات العكسية لأسعار السلع أو الأوراق المالية محل التعاقد، وبهذا فان التحوط يحقق الحماية للمستثمر، فانه ينطوي على التكاليف التي تتمثل في الفرق بين التدفقات النقدية للعقد في ظل التحوط وبين التدفقات النقدية للعقد في غياب التحوط، فالتحوط يتطلب اتخاذ قرار أكثر من مركز سواء أكان مركزا طويلا أم قصيرا ، بمعنى آخر انه يجب على المتحوظين أن يتخذوا قرارات مناسبة من حيث التوقيت المناسب لعملية التحوط،أي متى يبدأون عملية التحوط ومتى ينتهون منها،فعندما تتغير الأسعار وتزداد المخاطر فيقوم اغلب المستثمرين بتعديل إستراتيجية التحوط الخاصة بهم،ويشير التحوط إلى اخذ موقع في المشتقات المالية المتمثلة بالهندسة المالية،ويركز مفهوم التحوط على تقليل المخاطر السوقية المحتملة نتيجة تقلبات الأسعار وهذا يؤدي إلى توفير الحماية من الخسائر التي يتعرض لها المستثمر ،وقد تكون هذا بعد أن أصبح متاحا أمام المديرين الماليين عامة ومديري المحافظ الاستثمارية خاصة عدة طرق لتقليل المخاطرة بكل أشكالها ، سواء كانت هذه المخاطرة متعلقة بأسعار الأسهم أم معدلات أسعار الفائدة أم معدلات الصرف الأجنبي أو حتى في اغلب أسعار السلع، فإذا لم يرغب المستثمر في تحمل احد الأنواع السابقة من المخاطر فانه يستطيع نقل المخاطرة غير المرغوبة إلى الآخرين الذين لديهم استعداد لتحمل تلك المخاطر مقابل ثمن محدد وهو العلاوة وحسب نوع العقد، فالمستثمرون هم أولئك الذين يتصرفون لمخاطر التغيرات السعرية محل التعاقد وعليه يمكن أيجاز ابرز خصائص المتحوظين(64):

- عدم استعدادهم لتحمل المخاطر العالية.
- إن الغرض من تعاملهم بأدوات الهندسة المالية هو نقل المخاطرة لأطراف أخرى.
- يهدفون إلى تجنب الخسارة.
- يقومون بعملية التحوط على وفق إجراءات فنية مدروسة.

- عتمدون على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

إن الأدوات المالية المشتقة تستعمل لتغير مستوى المخاطرة التي تتعرض المؤسسات المالية أو قد تحول المخاطر من طرف لأخر، وأحيانا يزيد استعمالها من مستوى المخاطر عندما تستعمل في عمليات المضاربة للإفادة من حركة بعض التغيرات الاقتصادية في المستقبل، وتستعمل المشتقات على نطاق واسع وان تأثيرها في العديد من المنشآت يكون كبيرا على الدخل، وتمثل عقود المشتقات أهم الوظائف الاجتماعية للمستثمر .

المطلب الثاني : تطبيق إستراتيجية التحوط بالخيارات:

سيكون تطبيق هذه الإستراتيجية باعتماد النموذج الثنائي الحدين للمدة الواحدة وللمدتين(65) :

-تسعير الخيارات للمدة الواحدة (*The One Period Binomina*) : المعروف على هذا النموذج انه

يستعمل لتقدير الخيارات الفعلية وسمي بالثنائي أو ذي الحدين، لأنه يفترض في المدة الثانية للوقت أن يكون للسعر المحدد قيمة واحدة من قيمتين مختلفتين، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة افتراضات هي :

- ثبات المعدل الخالي من المخاطرة والذي يساوي(10%) والذي يمثل مدفوعات الفائدة من قبل هذه الشركات الزراعية الخاصة على الودائع الثابتة.
- بالإمكان الإقراض أو الاقتراض بالمعدل الخالي من المخاطرة.
- لا يوجد ضرائب أو كلف تبادل أو متطلبات هامش.
- بإمكان المستثمرين استعمال البيع القصير لأية ورقة مالية.

ويحاول البحث تطبيق هذا النموذج في بيئة الشركات الزراعية الخاصة العراقية، إذ أن استعماله كان وما يزال مقتصرًا على الأسواق المالية الكفأة .

-تسعير الخيارات لمديتين متعاقبتين (*The Two Period Binominal Model*) : المعلوم إن أسعار

الأسهم لا تتسم بالثبات النسبي دائما وتكون عرضة دائما للارتفاع أو الانخفاض، والذي يحصل أحيانا أن يحقق سعر السهم ارتفاعا في المدة الأولى ثم ارتفاعا آخر في المدة الثانية، ومن هنا تم تحديد طبيعة هذه الفقرة لتأخذ هذه المتغيرات بالحسبان لمديتين زمنيتين (2) سنة.

-حساب محفظة التحوط (*Hedging Portfolio*) : تمثل فئة المتحوظين (*Hedgers*) كبار المستثمرين

الذين يلجؤون إلى السوق لإجراء عمليات شراء أو بيع تحوطا لمراكز مالية متخذة سابقا، ويقصد بالتحوط بأنه عملية إلغاء أو تقليل الخسائر التي تؤدي إليها تحركات الأسعار في الاتجاه غير المتوقع للمستثمر، كما انه لا يمثل عمليات تلقائية بل انه يتطلب تفحص عميق للموقع المتحوظ منه وكذلك صنع قرارات محددة زمنيا تأخذ بداية ونهاية عمليات التحوط ,

كما أن تغير الظروف يوجب وبشكل كبير اعتماد استراتيجية التحوط وقد سميت المحفظة الحالية من المخاطرة بمحفظة التحوط , وتقوم عملية الاستثمار في محفظة التحوط على الاحتفاظ بالأسهم وبيع خيارات شراء عليها لمشتري ذلك الخيار , فتكون القيمة الجارية الصافية لمحفظة التحوط الحالية من المخاطرة v تساوي إلى نسبة من حزمة الأسهم h مضروبة في عدد الأسهم في الحزمة n مضروباً في سعر السهم في السوق S مطروحاً منها قيمة خيارات الشراء المباعة n مضروبة في سعر خيار الشراء: C (66).

المطلب الثالث: تطبيق إستراتيجية التحوط بالعقود الآجلة والمستقبلية

يعد العقد الآجل من العقود الأساس المستعملة كأداة مناسبة ضد المخاطر المالية المختلفة، وهناك العديد من الأساليب المالية التطبيقية التي يتم من خلالها تحديد كل من الإيرادات والتكاليف والعوائد والمخاطرة المرتبطة بهذا النوع من العقود والتي سوف نستعرضها كالاتي (67):

- 1-الإيراد في المركز الطويل: والذي يساوي عدد العقود عدد الأسهم في السعر المستقبلي .
 - 2-التكاليف في المركز القصير: التكاليف عدد العقود عدد الأسهم في العقد السعر الحاضر.
 - 3-الإيراد في إستراتيجية المركز القصير: الإيراد عدد العقود عدد الأسهم الأسعار الآنية.
 - 4-التكاليف في إستراتيجية المركز الطويل : التكاليف عدد العقود عدد الأسهم الأسعار الآجلة.
 - 5- الربحية: يتم حسابها بالعلاقة التالية:
- $$\frac{\text{الربحية(العائد/الاستثمار)} = \text{سعر السهم في آخر المدة} - \text{سعر السهم في بداية المدة}}{\text{المستوى الفعلي للهامش}}$$

6-المخاطرة : يتم حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{المخاطرة} = \left(\frac{1}{ش}\right)^2 \times \sigma^2 \times \text{الربحية}$$

بحيث ش: الهامش ، سيقما: الانحراف

تنخفض مخاطر الاستثمار في العقود الآجلة بزيادة الهامش الفعلي

- تحليل استعمال العقود الآجلة كأداة للتحوط من مخاطر الاقتراض بأسعار الفائدة المرتفعة: يمكن استعمال العقود الآجلة كأدوات تحوط لحماية الشركات المشمولة بالبحث من التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الفائدة في الأسواق المالية، إذ إن انخفاض أسعار الفائدة على القروض التي تحتاجها الشركات يعني انخفاض تكاليفها ومن ثم سهولة الحصول عليها، وعلى النقيض من ذلك يعني ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تحتاجها الشركات ارتفاع

الفصل الثاني: المشتقات المالية كمنتجات للهندسة المالية ودورها في أنشطة التغطية (التحوط)

تكاليفها ومن ثم صعوبة الحصول عليها، لذلك فإن سعي الشركات المشمولة بالبحث باتجاه اعتماد إستراتيجية التحوط للحد من التغيرات في أسعار الفائدة على القروض.

-إستراتيجية التحوط بالمستقبليات: إن أسواق المستقبلية للسلع هي مؤسسات قائمة على العضوية غير هادفة للربح وكل سوق يحدد عددا معينا من الأعضاء، والعضوية تمنح عادة للأشخاص، ويتداول الأعضاء بقاعة السوق بشكل مباشر أما غير الأعضاء فإنهم يتداولون عن طريق السماسرة الأعضاء مقابل عمولة وتمويل السوق يتم عن طريق المستحقات والضرائب على الأعضاء وكذلك تكاليف المعاملات التي تفرضها السوق على المتعاملين، ويتوجب على كل عضو تلبية معايير المسؤولية المالية والمركز الائتماني والسمات الشخصية، والسوق هي منظمة ذاتيا فالأعضاء ينتخبون المجلس الذي يحظى بسلطة الإشراف على تطبيق القواعد وتشكيل اللجان وتوظيف العاملين وانضباط الأعضاء... الخ، وعضوية البورصة والتي تسمى مقاعد (Seats) تتداول أيضا في سوق نشطة مثل باقي السلع الأخرى (68).

والجدول التالي يوضح أسعار المقاعد في البورصات الأمريكية :

جدول رقم (6) : يوضح أسعار تداول المقاعد (العضوية) في بعض بورصات الولايات المتحدة الأمريكية

البورصة	الاسعار
بورصة شيغاغو التجارية CME	585000 \$
مجلس شيغاغو التجاري CBOT	625000 \$
بورصة نيويورك التجارية NYMEX	500000 \$
بورصة القهوة والسكر والكاكاو CSCE	140000 \$
بورصة نيويورك للقطن NYCE	86000 \$

Source :Kolb,Robert W,Understanding Futurs Markets,5ed,UK, Blackwell Publishers 1997,P4 .

إن التحوط بعقد المستقبلية للصرف الأجنبي يكون من خلال اتخاذ مركز محدد في سوق المستقبلية (مركز طويل أو قصير) إذ يمكن التحوط من المخاطرة أو عدم التأكد الذي يتعرض له المركز النقدي للمتحوط في الموجود الأساسي، ويتم التعاقد المستقبلي على العملات الرئيسية في العالم والمتمثلة في الدولار الأسترالي والدولار الكندي والباوند البريطاني واليورو والفرنك السويسري والين الياباني والبيزو المكسيكي والدولار الأمريكي، ويعتمد تاريخ العقد المستقبلي على دورة تاريخ ثابتة ويفرض سمسار السوق عملة قليلة جدا على الطرفين تتراوح ما بين 0.01% - 0.05% من قيمة العقد، إن الشركة التي تقوم بشراء عقد مستقبلي للعملة يتيح لها استلام مبلغ معين لعملة محددة بسعر محدد وتاريخ محدد لتحوط دفعات المستقبل وبعملات أجنبية، فقد ترغب الشركة في أن تشتري عقد مستقبلي (مركز طويل) يمثل العملة التي

ستحتاجها بالمستقبل القريب ، وباحتفاظها بهذا العقد فأثما تثبت المبلغ بعملتها الوطنية بهدف تسديد مدفوعاتها ، وبالرغم من أن عقد المستقبلية للعملة يمكن أن يخفض من التعرض لمخاطر الصفقات إلا إنه أحيانا يرتد عكسيا على الشركة ، فإذا حوطت الشركة مدفوعاتها فأن السعر المستقبلي المتفق عليه للعملة يمكن أن يكون في نهاية العقد أعلى من السعر الحاضر للعملة بالمستقبل (إذا تناقصت العملة عبر الوقت).

المطلب الرابع : تطبيق إستراتيجية التحوط بعقود المبادلات

تكون مبادلة أدوات الفائدة بين شركتين ، تعمل الشركة الأولى على إصدار سندات قرض بسعر فائدة ثابت ، بينما تلتزم الشركة الثانية بدفع سعر فائدة عائ (FLOATING) وهنا تستطيع هاتان الشركتان إبرام عقد مبادلة ، بحيث تدفع الشركة الأولى الفائدة العائمة بينما تدفع الشركة الثانية الفائدة الثابتة عند وجود الرغبة لهما بذلك على أن يبقى كل منهما ملتزمة بتنفيذ تعاقدها قبل إبرام عقد المبادلة .

-آليات عمل مبادلات أسعار الفائدة: النوع الأكثر شيوعا في المبادلات هو مبادلة أسعار الفائدة (الفانيليا السادة) بحيث يوافق الطرف الأول على أن يدفع للطرف الآخر تدفقات نقدية تساوي الفائدة بسعر ثابت مقرر مسبقا على أصل دين وهمي أو اعتباري (أي مبلغ يستخدم فقط لأغراض حساب الفائدة) وفي نفس الوقت يدفع الطرف الأول على أن يدفع للطرف الثاني تدفقات نقدية تساوي الفائدة بسعر معوم على نفس الأصل الوهمي عن نفس الفترة المعتبرة في الحساب ، وتكون عملات مجموعتي تدفقات الفائدة النقدية واحدة ويمكن أن يتراوح عمر المبادلة بين عامين و15 سنة (69).

-سعر الفائدة في البنوك في لندن : إن نسبة الفائدة المعومة (العائمة) في العديد من اتفاقات مبادلات أسعار الفائدة تحدد بواسطة *London Interbank Office (LIBOR)* الذي يمثل سعر الفائدة المعروض بواسطة الشركات للإيداعات من الشركات الأخرى حيث إن (LIBOR) لشهر واحد هي نسبة الفائدة المعروضة للإيداعات الشهر الواحد و (LIBOR) لثلاثة شهور تعني نسبة الفائدة المعروضة للإيداعات ثلاثة أشهر وهكذا، وفي الغالب تضاف نسبة مئوية إلى نسبة الفائدة المحدد ب (LIBOR) فمثلاً هناك قرصاً بنسبة فائدة محدد ب (LIBOR) مضافا إليها (0.6%) فعندها يقسم عمر القرض إلى مدد مقدارها ستة شهور أو أية مدة أخرى محددة لل: (LIBOR) ، يتغير هذا السعر باستمرار مع تغير الظروف الاقتصادية .

يتم استخدام عقود المبادلة لأسعار الفائدة في تحويلين أساسيين هما :

-تحويل التزام ما : يمكن لشركة ما أن تستخدم المبادلة من أجل تحويل قرض بسعر فائدة ثابت نفرض مثلا 100 مليون دولار رتبت الشركة اقتراضه ب LIBOR زائد 80 نقطة أساس (نقطة الأساس الواحدة تساوي 0,01%

الفصل الثاني: المشتقات المالية كمنتجات للهندسة المالية ودورها في أنشطة التغطية (التحوط)

ولذلك فإن السعر هو $0,08+LIBOR$ بعد دخول الشركة الأخرى في المبادلة فإنه ستوجد ثلاث مجموعات من التدفقات النقدية تتمثل في :

- أن تدفع $0,08+LIBOR$ إلى مقرضها الخارجيين .

- أن تحصل على $LIBOR$ وفقا لشروط المبادلة.

- أن تدفع 5% بموجب شروط المبادلة .

ومجموعات التدفقات النقدية الثلاثة يكون صافيها هو سداد سعر فائدة صافي قدره 5,8% وبذلك فإن الشركة الأولى يمكن للمبادلة أن يكون تأثيرها هو تحويل السلفيات أو المبالغ المقرضة بسعر عائم هو سعر $LIBOR$ زائد 80 نقطة أساس إلى مبالغ مقرضة بسعر فائدة ثابت هو 5,8% .

-**تحويل أصل ما:** إن المبادلات أيضا يمكن أن تغير وتحول طبيعة أصل ما ، فمثلا نفرض أن الشركة الأولى تملك سندات بقيمة 100 مليون دولار عائدها 4,7% على مدى ثلاث سنوات الموالية ، بعد أن تدخل هذه الشركة في المبادلة يكون لديها ثلاث مجموعات من التدفقات النقدية :

-تقوم بتحصيل 4,7% عوائد على السندات.

-تقوم بتحصيل $LIBOR$ بموجب شروط المبادلة .

-وتدفع 5% بموجب شروط المبادلة.

ومحصلة هذه المجموعات الثلاث تدفق سعر فائدة إلى الداخل هو $LIBOR$ ناقص 30 نقطة أساس وبذلك فإن تحويل أصل ذو عوائد 4,7% إلى أصل يكسب $LIBOR$ ناقص 30 نقطة أساس.

أما مبادلات العملات فيتضمن تحويل قرض بعملة ما إلى قرض بعملة أخرى ولتوضيح ذلك نفرض أن الشركة الأولى والثانية لديهما قرضين بعملتين مختلفتين كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (7) يوضح حركة مبادلة عملات بين شركتين

البيان	الدولار	الجنيه الإسترليني
الشركة الأولى	8%	11,6%
الشركة الثانية	10%	12%

المصدر : طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية مفاهيمها - أنواعها ، استخدامها في إدارة المخاطر والمحاسبة عنها،الدار الجامعية، الإسكندرية مصر ، 2011، ص236.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركة الأولى ذات الجدارة الائتمانية المرتفعة يعرض عليها سعر فائدة موافق بدرجة أكبر في العملتين وكذلك نلاحظ الفرق بين أسعار الفائدة المطروحة على الشركتين في السوقين فالشركة الثانية تدفع 2% أكثر من الشركة الأولى في سوق الدولار الأمريكي وتدفع 0,4% فقط أكثر في سوق الجنيه الإسترليني. وعليه فالشركة الأولى تتمتع بميزة نسبية في الدولار الأمريكي والشركة الثانية بميزة نسبية في الجنيه الإسترليني، وعندما تريد الشركة الأولى الاقتراض بالإسترليني والثانية بالدولار يكون موقفا مثاليا لحدوث مبادلة عملة ، ويكون تأثير المبادلة هو تحويل سعر الفائدة الدولار بالبالغ 8% سنويا إلى سعر فائدة إسترليني يبلغ 11% سنويا بالنسبة للشركة الأولى وهذا يجعلها أفضل حالا بمقدار 0,6% سنويا مما لو اتجهت مباشرة إلى أسواق الإسترليني ، وبالمثل تقوم الشركة الثانية بتبادل قرض بالإسترليني بسعر 12% بقرض دولاري بسعر 9,4% فيكون حالها أفضل بنحو 0,6% مما لو اتجهت مباشرة إلى أسواق الدولار ويكسب الوسيط المالية 1,4% سنويا على تدفقاته النقدية الدولارية ويخسر 1% سنويا على تدفقاته النقدية بالإسترليني ويكون المكسب الصافي 4% سنويا (70).

المبحث الرابع: أسواق المشتقات المالية وعلاقتها بالأزمات المالية

تداول المشتقات المالية كغيرها من المنتجات المالية في الأسواق المالية ولكن ما ميزها هو تخصص أسواق معينة للتداول بها وبالتالي توفر لمستعملي المشتقات المالية المكان المناسب الذي يجدون فيه ما يحتاجون من مختلف عقود المشتقات المالية حسب حاجتهم.

المطلب الأول: أنواع أسواق المشتقات

الفرع الأول: الأسواق العادية للمشتقات المالية

يتم تداول المشتقات المالية من خلال نوعين من أسواق المال:

- **السوق المنظمة:** تعرف أيضا بالسوق الآجل للبورصة ، وتتسم بتوحيد شروط التعامل في عقود المشتقات كذلك المتعلقة بالتسليم والتسوية والحد الأقصى لعدد عقود المضاربة الذي يمكن أن يحوزه الزبون الواحد فيما يتصل بكل أصل ، إضافة إلى أن السوق المنظمة تكون مجهزة بغرفة مقاصة تسمح بتنظيم سيولة العقود وتتضمن تغطية مخاطر الطرفين ، وتتحقق هذه التغطية من خلال هامش مبدئي يمثل نسبة من قيمة العقد تتراوح بين 3 إلى 5% تودع لدى غرفة المقاصة ، ولا يتم التعامل في هذه السوق إلا من طرف متعاملين معتمدين تحكمهم قواعد التداول المحددة من طرف هذه البورصة (71).
- **السوق غير المنظمة:** عكس النوع الأول ، هذه السوق تحكمها عمليات غير منظمة ، إذ تعتبر هذه العمليات الأكثر تغيرا للنظام المالي الدولي ، بحكم عدم خضوعها لأية رقابة ولا هامش ضمان ولا تملك غرفة مقاصة ، تتداول في مقصورتها كل أنواع المشتقات كالعقود الآجلة ،العقود المستقبلية ، الخيارات والمبادلات ، بحيث تكون هذه العمليات غير نمطية يتخذ قرارها بشكل مشترك بين الطرفين المعنيين أي حسب إرادتهما ويعد ذلك إيجابيا بالنسبة للمتدخل التي تعتبر العملية على مقاسه،ولكن بصفة عامة تعتبر حالة سلبية.

الفرع الثاني: الأسواق الخاصة بالمشتقات المالية

سوق المشتقات المالية هو سوق فرعي من أسواق المال عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة مقارنة بباقي أسواق المنتجات المالية الأخرى ، إذ بدأ التعامل بها لأول مرة في سوق مال شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية ، بعدها شهدت أسواق المشتقات المالية توسعا هائلا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ السبعينيات من القرن الماضي ، حيث تم إنشاء سوق النقدي الدولي FMI في عام 1972 وبعدها انتشرت هذه الأسواق في أوروبا وآسيا في الثمانينات وأهمها سوق لندن الدولي للمستقبليات LIFF الذي أنشئ في لندن عام 1982 ، والسوق الدولي الآجل في فرنسا عام 1986 ، أما في آسيا فظهرت السوق الدولي لتبادل المستقبليات في طوكيو عام 1985 ،

إن أول نوع من المشتقات المالية التي تم تداولها في سوق غير منتظمة هي عقود آجلة على أسعار الصرف حيث كانت كثيرة الاستعمال ومفيدة جدا لمستعملها ، لكن تطورها اصطدم بمخاطر القروض وغياب السيولة التي ميزت الأسواق غير المنتظمة ، وعليه كان لا بد من إنشاء غرف للمقاصة تنظم هذه الأسواق وتعطي دفعة لتطوير المشتقات المالية ، وبعدها زادت أحجام التداول في المشتقات على المستوى الدولي فبعد أن كانت 4 ملايين عقد عام 1959 ارتفعت إلى 100 مليون عقد عام 1981 لتصل إلى أكثر من مليار ونصف عقد عام 2002 وحاليا تقدر بمئات الملايير من العقود ومبالغ بالآلاف المليارات من الدولارات والعملات الأجنبية الأخرى.

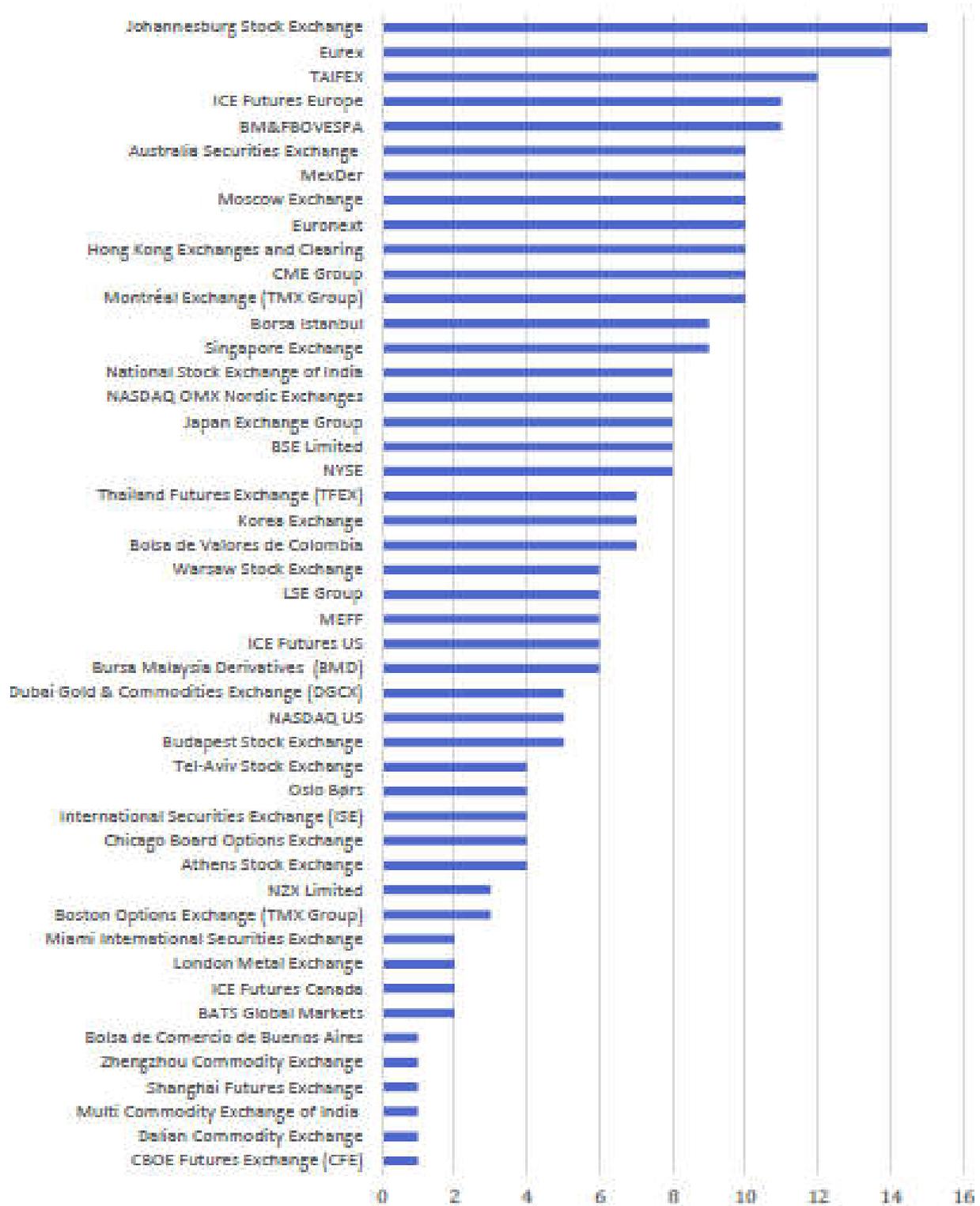
المطلب الثاني: أهم أسواق المشتقات المالية وأحجام التداول فيها

بعد التوسع الهائل لاستخدام المشتقات المالية من طرف المتعاملين الاقتصاديين من مؤسسات ، إلى بنوك إلى وسطاء ، بحيث كل طرف يهدف إلى تحقيق غاية معينة من استخدامها فالوسطاء والبنوك غالبا غايتهم المضاربة وأحيانا الاستثمار فيها ، بينما تهدف المؤسسات (الإنتاجية ، التجارية ، الخدمية) إلى التحوط ضد مختلف المخاطر التي تتعرض نشاطها / ولهذا كبه ساهمت مختلف أسواق المال وخاصة البورصات في توفير هذه المنتجات المالية لمستخدميها بشروط وخصائص معينة توفر الحاجات المطلوبة من المشتقات.

الفرع الأول : أهم أسواق المال الخاصة بالمشتقات المالية

ترتكز أهم وأكبر أسواق المشتقات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبحت بعض البورصات متخصصة بشكل كبير في المشتقات المالية كبورصة شيغاغو ، هذا من ناحية التخصص ولكن من ناحية أحجام التداول فهناك صعود لبعض الدول في عدد المنتجات التي تتداول في أسواقها كجنوب إفريقيا مثلا وصلت إلى تداول 15 نوع من المشتقات المالية سنة 2016 عكس بورصة شيغاغو 4 أنواع من المشتقات المالية ، والشكل البياني الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (7): يوضح عدد أنواع المشتقات المالية المتداولة في أهم أسواق المشتقات المالية العالمية



Source : WFE IOMA 2016 derivatives report, April 2017 , <https://www.world-exchanges.org/home/index.php/statistics/annual-statistics#IOMA>, consulté le 07/02/2018, P5.

الفرع الثاني : أهم إحصائيات تداول المشتقات المالية في الأسواق العالمية

-من حيث حجم النشاط (عدد العقود المتداولة حسب المناطق): لقد كانت هناك زيادة بنسبة 2.2 % في

حجم التداول في عام 2015 ، حيث بلغ إجمالي العقود المشتقة 24.9 مليار (9.4 مليار خيار و 15.5 مليار عقد

آجل)، وبالمقارنة مع عام 2011 ، الذي كان عام الذروة من حيث حجم التداول ، فقد ارتفع إجمالي حجم التداول

بنسبة 9.4 % وهو ما يمثل معدل نمو سنوي متوسط قدره 2.2 % على مدى السنوات الخمس الماضية، وعلى الصعيد

الإقليمي كان هناك ارتفاع في حجم التداول في الأمريكتين ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (بزيادة 6.7 % و

7.8 % عن عام 2015) وانخفاض في حجم التداول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بنسبة 5.5 %)، كما كانت هناك

زيادة في كميات التداول المتداولة عبر جميع خطوط الإنتاج باستثناء مشتقات الأسهم والمشتقات الأخرى التي شهدت

11% و 1.1% انخفاضاً في حجم التداول في عام 2015 على التوالي، شهدت أحجام المشتقات السلعية أعلى معدل

نمو بلغ 27.5% في عام 2015 مع أكثر من 6.8 مليار، أما العقود المتداولة في عام 2016 ارتفعت أحجام

ومشتقات أسعار العملات المتداولة بنسبة 5.5 % و 10.4 % على التوالي في عام 2016.

الشكل رقم(8) : يوضح اجمالي تداول أحجام المشتقات من 2005 إلى 2016



Source : WFE IOMA 2016 derivatives report, April 2017 , <https://www.world-exchanges.org/home/index.php/statistics/annual-statistics#IOMA>, consulté le 07/02/2018, P6.

الفصل الثاني: المشتقات المالية كمنتجات للهندسة المالية ودورها في أنشطة التغطية (التحوط)

- من حيث حجم النشاط (عدد العقود المتداولة حسب أنواعها): حيث نلاحظ أن هناك من أنواع العقود ما ازداد حجم تداولها في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 مثل عقود تغطية خطر أسعار الفائدة عكس عقود تغطية خطر الأسهم فانخفضت ، كل ذلك موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(8): يوضح عدد مشتقات البورصة المتداولة في جميع أنحاء العالم (ملايين العقود)

	2015	2016	% change	% of total (asset class)	% of total (overall)
Single Stock Options	3 499	3 328	-4.9%	30%	13%
Single Stock Futures	1 001	848	-15.3%	8%	3%
Stock Index Options	3 741	2 765	-26.1%	25%	11%
Stock Index Futures	2 753	2 552	-7.3%	23%	10%
ETF Options	1 557	1 671	7.3%	15%	7%
ETF Futures	2	2	0.6%	0.02%	0%
Total Equity	12 553	11 167	-11.0%		45%
STIR Options	341	374	9.9%	11%	2%
STIR Futures	1 339	1 390	3.8%	40%	6%
LTIR Options	227	207	-8.5%	6%	1%
LTIR Futures	1 361	1 475	8.3%	43%	6%
Total Interest Rates	3 267	3 446	5.5%		14%
Currency Options	467	650	39.3%	18%	3%
Currency Futures	2 115	2 199	4.0%	82%	9%
Total Currency	2 581	2 850	10.4%		11%
Commodity Options	238	255	-7.2%	4%	1%
Commodity Futures	5 154	6 621	28.5%	96%	27%
Total Commodity	5 392	6 876	27.5%		28%
Other Options	157	158	0.5%	25%	1%
Other Futures	470	462	-1.7%	75%	2%
Total 'other'	627	620	-1.1%		2%
Grand Total	24 420	24 958	2.2%		

Source : WFE IOMA 2016 derivatives report, April 2017 , <https://www.worldexchanges.org/home/index.php/statistics/annual-statistics#IOMA>, consulté le 07/02/2018, P9.

المطلب الثالث: المشتقات المالية وعلاقتها بالأزمات المالية

الفرع الأول: المشتقات المالية والأزمات المالية

يشير مفهوم الأزمة المالية إلى التذبذبات في أداء مجمل المتغيرات المالية في الإصدار والتسعير للأوراق المالية وفي مقدمتها الأسهم والسندات، وشهادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف على المستوى الجزئي والكلبي الأمر الذي يستلزم فترة طويلة في تقدير الظواهر الخاصة بها وتفسيرها(72).

حملت النظريات المفسرة للأزمة المالية مضامين مختلفة بين الإشارة للذعر المالي نتيجة انكماش فعاليات النشاط الاقتصادي أو بسبب الانهيار في سوق الأسهم نتيجة ظهور فقاعة في أسعار بعض الموجودات المالية أو بسبب انهيار في معدلات سعر الصرف يتجسد في اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد آثاره إلى القطاعات الاقتصادية وقد صنفت الأزمة المالية إلى أزمة مصرفية عند انحسار سيولة البنوك التجارية بسبب إفراطها في منح الائتمان وبلوغها مستوى العجز عن تلبية سحبيات المودعين وبسبب الإشاعات وأمام ضعف قدرة البنوك التجارية عن تهيئة سيولة نقدية كافية لتلبية تلك السحبيات تحصل حالة الذعر المالي التي تؤدي إلى عجز البنوك عن توفير سيولة كافية الأمر الذي يضطرها للاقتراض من البنوك الأخرى وفي حالة تعذر ذلك يتدخل البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض لإنقاذ البنوك وتوفير السيولة الكافية لحل الأزمة. إذ لم تسجل الوقائع الاقتصادية الأزمات المصرفية إلا نادراً في عقود الخمسينات والستينات بسبب القيود الملزمة على رأس المال والتحويلات وأصبحت أكثر انتشاراً منذ عقد السبعينات، وتعود الأسباب إلى الابتكار في أدوات ووسائل تمويل الائتمان في ظل أنظمة مدفوعات إلكترونية متطورة ساهمت على تجاوز البنوك التجارية لبعض المؤشرات الرقابية مثل السيولة، اليسر، الربح، في محاولة لإخفاءها المركز المالي(73). يرافق ذلك عدم الالتزام بمعايير لجنة بازل بشكل سليم ولاسيما البنوك في الدول ذات القوة الاقتصادية الكبيرة والمتعلقة بتطبيق الأنظمة الرقابية والمصرفية وحدود كفاية رأس المال وضوابط تمويل الائتمان والتي تهدف إلى ضمان استقرار القطاع المصرفي وبخاصة البنوك التجارية. الأمر الذي قاد "لجنة بازل"^(*) إلى تصنيف الدول وفقاً لدرجة المخاطرة الائتمانية كل من خلال مؤشرات ومجموعتين(74): الأولى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة: وتضم الدول الأعضاء في "لجنة بازل" مع الدول التي عقدت إتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن إجراء تسهيلات ائتمانية خاصة، وتشمل على: (أستراليا، النمسا، الدنمارك، فنلندا، اليونان، أسلندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، السعودية، تركيا). والثانية مجموعة الدول ذات المخاطر العالية: وتشمل كل دول العالم ما عدا الدول في المجموعة الأولى.

أما أزمة الأسواق المالية فتعود جذورها إلى هبوط حاد في أسعار الأوراق المالية للأسواق كالأسهم والسندات وغيرها من الأدوات وهو ما يطلق عليه بأزمة الفقاعة، ساهمت بإنضاجها عمليات الاندماج والاستحواذ في الأسواق المالية في ظل سهولة حركة رؤوس الأموال وتكاملها وانتشار مبدأ المضاربة بشكل واسع في إطار الاستثمار المحفظي لتحقيق أقصى المكاسب بأقل مدة ممكنة، يوازي ذلك السرعة في تدفق الأموال الساخنة من بلد لآخر الأمر الذي عجل في نشوب الأزمات وانتقالها بين أسواق المال. وإن أزمة العملة تتحقق عند هجمات المضاربة في عملة بلد ما بشكل

يدفع إلى هبوط حاد في قيمة العملة، الأمر الذي يدعو البنك المركزي لاستخدام جزء من احتياطياته من النقد الأجنبي للدفاع عنها. وهناك نمطين لأزمات العملة، أحدها ذات طابع تقليدي تبلغ ذروتها بعد أمد من الإفراط في الإصدار النقدي بهدف تمويل الإنفاق ليمتدح من ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة وأزمة العملة ذات الطابع الجديد غالباً ما يكون بسبب حصول مضاربات على العملة وتذبذب أسعار صرفها في الأسواق المالية، يمتد تأثيرها إلى القطاعات الاقتصادية بأسرها وهي أشد الأزمات المالية فتكاً في النظام المالي (75).

تتميز الأسواق المالية ذات الكفاءة العالية بوجود خصائص على درجة كبيرة من الأهمية من هذه الخصائص توفر السيولة، استمرارية السعر، العمق، توفر المعلومات، وانخفاض عمولات الوساطة (76) تمثلت نتائج تطبيق مقررات بازل 2 على النظام المصرفي بضمان سلامة البنوك والحفاظ على شروط المنافسة العادلة فيما بينها العمل على استقرار المصرفي والمالي في إطار تشريعات وأنظمة متكافئة بين مختلف البلدان التي تنشط فيها، مع إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي ترعى الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك عبر طرق التقييم الداخلي للائتمان وتوسيع إدارة المخاطر عند تطبيق الأدوات المستحدثة بقصد توفير السيولة، أما الإفرازات السلبية فتتمثل بتناسبها مع إمكانيات وتقنيات البنوك الكبيرة وإغفالها ظروف البنوك في الدول المتخلفة بسبب غياب البيئة الملائمة لها والمآخذ الكبير في هذه القواعد غير إلزامية التطبيق الأمر الذي يجد من فاعليتها ويزيد من تكاليف التمويل .

ويظهر اثر المشتقات المالية في أزمة الرهن العقاري عام 2008 من خلال التوسع في أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيق مكاسب في المستقبل ونظراً لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة على البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة المشتقات واندلع زعر في الأسواق المالية نتيجة لتراحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شلل هذه الأسواق في الوقت الذي يتركز أهداف هذه المشتقات على مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث .

فشلت مقررات بازل 2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها جراء الأزمة المالية العالمية في عام 2008، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار هذه المقررات. والدعوة لإصلاح القطاع المصرفي في إطار قواعد اتفاقية «بازل 3» من خلال تحسين البنوك ذاتياً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودته في القطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث يسمح نظام بازل الجديد بزيادة رؤوس أموال البنوك على مراحل زمنية ولمدة ثمان سنوات وكما هو موضح بالجدولين (2) (3). عبر إلزام البنوك الاحتفاظ برأس مال أساسي، يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% من أصولها بحد أدنى بزيادة عن نسبة 2% وفق اتفاقية بازل 2. وتكوين احتياطي جديد منفصل يضم أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي وجوب قيام البنوك بزيادة كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى

الفصل الثاني: المشتقات المالية كمنتجات للهندسة المالية ودورها في أنشطة التغطية (التحوط)

ثلاث أضعاف ليلعب نسبة 7% وفي حالة انخفاضها ، يمكن للسلطات المالية أن تفرض على البنوك قيوداً في توزيع الأرباح على المساهمين أو عند منح المكافآت المالية لموظفيهم، مع رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير تستمر حتى عام 2019 .

جدول رقم(9): يوضح متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III:

أجمالي رأس المال	رأس المال الشريحة الأول	حقوق المساهمين للشريحة	
8%	6%	5,4%	الحد الأدنى
	5,2%		رأس مال التحوط
	5,2%-0%		حدود رأس مال التحوط
5,10%	5,8%	7%	الحد الأدنى + رأس المال التحوط بازل III
8%	4%	2%	بازل II

Source: Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements , Basel, Switzerland, June 2011 ,p64

جدول رقم (10) : يوضح مراحل تنفيذ مقررات بازل III

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
4.50%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%	4.00%	3.50%			الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.50%	1.88%	1.25%	0.63%						رأس مال التحوط
7.00%	6.38%	5.75%	5.13%	4.50%	4.00%	3.50%			الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط
6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	5.50%	4.50%			الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1
8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%			الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
10.5%	9.88%	9.25%	8.63%	8.00%	8.00%	8.00%			الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط

Source : Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato, basel3 what's new ? business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company, 2010, p32.

تتلخص أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية نتيجة الأتي(77):

- الانفصام بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي.
- التوسع الكبير في منح القروض من المصارف الاستثمارية بشكل خاص دون وجود الضمانات الكافية.
- الفساد الإداري المتفشي في الشركات والمصارف الاستثمارية.
- انعدام الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية المتخصصة وبالتحديد شركات الاستثمار في منح القروض وإصدار السندات، في الوقت الذي تخضع فيه المصارف التجارية إلى رقابة البنوك المركزية من حيث الالتزام بشروط المحافظة على ملاءة رأس المال كما تشير اتفاقية بازل، فإن شركات الاستثمار لا تخضع لمثل هذه الرقابة.
- ارتفاع أسعار الفائدة وما ترتب عنه من تزايد أعباء القروض من حيث خدمتها وسداد أقساطها.
- عدم قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض نتيجة سجلاتهم الائتمانية السيئة.

الفرع الثاني: مستقبل تطبيق المشتقات المالية على الاقتصاد الكلي

أدت الأزمة المالية العالمية إلى إعادة تقييم المنافع والمخاطر المتصلة بالتمويل والخدمات المالية ولاسيما بما يتعلق بعمليات التوريق والمشتقات المالية المعقدة فقد نمت إلى درجة مفرطة من حيث الحجم والتعقيد ولم تفرز قيمة مضافة على الاقتصاد الكلي إلا بشكل محدود فكانت محدودة الأثر كثيرة المخاطر. وقد شهدت الصيرفة العالمية تراجعاً واضحاً بعد إن سجلت التدفقات المالية المصرفية والتدفقات المنشئة للديون في طائفة واسعة من البلدان بين أعوام 2002-2007 من نحو 8% إلى 25% من إجمالي الناتج المحلي (GDP) في الاقتصاديات المتقدمة ومن نحو 2,5% إلى 12% من GDP في الأسواق الصاعدة انخفضت بشكل حاد إلى 1,3% من GDP عام 2009 تاركة أثراً بالغاً على الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة وتعافت في عام 2010 إلا أنها هبطت مع اشتداد أزمة الديون السيادية الأوروبية وبلغت 6,3% من GDP في عام 2012(78)، ومن حيث الاستقرار المالي تشير نتائج البحوث إلى الفروق في مدى تأثر البلدان بالصدمات حسب الحجم النسبي للبنك ومقدار المسافة بين البنوك المنتسبة والبنوك الأم التي تتبعها ومدى حجم الأموال التي تجمعها البنوك الأجنبية محلياً وليس من مصادر أجنبية وعلى النحو التالي(79):

- الائتمان الداخلي المقدم من شركات محلية يتسم بدرجة أكبر من الاستقرار بالافتراض عبر الحدود فقد خفضت البنوك الأجنبية الإقراض بدرجة أكبر مما فعلت البنوك المحلية في بلدان أوروبا الشرقية ولكن هذا الفرق لم يظهر في بلدان أمريكا اللاتينية إذ كانت الفروع قليلة وعدد الشركات المنتسبة للمؤسسة محلياً أكبر منه في أوروبا الشرقية لسبب جزئي هو تفضيلات الهيئات التنظيمية في أمريكا اللاتينية.
- تعرض البنوك العالمية لصدمات تدفعها في الغالب إلى إعادة موازنة محافظاتها بالابتعاد عن الأسواق العالمية، إذ نقلت الصدمات من الاقتصاديات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة (مع قيامها بإعادة توزيع السيولة داخل المؤسسة) فقد قامت البنوك الأجنبية العاملة في الاقتصاديات المتقدمة المتضررة من الأزمة أيضاً بخفض إقراضها المحلي، وإعادة الأموال للمساعدة على استيعاب الصدمات في داخل أوطانها.

تتدفق السيولة الدولية التي لا يقارن حجمها اليوم بأي وقت مضى قبل اندلاع أزمة الرهن العقاري في 2008 في ظل ارتفاع وحرية حركة رؤوس الأموال من مصدرين : سيولة رسمية ، وسيولة خاصة ، يمكن توصيف مكونات الأولى باسم "التمويل" الذي يجري توفيره دون قيد أو شرط لتسوية المطالبات والسحوبات بإدارة السلطات النقدية. وعبر أدوات مختلفة، مثل احتياطات النقد الأجنبي وأساليب المقايضة بين البنوك المركزية. في ميزة تنفرد بها البنوك المركزية في خلق السيولة الرسمية. أما برامج صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة، هي وسائل لتعبئة السيولة الرسمية، وليست أدوات لخلق السيولة. والمفهوم الآخر : السيولة الخاصة (سيولة القطاع الخاص) ، والتي يتم إنشاؤها بدرجة كبيرة من نشاطات عبر الحدود تمارسها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى. حيث يجمع كلا المفهومين عنصر مشترك هو سهولة أما كميًا: فإن السيولة الخاصة تهيمن على السيولة الرسمية من حيث الحجم ومنظور الاستقرار المالي، من خلال تحديد اتجاهات وقوة الدورة الاقتصادية نتيجة التكامل المالي العميق بين الدول والابتكار المالي الواسع في الأدوات المالية . فضلاً عن سرعة وارتفاع دوران السيولة العالمية الخاصة تدفعها عوامل الاختلافات في معدلات النمو، والسياسات النقدية، وتتقدمها الرغبة في المخاطرة ، غير أن هناك بعض التفاعل بين السيولة الرسمية والخاصة في الظروف الاعتيادية و لاسيما في أوقات الازدهار ويتم تحديد المعروض من السيولة العالمية إلى حد كبير من قبل البنوك الدولية (إما مباشرة أو عن طريق الأسواق المالية) وفي أوقات الشدة ، فإن المعروض من السيولة العالمية يعتمد بشكل حاسم على وصول سيولة القطاع الخاص إلى السيولة الرسمية.

إن الإفراط في الإقراض داخل الولايات المتحدة منذ 2001 إلى 2006 ساهم في خلق السيولة الواسعة مدعومة من قبل الحكومة وبمعدلات فائدة قاربت 1% قدمت بشروط ميسرة إلى شركات الرهن العقاري وامتدت لتشمل معايير الإقراض حتى لغير المؤهلين، لتبلغ القروض عالية المخاطر نحو 3,1 تريليون دولار في مارس 2007، وفي إطار أسلوب التوريد بادرت شركات الرهن العقاري إلى بيع المساكن والعقارات للأفراد بفوائد وشروط ميسرة مقابل رهنها حتى تسديد أقساط البيع وتبقى سندات الملكية لدى الجهات المقرضة لتبلغ الديون في منتصف 2008 الفردية منها 2,9 تريليون دولار شكلت العقارية منها 6,6 تريليون دولار في حين بلغت ديون الشركات 4,18 تريليون دولار والحكومية 12 تريليون دولار ليصبح إجمالي الدين في الولايات المتحدة 39 تريليون وما يعادل ثلاث أضعاف الناتج المحلي الإجمالي فيها. وكان لإنشاء المشتقات المالية بناءً على أصل واحد لعدد من المرات في منح القرض، الكثير من المخاطر على النظام المالي، انطلقت شرارة الأزمة بامتناع المدينون عن السداد لأي سبب من الأسباب ومع بداية عام 2008 عجز عدد كبير من المقترضين عن السداد وفي أكتوبر 2008 أصبح عدد العاجزين عن السداد بالملايين مما أدى إلى عجز شركات كبرى و إعلان إفلاس بعضها. في ظل عدم القدرة على إثبات بعض الالتزامات كالمستقبلات و الخيارات لأنها لا تتوفر على شروط الإثبات(80).

خلاصة الفصل

في إطار مواجهة المؤسسة للمخاطر المالية بمختلف مسبباتها ، جاءت الهندسة المالية بعدما طورت العديد من المنتجات الأساسية (الأسهم والسندات) بابتكار منتجات مستحدثة تتمثل أهمها في المشتقات المالية والتي تشتق من المنتجات الأصلية السابقة ولكن بنسب تعرض للمخاطر أقل ، فهي وجدت لتستخدمها إدارة المخاطر داخل المؤسسة إما لتجنب المخاطر أو تقليلها أو حتى نقلها لطرف آخر مستعنين بمجموعة من التقنيات المالية توفرها سواء الأسواق المالية المنظمة (البورصات) أو حتى غير المنظمة، إذ تتمثل المشتقات المالية في أربعة أنواع أساسية من العقود : العقود الآجلة ، عقود المستقبلات، المقايضات والخيارات والتي أصبحت لديها أسواقها الخاصة وتداول بين مختلف الأطراف للاستخدام المتعدد سواء للتغطية ضد المخاطر وهو أصل الاستخدام الأولي لها أو حتى للمضاربة ، وأصبحت أرقام أعمالها تشكل آلاف المليارات من الدولارات وحقق مختلف المتعاملين فيها أغراضهم ، وأدخلوها ضمن محافظهم الاستثمارية .

ما يلاحظ خلال السنوات الأخيرة ازدياد اللجوء إلى استخدام المشتقات المالية سواء لغايات المضاربة أو التحوط لما أثبتته هذه العقود من فعالية لتغطية مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات ، فتدخلت مختلف البورصات العالمية ووفرت هذه المنتجات وأصبحت تتداول في كل أنحاء العالم وحققت أرقاما مهولة سواء من ناحية المبالغ (آلاف المليارات من الدولارات) أو من ناحية عدد العقود بمختلف أنواعها (آلاف الملايين).

إن الاستخدام المكثف وغير المدروس للمشتقات المالية بصفة خاصة والمنتجات المالية بصفة عامة كان له من النتائج السلبية حتى اتهام هذه المنتجات والحرية الكبيرة في تداولها بالتسبب في الأزمات المالية كأزمة 2008 التي أوصلت العديد من المؤسسات خاصة المالية منها للإفلاس وبالتالي نتائج وخيمة على الاقتصاد الدولي ، وعليه تعرضت هذه المنتجات للعديد من الانتقادات ومطالبات بزيادة الرقابة عليها ، وحتى الشريعة الإسلامية ساهمت في هذا النقد من خلال إبراز أوجه القصور والتحرير في هذه المنتجات مع اجتهادها في عرض منتجات إسلامية متجددة خالية من هذه الشبهة.

هوامش الفصل الثاني

- 1:Fabozzi,F.J.Bond Markets:Analysis and Strategies,3rd end Prentice –Hall International,1996, P3.
- 2: قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 10.
- 3:Finnerty, J. D, Financial Engineering in Corporate Finance: An Overview, Financial Management, Vol. 17, no. 4, 1988, P.56-59.
- 4: سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظريات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، نسخة منقحة (ربيع الأول 1425هـ-أفريل 2004)، بيت المشورة للتدريب، الكويت، ص 5.
- 5: جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية –دراسة مقارنة بين سوقين ماليين-اطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص علوم التسيير، 2016 جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص 81.
- 6: سمير عبد الحميد رضوان ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات القاهرة مصر ، 2005 ، ص 94.
- 7: هندي منير إبراهيم ، الفكر الحديث في إدارة المخاطر) الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الأول (التوريق)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002 ، ص 15 .
- 8: Zopounidis, Constantin, & Doumpos, Michael. (2000). Intelligent Decision Aiding Systems Based on Multiple Criteria for Financial Engineering, P3-4.
- 9- Joseph Antoine, Marie-Claire Capiou-Huart, Dictionnaire des marchés financiers, Traduit par Amel Leila Serbis, Edition Pages Bleues, Bruxelles, 2010, p 12.
- 10: سيد طه بدوي محمد، عمليات بورصة الأوراق المالية الفورية والآجلة من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 89.
- 11: سمير عبد الحميد رضوان، أسواق الأوراق المالية و دورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 265.
- 12): على غازی، أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر، مقال منشور في موقع منارات للعلوم الشرعية تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/29: <http://www.manaratweb.com>
- 13: زرفة زهية، بورصة القيم المتداولة و أهمية الوساطة في العمليات البورصية مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 33.
- 14: ميسون علي حسين الأوراق المالية وأسواقها مع الإشارة إلى سوق العراق للأوراق المالية تأطير نظري ، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية المجلد 21 العدد 1 ، 2013 ، ص 6.

- 15: جون وايت، ترجمة خالد العامري، الإستثمار في السندات و الأسهم، دار الفاروق للنش والتوزيع، القاهرة، 2003، ص72 .
- 16: السيد عليوة تحليل مخاطر ، الاستثمار في البورصة و الأوراق المالية، دار الأمين، القاهرة، 2006 ، ص58.
- (17) :Michel Fleuriet, Yves Simor, Bourse et Marchés Financiers, 2^{ème} Edition, Economica, 2003, P31.
- 18: محمود محمد الداغر، الأسواق المالية) مؤسسات - أوراق - بورصات دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2005 ، ص88
- 19: نادية أبو فخرة و محمود صبح و شامل الحموي، الأسواق و المؤسسات المالية، كلية التجارة جامعة عين شمس جمهورية مصر العربية، 2005 ص25
- 20: عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقص، الأسواق و المؤسسات المالية) بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات الاستثمار ، ص ص270-271.
- 21: نادية أبو فخرة و محمود صبح و شامل الحموي ، مرجع سبق ذكره، ص33 .
- 22: عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص ص20-21
- 23: أحمد بن عبد العزيز الحداد، الأسهم و السندات تصور و أحكام، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، كلية الشريعة و القانون، جامعة أم القرى، 2007 ، ص5 :
- 24: عبد الله بن محمد العمراني، السندات من منظور شرعي، بحث مقدم لمؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، كلية الشريعة و القانون، جامعة أم القرى، 2007 ، ص3.
- 25: سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998 ، ص51.
- 26: زرفة زهية، مرجع سبق ذكره، ص54.
- (27): سمير العبيدان ،ألف باء الأوراق المالية، مقال منشور في موقع منتدى تداول <http://www.tdwl.net/vb/index.php> تم الاطلاع عليه في 2017/12/24 ، ص34،
- (28): PAYRARD, la Bourse, Veuibert, Paris, 1998, P 32.
- (29): بن موسى كمال جامعة الجزائر، المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها مقال منشور في مجلة الباحث العدد 03 /2004، ص37
- (30): بن موسى كمال نفس المرجع، ص38.
- (31): بن موسى كمال نفس المرجع، ص40.
- (32): Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson. Financial Management and Analysis. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. 2003,p122.
- (33): سامر قنطقجي . سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب المائيتين دار شعاع للنشر والعلوم، حلب سوريا 2008 ، ص43.
- (34): حيان سلمان ،قراءة في سوق الأوراق المالية السورية، مجلة الاقتصادية، 17 أيار، 2009: ص ص16-17.
- (35): عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة) دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، 2008، ص45.

(36) Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson. Op Cit.-p34.

(37): شعبان البرواري. بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دمشق، دار الفكر، 2002، ص 98.

(38): عصام حسين. مرجع سبق ذكره، ص 56.

(39): منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المصارف، الإسكندرية مصر 2006، ص 45.

(40): حيان سلمان. مرجع سبق ذكره ص 25.

(41): أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 38.

(42): صلاح الدين حسن السيسي، بورصات الأوراق المالية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 26-29.

(43): جمال جويدان الجمل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 41-42.

(44): عصام حسين، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 45.

(45): محمد الحسين، الأسواق المالية، محاضرات مقياس الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2009، ص 12.

(46): سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(47): طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة)، الدار الجامعية، سنة 2001 ص 7.

(48): طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية الجزء 3: المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، 2003/2002، ص 17-18.

(49) مبارك سليمان آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز اشبيلية للنشر و التوزيع، الرياض، ط 1، 2005، ص 917.

(50): أتيليا يانبار، منهجية جديدة للمشتقات المالية : الهندسة المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، جامعة الاقتصاد-أزمير- تركيا 2002 ص 34.

(51) <https://infotechaccountants.com/topic/77327> الهندسة المالية والمشتقات المالية مقال منشور في الموقع، تم الاطلاع عليه يوم 2017/12/23.

(52): جليل كاظم مذلول العارضي، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة، مفاهيم نظرية وتطبيقية، دار المنهجية، الطبعة الأولى 2015، عمان الأردن، ص 75.

(53): جليل كاظم مذلول العارضي وآخرون، إدارة المشتقات المالية: مدخل نظري وتطبيقي متكامل، دار المنهجية، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2016 ص 60.

- (54): جليل كاظم مذلول العارضي وآخرون ، نفس المرجع ، ص 49
- (55) جليل كاظم مذلول العارضي ، الهندسة المالية ، مرجع سبق ذكره ص 48
- (56): جليل كاظم مذلول العارضي وآخرون ، نفس المرجع ، ص ص 43-44
- (57): عبد العظيم أبو زيد ، التحليل الفقهي و المقاصدي للمشتقات المالية ، مقال في مجلة الملك عيد العزير الاقتصاد الإسلامي المجلد 27 العدد 3 سنة 2014 ، ص 7.
- (58): سمير عبد الحميد رضوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 239.
- (59): سمير عبد الحميد رضوان المرجع نفسه ص 241.
- (60): سحنون محمود ، مخاطر المشتقات المالية ودورها في خلق الأزمات ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يومي 20 و 21 أكتوبر 2009 كلية الاقتصاد جامعة سطيف 1، ص 6.
- (61): منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1999، ص 79.
- (62): سامي السويلم ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.
- (63): حاج عيسى أمال و أ. حويو فضيلة ، المشتقات المالية من منظور النظام المالي الإسلامي، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية ، يومي 5-6 ماي 2009 ، المركز الجامعي خميس مليانة ص 10.
- (64): محمد على ابراهيم العامري ، ادارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي ، دراسة تطبيقية تحليلية ، مقال منشور بمجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 8 العدد 23 ، الفصل الثاني 2013 ، ص 27.
- (65): جليل العارضي ، نماذج تسعير الخيارات المتقدمة ودورها في تحديد قيمة المكافأة للخيار وبناء محفظة للتحوط ، مقال منشور في مجلة آداب الكوفة ، العدد 5 سنة 2014 ص 9.
- (66): جليل العارضي ، نفس المرجع ص 12.
- (67): جليل كاظم مذلول العارضي وآخرون ، إدارة المشتقات المالية ، مرجع سابق ص ص 154-155.
- (68): ميمم ربيع هادي ، جامعة كربلاء ، أساسيات أسواق مستقبلات السلع ، مقال منشور في المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد 22 ، 2012 ، ص 12.

(69): طارق عبد العال حماد ، المشتقات المالية مفاهيمها –أنواعها ،استخدامها في إدارة المخاطر والمحاسبة عنها،الدار الجامعية ،الاسكندرية مصر ،2011،ص219.

(70): طارق عبد العال حماد نفس المرجع ص237.

(71): جليل كاظم مذلول العارضي وآخرون ،مرجع سبق ذكره ، ص35

(72): بوعتروس عبدالحق –تحليل الأزمة المالية الراهنة 2008مقاربة إسلامية –كلية الاقتصاد / جامعة قسنطينة – الجزائر ص2-9
www.iefpedia.com تم الاطلاع عليه يوم 2018/1/5

(73): ستين كلايسنس- وان ماركييتي-النشاط المصرفي العالمي يستجمع قواه من جديد-مجلة التمويل والتنمية –ديسمبر 2013-
ص14

(74): ستين كلايسنس- وان ماركييتي، نفس المرجع ص ص15-16

(75):Global liquidity – concept, measurement and policy implications Committee on the Global Financial System-CGFS Papers- No 45-Report submitted by an Ad-hoc Group established by the Committee on the Global Financial System The Group was chaired by Jean-Pierre Landau, Bank of France - November 2011p5-6

(76) علي عبد الله شاهين،"الأزمة المالية العالمية(أسبابها، وتداعياتها، وتأثيراتها على الإقتصاد)"،

www.iugazo.edu,pa/ar/colgupload/news/documents consulté le 25/12/2017

(77) ستين كلايسنس- وان ماركييتي-مرجع سبق ذكره -ص14

(78) :liquidity – concept, measurement and policy implications Committee on the Global Financial System-CGFS Papers- No 45-Report submitted by an Ad-hoc Group established by the Committee on the Global Financial System The Group was chaired by Jean-Pierre Landau, Bank of France - November 2011p5-6

(79) علي عبد الله شاهين،"الأزمة المالية العالمية(أسبابها، وتداعياتها، وتأثيراتها على الإقتصاد)"، مقال منشور في الموقع
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/ تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/3.

www.iugazo.edu,pa/ar/colgupload/news/documents consulte le 25/12/ 2017

(80) علي حاتم القريشي المشتقات المالية وأثرها في عرض السيولة على الاقتصاد الكلي مقال منشور في مجلة إدارة عن كلية الإدارة
والاقتصاد جامعة بابل العراق 2014 ،ص103.

الفصل الثالث:

المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية

(محاسبة التغطية) وفق معايير

المحاسبة الدولية IAS/IFRS

والنظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد

إن محاسبة التغطية أو التحوط وفي بعض الحالات يطلق عليها محاسبة الحماية أخذت حيزاً مهماً في معايير المحاسبة الدولية فتم التطرق لها في المعيار الدولي IAS 32 وذلك من خلال عرض عناصر التحوط ، وكذا في المعيار الدولي الملغى IAS 39 من خلال قياس والاعتراف بالأدوات المالية من بينها المشتقات وحالياً من خلال المعيار الجديد IFRS 9 الذي خصص مرحلة كاملة لهذه المحاسبة أو فصل كامل لها (الفصل 6) من خلال شرح محاسبة التحوط وعناصرها وطرقها وكيفية التوقف عنها ، وفي الأخير كيفية الإفصاح عنها من خلال التغييرات التي حدثت في معيار إعداد التقارير المالية IFRS 7 لما لها من تأثير كبير على القوائم المالية ومدى مصداقيتها، وتجدر الإشارة هنا أنه كل المعايير بما فيها التي سندرسها قابلة للتعديل والتجديد كلما تطلبت الضرورة لذلك، مع يستدعي الأمر من تعديلات في معايير أخرى تتأثر بالتعديلات في المعايير المدروسة.

ولإحاطة بكل جوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تتمثل في :

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بمحاسبة الأدوات المالية ومحاسبة التغطية

المبحث الثاني: محاسبة الأدوات المالية في ظل معيار إعداد التقارير المالية IFRS9: الأدوات المالية

المبحث الثالث: محاسبة التغطية وفق معيار إعداد التقارير المالية IFRS9: الأدوات المالية

المبحث الرابع: محاسبة التحوط والأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

المبحث الأول : معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS ذات العلاقة بمحاسبة الأدوات المالية
ومحاسبة التغطية

هناك العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تطرقت مباشرة للأدوات المالية سواء من ناحية العرض أو الإفصاح أو القياس أو الاعتراف بما فيها المشتقات المالية ونسبها معايير خاصة، ومنها ما تطرق لها بطريقة غير مباشرة لأنها تتأثر بها نسبيها معايير عامة، وعليه سنتناول المعايير الخاصة وهي المعيار الدولي IAS32 الذي تناول عرض القوائم المالية، والمعيار IFRS7 الذي تناول الإفصاح عنها والمعيار IFRS13 القياس بالقيمة العادلة لما له من علاقة بالأدوات المالية، وذلك للإحاطة بكل المعايير التي تناولت الأدوات المالية في مضمونها.

المطلب الأول: معيار المحاسبة الدولي IAS 32 الأدوات المالية - العرض -

الفرع الأول : التعديلات الأخيرة على معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض

تم تعديله لتقديم إرشادا إضافياً حول مسائل مختارة مثل(1):

— قياس مكونات أداة مالية مركبة بتاريخ الاعتراف الأولي بها.

— تصنيف المشتقات استناداً إلى أسهم المنشأة ذاتها.

— تحديد كل الإفصاحات الخاصة بالأدوات المالية في هذا المعيار.

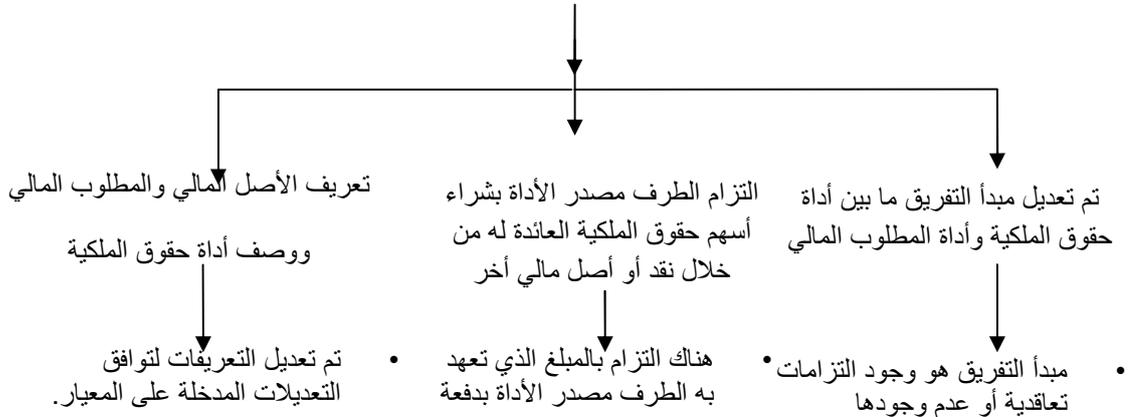
لم يتم المجلس بإعادة دراسة الطريقة الأساسية للعرض عن الأدوات المالية في المعيار 32، تتمثل التعديلات الأساسية في(2):

1- تم تعديل نطاق المعيار: تم مطابقة نطاق معيار المحاسبة الدولي: 32 أينما كان ذلك ملائماً مع نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 السابق مع المعيار 9 IFRS الحالي.

2- تعديل مبدأ التفريق ما بين الأداة الصادرة والتي هي أداة حقوق ملكية عن الأداة التي هي التزام مالي:

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

الشكل رقم (9): تعديل مبدأ التفريق الأداة المالية التي هي أداة حقوق ملكية أو مطلوب مالي



بموجب مبدأ التفريق ما بين أداة حقوق الملكية والالتزام المالي يقرر الطرف مصدر الأداة ما إذا كانت هذه الأداة أداة حقوق ملكية أو التزام مالي

تكون الأداة المصدرة أداة حقوق ملكية إذا تحققت الشرطين التاليين فيها:

1. الأداة لا تتضمن التزامات تعاقدية.

• لتقديم نقد أو أصل مالي آخر.

• تبادل أصول أو خصوم مالية في ظروف غير مرغوب فيها.

2. إذا كانت الأداة ستسدد أو يمكن أن تسدد باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بمصدر الأداة وهي:

• أداة غير مشتقة لا تتضمن التزامات تعاقدية تتطلب من الطرف مصدر الأداة تقديم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به. أو

• أداة مشتقة ستسدد من خلال قيام الطرف مصدر الأداة بتبادل مبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر بعدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالطرف المصدر للأداة.

بعد اختبار الشروط أعلاه على الأداة المصدرة هل انطبقت هذه الشروط أم أنها غير منطبقة على الأداة؟؟

لا تنطبق على الأداة

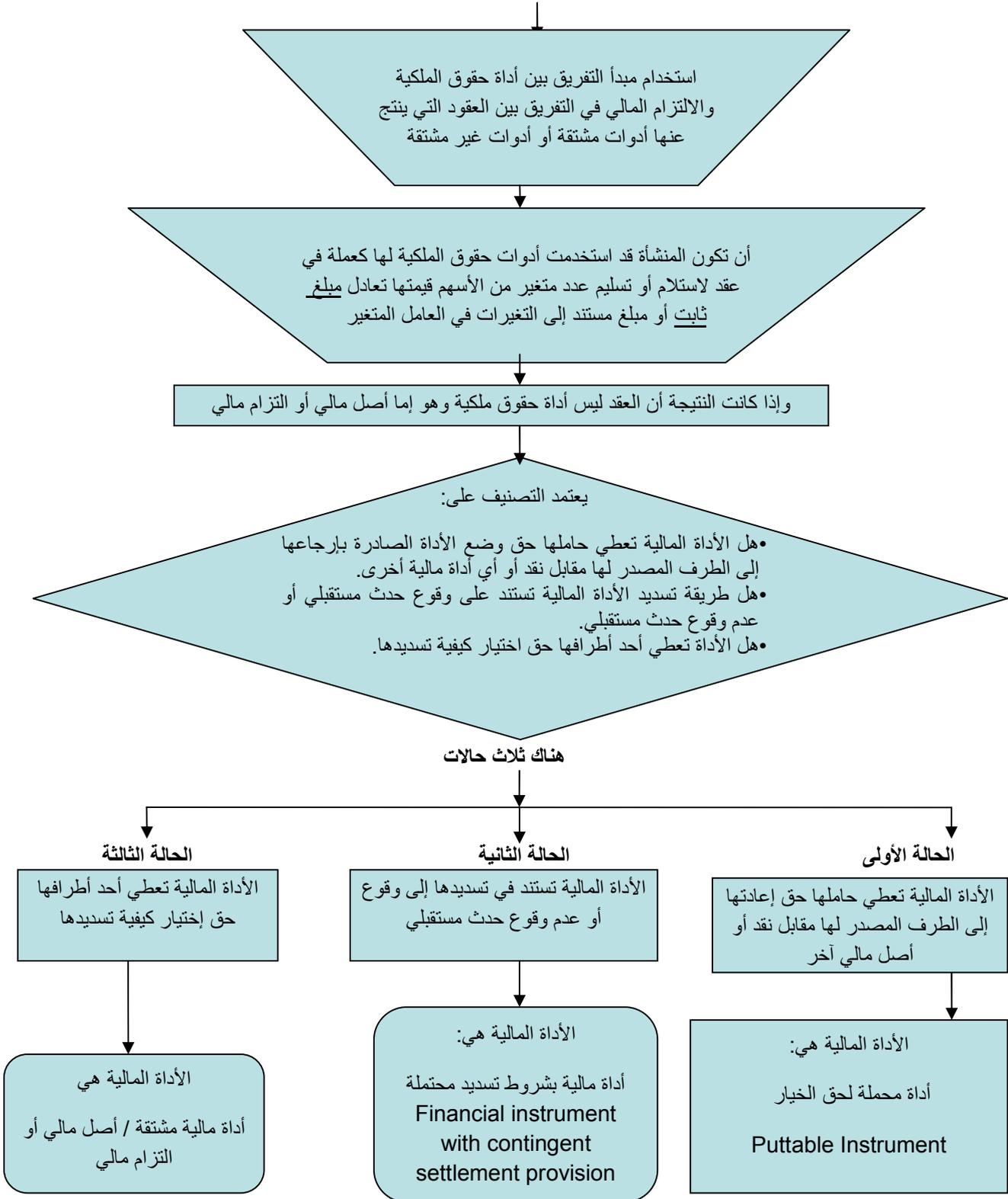
الأداة هي التزام مالي

نعم تنطبق على الأداة

الأداة هي أداة حقوق ملكية

3- تصنيف العقود التي تستدد بأدوات حقوق ملكية:

الشكل رقم (10): مبدأ التفريق ما بين أداء حقوق الملكية والالتزام



4- قياس مكونات الأداة المالية المركبة عند الاعتراف الأولي بها بحيث :

- تم إلغاء خيار قياس مكون الالتزام في أداة مالية مركبة عند الاعتراف الأولي بها إما:

- ك مبلغ متبقي بعد فصل "مكون" حقوق الملكية.
 - أو باستخدام طريقة نسبة القيمة العادلة للمكونين ("مكون حقوق ملكية" و "مكون الالتزام").
- أي مكون هو أصل مالي أو التزام مالي يجب فصله أولاً والمبلغ المتبقي هو المبلغ المخصص لأي مكون لحقوق الملكية.

- تم مطابقة متطلبات الفصل للالتزام ومكون حقوق الملكية مع كل من:

- تعريف حقوق الملكية.
- متطلبات القياس في معيار المحاسبة الدولي 39 سابقاً ومعيار الإبلاغ المالي 9 حالياً.

5. أسهم الخزانة *Treasury shares*

- شراء أو إعادة البيع اللاحق من قبل المنشأة لأدوات حقوق ملكيتها لا ينتج عنها مكسب أو خسارة للمنشأة.
- تمثل هذه العمليات تحويل ما بين حاملي أدوات حقوق الملكية الذين باعوا أدوات حقوق الملكية المملوكة لهم إلى آخرين سيستمرون في الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية هذه.

6. الإفصاح: تم نقل الإفصاح عن الأدوات المالية إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 7: الأدوات المالية: الإفصاحات.

- سحب المجلس التفسيرات الثلاثة وكذلك مسودة تفسير للجنة الدائمة للتفسيرات المنحلة وهي:

1. SIC – 5 Classification of financial instruments – contingent settlement provisions.
2. SIC – 16 Share capital – Required own equity instrument (Treasury shares).
3. SIC – 17 Equity – Costs of an equity transaction.
4. Draft SIC – 34 financial instruments - Instruments or rights redeemable by the holder

الفرع الثاني: عرض الأدوات المالية من وجه نظر معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية - العرض

أولاً: هدف معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض: إن أهداف المعيار هي كما يلي (3):

- وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية.
- وضع مبادئ لإجراء المقاصة بين الأصول المالية والمطلوبات المالية.
- بيان كيفية تصنيف الأدوات المالية الصادرة بواسطة المنشأة كالتزامات أو حقوق الملكية.

ثانياً: نطاق المعيار (4):

1. ينطبق على كافة الأدوات المالية.
2. يستثنى من نطاق المعيار. - المصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. - حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين. - عقود التأمين. - الأدوات المالية التي هي ضمن المعيار IFRS 4 (عقود التأمين). - الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات الدفع بالأسهم.
3. ينطبق المعيار على العقود لشراء أو بيع أصول غير مالية التي يمكن تسديدها: - بالصافي نقداً أو من خلال أداة مالية - من خلال تبادل للأدوات المالية فيما لو كانت العقود أدوات مالية.
4. ينطبق على الأدوات المالية من منظور الطرف مصدر الأداة.
5. ينطبق على تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية ومطلوبات مالية وحقوق ملكية.
6. ينطبق على تصنيف الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب والظروف التي يتوجب عمل مقاصة ما بين الأصول المالية والمطلوبات المالية.

ثالثاً: العرض *Presentation*

1. المطلوبات وحقوق الملكية (5).

- بتاريخ الاعتراف الأولي على الطرف مصدر الأداة المالية تصنيف الأداة المالية أو أي جزء من مكوناتها إلى:
 - كالاتزام مالي (مطلوب).
 - كأصل مالي.
 - أو أداة حقوق ملكية.
- يتم الاعتراف الأولي بالأداة المالية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي والأصل المالي وأداة حقوق الملكية.

عدم وجود التزامات تعاقدية لتقديم نقد أو أصل مالي آخر:

- جوهر الأداة المالية وليس شكلها القانوني هو الذي يحكم تصنيفها في بيان المركز المالي للمنشأة.
- إن الجوهر والشكل القانوني في العادة متوافقين ولكن ليس في كافة الحالات وفيما يلي بعضاً من الأدوات المالية التي قد يختلف جوهرها عن الشكل القانوني لها:
 - شكلها القانوني يأخذ حقوق ملكية ولكنها مطلوبات في جوهرها
 - بعض الأدوات المالية تتجسد فيها الصفات المرتبطة بحقوق الملكية والصفات المرتبطة بالمطلوبات المالية.
- أمثلة على الأدوات المالية التي يخالف شكلها القانوني جوهرها:
 - سهم ممتاز يتضمن استرجاع إجباري له من قبل المصدر.
 - أداة وضع معادة *Puttable Instrument*

حق تجنب الالتزام إذا لم يكن لدى المنشأة حق تجنب تقديم نقد أو أصل مالي آخر لتسديد الالتزام التعاقدية: فإن الالتزام يحقق تعريف المطلوب المالي ومن الأمثلة على ذلك:

- قيود على المنشأة تحد من قدرتها على الوفاء بالتزام تعاقدية.
 - التزام مالي مشروط بقيام الطرف الآخر بممارسة حقه في الاسترجاع.
- أداة مالية غير واضحة أداة مالية لا تبين بشكل واضح الالتزام التعاقدية لتقديم نقد أو أداة مالية أخرى : من الممكن أن ينتج عنها التزام غير مباشر من خلال الشروط والأحكام التعاقدية:

- يمكن أن تحتوي الأداة المالية على التزام غير مالي يجب أن يسدد إذا فشلت المنشأة في إجراء توزيعات أرباح أو استعادة الأداة.
 - الأداة المالية تعتبر التزام مالي إذا كانت تتطلب عند تسديدها تقديم نقد أو أداة مالية أخرى أو أسهم المنشأة والتي قيمتها تزيد جوهرياً عن قيمة النقد أو الأداة المالية الأخرى
- عقود بموجبها يتم التسديد بأسهم الشركة: وهي عقود تتطلب التسديد بعدد متغير من أدوات حقوق ملكيتها (تعتبر هذه العقود التزامات مالية حتى ولو تم التسديد بأدوات حقوق ملكيتها للمنشأة) أو عقود تتطلب التسديد بعدد ثابت من أدوات حقوق ملكيتها (تعتبر هذه العقود أدوات حقوق ملكية).

الالتزامات المالية هي عقود

- يمكن أن يكون الحق أو الالتزام التعاقدى مبلغ ثابت.
- يمكن أن يكون الحق أو الالتزام التعاقدى مبلغ متغير جزئياً أو كلياً استجابة للتغير في عامل خلافاً لسعر سهم الشركة السوقي.

عقود تسديد بعدد متغير من أدوات حقوق ملكية المنشأة

أمثلة:

- عقد لتسليم أداة حقوق ملكية الشركة نفسها إلى المدى الذي يساوي مبلغ معين لالتزام معين (أدوات حقوق الملكية المسلمة متغيرة).

- عقد لتسليم أداة حقوق ملكية الشركة نفسها إلى المدى الذي يساوي سعر وزن معين من المادة

تعتبر هذه العقود التزامات مالية حتى ولو كانت الشركة عليها تسديد الالتزام من خلال تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بها.

أي أن هذه العقود ليست أدوات حقوق ملكية بسبب استخدام الشركة عدد متغير من أدوات حقوق ملكيتها

كوسيلة لتسديد العقد.

حق تعاقدى أو التزام لاستلام أو تسليم عدد من أسهمها أو أداة حقوق ملكية أخرى متغيرة بحيث تكون القيمة العادلة

لأسهم الشركة التي سيتم استلامها أو تسليمها يساوي مبلغ الحق التعاقدى أو الالتزام.

عقد لاستلام أو تسليم عدد ثابت من حقوق ملكية المنشأة

مقابل استلام أو تسليم مبلغ ثابت من النقد أو تسليم أصل مالي آخر

يعتبر هذا العقد أداة حقوق ملكية

مثال على ذلك إصدار خيار شراء أسهم الشركة يكون بموجبة الحق للطرف الآخر شراء عدد محدد من أسهم الشركة بسعر ثابت أو مبلغ اسمي ثابت لسند دين.

لا يمنع التغير في القيمة العادلة للعقد الناتج عن التغير في سعر الصرف من اعتبار هذا العقد عقد

أداة حقوق ملكية

وذلك لأن التغير في الفائدة لا يؤثر على مبلغ النقد أو الأصل المالي الآخر الذي سيتم استلامها أو عدد أدوات حقوق الملكية التي سيتم استلامه أو تسليمها لتسديد هذا العقد.

وسيكون القياس لهذه العقود كالآتي:

• أي مبلغ مستلم بهذا العقد يضاف إلى حقوق الملكية (مثل علاوة إصدار الخيار المكتتب به أو ضمانه شراء الأسهم (warrents)).

لا يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية في البيانات المالية.

عقد يحتوي على التزام المنشأة بشراء حقوق ملكيتها:

التزام بالشراء مقابل نقد أو أصل مالي آخر

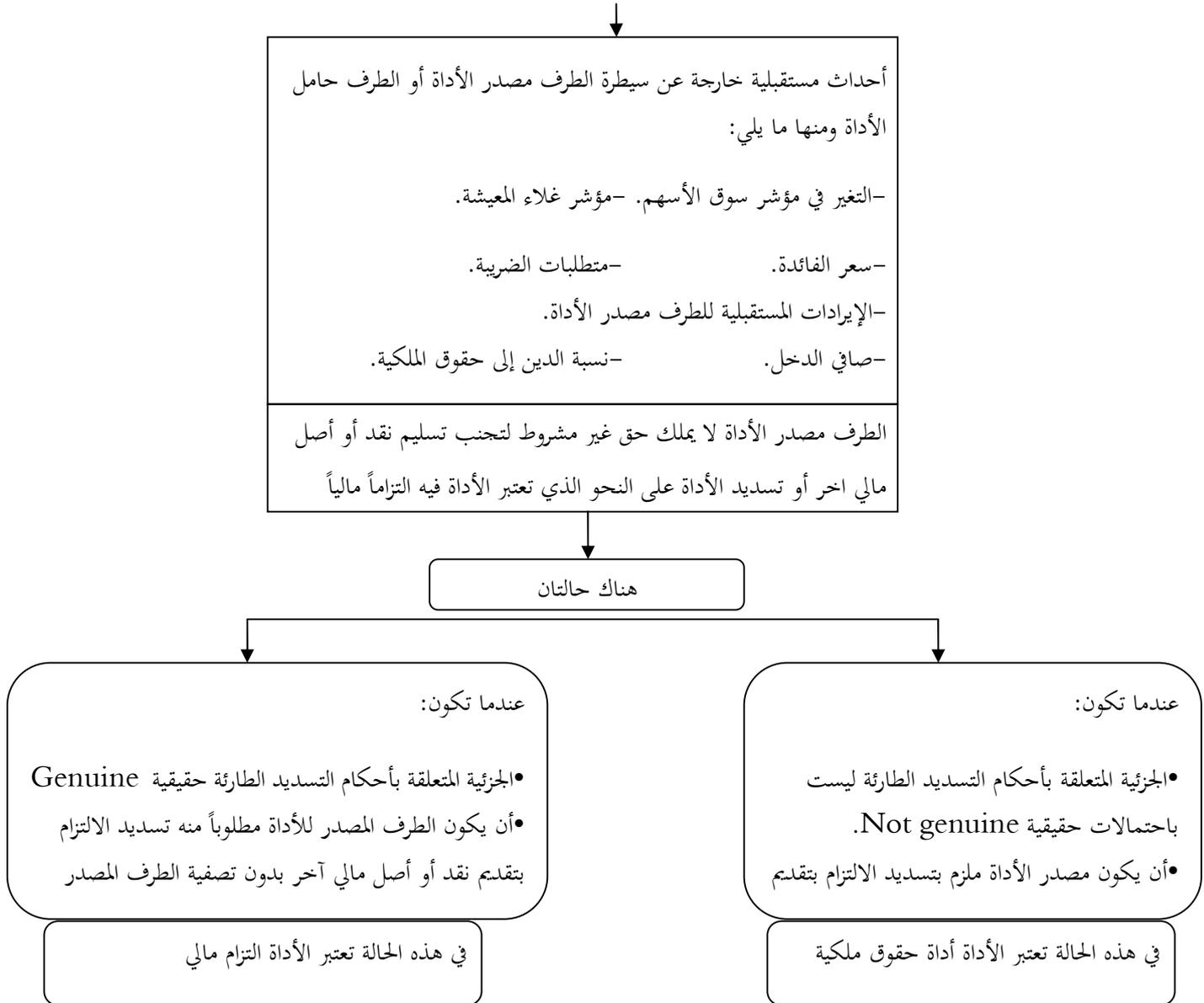
يؤدي إلى وجود التزام بمقدار القيمة الحالية لمبلغ الاستعادة حتى ولو كان العقد نفسه عقد أداة حقوق ملكية

وبالتالي سيتم قياس العقد كالآتي:

- عند الاعتراف بالالتزام بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 يتم إعادة تصنيف القيمة العادلة (القيمة الحالية لمبلغ الاستعادة لها من حقوق الملكية إلى الالتزامات .
- ولاحقاً يتم قياس الالتزام المالي وفقاً للمعيار الدولي 9: الأدوات المالية
- إذا انتهى العقد بدون التسليم، يتم إعادة تصنيف القيمة الدفترية للمطلوب المالي إلى حقوق الملكية.

- عقد يتم تسديده من قبل المنشأة بتقديم أو استلام أدوات حقوق ملكيتها مقابل مبلغ نقد متغير أو أصل مالي آخر: يعتبر عقد أصل مالي أو التزام مالي مثال على ذلك أن تقوم الشركة بتسليم عدد معين من أسهمها مقابل مبلغ متغير من النقد تم احتسابه ليساوي قيمة كمية معينة من الذهب.

الشكل رقم (11): أحكام التسديد الطارئة *Contingent Settlement Provisions*



خيارات التسديد:

- عندما تعطى أداة مالية مشتقة أحد أطرافها خيار بكيفية تسديد الأداة نفسها تعتبر أصل مالي أو مطلوب مالي.
 - خيار شراء الأسهم : يمكن للطرف المصدر لهذا الخيار أن يقرر تسديده بالصافي نقداً أو من خلال تبادل أسهم رأس ماله مقابل نقد.
 - العقود لشراء أو بيع بند غير مالي بتبادل أدوات حقوق ملكية الشركة نفسها هي ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 32 وهي أصول مالية أو مطلوبات مالية وليست أدوات حقوق ملكية.
 - قانون التفريق في هذه الحالة هو: هل يمكن تسديد العقود إما بتقديم البند غير المالي أو بالصافي نقداً أو من خلال تقديم أداة مالية أخرى.
2. الأدوات المالية المركبة(6): يتوجب على الطرف مصدر الأداة المالية غير المشتقة أن يقيم شروط الأداة المالية لتحديد ما إذا كانت تحتوي على التزام وعنصر حقوق ملكية أي أداة مالية مركبة.
- يجب تصنيف مكونات الأداة المالية المركبة بشكل منفصل إلى:
 - مطلوبات مالية. — أصول مالية. — أدوات حقوق ملكية.
 - تعترف المنشأة بشكل منفصل بمكونات الأداة المالية المركبة التي:
 - ينتج عنها مطلوب مالي على المنشأة.
 - تمنح خيارات لحامل الأداة لتحويلها إلى أداة حقوق ملكية للمنشأة.
- ومن أمثلة على الأدوات المالية المركبة نجد :
- سند دين قابل للتحويل إلى عدد ثابت من الأسهم العادية للمنشأة هو أداة مالية مركبة.
 - إصدار أداة دين لها أحكام تسديد مبكرة.
 - ضمانات Warrants لشراء أسهم عادية للشركة / المنشأة.
 - إصدار أداة دين تحمل ضمانات Warrants لشراء أسهم يمكن فصلها Detachable.

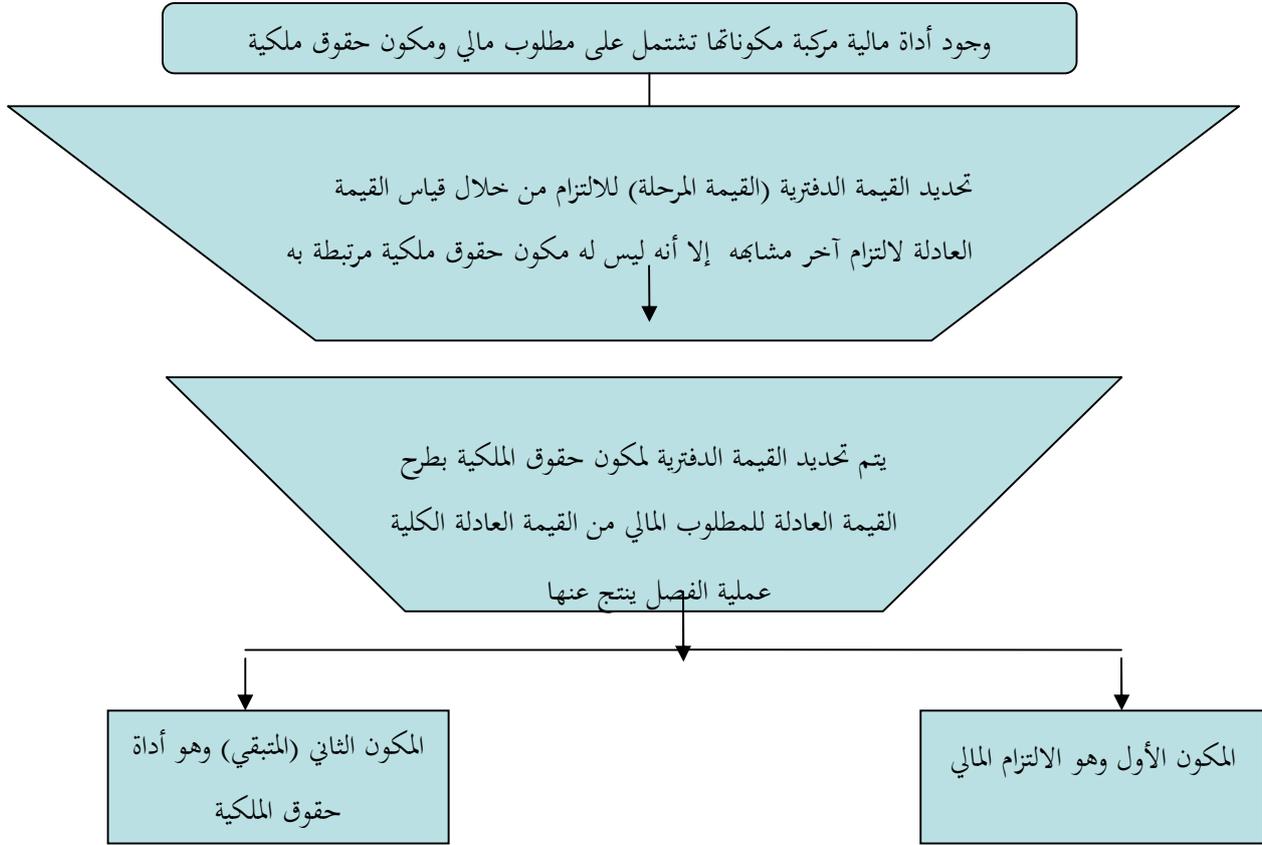
-تصنيف مكونات الأداة المالية المركبة : لا يتم تعديل تصنيف مكونات الأداة المالية المركبة كنتيجة للتغير في احتمالات ممارسة خيار التحويل إلى أسهم.

- لا يتم تعديل تصنيف مكونات الأداة المالية المركبة حتى عندما يكون ممارسة خيار التحويل إلى أسهم المنشأة يبدوا مفيداً اقتصادياً لحامل الأداة المركبة.
- إن التزام المنشأة التعاقدية لإجراء دفعات مستقبلية يبقى قائماً إلى أن يتم إطفاء الالتزام من خلال ممارسة التحويل أو استحقاقه أو بإجراء عملية أخرى.

-القواعد العامة لقياس مكونات الأداة المالية المركبة:

- يستند القياس إلى تعريف "أداة حقوق الملكية" وهو: "أدوات حقوق الملكية هي أدوات تعطي دليلاً على المصالح المتبقية في الأصول لمنشأة معينة بعد طرح جميع مطلوباتها".
- عندما يتم توزيع القيمة الدفترية للأداة المالية المركبة بين حقوق الملكية والالتزام يتم تخصيص المبلغ المتبقي لمكون حقوق الملكية بعد طرح القيمة المحددة لمكون المطلوب المالي من القيمة العادلة للأداة المالية المركبة.
- يتم إدراج قيمة أية مشتقة (مثل خيار الاستدعاء للأسهم) متضمنة في الأداة المالية المركبة في مكون المطلوب المالي.
- يجب أن يكون مجموع المبالغ المخصصة لكل من الالتزام ومكون حقوق الملكية بتاريخ الاعتراف الأولي بها يساوي دائماً القيمة العادلة للأداة المالية المركبة ككل
- لا ينتج ربح أو خسارة من الاعتراف الأولي بمكونات الأداة المالية المركبة بشكل منفصل.

الشكل رقم (12): طريقة فصل الأداة المالية المركبة



3. أسهم الخزانة *Treasury shares* (7):

- عند شراء المنشأة لأسهمها (أسهم خزانة) يتم طرح هذه الأدوات من حقوق الملكية.
- لا يتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة في بيان الدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أسهم الشركة المستعادة (أسهم الخزانة).
- يمكن الحصول على أسهم الخزانة إما من قبل الشركة ذاتها أو من قبل أي من شركاتها التابعة المجمعة.
- المبالغ المدفوعة أو المقبوضة من أسهم الخزانة يجب تسجيلها مباشرة في حقوق الملكية.
- يتم إظهار مبلغ أسهم الخزانة بشكل منفصل في بيان المركز المالي أو في الإيضاحات.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

الجدول رقم (11): يوضح كيفية المعالجة المحاسبية لأسهم الخزنة وفق المعيار الدولي IAS 32:

الرقم	البيان	المعالجة المحاسبية
1-	توزيعات أرباح على أسهم معترف بها بالكامل كمطلوبات	يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كمصروف بنفس طريقة الاعتراف بالفائدة على سند الدين.
2-	مكاسب أو خسائر مرتبطة باستعادة أو إعادة مطلوبات مالية	يعترف بالمكاسب أو الخسائر في الربح أو الخسارة
3-	الاستعادة أو إعادة الجدولة لأدوات حقوق الملكية	يعترف بها كتغيرات في حقوق الملكية
4-	التغير في القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية للمنشأة نفسها	لا يتم الاعتراف بالقيمة العادلة في البيانات المالية
5-	تكاليف إصدار أو استعادة أدوات حقوق ملكية الشركة	<ul style="list-style-type: none"> • يتم طرح تكاليف العملية المرتبطة بعملية حقوق ملكية من حقوق الملكية بعد طرح منافع ضريبة الدخل إلى حدود أنها تكاليف إضافية تعزا مباشرة إلى عملية حقوق الملكية والتي لولاها لكان من الممكن تجنب هذه التكاليف. • التكاليف الأخرى المرتبطة بعملية حقوق الملكية التي تم إغفالها يعترف بها في بيان الدخل كمصروف.
6-	تكاليف العملية ذات العلاقة بإصدار أداة مالية مركبة.	يتم توزيع التكاليف وفقاً للتوزيع النسبي لمتحصلات مبلغ الأداة المالية المركبة ما بين مكون الالتزام ومكون حقوق الملكية.
7-	تكاليف العملية المرتبطة بشكل مشترك لأكثر من عملية واحدة مثل عملية طرح أسهم وإدراج أسهم أخرى في السوق المالي.	يتم توزيع تكلفة العملية على هذه العمليات باستخدام أساس توزيع معقول (عقلاني) ومتسق مع عمليات أخرى شبيهه

المصدر: وليد ناجي الحياي، معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الاقتصاد والإدارة. 2007، ص30

4. القواعد العامة للاعتراف بالفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب (8):

- يجب الاعتراف في الربح أو الخسارة (بيان الدخل) بالفوائد وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب الناشئة عن الأدوات المالية أو مكون أداة مالية يعتبر التزاماً مالياً.
 - يجب قيد توزيعات الأرباح لمالكي حقوق الملكية مباشرة في حقوق الملكية كتخفيض لحقوق الملكية المبلغ الصافي بعد طرح منافع ضريبة الدخل ذات العلاقة.
 - يجب المحاسبة عن تكلفة العملية الخاصة بعملية حقوق ملكية كتخفيض من حقوق الملكية بالصافي بعد طرح منافع ضريبة الدخل ذات العلاقة.
- القاعدة الأساسية في كيفية الاعتراف بالفوائد وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب: تصنيف الأداة المالية كمطلوب مالي أو أداة حقوق ملكية هو الذي يحكم الاعتراف بالفائدة أو توزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب الناتجة عنها كإيراد أو مصروف في بيان الربح أو الخسارة (بيان الدخل).

-عرض الفوائد وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب:

- يتم إظهار تكاليف العملية التي تم المحاسبة عنها كتخفيض لحقوق الملكية بشكل منفصل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (1) عرض البيانات المالية.
- ضرائب الدخل ذات العلاقة التي يتم إدخالها مباشرة في حقوق الملكية يتم إدراجها ضمن المبلغ الإجمالي لضريبة الدخل الجارية أو المؤجلة التي أضيفت أو طرحت من حقوق الملكية والتي يتم إظهارها وفقاً للمعيار الدولي (12).
- توزيعات الأرباح المصنفة كمصروف يمكن عرضها في الدخل الشامل أو بيان الدخل إما مع الفوائد على الالتزامات الأخرى أو كبنود مستقل في بيان الدخل الشامل.
- الإفصاح عن الفوائد وتوزيعات الأرباح تخضع لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) عرض البيانات المالية.
- يتم الاعتراف كإيراد أو مصروف في الربح أو الخسارة (بيان الدخل) بالمكاسب أو الخسارة المرتبطة بالتغيرات في القيمة الدفترية لمطلوب مالي حتى ولو كانت مرتبطة بأداة تتضمن حقاً في المصالح المتبقية في الأصول لمنشأة يتم تبادلها بالنقد أو أصل مالي آخر.

- يتم عرض أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن إعادة قياس الأداة المالية في بيان الدخل الشامل عندما تكون ذات صلة بشرح وتوضيح أداء المنشأة.
5. المقاصة ما بين الأصل المالي والمطلوب المالي.

- يجب إجراء مقاصة ما بين الأصل المالي والالتزام المالي وعرض الصافي في بيان المركز المالي عندما تكون للمنشأة:

- أ- لديها حالياً حق قانوني قابل للتنفيذ بإجراء مقاصة ما بين المبالغ المعترف بها للأصل المالي والالتزام المالي.
- ب- ولديها النية إما بالتسديد على أساس صافي المبلغ أو تحصيل الأصل وتسديد الالتزام في وقت متزامن.
- - عند المحاسبة عن تحويل أصل مالي لا يتأهل لعملية عدم إثبات (إلغاء الاعتراف) فإن على المنشأة عدم إجراء مقاصة ما بين الأصل المحول والالتزام المرتبط به.

- القواعد المحددة لإجراء المقاصة:

- إظهار المبلغ الصافي للمقاصة ما بين الأصل المالي والالتزام المالي بحيث يعكس التدفقات النقدية المتوقعة من تسديد أثنين أو أكثر من الأدوات المالية.
 - أن إجراء المقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي تختلف عن إلغاء الاعتراف بالأصل المالي والالتزام المالي:
 - المقاصة لا ينشأ عنها مكسب أو خسارة.
 - كلاهما ينشأ عنهما حذف أصل مالي أو التزام مالي عند العرض في البيانات المالية.
 - أن وجود حق قانوني بإجراء المقاصة ليس كافياً بحد ذاته لإجراء المقاصة.
- لا بد من وجود نية للتسديد على أساس الصافي أو التسديد للالتزام وتحصيل الأصل في وقت متزامن ليعكس مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت ذلك وكذلك المخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية ويتم اعتبار تحصيل الأصل المالي وتسديد الالتزام المالي متزامناً فقط عندما تحدث هاتين العمليتين بنفس المبلغ.

-حالات لا يتوجب عمل مقاصة فيها:

- الأداة المركبة *Synthetic instrument*: عدد أدوات مالية مختلفة تم استخدامها لتحاكي سمات أداة مالية منفردة (قرض بسعر فائدة عائم مع طرف معين والدخول مع طرف آخر بعقد *Swap* لتبادل فائدة متغيرة الدفع ثابت الاستلام للفائدة).
- أدوات مالية لها مخاطر مالية واحدة إلا أنها مع أطراف مختلفة (محفظة لعقود آجلة).
- رهن أصول مالية أخرى كضمان لمطلوبات مالية لا تعطي حق الرجوع *Non – recourse*.
- الأصول المالية المفروزة جانباً في حساب أمانة عائم من قبل المدين لأهداف تسديد الالتزام *(Sinking fund)*.
- التزامات تم تكبدها كنتيجة لحدث تبعة وقوع خسائر من المتوقع استعادتها من طرف آخر في شكل مطالبة تعويض بموجب عقد تأمين

-حالات لا يتوجب عمل مقاصة فيها إلا بعد وقوع حدث معين:

- ترتيبات المقاصة الشاملة *Master netting arrangement* (دخول المنشأة في عدد من الأدوات المالية مع عميل واحد).
- وقوع حدث التخلف عن السداد أو الإفلاس.

المطلب الثاني : معيار إعداد التقارير المالية الدولي IFRS 7 : الأدوات المالية - الإفصاح -

الفرع الأول : خلفية عامة عن المعيار ومصطلحاته الرئيسية (10)

لقد تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه للإفصاح فقط المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك يلغي كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS 32، أي أن المعيار أضاف إفصاحات جديدة معينة عن الأدوات المالية للإفصاحات المطلوبة في المعيار IAS 32، وبذات الوقت استبدل الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار IAS 30، ووضع بذلك كل الإفصاحات عن الأدوات المالية في معيار واحد وتتعلق الأجزاء المتبقية بعرض الأدوات المالية في المعيار IAS 32 المصطلحات الأساسية لهذا المعيار نجد :

- **مخاطر الائتمان *Credit Risk***: هي المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تتمثل في الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها.

- **مخاطر السيولة *Liquidity Risk***: وهي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تدبير الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات ويطلق عليها مخاطر التمويل.

- **مخاطر التدفقات النقدية *Cash Flow Risk***: وهي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في التدفقات النقدية المرتبطة بالأداة المالية نتيجة لعوامل مختلفة .

- **مخاطر السوق *Market Risk***: هي المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المالية ستتغير بسبب التغيرات في الأسعار السوقية .

- **مخاطر أسعار الفائدة *Interest Rate Risk***: وهي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار الفائدة انخفاضاً أو ارتفاعاً والتي بدورها تؤثر على قيمة الأداة المالية السوقية .

- **مخاطر العملة *Currency Risk***: وهي المخاطر التي تتعلق بتغير أسعار ومعدلات الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً.

- **القروض الدائنة *Loans Payable***: هي الالتزامات المالية بخلاف الحسابات الدائنة التجارية قصيرة الأجل بشروط ائتمان عادية .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

وتم التركيز في هذا المعيار على الإفصاح عن هذه المخاطر سواء كانت كمية أو نوعية لزيادة المعلومات عن الأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها والتي تمكن المستفيدين وأصحاب العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة بعد ظهور مشاكل عدة ناجمة عن عدم كفاية المعلومات .

الفرع الثاني : نطاق عمل المعيار الدولي IFRS7(11)

يسري المعيار على الأدوات المالية المعروفة في المعيار IAS 32 والمعيار IFRS 9 وكذا بعض العقود التي لا ينطبق عليها تعريف الأداة المالية ولكن لها خصائص مشابهة للأدوات المالية المشتقة ، ويوسع نطاق المعيار ليشمل عقود شراء أو بيع البنود غير المالية (مثل الذهب ، الكهرباء والغاز) في تاريخ مستقبلي فقط عندما تتوافر في العقد الخاصيتين التاليتين :

- يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى.
 - لا يخص استلام أو تسليم البند غير المالي طبقا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة للكيان.
- توجد استثناءات من النطاق تتصل ببعض البنود التي لا ينطبق عليها تعريف الأداة المالية تتمثل أساسا في :

الجدول رقم (12) : يوضح استثناءات تطبيق المعيار IFRS 7

المعيار	الاستثناء من النطاق
IAS 27 القوائم المالية المجمعة والمنفصلة	الحصص في الشركات التابعة
IAS 26 الاستثمارات في الشركات الشقيقة	الحصص في الشركات الشقيقة
IAS31 الحصص في المشروعات المشتركة	الحصص في المشروعات المشتركة
IAS 19 مزايا العاملين	خطط مزايا العاملين
IAS 2 المدفوعات على أساس الأسهم	معاملات الدفع على أساس الأسهم
IFRS 3 اندماجات الشركات	عقود التعويضات العرضية أو الطارئة في اندماجات الشركات
IFRS 4 عقود التأمين	عقود التأمين

Source :Code IFRS Normes et interpretations applicables dans L'UE ,Groupe Revue Fiduciaire ,10eme Edition 2016, P679.

الفرع الثالث: أهمية الأدوات المالية للمركز والأداء الماليين للمؤسسة

يشير المعيار الدولي IFRS 7 إلى أنه يجب على المشروع الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم الأدوات المالية بالنسبة لمركزها وأدائها المالي كما يلي (12) :

أولاً: بيان المركز المالي : وذلك من خلال العناصر التالية:

1- فئات الأصول والالتزامات المالية : يجب الإفصاح عن المبالغ المسجلة لكل فئة من الفئات التالية كما عرفها معيار إعداد التقارير المالية IFRS 9 :

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مبينة بشكل منفصل وتشمل تلك المحددة عند الاعتراف الأولي أو تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة .
- الاستثمارات المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق .
- الأصول المتوفرة للبيع.
- القروض والذمم المدينة.
- الالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة .

2- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة : وفقاً للمعيار IFRS 7 يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي إلى أنه إذا حدد المشروع قرضاً أو ذمة مدينة أو مجموعة قروض أو ذمة مدينة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فإن عليه الإفصاح عما يلي :

- أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للقرض أو الذمة المدينة أو مجموعة القروض أو الذمم المدينة في نهاية فترة إعداد التقارير .
- مقدار تخفيف أية مشتقات ائتمان ذات علاقة أو أدوات مماثلة لذلك التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان .
- مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمي في القيمة العادلة للقرض أو الذمة المدينة أو مجموعة القروض أو الذمم المدينة الذي ينسب للتغيرات في مخاطر الائتمان للأصل المالي .
- مقدار التغير في القيمة العادلة الذي حدث لأية مشتقات ائتمان ذات علاقة أو أدوات مماثلة خلال الفترة وبشكل تراكمي منذ أن تم تحديد القرض أو الذمة المالية .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

مع مراعاة أن تشمل التغيرات في ظروف السوق التي تتسبب في نشوء مخاطر السوق، التغيرات في أسعار الفائدة أو سعر سلعة، سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار التي تمت ملاحظتها، أما إذا حدد المشروع التزاما ماليا بقيمته العادلة من خلال الربح أو الخسارة وحسب المعيار IFRS 9 عليه الإفصاح عما يلي :

● مقدار التغير خلال الفترة وبشكل تراكمي في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي ينسب للتغيرات في مخاطر الائتمان .

● الفرق بين المبلغ المسجل للالتزام المالي والمبلغ الذي سيطلب من المنشأة تعاقديا دفعه عند الاستحقاق لصاحب الالتزام .

3-إعادة التصنيف : يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي وفقا لهذا المعيار إلى أنه إذا قام المشروع بإعادة تصنيف أصل مالي على أنه تم قياسه :

- بمقدار التكلفة أو التكلفة المطفأة وليس بمقدار القيمة العادلة .
- بمقدار القيمة العادلة وليس بمقدار التكلفة أو التكلفة المطفأة .

فان عليه الإفصاح عن المبلغ الذي أعيد تصنيفه ضمن أو خارج كل فئة وسبب إعادة التصنيف .

4-إلغاء الاعتراف:وفقا للمعيار الدولي IFRS 7 يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي إلى أنه من الممكن أن يكون المشروع قد حول الأصول المالية بطريقة بحيث لا يتأهل جزء من الأصول المالية أو جميعها لإلغاء الاعتراف وفقا للمعيار IFRS 9 لذلك يجب على المشروع الإفصاح عن :

- طبيعة الأصول .
- طبيعة مخاطر ومكافآت الملكية التي تبقى المنشأة معرضة لها.
- المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات المرتبطة بها عندما يستمر المشروع في الاعتراف بكافة الأصول .
- الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصول الأصلية ومبلغ الأصول التي يستمر المشروع بالاعتراف بها و المبلغ المسجل للالتزامات المرتبطة بذلك عندما يستمر المشروع بالاعتراف بالأصول إلى مدى مشاركتها المستمرة.

5-الضمان : يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي في هذا المعيار إلى أنه يجب الإفصاح عما يلي :

- المبلغ المسجل للأصول المالية المرهونة كضمان للالتزامات بما فيها المبالغ التي أعيد تصنيفها وفقا للمعيار IFRS9 .

- الأحكام والشروط المتعلقة بتعهدها.

أما عندما يكون لدى المشروع ضمان لأصول مالية أو غير مالية وسمح له ببيع أو إعادة الرهان في حالة عدم وجود تقصير من جانب صاحب الضمان يجب الإفصاح عن الآتي:

- القيمة العادلة للضمان المحتفظ به.
- القيمة العادلة لأي ضمان تم بيعه أو إعادة رهنه وما إذا كان على المشروع التزام بإعادته.
- الشروط والأحكام المتعلقة باستخدامها للضمان.

6- حساب مخصص خسائر الائتمان: يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي وفقا لهذا المعيار إلى أنه عندما تنخفض قيمة الأصول بسبب خسائر الائتمان ويسجل المشروع الانخفاض في حساب منفصل فان عليه الإفصاح عن مطابقة التغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة لكل فئة من الأصول المالية .

7- الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة: إذا أصدر المشروع أداة تحتوي على كل من التزام ومكون حقوق الملكية وفقا للمعيار الدولي IAS 32 وكان للأداة مشتقات ضمنية متعددة تعتمد قيمتها على بعضها فان عليه الإفصاح عن وجود هذه الخصائص.

8- عدم الوفاء والإخلال : وفقا للمعيار يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي إلى أنه بالنسبة للقروض المستحقة الدفع المعترف بها في نهاية فترة إعداد التقارير المالية يجب على المشروع الإفصاح عن ما يلي :

- تفاصيل أية حالات عدم وفاء خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة أو احتياطي استهلاك القروض أو أحكام الإطفاء لهذه القروض المستحقة.
- ما إذا تمت معالجة حالات عدم الوفاء أو أعيد التفاوض بشأن شروط القروض المستحقة قبل التصريح بإصدار البيانات المالية .
- المبلغ المسجل للقروض المستحقة التي لم يتم الوفاء بها في نهاية فترة إعداد التقارير.

- ثانيا : بيان الدخل الشامل :يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا المعيار إلى أنه يجب على المشروع الإفصاح عن بنود الدخل أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر إما في بيان الدخل الشامل أو في الإيضاحات كما يلي :
- صافي مكاسب أو صافي خسائر الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع توضيح الأصول أو الالتزامات المالية التي كانت عند الاعتراف الأولي مصنفة على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة ،وكذا الأصول المالية المتوفرة لغرض البيع أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو القروض والذمم المدينة أو الالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة.
 - إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة التي تم حسابها باستخدام أسلوب الفائدة النافذ المفعول للأصول أو الالتزامات المالية التي ليست مقدرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .
 - دخل ومصروف الرسوم (باستثناء المبالغ التي تدخل في تحديد سعر الفائدة الساري المفعول)الناجمة من الأصول أو الالتزامات المالية التي ليست مقدرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الائتمان والأنشطة الائتمانية الأخرى التي ينجم عنها الاحتفاظ بالأصول أو استثمارها نيابة عن الأفراد
 - دخل الفائدة المستحق من الأصول المالية التي انخفضت قيمتها .
 - مبلغ أية خسارة في انخفاض القيمة لكل فئة أصل مالي .

ثالثا: الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالمؤسسة(13):

تتطلب معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية العديد من الإفصاحات حول الأدوات المالية والتي تشمل الإستثمارات في الأسهم والسندات والقروض والذمم والمشتقات المالية وأدوات حقوق الملكية .وقد أورد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)متطلبات تلك الإفصاحات، وتشمل :

-السياسات المحاسبية **Accounting Policies** :على المنشأة الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية ومن ضمنها الأدوات المالية.

-محاسبة التحوط **Hedge Accounting** : على المنشأة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي(9) مثل (تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الإستثمار) وكما يلي :

- وصف لكل نوع من أنواع التحوط.
 - وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية
 - طبيعة المخاطر المتحوطة لها.
- إفصاحات حول القيمة العادلة **Fair value** : على المنشأة عرض الإفصاحات التالية عن القيمة العادلة عند عرض بياناتها المالية :
- يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والمطلوبات.
 - عند الإفصاح عن القيمة العادلة، على المنشأة تبويب الأصول والمطلوبات المالية ضمن فئات. على المنشأة الإفصاح عما يلي :
 - طرق تحديد القيمة العادلة، وعند إستخدام أساليب تقييم معينة يتم الإفصاح عن الفرضيات المستخدمة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية مثل الإفصاح عن فرضيات وتقديرات المعدلات والنسب المستخدمة في تقدير خسائر الإئتمان ومعدل الخصم المستخدم.
 - بيان فيما إذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في أو أنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار رقم (9) سوق مالي نشط *active market*
 - إذا حددت القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها في القوائم المالية من خلال أساليب التقييم المبنية على فرضيات محددة فإذا حدث أية تغيرات على فرضية أو أكثر من تلك الفرضيات وأدى ذلك إلى تعديل في القيمة العادلة، فإن على المنشأة بيان تلك الحقيقة والإفصاح عن الأثر الجوهرية لهذه التغيرات على القيمة العادلة.

- الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة: هناك بعض الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة :

- عندما تكون القيمة الدفترية متقاربة مع القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل ذمم مدينة تجارية قصيرة الأجل والذمم الدائنة.
 - الإستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية والتي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط أو المشتقات المالية المرتبطة بالإستثمارات بأدوات حقوق الملكية والتي سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (9) نظراً لعدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بموثوقية.
 - العقود التي لها صبغة تشاركية (*discretionary participation feature*) : الموصوفة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (2) وعندما لا يمكن قياس قيمتها بموثوقية.
- وفي كلتا الحالتين الأخيرتين فإن على المنشأة الإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحديد مدى الاختلافات الممكنة بين القيمة الدفترية للأصول والمطلوبات المالية والقيمة العادلة لها وتتضمن هذه المعلومات :
- حقيقة أن معلومات القيمة العادلة لم يتم الإفصاح عنها لهذه الأدوات بسبب عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية.
 - وصف الأدوات المالية (*Carrying Amoun*) وتحديد القيمة الدفترية المسجلة لها وبيان أسباب عدم إمكانية تحديد قيمة عادلة موثوقة لها.
 - معلومات سوقية حول الأدوات المالية.
 - معلومات فيما إذا كانت لدى المنشأة نية التخلص من الأدوات المالية وكيفية ذلك.
 - الأدوات المالية التي لم يعترف بها وكان محتفظ بها سابقاً دون أن يكون بالإمكان قياس قيمتها العادلة، حيث يجب الإفصاح عن قيمتها المسجلة دفترياً في وقت عدم الاعتراف بالأصل، ومبلغ الربح أو الخسارة المعترف بها.

المطلب الثالث : الأدوات المالية والقيمة العادلة وفق المعيار IFRS 13

ان الأدوات المالية سواء كانت أصول أو خصوم ، أساسية أو مشتقة تتداول في أسواق المال اما بطريقة منظمة (البورصات) أو أسواق مال غير منتظمة لها قيم متغيرة ومسعرة في أي وقت ، وعليه فاستخدام نموذج القيمة العادلة بعد اقتنائها يعتبر النموذج المناسب لتقييمها.

الفرع الأول: القيمة العادلة وإشكالية القياس المحاسبي

منذ أن تم وضع الأسس العلمية لعلم المحاسبة من خلال النظرية المحاسبية والمحاسبة المتقدمة والمتوسطة وغيرها كان مبدأ التكلفة التاريخية هو المسيطر كمبدأ للقياس المحاسبي لا يمكن التخلي عنه مهما كانت التطورات والحالات .

1. مفهوم مبدأ التكلفة التاريخية (Historical Cost Principale): لقد وجد معدو ومستخدمو القوائم المالية أن مبدأ التكلفة هو الأكثر ملاءمة للقياس المحاسبي وإعداد التقارير المالية ، وتطبيقا لذلك اتفقت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية أي تكلفة الاستحواذ أو الحصول عند المحاسبة عن أغلب الأصول والخصوم (الالتزامات) وكذا التقرير عنها في القوائم المالية وعليه تعتبر التكلفة التاريخية المبدأ الكلاسيكي للقياس المحاسبي.

فالتكلفة لها ميزة أساسية على غيرها من أساليب التقييم وهي أنها قابلة للاعتماد والتعويل عليها *Reliable*، ولتوضيح ذلك يمكن أن نتصور المشاكل التي تظهر عند استخدام أساس آخر في إمساك الدفاتر ، فإذا ما استخدمنا سعر البيع الجاري على سبيل المثال فسوف نواجه صعوبات جمة عند محاولة تحديد القيمة البيعية لبند معين بدون بيعه وذلك نظرا لاختلاف الآراء في تحديده من طرف المحاسب أو الإدارة ، وسوف يكون من الضروري تحديد هذه القيم بصورة متكررة خاصة عند إقفال الحسابات السنوية للشركة (14).

والى جانب ذلك نجد أن الإجابة على التساؤل ماهية التكلفة ؟ يصعب تحديدها بدقة وذلك من خلال مكونات التكلفة ما هي التي تضاف والتي تطرح والتي لا تؤخذ في الحساب أساسا ، فمثلا عند إدراج الأصول الثابتة في محاسبة المؤسسة فهل يتم طرح الخصومات المالية عند تحديد التكلفة ؟ وهل تعتبر مصاريف النقل والتأمين ضمن التكلفة؟ وماذا عن تكاليف التركيب وتجهيز التثبيت للعمل؟ وغيرها من الأسئلة ، وكحالات أصعب كيف يمكن تحديد تكلفة البنود التي تتحصل عليها المؤسسة كإعانات أو هبات من الغير أو لا تدرج نهائيا في محاسبة المؤسسة وهي تستغلها في نشاطها؟ وغيرها من الأسئلة لباقي عناصر الأصول ، بل مبدأ التكلفة يطبق كذلك على عناصر

الخصوم فإذا استبدلنا مصطلح "سعر التبادل" بمصطلح التكلفة فسنجد أنه يطبق كذلك على الالتزامات حيث تقوم المؤسسة بإصدار السندات والحسابات الدائنة مقابل تبادل أصول أو خدمات ذات سعر معين متفق عليه .

يمكن إبراز مفهوم التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي في النقاط التالية :

- تتمثل في كل المبالغ التي أنفقتها المؤسسة على كل أصل لكي يصبح هذا الأصل مشاركاً في العملية الإنتاجية .
 - كل ما تتحمله الوحدة الاقتصادية في سبيل الحصول على أي شيء من الأصول .
 - ثمن الاستحواذ على أصل ما منقوصاً منه الخصومات ونضيف له جميع التكاليف الثانوية العادية اللازمة لوضع الأصل في حالة وموقع الاستخدام ومن أمثلة تلك التكاليف مصاريف التركيب، النقل، التأمين و مصطلح التكلفة التاريخية يطلق على المحاسبة المالية التي تقوم على التكلفة الأصلية والتي تتجاهل التغيرات في الأسعار الناجمة عن ظاهرة التضخم أو تقلبات الأسعار.
- وتعتبر الأصول الثابتة الأكثر تأثراً بمبدأ التكلفة التاريخية ويرجع للأسباب التالية (15):
- أنها تمثل التكلفة الحقيقية في تاريخ الحصول على الأصل.
 - أنها ناتجة عن عمليات تبادل حقيقية وليست افتراضية وبذلك يمكن الاعتماد عليها.
- إيجابيات استخدام التكلفة التاريخية: إن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية لدية من المبررات نوجزها فيما يلي :
- تتوفر على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية مما يسهل عمليات المقارنة والتحليل الجيد للمعطيات تنتج معلومات محاسبية ذات جودة عالية .
 - لديه اتساق كبير مع مجمل المبادئ المحاسبية الأخرى كالقابلية للمقارنة ، ثبات القدرة الشرائية لنقود وكذا الفروض المحاسبية كفرض أولوية الحدث الاقتصادي على القانوني.
 - يركز كثيراً معدو القوائم المالية ومدققوها على موثوقية القياس للبنود المكونة لها ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام التكلفة التاريخية كمنهج للقياس المحاسبي.
 - عند قياس والاعتراف بأي بند بالتكلفة التاريخية تصاحبه في نفس اللحظة حدوث عملية تبادلية حقيقية مما يضفي درجة عالية من الموثوقية والدقة .

-الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية : لعل أهم انتقاد وجه لمبدأ التكلفة التاريخية هو تجاهلها لتغير قيمة النقود وتغير الأسعار بفعل التضخم وكذا بتأثير عمليات التداول الواسعة التي تشهدها أسواق المال فيما يخص الأدوات المالية (الأسهم والسندات) وحتى السلع المادية كالذهب والبتروول وغيرها ،وعليه بدأ هذا المبدأ يفقد مكانته كأساس وحيد أو مهم للقياس المحاسبي لتحل بدائل أخرى بدأت تأخذ مكانتها تدريجيا ، ويمكن تلخيص أهم الانتقادات التي واجهت هذا المبدأ في :

- يقوم مبدأ التكلفة التاريخية على مبدأ ثبات القدرة الشرائية للنقود وهو ما يتعارض مع حالات التضخم التي تسود الأسواق أين تنشط المؤسسة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر المخزون السلعي يتم تقييمه بقاعدة التقييم التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل ، أما إذا كانت للمخزون سوق نشطة وأسعار شبه متأكد منها نستخدم القيمة القابلة للتحويل بعد خصم مصاريف البيع ، وأما بالنسبة للأصول الثابتة فيظهر ذلك جليا من خلال استخدام أصل ما محاسبيا تم اهتلاكه نهائيا أو تعرض الأصل لانخفاض حاد هنا نصيف خسائر قيمة للاهتلاك لحساب قيمته الدفترية وهكذا لباقي عناصر الأصول وحتى الخصوم .
- بعض القطاعات يعتبر هذا المبدأ معيقا لنشاطها بحكم احتياجها لمعلومات متجددة ومحيحة تعكس الواقع الحالي كالبنوك عند منحها للقروض وطلبها للضمانات .
- عند عمليات التحليل المالي لا يمكن الاعتماد على المعلومات التاريخية لأنها لا تعكس الواقع وتؤدي إلى إصدار أحكام غير مفيدة وصالحة لأخذ قرارات مصيرية للمؤسسة .
- فرض ثبات الأسعار يعتبر مضللا لمستخدمي القوائم المالية بحيث في حالات كثيرة ينتج أرقاما لا قيمة لها ولا علاقة لها بالحقيقة.

2- القيمة العادلة كتوجه جديد للقياس المحاسبي : نتيجة للسلبات التي شابت مبدأ التكلفة التاريخية توجه الفكر المحاسبي للبحث عن بدائل أخرى للقياس المحاسبي سعيا منه للوصول إلى معلومات موضوعية وذات مصداقية وهو ما تجسد فعلا في ظهور مبدأ القيمة العادلة كبديل مهم للقياس المحاسبي .

يعود ظهور مفهوم القيمة العادلة إلى سنة 1953 وذلك في نصوص " *Accounting Research Bulletin* " الذي تناولت إعادة تقييم الميزانيات إلا أنه لم يكتسب قيمته التي هو عليها اليوم إلا عندما أدخلته معايير المحاسبة الدولية سنة 1998 كأساس للقياس في المعيار الدولي IAS 39 السابق، ثم انتشر بعد ذلك في معظم نصوص المعايير الدولية إلى أن وصل ذكره إلى غاية صدور النسخة المنقحة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية لسنة

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

2015 إلى 6000 مرة وعليه أضحى القيمة العادلة أساساً مرجعياً في التقييم لا مجرد مفهوم في الفكر أو النظرية المحاسبية يمكن إعطاء عدة تعريفات لمفهوم القيمة العادلة نورد أهمها (16):

-تعريف FASB (مجلس المحاسبة الأمريكي): "السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو تسوية التزام في عملية منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس"

-تعريف لجنة معايير التقييم الدولية IVSC " هي مبلغ تقديري يمكن تبادل أصل مقابله بين مشتر وبائع واغبين في عقد صفقة في تاريخ التقييم في ظل سوق محايد"

من التعريفين يظهر جلياً اعتماد القيمة العادلة على معطيات السوق (عمليات البيع أو الشراء المفترضة لعناصر الأصول والخصوم) من أجل الوصول إلى أحسن تقييم لها.

بالرغم من المكانة التي أخذتها القيمة العادلة في القياس المحاسبي إلا أن ذلك لم يمنع أن تتعرض إلى بعض الانتقادات أو العيوب بالرغم من المزايا التي تتحلى بها (17):

-المزايا : يمكن ذكر بعض المزايا للقيمة العادلة تتمثل في :

- تظهر مختلف البنود في مختلف القوائم المالية بقيم أقرب ما تكون للواقع.
- يمكن استخدام الطرق الإحصائية للتنبؤ بالمعلومات لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الحالية.
- عند اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التجارية كالبيع والشراء والاندماج... الخ، لا بد من توفر معلومات ذات درجة عالية من الموثوقية توفرها القيمة العادلة.
- استناد القيمة العادلة لقيمة السوق باعتباره الأصدق في التقييم والقياس.
- القياس بالقيمة العادلة يجعل مستخدمي القوائم المالية أكثر ثقة بالمعلومات التي تصدرها وبالتالي يتخذون قراراتهم على أسس صحيحة.

-**العيوب:** بالرغم من ظهور هذا المنهج كبديل قوي للقياس المحاسبي إلا أنه محل انتقاد خاصة في ظل الأزمة المالية 2008 ونوجز أهم العيوب فيما يلي:

- الاعتماد على التقييم الشخصي في بعض الحالات خاصة الأدوات المالية في حالة سوق غير نشط مما يزيد من ظاهرة التحيز وعدم الموضوعية في القياس.
- عدم توفر المعلومات الكافية عن الأسعار إذ تتطلب تكاليف كبيرة للحصول عليها.
- الاعتماد على فرضية التبادل الحقيقي يؤدي إلى الاعتراف بمكاسب تسجل في قائمة الدخل مما يؤدي في حالات كثيرة للتلاعب فيها (التضخيم).
- الاعتماد على معدلات خصم تقديرية في حالة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- بعض نماذج حساب القيمة العادلة تتسم بالصعوبة لاعتمادها على معادلات رياضية.
- التعارض بين المعايير المقبولة عموماً ومبدأ الحيطة والحذر ومنهج القيمة العادلة.

الفرع الثاني : عرض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13: القياس بالقيمة العادلة

بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية دعمت ونادت باستخدام القيمة العادلة عند القياس المحاسبي بطريقة غير مباشرة ضمن بعض معاييرها أو صرحت بذلك مباشرة من خلال أفراد معيار كامل للقياس بالقيمة العادلة، فهناك العديد من المعايير التي ركزت عند تقييم البنود التي تناولتها بطرح القيمة العادلة كبديل مقترح للقياس المحاسبي ولو بصفة اختيارية للتحويل فيما بعد إلى إجبارية بحكم ملاءمتها لتلك البنود المدروسة.

1. النطاق والهدف (18): يهدف المعيار إلى تحقيق ما يلي:

- **تعريف القيمة العادلة :** باعتبارها قياس مستند إلى السوق ، وليس قياساً خاصاً بمنشأة، ولبعض الأصول والالتزامات قد تتاح معاملات أو معلومات السوق قابلة للرصد، وعليه الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.
- **وضع في معيار واحد لإعداد التقارير المالية إطاراً لقياس بالقيمة العادلة :** بعدما كانت متناولة في عدة معايير وما شاب ذلك من خلط في المفاهيم وصعوبة في التطبيق.

• يتطلب افصاحات حول قياسات القيمة العادلة: إن شرط الإفصاح حسب هذا المعيار غير مطلوب ل:

أ. أصول الخطة المقاسة بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 19 "منافع الموظفين"

ب. استثمارات خطة منفعة التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 26 "المحاسبة والتقارير من قبل خطط منفعة التقاعد"

ج. الأصول التي يكون المبلغ الممكن استرداده منها هو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 "انخفاض الأصول الثابتة".

وعليه ينطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار دولي آخر للتقارير المالية أو يسمح بقياسات قيمة عادلة أو افصاحات حول قياسات قيمة عادلة ، وعليه يطبق على كل من القياس الأولي واللاحق إذا كانت القيمة العادلة مطلوبة أو مسموحا بها بموجب معايير أخرى للتقارير المالية.

2-المشاركون في السوق :بعد الجدل الذي صاحب كيفية استخدام القيمة العادلة كمنهج للقياس المحاسبي سواء في طريقة حسابها أو توقيت استخدامها ، حيث عرف القيمة العادلة بأنها " القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو المبلغ المدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". وعليه وحسب المعيار يشترط أن يكون هناك تبادل أصل أو تسوية التزام ، بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل ، على بينة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة. ومنه تركز القيمة العادلة على أربعة مرتكزات وهي :

- سعر التبادل - المعاملة المنتظمة - المشاركون في السوق - سوق المعاملة.

بالنسبة للمشاركين في السوق فيتميزون بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي(19):

- مستقلون عن بعضهم البعض أي أنهم ليسوا أطرافا ذا صلة.
- على دراية وبينة من الوقائع أي لديهم إلمام معقول بالأصل أو الالتزام باستخدام كافة المعلومات المتاحة.
- قادرون على الدخول في المعاملة على الأصل أو الالتزام.
- مستعدون للدخول في المعاملة على الأصل والالتزام (أي لديهم الدافع وليسو مضطرين أو مكرهين).

3- مستويات القياس بالقيمة العادلة حسب المعيار IFRS 13 : تتجسد هذه المستويات في شكل

هرمي تتدرج فيه من المستوى الأعلى إلى الأسفل يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم(13): يوضح مستويات القياس بالقيمة العادلة حسب المعيار IFRS 13

المستوى	التعريف
المستوى الأول : مدخلات السعر المعلن في السوق النشط Quoted Prices	الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المماثلة والتي يمكن للمنشأة اللجوء إليها في تاريخ القياس وتتيح القدرة للوصول إلى السوق والحصول على المعلومات ولا يشترط القدرة على إجراء عمليات البيع للأصول أو نقل للالتزامات كسهم المؤسسة المدرج في البورصة
المستوى الثاني : مدخلات السعر لأصل مشابه (غير مماثل) مدرج في سوق نشط No Direct Quoted Prices	مدخلات الأسعار للأصول المشابهة في سوق نشط أو الأصول المماثلة في سوق غير نشط التي يمكن رصدها كمعدلات الفائدة ومنحنيات العائد، مع تدعيم ذلك ببيانات قابلة للرصد في السوق باستخدام تقنيات إحصائية كالارتباط والانحدار....الخ.
المستوى الثالث : مدخلات غير قابلة للرصد (لا تتوفر الأسعار في السوق النشط) All Ather	المدخلات غير القابلة للرصد للأصل أو الالتزام كالتدفق النقدي المخطط المستخدم لتقييم مؤسسة أو حقوق الأقلية في منشأة غير مدرجة وتصل المؤسسة إلى القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام معلومات تتعلق بطبيعتهما والمتعاملين فيها

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نص المعيار IFRS 13

4- طرق القياس بالقيمة العادلة: هناك ثلاثة مداخل تستخدم عند القياس بالقيمة العادلة تتمثل في(20):

- مدخل السوق : تستخدم الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة التي تم إنشاؤها بواسطة معاملات السوق التي تنطوي على أصول مطابقة أو مماثلة أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات.
- مدخل التكلفة : تقنية التقييم التي تعكس المبلغ الذي سيلزم حالياً ليحل محل القدرة على تقديم الخدمات للأصل (التكلفة الاستبدالية).
- مدخل الدخل : تقنية التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو المصروفات أو الإيرادات إلى مبلغ حالي واحد .

5- تعديلات القيمة باستخدام أسعار الطلب وأسعار العرض (21): كمبدأ من معيار التقارير المالية الدولية رقم 13، حيث يكون للأصول أو الخصوم التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بسعر العرض وسعر الطلب، يجب على المنشأة استخدام السعر ضمن نطاق عرض العطاء الذي يمثل الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة. يمكن استخدام تسعير عرض السوق أو اتفاقيات التسعير الأخرى كوسيلة عملية لقياسات القيمة العادلة ضمن نطاق العرض والطلب إذا كانت هذه الاتفاقيات لا تتعارض مع المبدأ.

وفيما يتعلق بالمشتقات من المستوى 2 والمستوى 3، فإن استخدام أسعار العطاءات للمراكز الطويلة وطرح الأسعار للمراكز قصيرة الأجل مطلوب عموماً لأن ذلك عادة ما يكون أكثر تمثيلاً للقيمة العادلة أكثر من الوسيلة العملية باستخدام أسعار السوق المتوسطة، إن أي قسط أو خصم مطبق يجب أن يتسق مع خصائص الأصول والخصوم.

6- القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وتقنيات التقييم المستخدمة (22): عند القيام بمعاملة تتعلق باقتناء أصل أو الالتزام بخصم ما فإن السعر المدفوع عند الاقتناء أو المتحصل عليه من الخصم هو سعر الدخول (الاعتراف الأولي)، أما القيمة العادلة فتمثل السعر المتحصل عليه عند التنازل عن الأصل أو المسدد من أجل التخلص من الخصم (سعر الخروج)، والمؤسسة لا تبيع بالضرورة الأصل بسعر اقتنائه ولا تتخلص من الخصم بسعر الالتزام به.

وعليه فالمؤسسة مجبرة على استخدام تقنيات تقييم واقعية والمعطيات المتعلقة بما متوفرة بالنوعية الكافية للتقييم بالقيمة العادلة، ومنه فالهدف من وراء استخدام تقنية ما للتقييم هو تقدير سعر لمعاملة عادية لبيع أصل أو التخلص من أصل، والتي تتم بين المشاركين في السوق في تاريخ المعاملة في ظل الشروط الحالية للسوق.

التقنيات المستخدمة للتقييم يجب استخدامها بصفة منتظمة، مع إمكانية التعديل إذا كانت تعطي تقييماً أكثر تمثيلاً ومصداقية، وقد يكون ذلك إلزامياً نظراً لأحد الأسباب التالية:

- أسواق جديدة تم تطويرها.
- معلومات جديدة أصبحت متوفرة.
- معلومات تم استخدامها سابقاً أصبحت غير متوفرة حالياً.
- تقنيات جديدة للتقييم تم تطويرها.
- شروط السوق تغيرت.

وعلى العموم يبقى موضوع التقييم بالقيمة العادلة من المواضيع التي لا زالت تحدث جدلاً كبيراً خاصة في الأسواق أو الدول التي تفتقد للمعلومات الكافية وبالتالي صعوبة استخدام مختلف نماذج التقييم العلمية (الإحصائية) وبالتالي يبقى استخدام والحفاظ على مبدأ التكلفة التاريخية أساسياً للتقييم.

المبحث الثالث: محاسبة الأدوات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

IFRS 9 : الأدوات المالية

إن المعالجة المحاسبية للأدوات المالية مهما كان نوعها من اعتراف وقياس تركت لمعيار بذاته وهو المعيار الدولي IAS 39: الأدوات المالية – الاعتراف والقياس السابق والذي يعتبر ملغى بمجرد دخول معيار إعداد التقارير المالية الدولي IFRS 9: الأدوات المالية الذي أصبح ساري المفعول من تاريخ 2018/1/1.

المطلب الأول: الانتقال المعيار من IAS 39 إلى المعيار الجديد IFRS 9

منذ صدور المعيار الدولي رقم 39 سنة 1998 وبداية العمل به سنة 2001 واجه العديد من الانتقادات والصعوبات في التطبيق، إلى حد أن الكثير من المختصين ألصق به تهمة التسبب في حدوث الأزمة المالية 2008 (أزمة الرهن العقاري) لأنها مست بشكل كبير الأدوات المالية كالقروض وتداولها المعتر في الأسواق ، وعليه منذ ذلك التاريخ بدأ التفكير فعلا في معيار جديد يعوض IAS 39 ويعطي حلا للإشكاليات التي واجهتها المؤسسات في التطبيق ويتسم بالبساطة والسهولة والوضوح ودعم هذا الاتجاه مجموعة العشرين لأكبر الدول الصناعية في العالم أو ما يصطلح عليه بـ G20 .

الفرع الأول: نظرة شاملة للمعيار IAS 39

شاركت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في مجموعة عمل مشترك دولية و التي تبحث في جدوى تقييم جميع الموجودات المالية و المطلوبات المالية حسب القيمة العادلة، حيث بدأت اللجنة العمل من تاريخ مارس 1997 في ورقة العمل المقترحة، " المحاسبة على الموجودات المالية و المطلوبات المالية". بحيث تعطي مقدمة المعيار المحاسبي الدولي IAS39 خلفية عن عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية حول الأدوات المالية ، أصبح المعيار المحاسبي الدولي IAS39 نافذ المفعول للبيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ من الأول من جانفي 2001 أو بعد ذلك التاريخ، و يسمح بالتطبيق المبكر في بداية السنة المالية 1999 تاريخ إصدار المعيار.

على مستوى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تم إصدار أحدث نسخة معدلة من المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 في ديسمبر 2003، ومع ذلك ومنذ ذلك التاريخ كان معيار المحاسبة الدولي 39 موضوع العديد من التعديلات ، بالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 12 نوفمبر 2009 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية وذلك من خلال المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الموجودات المالية والذي يهدف إلى استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بحلول عام 2013.

يعتبر المعيار IAS39 من أهم المعايير التي أحدثت تغييرات جذرية فيما يتعلق بقياس المحاسبي حيث تم طرح أسلوب القياس بالقيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي مقابل التكلفة التاريخية، خاصة بالنسبة للاستثمارات المتحصل عليها بغاية المتاجرة أو الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق، وعلى العموم تم التطرق للقياس الأدوات المالية والاعتراف بها في هذا المعيار والذي يدور حول المحاور الأساسية التالية(28):

- التعرف على كيفية الاعتراف بالأدوات المالية وطرق قياسها .
- التأكيد على استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية وهو بذلك يطرق باب مفهوم القياس وإمكانية حل المشاكل التي تتعلق بالقيمة العادلة.
- التعرف على التحوط ومبررات استخدامه وأساليب تطبيقه.

1-هدف ونطاق المعيار: هدف هذا المعيار تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال وقياسها والإفصاح عنها.

كما يجب على المؤسسات أن تطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية فيما عدا:

- الحصص في الشركات التابعة أو الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها وفق المعيار الدولي السابع والعشرون.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار السابع عشر .
- موجودات ومطلوبات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي يطبق عليها المعيار التاسع عشر. الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين كما هي معرفة في الفقرة الثالثة من المعيار الثاني والثلاثون .
- أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المؤسسة المقدمة للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق مساهمين للمؤسسة المقدمة للتقارير.
- عقود الضمانات المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي تنص على إجراء دفعات ما لم يتم المدين بالدفع عند الاستحقاق.
- عقود العوض المحتمل في عملية دمج المؤسسات و العقود التي تتطلب الدفع بناء على المتغيرات الجوية أو الجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية الأخرى.

2-مواضيع المعيار: يعالج المعيار المواضيع الآتية (29):

- كيفية الاعتراف بالأصل والالتزام المالي لأول مرة في الميزانية.
 - كيفية إلغاء الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي.
 - تصنيف ، إعادة التصنيف، وقياس الأصول والالتزامات المالية.
- تعتبر عملية الاعتراف بالأدوات المالية بأنها العمليات المتعلقة بالإقرار بالأداة المالية وإثباتها في السجلات وإظهارها في القوائم المالية وذلك من خلال إتباع إستراتيجية خاصة في تصنيفها أي حسب نية المؤسسة من اقتنائها، وفي هذا الصدد بين المعيار التاسع والثلاثون كيفية التي يجب إتباعها في عملية الاعتراف بالأدوات المالية وإظهارها في القوائم المالية. أما قياس الأدوات المالية فهو المرحلة التي تلي مرحلة الاعتراف بها، وهو عملية تحديد قيم نقدية

للأدوات المالية التي تظهر في القوائم المالية، وتختلف عملية القياس حسب حالة القياس وفئة الاستثمار التي تصنف ضمنها الأداة المالية، وفي هذا الصدد نجد هناك تقييم أولي للأداة المالية وتقييم لاحق أو نهائي للأداة المالية.

الفرع الثاني : مراحل إعداد المعيار IFRS9

بسبب ما لحق المعيار الدولي IAS39 من تعقيدات وصعوبات في التنفيذ واعتماده المطلق على التقييم بالقيمة العادلة بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وكذا مجلس معايير المحاسبة المالية FASB للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الهدف بعيد المدى من أجل تبسيط وتحسين جودة المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية، وبالرغم من التعديلات التي أجريت على المعيار IAS39 إلا أنهما أصرا على تعويضه كلية بمعيار جديد أكثر بساطة ووضوحا، فقد تمخض في مارس 2008 صدور وثيقة عمل تحت مسمى "إزالة التعقيدات في التقارير الخاصة بالأدوات المالية (*Reducing Complexity in Reporting Financial Instruments*)" والتي تحوي على طرق تقييم جديدة للأدوات المالية، وعليه تم فتح باب النقاش وتلقي التعليقات المناسبة لإحداث التعديلات المرجوة لتحسين المعلومة المالية الخاصة بالأدوات المالية، حيث وضع مجلس IASB المشروع ضمن برنامج عمله في نوفمبر 2008 أما FASB فكان في ديسمبر من نفس السنة، وفي أبريل 2009 وبعد فحص كل الردود والنقاشات التي تلقاها المجلس حول أشغاله المكرسة في الإجابة عن الأزمة المالية وتبعا لتوصيات مجموعة العشرين G20 ومجلس الاستقرار المالي FSB (*Financial Stability Board*) أعلن المجلس IASB بالتنسيق مع FASB على شروعهما في تسريع الرزمة الزمنية الخاصة باستبدال المعايير المتعلقة بالأدوات المالية، وعليه في جويلية 2009 قام IASB بنشر مسودة الإعلان: الأدوات المالية "القياس والتصنيف" ثم في نوفمبر من نفس السنة تم طرح المعيار الجديد IFRS9: الأدوات المالية، وتتلخص الإجراءات التي اتخذها مجلس IASB لاستبدال IAS39 في المراحل التالية (30):

- **المرحلة الأولى:** التصنيف والقياس وفقا للمعيار IFRS9 والذي تم نشره في نوفمبر 2009، واحتوى على إجراءات ترمي إلى تبيان طرق التصنيف والقياس للأصول المالية.

- **المرحلة الثانية:** طريقة التدهور في القيمة، ولهذا الغرض قام المجلس بإصدار مسودة إعلان تحت مسمى "الأدوات المالية: التكلفة المطفأة وتدهور القيمة" وهذا في نوفمبر 2009، وتقتصر استخدام طريقة انخفاض القيمة بناء على مخاطر الائتمان المتوقعة والتدفقات النقدية المتوقعة لكافة الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

-المرحلة الثالثة: تتعلق هذه المرحلة بمحاسبة التغطية ، والمجلس يتطلع في المدى القريب إلى إصدار الاقتراحات الناجمة عن إعادة معالجة شاملة حول الإجراءات الخاصة بمحاسبة التغطية ، وخلال الربع الأخير من سنة 2009 قام المجلس بمناقشة وتحليل أهلية الأدوات المالية المدارة بناء على مبدأ التدفقات النقدية المتعاقد عليها كونها مؤهلة لبنود التحوط على أساس القيمة العادلة. إن الهدف من المعيار الجديد IFRS9 هو التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية ، وذلك من خلال تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس ويمكن تفصيل وشرح المراحل السابقة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (13): يوضح المراحل الزمنية لإصدار معيار التقارير المالية IFRS9

نوفمبر 2009 أكتوبر 2010 ديسمبر 2011 نوفمبر 2013 جويلية 2014

نوفمبر 2009	أكتوبر 2010	ديسمبر 2011	نوفمبر 2013	جويلية 2014
IFRS9: الأدوات المالية (2009)	IFRS9: الأدوات المالية (2010)	تاريخ الدخول الإجمالي للمعيار مع إجبارية الإفصاح عن المعلومات الانتقالية (تعديلات IFRS9 و IFRS7	IFRS9: الأدوات المالية (2013)	IFRS9: الأدوات المالية (2014)
-معالجة الإجراءات الواجب إتباعها عند تصنيف وتقييم الأصول المالية	-إضافة إجراءات تصنيف وتقييم الخصوم المالية. -إدماج إجراءات الإلغاء (دون تغيير) للأصول والخصوم المالية الخاصة IAS39	-تعديل تاريخ بداية السريان للسنوات ابتداء من 2015/1/1 مع إمكانية تعديل المعلومات الواجب الإفصاح عنها حسب ما يقتضيه المعيار IFRS7	-محاسبة التغطية وتعديلات IFRS9، IFRS7 و IAS39	-إضافة إجراءات خاصة بخسائر الائتمان المنتظرة. -تعديلات في المعيار خاصة بإجراءات تصنيف وتقييم الأصول المالية. -وضع تاريخ جديد لبداية سريان المعيار فعلا هو 2018/1/1
			-إضافة نموذج شامل جديد لمحاسبة التغطية -الترخيص بإمكانية التطبيق المسبق لتغيرات القيمة العادلة، خطر الائتمان في العناصر الأخرى للنتيجة الإجمالية للخصوم المالية المعترف بها بالقيمة العادلة في سياق النتيجة الصافية	

Source : Raymond Chapot, Bulletin des nouvelles sur les IFRS (numéro spécial : Instrument Financiers), Grant Thornton , Octobre 2014, p2.

المطلب الثاني: هدف ونطاق المعيار IFRS9

الفرع الأول : الهدف واستثناءات نطاق المعيار

يهدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 إلى وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية والذي يؤدي إلى عرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تفويهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها وعدم تأكدها.

ومنه فالمعيار يطبق من قبل جميع المنشآت على جميع الأدوات المالية باستثناء(31):

- تلك الحصص في المنشآت التابعة، والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي " 10 القوائم المالية الموحدة "أو معيار المحاسبة الدولي " 27 القوائم المالية المنفصلة "أو معيار المحاسبة الدولي " 28 الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة. "
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي " 16 عقود الإيجار . "وبالرغم من ذلك:

- تخضع المبالغ المستحقة عن عقود الإيجار التمويلي ومبالغ الإيجار المستحقة عن عقود الإيجار التشغيلي المثبتة من قبل المؤجر لمتطلبات هذا المعيار لإلغاء الإثبات والهبط.

- تخضع المشتقات المدمجة في عقود الإيجار لمتطلبات هذا المعيار للمشتقات المدمجة.

- حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منفعة الموظف، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 19(منافع الموظف).
- الأدوات المالية المصدرة من قبل المنشأة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة الدولي 32 (بما في ذلك الخيارات والأذونات) والتي يتطلب تصنيفها على أنها أداة حقوق ملكية .
- الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب (1) عقد تأمين كما هو معرف في المعيار الدولي للتقرير المالي 4 "عقود التأمين"، بخلاف حقوق والتزامات المٌصدر الناشئة بموجب عقد التأمين الذي يستوفي تعريف عقد الضمان المالي، أو (2) العقد الذي يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 4 نظراً لأنه يحتوي

على ميزة المشاركة الاختيارية .وبالرغم من ذلك، ينطبق هذا المعيار على المشتقة التي تكون مُدجَّجة في عقد يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 4 .

- أي عقد آجل بين منشأة مستحوذة وحامل أسهم بائع لشرء أو بيع أعمال مُستحوذ عليها، ينتج عنه تجميع أعمال في تاريخ استحواذ مستقبلي، يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي " 3 تجميع الأعمال . "ولا يجوز أن يتجاوز أجل العقد الآجل الفترة المعقولة التي تُعد ضرورية- عادة- للحصول على أي تصديقات مطلوبة ولاستكمال المعاملة.
- ارتباطات قروض بخلاف ارتباطات القروض إذ يجب على مصدر ارتباطات قروض أن يطبق متطلبات الهبوط الواردة في هذا المعيار على ارتباطات القروض و التي هي بخلاف ذلك لا تقع ضمن نطاق هذا المعيار وأيضا تخضع جميع ارتباطات القروض لمتطلبات هذا المعيار لإلغاء الإثبات.
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب معاملات دفع على أساس السهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي " 2 الدفع على أساس السهم.
- الحقوق في دفعات لتعويض المنشأة مقابل نفقات مطلوب القيام بها لتسوية الالتزام الذي تثبته على أنه مخصص وفقا لمعيار المحاسبة الدولي " 37 المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، أو ما أثبتت له مخصص في فترة سابقة، وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 37.
- الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي " 15 الإيراد من العقود مع العملاء" والتي تُعد أدوات مالية، باستثناء تلك التي يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي 15 أن تتم المحاسبة عنها وفقا لهذا المعيار.

الفرع الثاني : نطاق عمل المعيار

تقع ضمن نطاق عمل هذا المعيار النقاط التالية(32):

- يجب أن تُطبق متطلبات هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق التي يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي 15 (إيرادات النشاطات العادية للعقود مع العملاء) أن تتم المحاسبة عنها وفقاً لهذا المعيار لأغراض إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط.
- تقع ارتباطات القروض التالية ضمن نطاق هذا المعيار :
 - ارتباطات القروض التي تسمها المؤسسة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
 - ارتباطات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بتسليم أو بإصدار أداة مالية أخرى، تعد ارتباطات القرض هذه مشتقات، ولا يعد ارتباط القرض يتم تسويته بالصافي لمجرد أن القرض يتم دفعه عن طريق أقساط (على سبيل المثال قرض عقاري يسدد على أقساط تماشياً مع تقدم التشييد).
 - الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة اقل من السوق.
- يجب أن يُطبق هذا المعيار على تلك العقود لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كانت العقود أدوات مالية، باستثناء العقود التي تم الدخول فيها ويستمر الاحتفاظ بها لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. وبالرغم من ذلك، يجب أن يُطبق هذا المعيار على تلك العقود التي تسمها المنشأة على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- يمكن أن يتم - بشكل لا رجعه فيه - وسم عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كان العقد أداة مالية، على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حتى لو كان قد تم الدخول فيه لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام.
- هناك طرق متنوعة يمكن بها تسوية عقد لشراء أو بيع بند غير مالي بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية وهي تشمل:

-عندما تسمح شروط العقد لأي من الطرفين بتسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية.

-عندما تكون إمكانية التسوية بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، غير منصوص عليها صراحة ضمن شروط العقد، ولكن لدى المنشأة ممارسة لبيع عقود مشابهة بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية (سواء مع الطرف المقابل، أو بالدخول في عقود مقاصة أو ببيع العقد قبل ممارسته أو انقضائه)؛

-عندما يكون لدى المنشأة ممارسة، لعقود مشابهة، لتسلم الأصل محل العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسلم لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش ربح المتعامل؛

-عندما يكون البند غير المالي الذي هو موضوع العقد قابل للتحويل - بسهولة - إلى نقد.

- يقع الخيار المكتوب لشراء أو بيع بند غير مالي، يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلته بأدوات مالية، فمثل هذا العقد لا يمكن الدخول فيه لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام.

المطلب الثالث: تصنيف الأدوات المالية وفق IFRS 9

الفرع الأول: الاعتراف المبدئي بالأصول المالية وتصنيفها وتقييمها

إن الأدوات المالية التي تملكها المؤسسة تكون إما في شكل أصول أو خصوم (التزامات) تسجلها المنشأة في ميزانيتها وتعالج محاسبياً كل العمليات التي تحدث عليها منذ الحصول عليها لغاية التنازل عنها من اعتراف وقياس وعرض وإفصاح.

1-تعريف الأصول المالية: أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما وفي نفس الوقت نشوء إلتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى نسميه أداة مالية (*A Financial instrument*) الأصل المالي عبارة عن(33):

- نقد.

- أداء حق ملكية لمنشأة أخرى، مثل الإستثمار في أسهم الشركات الأخرى.
- حق تعاقدى لقبض نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، مثل الذمم المدينة و أوراق القبض.

2-الإعتراف المبدئي بالأصول المالية : يتم الإعتراف بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في إشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية، ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية كأساس للإعتراف أو تاريخ التسوية بإستخدام تاريخ التعامل والإثبات في الدفاتر، ويقصد هنا بالإعتراف الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المنشأة بشكل أولي (لأول مرة) أصلاً أو إلتزاماً في الميزانية ويجب على الشركة إختيار واحد من هذين الأسلوبين كسياسة محاسبية(34):

- **تاريخ التعامل :** هو التاريخ الذي تلتزم المنشأة به بشراء أو بيع أصل مالي، ومحاسبة تاريخ التعامل تتضمن الإعتراف بأصل سيتم إستلامه أو التزم سيتم دفعه لقاء هذا الأصل بتاريخ العملية، واستبعاد الأصل الذي تم بيعه والإعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع والإعتراف بالذمم المدينة الناجمة عن البيع بتاريخ التعامل.
- **تاريخ التسوية :** أما تاريخ التسوية فهو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول المنشأة به أصل معين للغير ويتم الإعتراف بأصل معين بتاريخ إستلامه من قبل المنشأة، وكذلك الإعتراف بالتخلص من أصل معين (بيع أصل) والإعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع الأصل بتاريخ تحويل ذلك الأصل للطرف الأخر.

3- تصنيف الأصول المالية: يقسم المعيار الدولي IFRS 9 كافة الأصول المالية إلى فئتين هما (35):

- الأصول المالية التي يتم قياسها (لاحقاً عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة

(Financial Assets Measured at a Mortised Cost)

- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة *(Financial Assets Measured at Fair Value)*

ويمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة الأخيرة إلى :

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ويتم التصنيف ضمن هاتان الفئتان عند الإقتناء وعندما تصبح المنشأة طرف بموجب إرتباط تعاقدى مع

الغير، وبناءً على كل مما يلي :

أ - نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.

(The entity's business model for managing the financial assets)

ويقصد به الطريقة التي تمارس المنشأة بها نشاطها المتعلق بإدارة موجوداتها والتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على محفظة الموجودات المالية والذي يحدده موظفوا الإدارة الرئيسيين في المنشأة وليس اعتماداً على نية إدارة المنشأة لإدارة تلك الموجودات. ولا يعتمد نموذج أعمال المنشأة على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مفردة، وبالتالي فإن هذا الشرط يجب تحديده وفق مستوى تجميع أعلى أي على مستوى المحفظة.

لذلك قد تحتفظ المنشأة بمحفظة إستثمارات تقوم بإدارتها من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة إستثمارات أخرى تقوم بإدارتها لأغراض المتاجرة لتحقيق تغيرات في القيمة العادلة.

ب - نموذج خصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي:

(The contractual cash flow characteristics of the financial asset model)

ويقصد بذلك أن يكون الأصل المالي مولداً لتدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات، وقد قام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 بإلغاء التصنيف بهذا الأسلوب حيث تم إلغاء التصنيف ضمن فئة الأصول المالية المعدة للبيع والأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والقروض والذمم.

ويمكن تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما يستوفي الشرطان التاليان (36):

- إختبار نموذج الأعمال (*Business Model Test*) عندما يكون الهدف من إقتناء أداة الدين (السندات مثلا) الحصول على قيمتها الإسمية بتاريخ الإستحقاق وليس لأجل بيعها قبل تاريخ الإستحقاق بغرض الإستفادة من التغير في قيمتها العادلة.
- إختبار خصائص التدفق النقدي (*Cash Flow Characteristics Test*): عندما تعطى أداة الدين حق تعاقدى لإستلام تدفقات نقدية محددة أي إستلام فوائد دورية بتواريخ محددة. ويبين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أنه بالرغم من أن هدف نموذج أعمال المنشأة قد يكون الإحتفاظ بالأصول المالية بهدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية، إلا أنه لا يتوجب على المنشأة الإحتفاظ بجميع تلك الأدوات حتى تاريخ الإستحقاق، لذلك يمكن أن يكون الهدف من نموذج أعمال المنشأة هو الإحتفاظ بالأصول المالية من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية حتى عندما يتم بيع الأصول المالية.
- 4- القياس اللاحق للأصول المالية : بعد الإعتراف الأولي وعند إعداد القوائم المالية، يتم قياس الأصل المالي إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة وفقا لتصنيف الأصل المبدئي.
- 5- الإعتراف بفروقات تقييم الأصول المالية عند إعداد البيانات المالية: وذلك حسب ما يلي(37):
 - الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة: يجب قياسها عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مع إظهار فروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر (بيان الدخل) .
 - الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة : يتم قياسها بالتكلفة مع إطفاء العلاوة أو الخصم بطريقة الفائدة الفعالة (الحقيقية) والإعتراف بأرباح أو خسائر من الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة في حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الإعتراف بالأصل المالي أو إنخفاض قيمته (تدني) أو إعادة تصنيفه.
 - الإستثمار في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) والإعتراف بفروقات التقييم: يجب قياس كافة الإستثمارات المالية في حقوق الملكية (الأسهم مثلا) بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية مع الإعتراف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر (بيان الدخل)، بإستثناء الإستثمارات المالية في أوراق حقوق الملكية والتي تختار المنشأة قياسها بالقيمة العادلة (عند الإعتراف الأولي) وإظهار فروقات التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر والتي تعرض أيضا ضمن حقوق الملكية بإسم التغير المتراكم بالقيمة العادلة شريطة ألا تكون للمتاجرة أي أن الإستثمارات المالية في الأسهم يتم تصنيفها كما يلي(38) :

أ - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة : وهي تشمل الإستثمارات المالية في الأسهم للمتاجرة أو أية إستثمارات في الأسهم لأغراض غير المتاجرة كأن تكون إستثمار في أسهم إستراتيجية أي يتم حيازتها لفترة طويلة.

ب - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر : وهي الإستثمارات في الأسهم التي لا يحتفظ بها للمتاجرة وقررت الشركة منذ الإقتناء معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة لها عند إعداد القوائم المالية من خلال الدخل الشامل الآخر، أي بإظهار فروقات التقييم ضمن حقوق الملكية، وإذا إختارت المنشأة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها، ولا يسمح المعيار بتحويل التغير المتراكم بالقيمة العادلة إلى حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الإعتراف (بيع الإستثمارات المالية) وعلى أن يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح الناجمة عن تلك الإستثمارات في الأرباح والخسائر

6-إعادة تصنيف الأصول المالية : حسب المعيار الدولي IFRS 9 يمكن إعادة تصنيف أي أصل مالي من فئة إلى أخرى فقط عندما يتم تغيير النموذج الاقتصادي للمؤسسة الخاص بتسيير أصولها المالية و في هذه الحالة لا بد أن يتم الإفصاح عن هذا التعديل في الإيضاحات (حسب ما تقتضيه التزامات معيار التقارير المالية رقم 7 : الأدوات المالية : المعلومات الواجب الإفصاح عنها(39).

الفرع الثاني: الاعتراف المبدئي بالالتزامات المالية وتصنيفها

1-إثبات الالتزامات المالية وإلغائه: يجب على المنشأة أن تثبت التزاماً مالياً في قائمة مركزها المالي عندما، و فقط عندما، تصبح المنشأة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة، وعندما تثبت المنشأة التزاماً يجب أن تقيسه وأن تصنفه وفقاً لمتطلبات هذا المعيار.

يجب على المنشأة أن تزيل الالتزام المالي (أو الجزء من التزام مالي) من قائمة مركزها المالي عندما يتم إطفائه أي عندما يتم سداد الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغاؤه أو ينقضي، و يجب أن تتم المحاسبة عن المبادلة التي تتم بين مقترض ومقرض حالي لأدوات دين على أنها إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات لالتزام مالي جديد، وبالمثل فإنه يجب المحاسبة عن التعديل الجوهرى في شروط التزام مالي قائم أو جزء منه (سواء كان يُعزى إلى ضائقة مالية للمدين أم لا) على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات لالتزام مالي جديد.

يجب أن يتم إثبات الفرق بين المبلغ الدفترى للالتزام المالي (أو الجزء من التزام مالي) يتم إطفائه أو تحويله إلى طرف آخر والعوض المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها ضمن الربح أو

الخسارة ، إذا أعادت المنشأة شراء جزء من التزام مالي فإنه يجب على المنشأة تخصيص المبلغ الدفتری السابق للالتزام المالي بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته وذلك الجزء الذي يتم إلغاء إثباته بالاستناد إلى القيم العادلة النسبية لهذين الجزأين.

2- تصنيف الالتزامات المالية: تصنف المطلوبات المالية إلى فئتين بهدف تحديد كيفية الاعتراف وقياس تلك الالتزامات في القوائم المالية إلى:

أ-التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

Financial liabilities at fair value through profit or loss

ويقسم المعيار هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما (40):

- **محددة أو مخصصة بالقيمة العادلة :** و هي الالتزامات المالية التي تختار المنشأة (ومن لحظة اقتنائها) تصنيفها ضمن هذه الفئة وفروقات إعادة تقييمها بالقيمة العادلة لها تعالج من خلال الأرباح والخسائر.
 - **التزامات محتفظ بها للمتاجرة:** ومن أمثلتها الإلتزامات الناتجة عن السندات المقترضة في عمليات بيع قصيرة الأجل والتي يتوجب ردها في المستقبل، ويعتبر الإلتزام المالي كإلتزام محتفظ به للمتاجرة إذا تم الحصول عليه أو نشأ بهدف توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش ربح المتاجرة وتشمل الإلتزامات المالية الأوراق المباعة قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيق أرباح نتيجة تذبذب أسعارها خلال فترات قصيرة مثل الإلتزامات الناجمة عن العقود المشتقة، والإلتزامات التجارية الأخرى.
- يمكن أن تحدد المنشأة، عند الاعتراف المبدئي، بشكل غير قابل للنقض إلتزام مالي على أنه مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، أو عندما ينتج عن القيام بذلك معلومات أكثر ملائمة لأن(41):
- المنشأة تحذف أو تقلص بشكل كبير من عدم التطابق في القياس أو الاعتراف (يشار له أحيانا بسوء المطابقة المحاسبية)» الذي قد ينشأ من قياس الأصول أو الإلتزامات أو من الاعتراف بالأرباح والخسائر منها وفق أسس مختلفة؛ أو
 - يتم إدارة مجموعة من الإلتزامات المالية أو الأصول المالية والإلتزامات المالية ويُقيّم أداؤها على أساس القيمة العادلة وفق الإستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو إستراتيجية إستثمارية موثقة، وتُقدم المعلومات حول المجموعة داخليا وفق ذلك الأساس إلى موظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة) حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة الدولي 24 :الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة)، مثل مجلس إدارة المنشأة والمدير التنفيذي الرئيسي.

ب - الالتزامات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية

(Effective Interest Method) : مثل حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل

الديون المستحقة على المنشأة.

المطلب الرابع : تدني قيمة الأدوات المالية وفق IFRS 9

الفرع الأول: الأدوات التي تخضع لاختبار تدني القيمة

النسخة النهائية للمعيار IFRS 9 أدرجت النموذج الجديد لتدني قيمة الأدوات المالية الذي يمكن من الاعتراف السريع لخسائر القرض المحتملة عكس ما كان عليه في المعيار الدولي IAS 39، جاء هذا التغيير تبعاً لتوصيات اتفاقيات BAL III التي تسمح بتكوين مؤونات على القروض بالرغم من عدم وجود مؤشرات لتدني القيمة ، يتم إدراج الأدوات المالية التالية ضمن نطاق متطلبات الانخفاض في القيمة في المعيار الدولي IFRS 9 (42):

- أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة، على سبيل المثال: الذمم التجارية، القروض المدينة من الأطراف ذات علاقة أو موظفي الإدارة العليا، ذمم مدينة مؤجلة، و قروض بين الشركات في بيانات مالية منفصلة.
- أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)
- عقود الضمانات المالية (باستثناء تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) .
- مستحقات التأجير ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار.
- موجودات العقود ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود مع العملاء.
- ذمم مدينة ناتجة عن معاملات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 عقود الإنشاء فبالنسبة للمدينون التجاريون والموجودات التعاقدية التي لا تحتوي على عنصر تمويل هام وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 (عموماً الذمم التجارية والموجودات التعاقدية التي تستحق خلال 12 شهراً أو أقل)، "خسائر الائتمان المتوقعة طوال العمر" معروف، وبما أن آجال الاستحقاق تكون عادة 12 شهراً أو أقل، فإن الخسارة الائتمانية لمدة 12 شهراً ومدى الحياة المتوقعة و خسائر الائتمان ستكون هي نفسها.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

يسمح نموذج انخفاض القيمة الجديد للشركات باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم التجارية المدينة باستخدام مصفوفة المخصصات، ومن الناحية العملية، تقوم العديد من المؤسسات بالفعل بتقدير خسائر الائتمان باستخدام مصفوفة المخصصات حيث يتم تجميع الذمم التجارية المدينة على أساس تصنيفات العملاء المختلفة وأنماط الخسارة التاريخية المختلفة (على سبيل المثال، المنطقة الجغرافية ونوع المنتج وتصنيف العميل، ضمانات أو تأمين ائتمان تجاري، أو نوع من العملاء)، وفي إطار النموذج الجديد سيتعين على المؤسسات تحديث معدلات المخصصات التاريخية مع التقديرات الحالية والمتوقعة ويمكن إتباع نهج مماثل لعقد الأصول.

الفرع الثاني : مراحل عملية اختبار تدني القيمة: النموذج الجديد لتدني القيمة يطبق على كل الأصول المالية وليس على كل أصل على حدى حسب تصنيفه مثل ما كان معمول به في المعيار الدولي IAS 39، هذا النموذج يفرق بين ثلاث مراحل لتدني قيمة الأصول المالية كما يلي (43) :

- **المرحلة الأولى :** منذ الحصول على الأصل المؤسسة تسجل التدني المحتل لقيمة الأصل على مدة 12 شهر ، أما النواتج المالية المحتملة فتحسب على أساس القيمة الخام للأصل دون احتساب قيمة الخسارة المحتملة.
- **المرحلة الثانية :** في حالة ارتفاع خطر الائتمان بصفة مفاجئة وبقيمة تعتبر مهمة فالخسائر المحتملة طيلة مدة القرض يجب الاعتراف بها ، أما فوائد القرض فيتم حسابها على المبلغ الخام للأداة المالية (دون حساب الخسائر المحتملة)
- **المرحلة الثالثة :** في حالة تراجع درجة ائتمانية القرض (نوعيته) بحيث درجة استحقاقه تصبح مهددة فالفوائد تحسب على المبلغ الصافي للأداة المالية (بخضم الخسائر المحتملة) مع الإبقاء على الاعتراف بها كمؤونات (الخسائر المحتملة).

بموجب متطلبات معيار التقارير المالية رقم 9 يجب على المنشأة وبتاريخ كل ميزانية تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية، وتشير المؤشرات التالية على وجود إنخفاض (تدني) في قيمة الأصول المالية :

- وجود صعوبات مالية كبيرة لدى الجهة المصدرة للأداة المالية أو الطرف المقابل في التعاقدات المالية.

- عدم إلتزام الجهة المصدرة للأداة المالية بنود العقد، مثل عدم دفع قيمة الأداة المالية أو الفوائد أو التأخر فيه، ومن الأمثلة عليها عدم تسديد أو تأخر مُصدر السندات عن دفع الفوائد الدورية أو عدم دفع قيمة السندات عند الاستحقاق.
- احتمالية مرتفعة لإفلاس الجهة المصدرة للأداة المالية، أو جدولة الديون المتعثرة.
- عدم وجود سوق نشط لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية لدى مُصدر ذلك الأصل (مثل الجهة مصدرة السندات) أما إختفاء سوق نشط للأداة المالية لا يعتبر بحذ ذاته دليل على إنخفاض القيمة العادلة ما لم يكن مقترن بمعلومات حول وجود صعوبات مالية لدى المُصدر.
- توفر معلومات حول إنخفاض مهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من مجموعة أصول مالية منذ تاريخ أول إعتراف بتلك الأصول.
- الإعتراف بخسارة إنخفاض في قيمة الأصل المالي في فترة تقدم التقارير المالية السابقة.

ويتم تطبيق متطلبات إنخفاض القيمة على فئات الأصول التالية :

- الأصول المالية بالتكلفة المطفأة
 - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر.
- وعليه فالإعتراف بخسارة إنخفاض الأصول المالية (تدني القيمة): يجب أن يكون في بيان الدخل، بإعتبارها خسارة تدني في القيمة والتي يتم الإعتراف بها عند وجود دليل موضوعي على إنخفاض القيمة نتيجة حدوث حدث واحد أو أكثر بعد الإعتراف المبدئي بالأصل وإذا كان للخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول والتي يمكن تقديرها بموثوقية، ويمكن التعبير عن خسارة القيمة بالمعادلة التالية(44) :

خسارة التدني = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة - القيمة الدفترية للأصل المالي

و منه يمكن استرجاع خسائر تدني قيمة الأصول المالية في الفترات المالية اللاحقة للإعتراف بخسارة إنخفاض قيمة الأصول المالية، إذا إرتفعت قيمة هذه الأصول (أي إنخفاض خسارة التدني) مثل تحسن الملاءة المالية لمصدر السندات يتم الإعتراف بها ضمن بيان الدخل كأرباح إستعادة خسائر التدني، ولا يتم الإعتراف بأرباح إستعادة خسائر التدني في قيمة الإستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية (مثل الأسهم مثلا) ضمن بيان الدخل إلا عند بيع الإستثمارات نظرا لصعوبة التفريق بين مبلغ إستعادة خسائر التدني وبين الإرتفاع في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

المبحث الثالث: محاسبة التغطية وفق معيار إعداد التقارير المالية 9 IFRS: الأدوات المالية

تم صدور هذا الجزء من المعيار في الفصل السادس منه في نوفمبر 2013 تحت اسم: محاسبة التغطية (*Hedging Accounting*) ، ولكن النسخة النهائية كانت في جويلية 2014 ، ونظرا لاتسام إجراءات محاسبة التغطية التي وردت في المعيار الدولي رقم 39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس بالتعقيد وصعوبة التطبيق كانت محل انتقاد العديد من المهنيين على المستوى الدولي (45).

جاءت الإجراءات الجديدة لمعيار التقارير المالية رقم 9 والتي كانت تهدف لتصحيح بعض الأخطاء الواردة في المعيار السابق في سبيل تحسين أداء المؤسسة في تسيير مخاطرها وهذا من خلال:

- رفع درجة القابلية سواء للبنود المتحولة أو أدوات التحوط.
 - وضع مقارنة امتياز تقوم على مبادئ صحيحة تؤدي إلى تقييم مدى فعالية محاسبة التغطية .
- وكانت أهم التغييرات مقارنة بالمعيار 39 هي قيام إجراءات محاسبة التغطية الجديدة على مقارنة تستند إلى مبادئ تطبق على الأصول المالية وغير المالية وكذا تبيان الطرق التسييرية فيما يخص الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة (46).

المطلب الأول : محاسبة التحوط وأنواع التحوط

الفرع الأول: محاسبة التحوط أهدافها وعناصرها

كما سبق الذكر فالتحوط هو نشاط إدارة المخاطر يهدف إلى تحقيق النتائج التي من المتوقع أن ترتبط ارتباطا سلبيا بأنواع محددة من المخاطر، و التي تحاول المؤسسة تجنبها كليا أو جزئيا، وعليه يمكن تعريف محاسبة التحوط كما يلي : " محاسبة التحوط هي تقنية تقوم بتعديل الأساس العادي للاعتراف بالأرباح والخسائر (الإيرادات والمصروفات) المرتبطة بالبند المغطى أو أداة التحوط لتمكين الأرباح والخسائر من أداة التحوط من الاعتراف بها في الربح أو الخسارة في نفس الفترة التي يتم فيها تحديد الخسائر والمكاسب الناتجة عن البند المتحوط له" (47).

إن هدف محاسبة التحوط هو في البيانات المالية عن أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة عندما يستخدمون الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة و يمكن أن تؤثر هذه المخاطر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل. يمكن تلخيص أهداف محاسبة التحوط في الأهداف التالية(48):

- الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها المؤسسة، لاسيما تلك التي تنشأ عن التفاعل مع الآخرين
 - الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع هذه المخاطر.
 - الاعتراف بمعاملات التحوط.
 - قياس أثر عمليات التحوط على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في وفقا لمعايير محاسبية محددة.
- أما المشتقات المالية كما ذكرنا سابقا يتم إدراجها بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية، بغض النظر عما إذا كانت أو لم تكن جزءا من علاقة محاسبة التحوط ، يمكن الاعتراف بالتقلبات في القيمة العادلة للمشتقات بطرق مختلفة، وذلك حسب نوع علاقة التحوط:

- غير محددة أو مضاربة .
- تحوط القيمة العادلة .
- تحوط التدفقات النقدية .
- تحوط صافي الاستثمار.

وتسمى بعض المشتقات "غير محددة" أو "مضاربة" وهي تتضمن مشتقات غير مؤهلة لمحاسبة التحوط، وهي تشمل أيضا المشتقات التي قد تقرر المنشأة التعامل معها على أنها غير محددة حتى وإن كانت مؤهلة لمحاسبة التحوط، يتم الاعتراف بهذه المشتقات كأصول أو التزامات للمتاجرة و يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة

عن تقلبات قيمتها العادلة مباشرة في الأرباح أو الخسائر، أما العلاقات الثلاثة الأخرى سوف يتم التطرق لها بالتفصيل لاحقاً.

عند أية عملية تحوط يجب التفرقة بين عنصرين أساسيين هما أداة التحوط والبند المتحوط منه فالتحوط هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلال إستخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر من ذلك أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة (مقابلة) التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو إلتزام مالي أو لأي عملية مستقبلية:

1-أداة التحوط: تتمثل في المشتقات المالية أو تعتبر في حالة التحوط لمخاطر أسعار الصرف أصل مالي أو إلتزام مالي غير مشتق، ويطلق على الأداة المالية أداة تحوط إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافئ أو تقابل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له، كما يجب أن تكون المشتقة المالية التي تعتبر أداة التحوط قد تمت مع طرف خارجي وليس أحد دوائر أو أقسام المنشأة.

وعليه ما تم ملاحظته أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 اتبع نهجاً مختلفاً في استخدام الأدوات المالية للتحوط إذ يسمح للمؤسسات الآن استخدام أصول مالية غير مشتقة أو الإلتزامات المالية غير المشتقة والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة من خلال :

● التزامات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي مبلغ التغير في القيمة العادلة لها يكون بسبب التغيرات في القيمة العادلة لمخاطر الائتمان لتلك الإلتزامات في الإيرادات الشاملة الأخرى (لا تعتبر مؤهلة كأداة تحوط ويرجع ذلك إلى عدم إدراج التغير في القيمة العادلة بالكامل في الأرباح أو الخسائر، والتي تسمح في الواقع للمنشأة بتجاهل الائتمان الخاص بها عند تقييم وقياس عدم فعالية التحوط وبالتالي يقع التناقض مع مفاهيم محاسبة التحوط

● أداة حقوق الملكية التي اختارت المنشأة عرض التغيرات فيها فإن القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى تعتبر مؤهلة كأداة تحوط في تغطية مخاطر العملات الأجنبية ومرة أخرى، يعكس ذلك أن التغيرات في القيمة العادلة ليست كذلك معترف بها في الربح أو الخسارة، وهو ما يتنافى مع آليات تغطية القيمة العادلة وتحوطات التدفقات النقدية.

2-البند المتحوط له: هو أصل أو إلتزام أو تعاقد مؤكد أو صافي إستثمار في عملية أجنبية يعرض المنشأة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها، أو بتعبير آخر هو العنصر الذي يغطي المخاطر التي يتعرض لها البند المتحوط له، وكثيراً ما تكون أداة التحوط مشتقة(49).

وعليه يمكن أن يكون إما بند تحوط واحد أو مجموعة من العناصر شريطة فقط الأصول والالتزامات المالية والمعاملات المتوقعة مع الطرف الخارجي مؤهلة لمحاسبة التحوط وكاستثناء التحوط من مخاطر العملات الأجنبية للبند النقدي داخل المجموعة مؤهلة للتحوط إذا كانت مخاطر العملات الأجنبية تؤثر على الأرباح أو الخسائر الموحدة الأرباح أو الخسائر الموحدة (لم تتغير هذه المتطلبات من معيار المحاسبة الدولي رقم 39)، وكما هو الحال مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39، يجب أن يظل البند الذي يتم التحوط له قابل للقياس بشكل موثوق به و يجب أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة بدرجة كبيرة.

ومع ذلك، فإن ما تغير في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39، هو كيفية التحوط إذ يتم تصنيف البنود في علاقة التحوط على وجه الخصوص وتعيين المخاطر، المكونات الاسمية وتصنيف التعرضات المجمعة لهذه التغييرات، والتي ينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف إلى المزيد من أنشطة إدارة المخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط و تنبع جميعها الهدف الأوسع لمشروع لمحاسبة التحوط من أجل موازنة مخاطر المنشأة بشكل أفضل مع نتائج المحاسبة (50).

ومنه وعند المحاسبة عن التحوط يتم الربط بين أداة التحوط بالمحاسبة عن البند المتحوط له، بحيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية في أداة التحوط بنفس الفترة التي يتم الاعتراف بها في التغيرات في البند المتحوط له تحقيقاً لمبدأ المقابلة.

الفرع الثاني: أنواع التحوط

يتناول المعيار ثلاثة أنواع من التحوط هي :

1- تحوط القيمة العادلة Fair Value Hedge: وهو التحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو إلتزام مالي معترف به أو إلتزامات غير معترف بها بعد، مثل الإلتزام بشراء أو بيع أصل مالي بسعر محدد ويحتمل وجود مخاطر في تغيرات القيمة العادلة له بحيث تؤثر على الأرباح والخسائر.

- إن هدف تحوط القيمة العادلة هو تقليل التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها بالفعل في الميزانية أو الإلتزام الثابت غير المعترف به سابقاً (أو أحد مكونات أي بند من هذا القبيل) والذي يعزى إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الأرباح أو الخسائر المبلغ عنها. ولذلك، فإن هدف تحوط القيمة العادلة هو مقاصة الربح أو الخسارة في التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له مع التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط، إذا كان البند المغطى هو أداة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة

من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن التعرض المحوط يجب أن يكون عرضة للتأثير على الدخل الشامل الآخر، إن الاعتراف بأداة التحوط يكون كما يلي :

- يتم الاعتراف بالخسائر أو المكاسب الناتجة عن إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة (أو الدخل الشامل الآخر، بما في ذلك عدم فعالية التحوط، إذا كان البند المتحوط له لأداة حقوق ملكية مصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- إذا كانت أداة التحوط عبارة عن أداة تحوط غير مشتقة من عنصر مخاطر العملات الأجنبية للبند المتحوط له، فإن المبلغ المعترف به في الربح أو الخسارة المتعلق بأداة التحوط هو الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة قياس، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 21، مكون من قيمته الدفترية.

إن الاعتراف بالبند المغطى يكون كما يلي :

• إذا تم قياس البند المغطى بالتكلفة المطفأة أو أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن ربح أو خسارة التحوط من البند المتحوط له يعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له (إن وجد) ويتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة و يتم إطفاء تعديل القيمة الدفترية إلى الربح أو الخسارة، قد يبدأ الإطفاء حالما يكون هنا، ومن الناحية النظرية يستند الإطفاء إلى إعادة حساب معدل الفائدة الفعلي للبند المغطى أما من الناحية العملية ولتخفيف العبء الإداري لعمليات التسوية يستمر تعديل البند المغطى للتغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى المخاطر المغطاة، قد يكون من الأسهل تأجيل سداد التسوية حتى يتم التوقف عن تعديل البند المتحوط له للمخاطر المتحوط لها، يجب على المنشأة تطبيق نفس سياسة الإطفاء لكافة أدوات الدين كما يلي (51):

• إذا كان البند المغطى هو أداة حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، فإن أرباح أو خسائر التحوط للبند المغطى تبقى في الدخل الشامل الآخر.

• إذا كان البند المتحوط له التزاما غير معترف به (أو مكون منه) يتم الاعتراف بالتغير التراكمي اللاحق في القيمة العادلة للالتزام الشركة غير المعترف به والمتعلق بالمخاطر المغطاة كأصل أو التزام ذي ربح مطابق أو الخسائر المسجلة في الربح أو الخسارة، إذا كان الالتزام الراسخ هو حيازة أصل أو تحمل التزام، يتم تعديل القيمة الدفترية الأولية للأصول أو الالتزامات الناتجة عن المنشأة التي تفي بالالتزام الثابت بحيث تشمل التغير التراكمي في القيمة العادلة للالتزام المنسوب إلى مخاطر التحوط التي تم إدراجها في بيان المركز المالي.

2- تحوط التدفقات النقدية *Cash Flows Hedge* : وهو التحوط ضد التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر معينة مرتبطة بأصل أو إلتزام تم الإعتراف به أو عملية مرجحة الحدوث، ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات على الأرباح والخسائر.

- وطالما أن تغطية التدفقات النقدية تفي بالمعايير المؤهلة، ينبغي أن تكون عالققة التحوط على النحو التالي(52) :

-المكون المنفصل في حقوق الملكية المرتبط بالبند المتحوط له (احتياطي تغطية التدفقات النقدية أو احتياطي التحوط سابقا في معيار المحاسبة الدولي 39) يتم تعديله من خلال:

-الربح أو الخسارة المتراكمة على أداة التحوط

-التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى

- الجزء من الربح أو الخسارة من أداة التحوط التي تعتبر فعالة (أي الجزء الذي يقابله التغير في احتياطي تغطية التدفقات النقدية المحتسب) في الدخل الشامل الآخر.

- أي مكاسب أو خسائر متبقية من أداة التحوط (أو أي مكسب أو خسارة مطلوبة لموازنة التغير في احتياطي تحوط التدفق النقدي المحسوب) هو تحوط عدم الفعالية الذي ينبغي الاعتراف به في الربح أو الخسارة يتم لاحقا احتساب المبلغ المتراكم في احتياطي تغطية التدفقات النقدية كما يلي اعتمادا على طبيعة المعاملة المغطاة :

- إذا أدى ذلك إلى الاعتراف ببند غير مالي، فإن المبلغ المتراكم في حقوق الملكية يتم حذفه من

المكون المستقل لحقوق الملكية وتدرج في التكلفة المبدئية أي القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات المتحوط لها.

- تطبق المعاملة المحاسبية نفسها عندما تكون معاملة التحوط المتوقعة غير المالية يصبح البند في وقت

لاحق التزاما قويا يتم من خلاله محاسبة تغطية القيمة العادلة.

- بالنسبة لأية تغطية أخرى للتدفقات النقدية، يتم إعادة تصنيف المبلغ المتراكم في حقوق الملكية إلى

الربح أو الخسارة كتعديل إعادة تصنيف في نفس الفترة أو الفترات التي تم خلالها تغطية المخاطر، تؤثر التدفقات

النقدية على الربح أو الخسارة، هذا الإثبات المحاسبي لا يؤثر على الدخل الشامل لآخر الفترة .

في حالة التوقف عن محاسبة تغطية التدفقات النقدية، فإن المبلغ المتراكم في الدخل الشامل ينبغي :

- أن تبقى في الدخل الشامل المتراكم إذا كان من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة؛
 - يتم إعادة تصنيفها فوراً إلى الربح أو الخسارة كتعديل إعادة تصنيف إذا تم تغطيتها أي لم يعد من المتوقع حدوث تدفقات نقدية مستقبلية.
 - بعد التوقف عن السداد، عند حدوث التدفق النقدي المغطى، يتم استبعاد أي مبلغ متبقي ينبغي احتساب تكاليف الإيرادات الشاملة الأخرى بناء على طبيعة المعاملة الأساسية، ويتطلب المعيار بهذا الخصوص ما يلي :
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عن تغير قيمة أداة التحوط (المشتقة المالية)والذي يعتبر تحوط فعال مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية، والتحوط الفعال من التغيرات في قيمة البند المتحوط له هو الذي يغطي ما نسبته من 80% إلى 125%.
- أما الجزء غير الفعال فيعترف به في الأرباح والخسائر (بيان الدخل)
- عند وجود مصاريف تتعلق بالبند المتحوط له مثل مصروف الإهلاك أو الإطفاء، يتم تحويل المبلغ المعترف به سابقاً لتغير القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية إلى حساب الأرباح والخسائر.
- ومن الأمثلة على تحوط التدفقات النقدية عملية التحوط التي تقوم بها المنشأة التي تصدر إسناد قرض بسعر فائدة عائِم (متغير) مما قد ينجم عنه دفعات نقدية متغيرة تؤثر على التدفق النقدي وبيان الدخل في حالة إرتفاع سعر الفائدة العائِم بتاريخ إستحقاق الفائدة، وأفضل وسيلة تحوط له هي عقد مبادلة (مقايضة) سعر فائدة عائِم مقابل دفع سعر فائدة ثابت خلال مدة السندات.
- عندما تتوقف المنشأة عن محاسبة التحوط من التدفقات النقدية، فإنها ستحسب المبلغ المتراكم في احتياطي تغطية التدفقات النقدية من الدخل الشامل الآخر كما يلي(53) :
- إذا كان من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يبقى هذا المبلغ في احتياطي تحوط التدفق النقدي حتى تحدث التدفقات النقدية المستقبلية أو كما هو مذكور أعلاه، حتى يصبح المبلغ المتراكم في احتياطي تغطية التدفقات النقدية من الإيرادات الشاملة الأخرى خسارة لن يتم استردادها في فترة أو أكثر من الفترات المستقبلية.

- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف هذا المبلغ فوراً من احتياطي تغطية التدفقات النقدية إلى الربح أو الخسارة كتعديل إعادة التصنيف، قد يكون من المتوقع حدوث تدفقات نقدية مستقبلية متحوط لها لم يعد من المرجح حدوثها.

3- تحوط صافي الاستثمار *Net Investment Hedging*: إن تحوط صافي الاستثمار أو التحوط

لصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية هو تحوط لمخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن حصة المنشأة التقارير في صافي موجودات العملية الأجنبية، وقد تكون أداة التحوط إما أداة مشتقة أو أداة مالية غير مشتقة (54).

- يتم الاعتراف بالجزء الفعال من الربح أو الخسارة من أداة التحوط في "احتياطي تحويل العملات الأجنبية" من الدخل الشامل الآخر، كما فرق الصرف الناشئة على صافي الاستثمار يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى، والهدف من ذلك هو مطابقة كل من فروق سعر الصرف.
- يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من الربح أو الخسارة من أداة التحوط في الأرباح أو الخسائر.
- عند التخلص من (أو التخلص الجزئي) أو تصفية العملية الأجنبية، يتم تحويل الرصيد المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية من الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلقة بالتحوط وصافي فروقات تحويل العملات الأجنبية المرتبطة به من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الربح أو الخسارة.

الفرع الثالث: تحوط مجموعة من البنود

قد تلجأ المؤسسة لاستخدام أداة مشتقة واحدة لتحوط ضد خطر ما يغطي مجموعة من البنود وذلك ضمن إستراتيجيتها لتغطية المخاطر التي تتبعها.

1- تأهل مجموعة من البنود على أنها البند المُتحوط له : تتعد مجموعة من البنود (بما في ذلك مجموعة من بنود تشكل صافي مركز) بنداً مُتحوطاً له مؤهلاً فقط إذا:

- تكوّنت من بنود (بما في ذلك مكونات لبنود) تُعد بنوداً مُتحوط لها مؤهلة بشكل فردي.
 - كانت البنود ضمن المجموعة يتم إدارتها معاً على أساس جماعي لأغراض إدارة المخاطر.
 - في حالة تحوط تدفق نقدي لمجموعة من البنود التي لا يُتوقع أن تكون التقلبات في تدفقاتها النقدية تناسبية (بشكل تقريبي) مع التقلب الكلي في التدفقات النقدية للمجموعة بحيث تنشأ مراكز مخاطر تعويضية:
- كانت تحوطاً من مخاطر عملات أجنبية .

- كان وسم صافي المركز هذا يحدد فترة التقرير التي يتوقع أن تؤثر خلالها معاملات التوقع على الربح أو الخسارة

2- وسم مكون لمبلغ اسمي: وذلك وفق الشروط التالية:

- يُعد المكون الذي يمثل جزءاً من مجموعة مؤهلة من البنود بنداً متحوطاً له مؤهلاً شريطة أن يكون الوسم متفقاً مع هدف المنشأة من إدارة المخاطر.
 - يُعد المكون الذي يمثل شريحة من مجموعة كلية مؤهلاً للمحاسبة عن التحوط فقط إذا:
- كان من الممكن تحديده - بشكل منفصل - وقياسه - بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- كان الهدف من إدارة المخاطر هو تحوط لمكوّن يمثل شريحة.
- كانت البنود في المجموعة الكلية التي تم تحديد الشريحة منها معرضة للمخاطر المتحوط منها نفسها بحيث لا يتأثر قياس الشريحة المتحوط لها بالجزء من الشريحة المتحوط لها الذي تشكله بنود معينة من المجموعة الكلية.

- لتحوط بنود قائمة وكانت المنشأة تستطيع تحديد وتتبع المجموعة الكلية من البنود التي يتم منها تحديد الشريحة المتحوط لها بحيث تكون المنشأة قادرة على الالتزام بمتطلبات المحاسبة عن علاقة التحوط.

- كانت أي بنود ضمن المجموعة التي تتضمن خيارات دفع مقدم تستوفي المتطلبات لمكونات مبلغ اسمي .

المطلب الثاني: تقييم علاقة التحوط وإيقافها

لإنشاء علاقة التحوط لا بد من توفر بعض الشروط لتأهيل الأداة المالية للتحوط وكذا متابعة هذه العلاقة من خلال فاعليتها ثم توقيفها عند انتهاء العلاقة .

الفرع الأول : فاعلية التحوط

فاعلية التحوط هي مدى ما تم من مقاصة بين التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط والتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له (على سبيل المثال عندما يكون البند المتحوط له هو مكون مخاطر، فإن التغير ذا الصلة في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية لبند هو التغير الذي يمكن نسبته إلى المخاطر المتحوط منها)، أما عدم فاعلية التحوط هي المدى الذي تكون فيها التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط أكبر أو أقل من تلك للبند المتحوط له، عند وسم علاقة تحوط وعلى أساس مستمر يجب على المنشأة تحليل مصادر عدم فاعلية التحوط التي يتوقع أن تؤثر على علاقة التحوط خلال أجلها وهذا التحليل هو الأساس لتقويم المنشأة لمدى استيفائها لمتطلبات فاعلية التحوط.

ومنه توجد علاقة اقتصادية بين أداة التحوط والبند المتحوط له من خلال القيم التي تتحرك عموماً في الاتجاه المعاكس من جراء المخاطر نفسها، والتي هي المخاطر المتحوط منها وعليه يجب أن يكون هناك توقعاً بأن قيمة أداة التحوط وقيمة البند المتحوط له سوف تتغيران - بشكل منظم - استجابة للحركات إما في الأساس نفسه أو في الأساس التي تكون مترابطة - بشكل اقتصادي - بالطريقة التي بها يستجيبان معها بشكل مشابه للمخاطر التي يتم التحوط منها (على سبيل المثال خام برنت ونفط خام ويست تكساس انترميديا).

فمنظراً لأن نموذج المحاسبة عن التحوط يستند إلى فكرة عامة للمقاصة بين المكاسب والخسائر من أداة التحوط والبند المتحوط له، فإن عدم فاعلية التحوط يتم تحديدها ليس فقط من خلال العلاقة الاقتصادية بين تلك البنود (أي التغيرات في أسسها) ولكن أيضاً من خلال أثر المخاطر الائتمانية على قيمة كل من أداة التحوط والبند المتحوط له، إن أثر المخاطر الائتمانية يعني أنه حتى لو كانت هناك علاقة اقتصادية بين أداة التحوط والبند المتحوط له، فإن مستوى المقاصة قد يصبح غير منظم، وقد ينتج ذلك عن تغير في المخاطر الائتمانية لأي من أداة التحوط أو البند المتحوط له والتي لها حجم يؤدي إلى أن تهيمن المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج عن العلاقة الاقتصادية، إن مستوى الحجم الذي يؤدي إلى الهيمنة هو المستوى الذي ينتج عنه خسارة

(أو مكسب) من المخاطر الائتمانية تبطل أثر التغيرات في الأسس على قيمة أداة التحوط أو البند المتحوط له، حتى ولو كانت تلك التغيرات كبيرة، وفي المقابل حتى لو كان هناك خلال فترة معينة تغيراً قليلاً في الأسس، فإن حقيقة أنه حتى التغيرات الصغيرة - المتعلقة بالمخاطر الائتمانية - في قيمة أداة التحوط أو البند المتحوط له قد تؤثر في القيمة أكثر من أثرها على الأسس لن تحدث هيمنة.

وفقاً لمتطلبات فاعلية التحوط، فإن نسبة التحوط في علاقة التحوط يجب أن تكون نفس النسبة التي تنتج عن كمية البند المتحوط له الذي تُحوط له المنشأة فعلياً وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة فعلياً لتحوط تلك الكمية من البند المتحوط له، وعليه فإذا كانت المنشأة تتحوط من أقل من 100 في المائة من التعرض على بند، مثل 85 في المائة، فيجب عليها أن تسم علاقة التحوط باستخدام نسبة تحوط هي نفسها التي تنشأ عن 85 في المائة من التعرض وكمية بند التحوط التي تستخدمها المنشأة فعلياً لتحوط نسبة 85 في المائة تلك، وبالمثل فإذا كانت المنشأة على سبيل المثال تتحوط من تعرض باستخدام مبلغ اسمي قدره 40 وحدة من أداة مالية، فإنه يجب عليها أن تسم علاقة التحوط باستخدام نسبة تحوط تكون هي نفس النسبة التي تنشأ عن كمية قدرها 40 وحدة (أي أن المنشأة يجب ألا تستخدم نسبة تحوط تستند إلى كمية أكبر من الوحدات التي قد تحتفظ بها في المجموع أو كمية أقل من الوحدات) والكمية من البند المتحوط له الذي تتحوط له بالفعل بالوحدات الأربعين تلك. لا يحدد هذا المعيار طريقة لتقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط، وبالرغم من ذلك يجب على المنشأة استخدام طريقة تأخذ في الحسبان الخصائص ذات الصلة بعلاقة التحوط بما في ذلك مصادر عدم فاعلية التحوط واعتماداً على تلك العوامل، يمكن أن تكون الطريقة وصفية أو كمية (55).

الفرع الثاني: المحاسبة عن علاقة التحوط المؤهلة وإعادة التوازن لها

الغرض من تحوط التدفق النقدي هو تأجيل المكسب أو الخسارة من أداة التحوط إلى فترة أو فترات تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتحوط لها على الربح أو الخسارة. ومثال على تحوط تدفق نقدي هو استخدام المقايضة لتغيير دين بمعدل فائدة معوم (سواء تم قياسه بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة) إلى دين بمعدل فائدة ثابت (أي تحوط معاملة مستقبلية تكون التدفقات النقدية التي يتم التحوط لها فيها هي دفعات الفائدة المستقبلية) وفي المقابل فإن الشراء المتوقع لأداة حقوق ملكية التي، حال اقتنائها تتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هو مثال على بند لا يمكن أن يُعد البند المتحوط له في تحوط تدفق نقدي، لأن أي مكسب أو خسارة من أداة التحوط يمكن تأجيله لا يمكن إعادة تصنيفه - بشكل مناسب - ضمن الربح أو الخسارة خلال فترة يحقق فيها المقاصة، وللسبب نفسه فإن الشراء المتوقع لأداة حقوق ملكية التي عند اقتنائها تتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة مع عرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر لا يمكن أيضاً أن يكون بنداً متحوط له في تحوط تدفق نقدي.

عند قياس فاعلية التحوط يجب على المنشأة الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود وعلية تحدد المنشأة قيمة البند المتحوط له على أساس القيمة الحالية. لحساب التغير في قيمة البند المتحوط له لغرض قياس عدم فاعلية التحوط، يمكن للمنشأة استخدام مشتقة لها شروط تطابق الشروط الأساسية للبند المتحوط له (ويشار إليها عادة على أنها 'مشتقة افتراضية').

يشير إعادة التوازن إلى التعديلات التي يتم إجراؤها على الكميات الموسومة من البند المتحوط له أو أداة التحوط في علاقة تحوط موجودة بالفعل لغرض الحفاظ على نسبة تحوط تلتزم بمتطلبات فاعلية التحوط ولا تشكل التغيرات في الكميات الموسومة من البند المتحوط له أو أداة التحوط لغرض مختلف إعادة توازن لغرض هذا المعيار.

تتم المحاسبة عن إعادة التوازن على أنها استمرار لعلاقة التحوط وعند إعادة التوازن فإن عدم فاعلية التحوط لعلاقة التحوط يتم تحديدها وإثباتها فوراً قبل تعديل علاقة التحوط.

يسمح تعديل نسبة التحوط للمنشأة بالاستجابة للتغيرات في العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له التي تنشأ عن أسسهما وعن متغيرات المخاطر، لا يشكل كل تغيير في مدى المقاصة بين التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط والقيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له تغيراً في العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له،

تُقوّم المنشأة بتحليل مصادر عدم فاعلية التحوط التي توقعت أن تؤثر على علاقة التحوط خلال أجلها و ما إذا كانت التغييرات في مدى المقاصة:

● تتذبذب حول نسبة التحوط، التي تبقى صالحة (أي تستمر في التعبير - بشكل مناسب - عن العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له).

● تمثل مؤشراً على أن نسبة التحوط لم تعد تعبر - بشكل مناسب - عن العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له.

لا تنطبق إعادة التوازن إذا تغير هدف إدارة المخاطر فيما يتعلق بعلاقة تحوط وبدلاً من ذلك فإن المحاسبة عن التحوط لعلاقة التحوط تلك يجب عدم الاستمرار فيها.

إذا تمت إعادة التوازن إلى علاقة تحوط، فإن التعديل على نسبة التحوط يمكن أن يتأثر من أوجه مختلفة:

● أن وزن البند المتحوط له يمكن زيادته (وهو ما يقلل في نفس الوقت وزن أداة التحوط) من خلال:
-زيادة حجم البند المتحوط له؛ أو

-إنقاص حجم أداة التحوط .

● يمكن زيادة وزن أداة التحوط (وهو ما يقلل في الوقت نفسه وزن البند المتحوط له) من خلال:

-زيادة حجم أداة التحوط؛ أو

-إنقاص حجم البند المتحوط له .

الفرع الثالث : عدم الاستمرار في محاسبة التحوط(التوقف عنها)

يتم تطبيق عدم الاستمرار في المحاسبة عن التحوط - بأثر مستقبلي - من التاريخ الذي لم تعد فيه ضوابط التأهل مستوفاة. لا يجوز للمنشأة إلغاء وسم علاقة تحوط وبالتالي عدم الاستمرار في علاقة التحوط التي:

● لا تزال تستوفي هدف إدارة المخاطر على الأساس التي تأهلت بناءً عليه للمحاسبة عن التحوط (أي أن المنشأة لا تزال تتابع هدف إدارة المخاطر).

● تستمر في استيفاء جميع أسس التأهل الأخرى (بعد الأخذ في الحسبان أي إعادة موازنة لعلاقة التحوط، إذا كان ذلك هو الحال).

لأغراض هذا المعيار تختلف إستراتيجية المنشأة لإدارة المخاطر عن أهدافها من إدارة المخاطر، يتم وضع إستراتيجية إدارة المخاطر على أعلى مستوى تقرر عنده المنشأة كيفية إدارتها للمخاطر، عادة تحدد استراتيجيات إدارة المخاطر

المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وتبين كيفية استجابة المنشأة لها، وتكون إستراتيجية إدارة المخاطر - عادة - قائمة لفترة أطول وقد تتضمن بعض المرونة للتفاعل مع التغيرات في الحالات التي تحدث عندما تكون الإستراتيجية قائمة (على سبيل المثال معدل فائدة مختلف أو مستويات مختلفة لأسعار سلعة ينتج عنها مدى مختلف للتحوط)، وتحدد هذه الإستراتيجية وثيقة عامة تنتظم في المنشأة من خلال سياسات تحتوي إرشادات أكثر تحديدا. وفي المقابل، فإن هدف إدارة المخاطر فيما يتعلق بعلاقة تحوط ينطبق على مستوى علاقة التحوط، فهو يتعلق بكيفية استخدام أداة التحوط المحددة التي تم سُمِّها في التحوط من تعرض محدد تم سُمِّه على أنه البند المتحوط له وعليه فإن إستراتيجية إدارة المخاطر يمكن أن تشمل العديد من علاقات التحوط التي تتعلق أهداف إدارة مخاطرها بتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر الشاملة تلك. يمكن أن يؤثر عدم الاستمرار في المحاسبة عن التحوط على (56):

- علاقة التحوط في مجملها؛ أو
- جزء من علاقة التحوط (وهو ما يعني أن المحاسبة عن التحوط تستمر للفترة المتبقية من علاقة التحوط). يتم عدم استمرار علاقة التحوط في مجملها عندما لا تعود، ككل، تستوفي ضوابط التأهل على سبيل المثال:
- عندما لا تعود علاقة التحوط تستوفي هدف إدارة المخاطر بناءً على الأساس الذي تأهلت بموجبه للمحاسبة عن التحوط (أي أن المنشأة لم تعد تتابع هدف إدارة المخاطر)؛ أو
- أن يكون قد تم بيع أداة أو أدوات التحوط أو إنهاؤها (بالنسبة إلى الحجم بكامله الذي كان جزءاً من علاقة التحوط)؛ أو
- عندما لا تعود هناك علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط أو أن اثر المخاطر الائتمانية بدأ يهيمن على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة.
- يتم عدم استمرار جزء من علاقة تحوط) وتستمر المحاسبة عن التحوط للجزء المتبقي منها عندما يتوقف فقط جزء من علاقة التحوط عن استيفاء ضوابط التحوط على سبيل المثال:
- عند إعادة التوازن لعلاقة التحوط فإن نسبة التحوط قد يتم تعديلها بشكل لا يعود معه بعض من حجم البند المتحوط له جزءاً من علاقة التحوط، وعليه لا تستمر المحاسبة عن التحوط فقط لذلك الحجم من البند المتحوط له الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.
- عندما لا يعود حدوث بعض من حجم البند المتحوط له الذي هو معاملة متوقعة إلى حد كبير، فإن المحاسبة عن التحوط لا تستمر فقط لذلك الحجم من البند المتحوط له الذي لم يعد حدوثه محتملاً.

الفرع الرابع: الإفصاح وأثر محاسبة التحوط على المركز المالي للمؤسسة

إن بمحاسبة التحوط تأثيراً مباشراً على حسابات المؤسسة وبالتالي على قوائمها المالية ومركزها المالي ، لذا توجب إدراج إفصاحات خاصة بهذا النوع من المحاسبة (محاسبة التحوط) بالإضافة إلى الإفصاح عن الأدوات المالية بصفة عامة التي جاء به المعيار IFRS7.

1-متطلبات الإفصاح(57): بالنسبة لمختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والتي تقوم بتغطيتها وتختار من أجلها تطبيق محاسبة التحوط ، يجب عليها أن تفصح عن:

- إستراتيجية إدارة المخاطر وكيفية تطبيق تلك الإستراتيجية لإدارة المخاطر .
 - كيف يمكن أن تؤثر أنشطة التحوط على قيمة وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.
 - الأثر المترتب على محاسبة التحوط على مركزها المالي وأدائها.
- وعليه وحسب المعيار IFRS9 على المؤسسة أن تشرح إستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بها ، فئة المخاطر التي تقرر التحوط منها والتي يتم تطبيق محاسبة التحوط عليها، لا ينبغي أن يسمح التفسير لمستخدمي البيانات المالية بالتقييم على سبيل المثال:

- كيف تنشأ كل المخاطر .
- كيفية إدارة الكيان لكل مخاطرة ، بما في ذلك ما إذا كان الكيان يغطي عنصرًا بأكمله أو تحوط عنصر (مكونات) خطر لأحد البنود ولماذا .
- مدى تعرضات المخاطر التي يديرها الكيان.

تتضمن الإفصاحات الدنيا للوفاء بالمتطلبات المذكورة أعلاه وصفاً لما يلي:

- أدوات التحوط وكيف يتم استخدامها للتحوط من التعرض للمخاطر
- كيفية تحديد الكيان للعلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له والأداة التحوطية بغرض تقييم فعالية التحوط.

- كيف تقوم الشركة بإنشاء نسبة التحوط وما هي مصادر عدم فعالية التحوط.

هناك حالات يقوم فيها الكيان بشكل متكرر بإعادة تعيين علاقات التحوط - أي التوقفات وإعادة التشغيل - لأن كلا من أداة التحوط والبند المتحوط بشكل متكرر تتغير - أي أن الكيان يستخدم عملية ديناميكية حيث

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

يتم استخدام كل من التعرض وأدوات التحوط لإدارة هذا التعرض. لا تبقى هي نفسها لفترة طويلة، في هذه الحالة، يتم إعفاء الكيان من توفير الإفصاحات الكمية المذكورة أعلاه، بدلا من ذلك فإنه يفصح عن:

- معلومات حول إستراتيجية إدارة المخاطر النهائية فيما يتعلق بعلاقات التحوط تلك .
- وصفا كاملا عن إستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بها باستخدام محاسبة التحوط وتعيين علاقات التحوط.
- مؤشر على مدى تكرار إيقاف علاقات التحوط وإعادة تشغيلها كجزء من عملية الكيان.

2- أثر محاسبة التحوط على المركز المالي للمؤسسة (58): إن مستخدمي البيانات المالية وحسب المجلس الدولي لمعايير المحاسبة IASB لا يحق لهم أن يقوموا بتحليل تحوط المؤسسة لأنشطتها حسب نوع علاقة التحوط - على سبيل المثال: تحوط التدفقات النقدية أو تحوط القيمة العادلة، بدلاً من ذلك يرغب المستخدمون في فهم المخاطر التي يديرها الكيان والنتائج بعد التحوط، ومع ذلك لكي تكون العملية فعالة يجب أن تعكس المعلومات المتعلقة بآثار محاسبة التحوط على المركز المالي والأداء المالي والمعاملة المحاسبية المطبقة - على سبيل المثال: محاسبة تحوط التدفقات النقدية أو محاسبة التحوط بالقيمة العادلة، إذ يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن المعلومات المقدمة في شكل جداول والتي تعدها فئة المخاطر ونوع التحوط ستوفر بيانات كافية للمعلومات المحاسبية ومعلومات إدارة المخاطر.

فبموجب المعيار IFRS9 تقوم المنشأة بالإفصاح في شكل جدول عن المبالغ التالية المتعلقة بالبنود المحددة كأدوات تحوط وبشكل منفصل حسب فئة المخاطر لكل نوع من أنواع التحوط:

- المبالغ الدفترية لأدوات التحوط التي تفصل الأصول المالية عن المطلوبات المالية .
- موقع أداة التحوط في بيان المركز المالي .
- التغيير في القيمة العادلة لأداة التحوط المستخدمة كأساس للاعتراف بعدم فعالية التحوط للفترة .
- المبالغ الاسمية (بما في ذلك الكميات مثل الأطنان أو الأمتار المكعبة) من أدوات التحوط.

وتكون عملية الإفصاح عن مختلف عناصر علاقة التحوط كما يلي:

1- البند المتحوط له: تفصح المنشأة في نسق جدولي عن المبالغ التالية ذات الصلة بالبنود المتحوط عليها بشكل منفصل حسب فئة المخاطر لأنواع التحوطات على النحو التالي:

● تحوط القيمة العادلة: وذلك من خلال:

- يتم قيد القيمة الدفترية للبند المتحوط له في بيان المركز المالي مع فصل الموجودات عن المطلوبات.
- القيمة المتراكمة لتعديلات التحوط للقيمة العادلة على البند المتحوط له والمضمنة في القيمة الدفترية.
- موقع العنصر المتحوط له في بيان المركز المالي.
- التغيير في قيمة البند المتحوط به كأساس للاعتراف بعدم فعالية التحوط للفترة.
- ميزان تسوية تحوطات القيمة العادلة المتبقي في بيان المركز المالي لأي من البنود المتحوط لها والتي لم تعد تعدل لمكاسب وخسائر التحوط.

● تحوط التدفقات النقدية وصافي الاستثمار للعملات الأجنبية : وذلك من خلال:

- التغير في قيمة بند التحوط المستخدم كأساس للاعتراف بعدم فعالية التحوط للفترة.
- الأرصدة في احتياطي تحوط التدفق النقدي واحتياطي تحويل العملات الأجنبية للتحوط المستمرة.
- الأرصدة المتبقية في احتياطي تحوط التدفق النقدي واحتياطي تحويل العملات الأجنبية من أي علاقات تحوط لم تعد تطبق عليها محاسبة التحوط.

2-عدم فعالية التحوط ومكاسب أو خسائر التحوط: تقوم المنشأة بالإفصاح عن المبالغ التالية بشكل منفصل حسب فئة المخاطر لكل نوع من أنواع التحوط، وذلك كما يلي:

● تحوط القيمة العادلة : من خلال:

- عدم فعالية التحوط (أي الفرق بين أرباح التحوط أو الخسائر الناتجة عن أداة التحوط والبند المتحوط) معترف بها في الربح أو الخسارة .

-موقع عدم فعالية التحوط المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر OCI .

● تحوط التدفقات النقدية وصافي الاستثمار للعملات الأجنبية : وذلك من خلال:

- أرباح أو خسائر التحوط في الفترة المشمولة بالتقرير والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر.
- عدم فعالية التحوط المعترف بها في الربح أو الخسارة.
- موقع عدم فعالية التحوط المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- المبلغ المعاد تصنيفه من احتياطي تحوط التدفق النقدي أو احتياطي تحويل العملات الأجنبية في الربح

أو الخسارة كتسوية لإعادة التصنيف مع التمييز بين:

— المبالغ التي سبق أن استخدمت فيها محاسبة التحوط ، ولكن لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة.

— المبالغ التي تم تحويلها بسبب تأثير البند المتحوط له على الربح أو الخسارة.

- موقع تعديل إعادة التصنيف في بيان الربح أو الخسارة الدخل الشامل الآخر، بالنسبة لتحوط صافي المراكز يتم إثبات أرباح أو خسائر التحوط في بند منفصل في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

المطلب الثالث: المحاسبة عن المشتقات المالية

إن اختلاف المشتقات المالية وتعدد طبيعتها والأغراض من استخدامها ، يؤدي حتما إلى اختلاف المعالجة المحاسبية لها ، وسوف يتم التركيز على استخدامها للتحوط وبالتالي تطبيق متطلبات محاسبة التحوط التي جاء بها المعيار IFRS9 والذي لم يفصل في محاسبة التحوط حسب أنواع المخاطر التي تغطيها المشتقات المالية المستخدمة بل حسب أنواع أو طرق التقييم، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى متطلبات محاسبة التحوط ولكن حسب أنواع المخاطر التي تغطيها كأسعار الصرف ، أسعار الفائدة وتقلبات أسعار المواد الأولية..... الخ.

الفرع الأول: تحوط تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر المالية الأكثر شيوعا، تتعرض الكيانات التي لديها عمليات بالعملات الأجنبية لمخاطر تغير أسعار الصرف، مما يؤدي إلى تقلبات غير مرغوب فيها في الأرباح والتدفقات النقدية، تكون الآثار المحاسبية لتحوط العملات الأجنبية من خلال الاستخدام الواسع للمشتقات المالية لتغطيتها وكذا التحوط من المبيعات والمشتريات المتوقعة وما يترتب عليها من مستحقات ودائنين.

إن الإرشادات المحاسبية المتعلقة بالتعرضات لمخاطر العملات الأجنبية والتحوط لها متضمنة في معيارين من معايير المحاسبة الدولية: المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم 21 آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

إن التعرض لمخاطر العملات الأجنبية ينتج أساساً عن المعاملات التالية:

- المبيعات والمشتريات المتوقعة بالعملة الأجنبية و المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن تلك المعاملات.
- الفائدة وسداد أصل الدين والودائع بالعملات الأجنبية.
- إعادة تقييم استثمارات حقوق الملكية المقومة بالعملات الأجنبية.
- استلام توزيعات أرباح من الاستثمارات الأجنبية.
- ترجمة أرباح العمليات الأجنبية.
- ترجمة صافي أصول العمليات الأجنبية؛

إن المؤسسة تستخدم العملة الوظيفية والتي تمثل حسب المعيار الدولي IAS21 "وهي العملة التي تستخدم في المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة" ثلاثة تواريخ مختلفة هي ذات الصلة في معاملات العملة الأجنبية:

- تاريخ المعاملة: وهو التاريخ الذي يتم فيه تسجيل المعاملة مبدئياً على الدفاتر
 - تاريخ التسوية: وهو التاريخ الذي يتم فيه الدفع أو الاستلام.
 - تواريخ التقارير المالية بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية.
- بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 21، يتم استخدام سعر الصرف لترجمة البنود المختلفة المقومة بالعملات الأجنبية كما يلي:

- التعامل بالعملات الأجنبية تترجم بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملات.
- الأصول والخصوم النقدية المترجمة بسعر الصرف السائد في تاريخ الإقفال.
- الموجودات غير النقدية والالتزامات التي لا تقدر قيمة معقولة تترجم بسعر الصرف السائد في تاريخ الصفقة.
- عن البنود غير النقدية المسجلة بحسب قيمتها القيمة المنصرفة تترجم بسعر الصرف السائد في تاريخ احدث القيمة العادلة.
- أصول وخصوم كل مجموعة كيانات أجنبية مترجمة في سعر الإقفال.
- الربح أو الخسارة من خلال بيانات كل مجموعة كيانات أجنبية مترجمة بمتوسط سعر الصرف خلال هذه الفترة، في حين انه يمكن أيضا استخدام أسعار الصرف السائدة في كل تاريخ الصفقة.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

في الجدول الموالي يمكن توضيح أهم المشتقات التي تستعمل في التغطية ضد مخاطر أسعار الصرف

جدول رقم (14): يوضح أهم المشتقات المالية لتغطية مخاطر أسعار الصرف وطريقة محاسبة التحوط عليها

نوع المشتق المالي	كيفية استخدام محاسبة التغطية
العقود الآجلة للعملات الأجنبية	معظم أدوات الفوركس جيدة للتأهل كأداة تحوط، ويمكن أن يستند تقييم الفعالية إما على الفور أو على المعدلات الآجلة، إذا بناء على أسعار الفائدة الفورية، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بسبب النقاط الآجلة، بناء على اختيار الكيان، في الدخل الشامل الآخر (بقدر ما تتعلق به البند المتحوط) أو في الربح أو الخسارة
خيارات أسعار الصرف	تم التعامل معها بشكل إيجابي نسبياً بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 فالقيمة الزمنية المستبعدة عادة من علاقة التحوط، في هذه الحالة يتم أخذ التغيرات في قيمة الوقت إلى الدخل الشامل (بقدر ما تتعلق بالبند المغطى) .
المشاركة في العقود الآجلة	مزيج بين العقود الآجلة والخيارات يدعم بطريقة كبيرة استخدام محاسبة التحوط

Source : Juan Ramirez, Accounting For Derivatives , Advance Hedging Under IFRS 9, Second Edition , WILEY Finance Series , UK , 2015,P127

ولتبسيط مختلف عناصر عملية التحوط وكيفية المحاسبة عنها يمكن إدراج عملية استخدام مشتق مالي وليكن عقد آجل لتغطية خطر سعر الصرف من طرف إحدى المؤسسات كما يلي(59):

-المعطيات: لنفترض أن مؤسسة ABC، وهي عبارة عن مجموعة شركات التي عملة العرض هي اليورو، وكان صافي الاستثمار في شركة تابعة تابعة بها في الولايات المتحدة (BC) كانت العملة الرئيسية لها هي الدولار الأمريكي، لنفترض أن المجموعة ABC بلغ صافي الاستثمار في الشركة التابعة 500 مليون دولار أمريكي في 1 يناير 2015 وفي ذلك التاريخ دخلت المجموعة في عقد آجل للتحوط من صافي استثمارها في الشركة التابعة، حيث قامت شركة ABC بتحديد العقد الآجل للعملات الأجنبية كأداة تحوط بطريقة تحوط صافي الاستثمار وتم تقييم فعالية التحوط على أساس مستقبلي.

-توثيق علاقة التحوط: وذلك بتوضيح العناصر التالية :

- هدف تسيير الخطر والإستراتيجية المستخدمة: الهدف من التحوط هو حماية المجمع عند تجميع القوائم المالية من قيمة 500 مليون دولار المستثمرة في الفرع الذي بالولايات المتحدة الأمريكية ضد تغيرات غير مرغوب فيها للعلاقة بين العملتين الأورو-دولار.
- نوع التحوط : تحوط صافي الاستثمار .
- البند المتحوط له : مبلغ 500 مليون دولار قيمة الأصول في الفرع BC .
- أداة التحوط : عقد آجل لعملات الأجنبية الذي أبرمته الشركة الأم ABC وتبلغ الشروط الرئيسية للعقد شراء 500 مليون دولار أمريكي افتراضيا بسعر مستقبلي 1.2500 واستحقاق في 31 يناير 2016 الطرف الآخر هو بنك X .

-تقييم فاعلية التحوط: يتم تقييم فاعلية التحوط من خلال مقارنة التغيرات التراكمية في القيمة العادلة أداة التحوط للتغيرات التراكمية في القيمة الأولية لصافي الاستثمار، ولتجنب الشك فإن العنصر الآجل للعقد الآجل سيكون جزءا من أداة التحوط، وعليه وحساب درجة فاعلية عملية التحوط قامت مؤسسة ABC باستخدام القيمة العادلة لتقييم تدفقات العقد الآجل .

سوف تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط فقط إذا تم استيفاء المعايير:

- تتكون علاقة التحوط فقط من بنود التحوط المؤهلة وأدوات التحوط، إن بند التحوط مؤهل لأنه عملية أجنبية تعرض المنشأة للعملة مخاطر إعادة التحويل ويمكن قياسها بشكل موثوق . إن أداة التحوط مؤهلة كما هي وهي مشتقة ولا ينتج عنها خيار صافي مكتوب.
- عند بدء التحوط، هناك تسمية رسمية وتوثيق لعلاقة التحوط وهدف وإستراتيجية إدارة المخاطر للمنشأة للقيام بالتحوط.
- يجب أن تكون علاقة التحوط فعالة.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

سوف تعتبر علاقة التحوط فعالة إذا تحققت المتطلبات الثلاثة التالية:

- هناك علاقة اقتصادية بين البند المغطى وأداة التحوط.
 - لا تؤثر مخاطر الائتمان على التغيرات في القيمة العادلة للتحوط وعلاقة التحوط.
 - ترجيح البند المغطى وأداة التحوط (أي نسبة التحوط) إذ يتم تحديدها بناء على قيمة البند المغطى وأداة التحوط والذي يستخدم بالفعل لتحقيق هدف إدارة المخاط، ما لم يفعل ذلك عمدا لخلق عدم الفعالية.
- الاعتراف المحاسبي بعلاقة التحوط: ويكون حسب تواريخ علاقة التحوط بدايتها وفي نهاية الدورة وعند الانتهاء منها كما يلي:

- تسجيل تجارة العقود الآجلة في 1 يناير 2015 ولم تكن هناك حاجة إلى إدخال بيانات في القوائم المالية باعتبارها القيمة العادلة للعقد الآجل كانت معدومة (لا يوجد أي قيد محاسبي).
- تسجيل إغلاق الفترة المحاسبية، ويكون ذلك حسب نوع التدفق موجب (زيادة) أو سالب (نقصان) ويكون التسجيل كما يلي (نفرض أنه نقصان) بالنسبة للجزء غير الفعال:

دائن	مدين	2015/12/31
	XXXXXXX	فروقات التحويل (حقوق الملكية)
XXXXXXX		صافي الاستثمار في شركة تابعة (أصول)

أما الجزء الفعال فيتم تسجيله كما يلي:

دائن	مدين	2015/12/31
	XXXXXXX	عقد آجل عملات أجنبية (أصول)
XXXXXXX		فروقات التحويل (حقوق الملكية)
XXXXXXX		نواتج مالية أخرى (قائمة الدخل)

- في تاريخ التسوية وهو 2016/12/31 يكون التسجيل كما يلي (نفرض كذلك أنها نقصان لهذا الشهر)

دائن	مدين	2016/1/31
	XXXXXXX	فروقات التحويل (حقوق الملكية)
XXXXXXX		صافي الاستثمار في شركة تابعة (أصول)

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

بعدها إثبات تدفق العقد الآجل لهذا الشهر

دائن	مدين	2016/1/31
XXXXXXX	XXXXXXX	عقد آجل عملات أجنبية(أصول)
XXXXXXX		فروقات التحويل(حقوق الملكية)
XXXXXXX		نواتج مالية أخرى (قائمة الدخل)

في الأخير تسوية العقد الآجل وتحصيل التدفق الخاص به كما يلي:

دائن	مدين	2016/1/31
XXXXXXX	XXXXXXX	نقديات
XXXXXXX		عقد آجل عملات أجنبية(أصول)

الفرع الثاني : تحوط خطر أسعار الفائدة

يعتبر هذا الخطر كذلك أكثر المخاطر المالية شيوعاً التي قد تحوطها المنشأة تنشأ هذه المخاطر من المؤسسات التي تمتلك موجودات مالية و/ أو الالتزامات أو من المعاملات المستقبلية المتوقعة أو الملتزم بمعدلات فائدة فائدة القدرة الكيان على إدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة يمكن أن تعزز التعرض المالي وتخفيف الخسائر وتقليل تكاليف التمويل. إن التعرضات الأكثر شيوعاً لمعدلات الفائدة تنبع من الحالات التالية:

- التزام مالي (أو أصل) معترف به بالفعل يدفع (أو يتلقى) بمعدل فائدة ثابتة في هذه الحالة تتعلق مخاطر أسعار الفائدة بتغير القيمة العادلة في المركز المالي للمؤسسة.
- التزام مالي (أو أصل) معترف به مسبقاً يدفع أو (يتلقى) فائدة متغيرة أي أن مدفوعات الفوائد المستقبلية ترتبط بمؤشر فائدة مرجعي وفي هذه الحالة فإن مخاطر أسعار الفائدة تتعلق بالتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية.
- الإصدار المتوقع المحتمل في المستقبل إلتزام مالي محمل بفائدة (أو الأصول) وفي هذه الحالة، تتعلق مخاطر أسعار الفائدة بالتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية.

-فصل المشتقات المقيدة ضمن أدوات الديون الهيكلية: في سوق الدخل الثابت ليس من غير المعتاد إيجاد

سندات تدفع فوائد تختلف كثيرا من الفائدة التي قد يدفعها المصدر أو التي يتلقاها المستثمر على السندات القياسية، وعادة ما يتحقق العائد من عائد السوق عن طريق إضافة مشتقة في الأداة المالية - "مشتقة جزءا لا يتجزأ" - إلى "العقد المضيف" مثل الديون، لا يعتبر الأصل المالي الذي يحتوي على مشتقات مالية مدمجة أداة إذا كانت الخصائص والمخاطر الاقتصادية للمشتقات المضمنة واضحة و ترتبط ارتباطا وثيقا بتلك التي عقد المضيف. عندما يكون العقد المضيف هو التزام مالي في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وهو عبارة عن هجين مالي، الفصل يعني أن المشتقات المضمنة يتم احتسابها كمشتقة مستقلة.

إن المطلوبات المالية لا تتطلب فصل المشتقات الضمنية عن باقي المسؤولية ("العقد المضيف") إذا:

- يتم قياس الأداة المجمعة بالفعل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو
- الخصائص والمخاطر الاقتصادية للمشتقات المتضمنة بشكل واضح وثابت فيما يتعلق بالعقود المضيئة.

-المشتقات الأكثر استخداما لتغطية خطر أسعار الفائدة: لتغطية أي نوع من المخاطر هناك مشتقات مالية

خاصة بنوع الخطر المغطى وقد تكون مزيجا بين نوعين من المشتقات أو نوع خاص مستحدث من المشتق الواحد وعليه أهم أنواع المشتقات التي يكثر استخدامها لتغطية خطر سعر الفائدة تتمثل في:

- مقايضات أسعار الفائدة: أكثر أدوات سعر الفائدة استخداما للتأهل لمحاسبة التحوط، استبدال الأصول / الخصوم المغطاة بمشتقات افتراضية موصى بها في تحوطات التدفقات النقدية.
- مقايضات من نوع خاص تتمثل أساسا في: (Collar ، Purchased cap (or floor) ،

KIKO collar، Swap in arrears وهي أنواع خاصة من المقايضات تتداول في اسواق خاصة

كالسوق الأوروبي والأمريكي ، لديها شروط ومعاملات خاصة.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

ولتبسيط طريقة استخدام المشتقات المالية لتغطية خطر أسعار الفائدة نأخذ مثلاً مقايضة سعر فائدة والتي تعتبر أكثر أنواع المشتقات المالية استخداماً لهذا النوع من الأخطار، وفق الشروط والمعالجة الموائمة (60):

-المعطيات : قامت مؤسسة ABC بإصدار سندات ذات معدلات متغيرة (عائمة)، تاريخ الإصدار 2015/12/31 ، تاريخ الاستحقاق 2020/12/31 ، المدة 5 سنوات، القيمة الاسمية 100 مليون دولار.

-توثيق علاقة التحوط : وذلك من خلال توضيح النقاط التالية:

- هدف تسيير الخطر والإستراتيجية المستخدمة: إن الهدف من التحوط هو التخفيف من تباين التدفقات النقدية نتيجة مدفوعات قسائم الفائدة العائمة المتعلقة بأداة الدين التي أصدرتها المؤسسة ضد التحركات غير الموائمة، إن هدف التحوط هذا يتماشى مع مخاطر أسعار الفائدة الكلية للمنشأة إستراتيجية الإدارة لتحقيق مزيج الهدف بين الثابتة والعائمة ومطلوبات أسعار الفائدة مع مقايضات أسعار الفائدة.
- نوع التحوط : تحوط التدفقات النقدية
- البند المغطى: التدفقات النقدية للسندات المصدرة لمدة 5 سنوات بمبلغ اسمي 100 مليون دولار.
- أداة التحوط : مقايضة (مبادلة) أسعار الفائدة .

-تقييم فاعلية التحوط: يتم تقييم فاعلية التحوط من خلال مقارنة التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مع التغيرات في القيمة العادلة لمشتقات افتراضية بحيث تتغير قيمتها العادلة بالتغيرات في القيمة العادلة البند المحوط للمخاطر التي يتم التحوط لها.

إن المعدل الثابت للمشتقات الافتراضية أعلى من سعر أداة التحوط المستحقة، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالجزء الفعال من الربح أو الخسارة من أداة التحوط في احتياطي تحوط التدفقات النقدية من الدخل الشامل الآخر في حقوق الملكية، إن المبلغ المتراكم في حقوق الملكية يعاد تصنيفه ضمن الربح أو الخسارة في نفس الفترة التي يتم خلالها تغطية الخطر المتوقع في المستقبل، يؤثر التدفق النقدي على الربح أو الخسارة، ويعدل نفقات الفوائد.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

- يتم إثبات الجزء غير الفعال من الربح أو الخسارة من أداة التحوط مباشرة في الربح أو الخسارة.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط فقط إذا تم استيفاء المعايير:

- تتكون علاقة التحوط فقط من بنود التحوط المؤهلة وأدوات التحوط، إن بند التحوط مؤهل لأنه عبارة عن مجموعة من التدفقات النقدية المتوقعة، وتتعرض المؤسسة لمخاطر القيمة العادلة، ويؤثر ذلك على الربح أو الخسارة ويمكن قياسه بشكل موثوق .
- عند بدء التحوط، هناك تسمية رسمية وتوثيق لعلاقة التحوط وهدف وإستراتيجية إدارة المخاطر للمنشأة للقيام بذلك التحوط.
- تعتبر علاقة التحوط فعالة.

-الإثبات المحاسبي: يتم إثبات مختلف العمليات بالشكل التالي:

- عند إصدار السندات :

دائن	مدين	2015/12/31
	1000000	نقديات
1000000		سندات (التزامات)

- عند نهاية السنة الأولى:

دائن	مدين	2016/12/31
	XXXXXX	أعباء الفوائد
XXXXXX		نقديات
	XXXXXX	عقود مشتقات (مقايضة أسعار الفائدة)
XXXXXX		تحوط تدفقات نقدية (حقوق الملكية)
XXXXXX		نواتج مالية أخرى

وهكذا لباقي السنوات حتى 2020

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

- عند تسديد آخر دفعة من السندات وإنهاء علاقة التحوط

دائن	مدين	2020/12/31
	XXXXXX	أعباء الفوائد
	XXXXXX	سندات (التزامات)
XXXXXX		نقديات
		————— 2020/12/31 —————
	XXXXXX	عقود مشتقات (مقايضة أسعار الفائدة)
XXXXXX		تحوط تدفقات نقدية (حقوق الملكية)
XXXXXX		نواتج مالية أخرى
		————— 2020/12/ 31 —————
	XXXXXX	نقديات
XXXXXX		نواتج الفوائد

الفرع الثالث: تحوط خطر الأسهم

باعتبار الأسهم جزءا مهما من حقوق الملكية فهناك العديد من القضايا التي تؤثر على الاعتراف بحقوق الملكية والتحوط، والتي مفاهيمها تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ومعايير المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، فبالإضافة إلى التحوط من مخاطر الاستثمار في شركات أخرى، نتطرق إلى المعالجة المحاسبية للأسهم الممتازة والمشتقات المملوكة.... الخ.

- الاعتراف باستثمارات حقوق الملكية في شركات أخرى: إن الاستثمارات في كيانات غير منظمة (أي الكيانات التي لديها ما يكفي حقوق الملكية وتوفير حقوق التصويت للمستثمرين في الأسهم التي تمكنهم من جعل كبيرة القرارات المتعلقة بعمليات المنشأة)، فالاستثمار في أسهم حقوق ملكية أخرى يتم الاعتراف بالشركة وفقا لدرجة التأثير على الشركة المستثمر فيها على النحو التالي:

- للمجموعة السيطرة على الشركة المستثمر فيها. ويعتبر التحكم بمثابة القدرة على الحكم والسياسات التشغيلية والمالية للشركة المستثمر فيها وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، عادة ما يفترض السيطرة إذا كان المستثمر يحمل أكثر من 50٪ من حقوق التصويت الشركة المستثمر فيها، كما يؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة عندما تقيم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة المستثمر فيها. الشركات التي يسيطر عليها المجموعة عادة ما تسمى الشركات التابعة.
- لدى المجموعة مصالح في مشروع مشترك، والمشروع المشترك هو ترتيب تعاقدية حيث تقوم المجموعة والأطراف الأخرى بممارسة نشاط اقتصادي خاص بالمشاركة والسيطرة، أي عندما تتطلب السياسات التشغيلية والمالية الإستراتيجية بالإجماع موافقة الأطراف التي تتقاسم السيطرة، يتم المحاسبة عن المشاريع المشتركة باستخدام حقوق الملكية، بالإضافة إلى ذلك وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية هناك نوع آخر من المشترك ترتيب يسمى "عملية مشتركة" يتم توحيدها بشكل تناسبي.
- للمجموعة تأثيرا جوهريا على الشركة المستثمر فيها ولكنها ليست شركة تابعة وهو مشروع مشترك، وفي هذه الحالة، تسمى الشركة المستثمر فيها شركة زميلة، التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في السياسات التشغيلية والمالية للشركة المستثمر فيها ولكن دون السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك القرارات، عادة ما يفترض تأثير كبير عندما تحتفظ المجموعة 20٪ على الأقل، ولكن لا يزيد عن

50٪ من حقوق التصويت الفعلية والمحتملة للشركة المستثمر فيها، يتم المحاسبة عن الشركة الزميلة في البيانات المالية المجمعة البيانات باستخدام طريقة حقوق الملكية.

- تمارس المجموعة تأثيراً كبيراً أو السيطرة على الشركة المستثمر فيها، وهي الحالة التي عادة ما تكون فيها المجموعة أقل من 20٪ من التصويت الفعلي والمحتمل للشركة المستثمر فيها، ثم يتم تصنيف الاستثمارات على أنها محتفظ بها إما بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هذا الأمر خيار لا رجعة فيه.

- تحوط الاستثمارات المجمعة وفقاً لطريقة حقوق الملكية: يحظر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تعيين استثمار يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية كتغطية البند لتفادي التضارب مع المتطلبات المحاسبية الحالية لذلك البند، بموجب حقوق الملكية بطريقة المحاسبة يسجل المستثمر حصته من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها من ذلك الاستثمار، وهي لا تأخذ في الحسبان التغيرات في سعر الأسهم، والتي من شأنها أن تصبح جزءاً من أساس الاستثمار، أما طريقة حقوق الملكية إذا كانت محاسبة تغطية القيمة العادلة المسموح بها فإن التغيرات في أرباح طريقة حقوق الملكية المستثمر فيها من المفترض أن تؤثر قيمة أسهمها، تطبيق محاسبة تغطية القيمة العادلة على طريقة حقوق الملكية وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى قدر من "عد مزدوج" من حصة المستثمر من أرباح الشركة المستثمر فيها، ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن النتيجة غير مناسبة، وعبر عن قلقه من صعوبة وضع طريقة لتنفيذ تحوط القيمة العادلة بما في ذلك قياس عدم فعالية التحوط، واستثمارات طريقة حقوق الملكية إذ أن نتائج أي طريقة سيكون من الصعب فهمها، ولأسباب مماثلة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يحظر محاسبة تغطية القيمة العادلة للالتزام ثابت بالحصول على استثمار أو التصرف فيه عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية.

- انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية: نظراً لأن الاستثمارات في الأسهم غير المجمعة يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإنه لا توجد حاجة إلى اختبار لانخفاض القيمة إذا كان الاستثمار قد شهد انخفاضاً كبيراً ومتواصلاً في قيمته العادلة، فإن هذا الانخفاض سيعرض بالفعل في البيانات المالية للمنشأة عند التقييم العادل للأصل.

- تصنيف الأدوات الخاصة ضمن حقوق الملكية: يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم 32 مبادئ التمييز بين المطلوبات وحقوق الملكية، يتم تحديد التصنيف عند الاعتراف المبدئي وال يتم تغييره لاحقاً ما لم تعدل شروط الأداة، إن تصنيف الأدوات المالية الصادرة عن الكيان كديون أو حقوق ملكية يمكن أن يكون معقداً بالنظر إلى

الجانب الاقتصادي و المالي للأداة بدلا من شكلها القانوني، يحكم تصنيف الالتزامات ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 هي تلك التي تنشأ عن الالتزامات التعاقدية الحالية، وعلى العكس من ذلك يحدد معيار المحاسبة الدولي 32 سمة حاسمة لأداة حقوق الملكية باعتبارها لا تتضمن التزاما تعاقديا حاليا بالدفع نقدا أو لتحويل أصل مالي آخر.

-المشتقات المالية على أدوات الملكية الخاصة: يشير مصطلح "أدوات حقوق الملكية الخاصة" عادة إلى أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل الشركة الأم، كما يشير أيضا إلى أدوات حقوق الملكية المصدرة من قبل المجموعة الموحدة بالكامل حيث أن هذه الأدوات تعادل في جوهرها أدوات حقوق الملكية للشركة الأم، ويمكن تفصيل استخدام المشتقات المالية على حقوق الملكية كما يلي:

● التحوط في حقوق الملكية الخاصة: يحظر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 أداة حقوق الملكية المصنفة من قبل أحد الكيانات في حقوق المساهمين الخاصة به في بيان المركز المالي من أن يتم تصنيفه كبند متحوط، على سبيل المثال ، الأسهم لا يمكن استخدامها كأدوات للتحوط ولا تخضع لمتطلبات محاسبة التحوط التالية:

-بند التحوط : التزام راسخ أو صفقة متوقعة إلى حد كبير ، أو موجودات معترف بها بالفعل (أداة حقوق الملكية ليست أصلاً أو التزامًا ، بل عنصراً من المساهمات).

-أن البند المتحوط به يمثل التعرض للتغيرات في القيمة العادلة والتي تؤثر على الربح أو الخسارة المبلغ عنها في حالة الاستثمارات أو في حالة أداة حقوق الملكية (لا يتم تقييمها بشكل عادل ولا تؤثر إعادة الشراء / إعادة الإصدار على الربح أو الخسارة) هذا الحظر لا ينطبق على حامل أداة حقوق الملكية.

● مشتقات أدوات حقوق الملكية : يجوز حساب المشتقة في أداة حقوق الملكية كأداة مشتقة أو أداة حقوق الملكية ، اعتمادا على نوع المشتقة وطريقة التسوية:

- المشتقات على الأسهم الخاصة التي تؤدي إلى تسليم مبلغ محدد من النقد أو غيره فيتم تصنيف الأصول المالية الخاصة بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة كإصدار أدوات حقوق الملكية، يتم التعامل مع جميع المشتقات الأخرى في الأسهم الخاصة بالمنشأة كمشتقات ويتم احتسابها على هذا النحو وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

- المشتقات في الأسهم الخاصة حيث يكون لدى الطرف المقابل أو المصدر خيار بين النقد التسوية والتسليم المادي فيعترف بها كمشتقات.

ولتبسيط طريقة همل المشتقات المالية لتغطية خطر الأسهم وكيفية إنشاء علاقة التحوط في كل مراحلها من خلال قيام مؤسسة ما بالاستثمار في أسهم شركة أخرى (شراء حجم كبير من أسهمها) ندرج النقاط التالية:

-المعطيات : لنفترض أنه في 1 أبريل 2015 ، كان لدى ABC عدد 40 مليون سهم في DEF وأنها أقرضت تلك الأسهم إلى XYZ Bank وكتيجة لاتفاقية إقراض الأسهم ، تم نقل الملكية القانونية للأسهم إلى بنك XYZ تم تداول الأسهم عند 10.00 يورو في ذلك التاريخ. للحد من تعرضها الائتماني لبنك XYZ تلقت ABC مبلغ 400 مليون يورو من بنك XYZ كضمان في بداية الصفقة، تم استحقاق اتفاق الإقراض في 1 أوت 2015(عادة لا يكون هناك استحقاق للاتفاقية، ويمكن للمقرض أو المقرض إنهاء الاتفاقية في أي وقت).

الدخل المستمد من ABC من خلال استثمار الضمانات النقدية بقيمة 400 مليون يورو في الوديعة التي تحقق 5%، عادة كما هو الحال في حالتنا سيتم دفع هذا الدخل إلى المقرض ، أقل من الهامش بسبب رسوم الإقراض الأسهم لتوفير الأوراق المالية للمؤسسة المالية، في حالتنا كان من المقرر تلقي هذا الاهتمام (وتمريره إلى المقرض) عند استحقاق اتفاقية الإقراض. لنفترض أيضًا أن أسهم شركة DEF قد دفعت 0.50 يورو لكل سهم في 15 يوليو 2015. تم استلام الأرباح من قبل بنك XYZ حيث كان المالك القانوني للأسهم. بموجب اتفاقية الإقراض ، كان البنك XYZ مطلوبًا تمرير الأرباح على أساس إجمالي إلى ABC تاريخ سداد الأرباح ، عند استحقاق المعاملة (1 أوت 2015)، تم عكس التدفقات الأولية وأعاد بنك XYZ الأسهم إلى ABC في مقابل سداد 400 مليون يورو و أصبحت ABC المالك القانوني للأسهم.

-المعالجة المحاسبية: تمر عبر مجموعة من المراحل حسب تعدد العمليات بين المؤسسة والبنك كما يلي:

- تسجيل قرض DEF الأسهم والضمانات المستلمة في 1 أبريل 2015 بحيث تم تصنيف أسهم صندوق التنمية المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقد تم تقييم القيمة العادلة لسهم شركة ABC بعدد 40 مليون سهم في تاريخ التقرير السابق (31 مارس 2015) بتكلفة 9.00 يورو للسهم الواحد. عندما تقوم إحدى الشركات بإقراض سنداتهما المالية ، فإنها تُبلغ عن هذه الأوراق المالية

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

كأصول مرهونة في بيان المركز المالي (الميزانية) وبقيمة الأسهم في جانب الأصول لشركة ABC ، ويكون التسجيل المحاسبي بالقييد التالي:

دائن	مدين	2015/4/1
XXXXXX	XXXXXX	أوراق مالية مرهونة استثمارات في أسهم شركة DEF (أصول) 2015/4/1
XXXXXX	XXXXXX	نقدية ضمانات أوراق مالية مرهونة

- لتسجيل التقييم العادل والفائدة المستحقة في 30 جوان 2015 تم تداول أسهم DEF عند 11.00 يورو، تصنيف ABC الاستثمار في أسهم DEF بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، في تاريخ التقرير السابق (30 مارس 2015) تم تقييم الأسهم العادلة بقيمة 9.00 يورو للسهم الواحد يمثل التغير في القيمة العادلة للأسهم 80 مليون يورو، نسجل القيد التالي:

دائن	مدين	2015/6/30
XXXXXX	XXXXXX	أوراق مالية مرهونة نواتج مالية أخرى (أرباح أو خسائر) 2015/6/30
XXXXXX	XXXXXX	فوائد مستحقة إيرادات الفوائد (أرباح أو خسائر) 2016/6/30
XXXXXX	XXXXXX	أعباء الفوائد الفوائد المستحقة الدفع

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

- لتسجيل المبلغ المعادل لأرباح الأسهم المستلمة بتاريخ 15 جويلية 2015 دفعت DEF 40 مليون سهم توزيعات أرباح بقيمة 20 مليون يورو (0.50 يورو لكل سهم) بموجب اتفاقية الإقراض ، كان البنك XYZ يطلب منه تمرير الأرباح إلى ABC في تاريخ سداد الأرباح، تسجل كما يلي:

دائن	مدين	2015/7/15
XXXXXX	XXXXXX	نقدية
		نواتج مالية أخرى (أرباح أو خسائر)

- لتسجيل نهاية اتفاقية الإقراض في 1 أوت 2015 كان عدد الأيام المنقضية منذ 30 جوان 2015 هو 32. وبالتالي نسجل مبلغ الفائدة المستحقة على الودائع، دفع الودائع عن 122 يوما بفائدة سنوية بمعدل 5٪ (122 الأيام التي انقضت منذ 1 أفريل 2015 ، يعيد البنك XYZ إلى ABC على المقترضين 40 مليون سهم، وأخيرا أعادت ABC مبلغ 400 مليون يورو كضمان نقدي، يتم تسجيل كل ذلك في القيود التالية:

دائن	مدين	2015/8/1
XXXXXX	XXXXXX	أوراق مالية مرهونة
		نواتج مالية أخرى (أرباح أو خسائر)
		2015/8/1
XXXXXX	XXXXXX	فوائد مستحقة
		إيرادات الفوائد (أرباح أو خسائر)
		2016/8/1
XXXXXX	XXXXXX	استثمارات في أسهم شركة DEF (أصول)
		أوراق مالية مرهونة
		2015/8/1
XXXXXX	XXXXXX	ضمانات أوراق مالية مرهونة
		نقدية

الفرع الرابع: تحوط خطر تقلبات أسعار السلع والمواد الأولية

هناك العديد من التحديات المحاسبية التي تواجهها المؤسسات عند التحوط من مخاطر السلع، وذلك بالنسبة للعديد من الصناعات حيث تشكل عقود السلع جزءاً لا يتجزأ من الأعمال اليومية، على سبيل المثال بالنسبة للشركات في قطاعات النفط والغاز والتعدين وخطوط الطيران ، فإن أسعار بعض السلع لها تأثير كبير على ربحيتها وموقعها التنافسي. في حين أن كل من هذه الصناعات لها خصائصها المحاسبية الخاصة ، لذا سنحاول تغطية أكثر القضايا المحاسبية شيوعاً الناتجة عن التحوط من مخاطر السلع.

- السلع الأساسية الأكثر تداولاً في الأسواق الدولية: يشمل عالم السلع عددًا كبيراً من المنتجات المختلفة .

يمكن تصنيف العقود الخاصة بعقود مشتقات السلع الشائعة في الفئات التالية:

■ المنتجات النفطية - النفط الخام والديزل وزيت الوقود وزيت الغاز والبنزين ووقود الطائرات.

■ الغاز الطبيعي

■ الفحم

■ انبعاثات الكربون

■ المعادن الأساسية - الألومنيوم والنحاس والرصاص والنيكل والصلب والقصدير والزنك ؛

■ المعادن الثمينة - الذهب والفضة والبلاديوم والبلاتين.

■ السلع الزراعية كالذرة ومركب الصويا والسكر والقمح.

- عقود الإيجار وعقود المشتقات للاستخدام الخاص: إن عقد شراء أو بيع سلعة يجمع بين مجموعة واسعة

من المعايير المحاسبية- عقود الإيجار، والمشتقات ،تحقيق الإيرادات والتوحيد - والتي تعتبر من المجالات الأكثر

تعقيداً من المحاسبة، على سبيل المثال يمكن لشركة الغاز إدارة الغاز على أساس تكاملي ، شراء ، تخزين ، وبيع

الغاز من أجل تحسين محفظتها الإجمالية. الغاز هو أحد الأصول التي تتدفق عبر الاتفاقيات الدولية ، ويمكن أن

يكون من التعقيد تعقب تدفق الغاز من عقد معين إذ يتطلب الأمر تحديد المعاملة المناسبة لكل عقد تحليلاً دقيقاً

وفهماً عميقاً للمبادئ التي تقوم عليها معايير المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة.

● محاسبة التأجير المالي الخطوة الأولى في تحليل العقود تقييم ما إذا كان العقد يفي بتعريف عقد الإيجار، إذ

يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية عقد الإيجار بأنه "عقد ينقل الحق في استخدام الأصل(الأصل

- الأساسي) لفترة من الوقت مقابل النظر فيه" لا يتم نقل الحق في استخدام أصل محدد إلا إذا كان للمشتري (أي المستأجر) القدرة على توجيه استخدام الأصل والحصول على الفائدة من استخدامه .
- في محاسبة المشتقات تدرج عقود السلع التي ليست عقود إيجار ضمن فئة البنود غير المالية، قد يفني عقد شراء أو بيع بند غير مالي بتعريف مشتق ، على الرغم من أن البنود غير المالية نفسها تقع خارج نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، يتم التعامل مع عقد سلعة كأداة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إذا تم استيفاء أي من الشروط الثلاثة التالية:
 - لدى الكيان ممارسة لتسوية عقود مماثلة صافية نقداً أو بالدخول في عقود تعويض أو ببيع العقود.
 - يمتلك الكيان ممارسةً للتسليم والبيع بعد فترة وجيزة لتحقيق الربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التاجر.
 - إذا كان العقد يسمح لأي من الطرفين بتسوية النقدية أو أداة مالية أخرى ، أو بتبادل الأدوات المالية أو ببيع العقود ، أو البند غير المالي الذي هو موضوع العقد قابل للتحويل بسهولة إلى نقد ما لم يتم إبرام العقد ، ويستمر عقده لغرض الاستلام أو التسليم وفقاً لمتطلبات الشراء العادية أو البيع أو الاستخدام للكيان.
 - بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 فإن المشتقات هي أداة مالية (أو أي عقد آخر ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9) مع جميع الخصائص التالية:
 - تتغير قيمته استجابة للتغيرات في السعر أو المؤشر الأساسي (على سبيل المثال مؤشر أسعار السلع الأساسية).
 - لا يتطلب أي استثمار أولي ، أو أقل بكثير من الاستثمار المطلوب لشراء الأداة الأساسية.
 - يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي .
 - يتم الاعتراف بعقود السلع التي تدرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بتغيرات القيمة في الربح أو الخسارة ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط للتدفقات النقدية.
 - الاستخدام الخاص للمحاسبة : عقود السلع التي لا تعتبر عقود إيجار أو عقود مشتقة عقود الاستخدام الذاتي (أو "الشراء العادي والبيع العادي")، فبموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة لا يتم تقييم هذه العقود بالقيمة العادلة ولكن يتم احتسابها باستخدام طريقة الاستحقاق، ومن ثم يتم

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

الإبلاغ عن الإيرادات والمصروفات من هذه العقود على أساس إجمالي في فئات الإيرادات والمصروفات المناسبة عند تلقي السلع أو تسليمها، إن استثناء "الاستخدام الخاص" إلزامي بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي (أي أنه ليس اختياريًا).

-**التصنيف وفقا لشروط التسوية:** في حين أن شكله القانوني ليس هو العامل الرئيسي عند تقرير ما إذا كان العقد يُحتسب كعقد مشتق أو عقد استخدام خاص (مع افتراض أنه ليس عقد إيجار)، فإن شروط التسوية الخاصة به قد توفر أحيانًا حججًا مفيدة لتقييم تصنيفها. بصفة عامة، هناك ثلاثة أنواع من عقود السلع وفقا لأحكام التسوية الخاصة بها:

1-العقود التي يتم تسويتها عن طريق التسليم المادي للسلعة

2-العقود التي تتم تسويتها صافية (أي نقدًا)، من خلال تبادل الأدوات المالية أو عن طريق تبادل الموجودات المالية)؛

3-العقود التي هي مزيج من (1) و (2).

ولتبسيط طريقة التعامل بالمشتقات المالية في حالة تغطية خطر تقلبات الأسعار للسلع والمواد الأولية والمعالجة المحاسبية لها ندرج العناصر التالية:

-**المعطيات:** في 1 فبراير 2017 توقعت شركة ABC وهي شركة تكرير نפט أوروبية (مصفاة) شراء مليوني برميل من خام برنت الخام من منتج للنפט، ومن المتوقع أن يتم تسعيرها في 31 مايو 2017 بسعر زوج الدولار الأمريكي / برميل النفط الخام من خام برنت السائد في هذا التاريخ، وسيتم التسليم والدفع في وقت واحد يوم 7 جوان 2017، كان عرض ABC والعملة الوظيفية لليورو، إن ABC قلقة من أن قيمة اليورو لشراء النفط قد تزيد قبل تحديد سعر شراء النفط و للتحوط من التعرض لها دخلت الشركة في عقد أجل طويل الأجل في بورصة نيويورك بحجم 2 مليون برميل بسعر 51 دولار أمريكي للبرميل، تنتهي العقود الآجلة في 21 جوان 2017 الشروط الرئيسية للعقود الآجلة للنפט كانت على النحو التالي:

-تاريخ المعاملة :1 فبراير 2017 -تاريخ التسوية:15 جوان 2017 - المؤسسة المتعاقدة ABC

-عدد العقود 2000 عقد -حجم العقد 1000 برميل لنفط برنت -سعر العقد : 51 دولار أمريكي للبرميل.

-شهر التسليم : جوان 2017. - طريقة التسوية: التسوية مادية أو نقدية والتي تكون على أساس سعر مؤشر ICE Brent لهذا اليوم بعد آخر يوم تداول للعقد الآجل.

-توثيق علاقة التحوط :وقد حددت ABC مجموعة من عقود النفط الآجلة وعقود الفوركس كوسيلة للتحوط أداة في التحوط التدفقات النقدية لشرائها المتوقع للغاية، في بدايتها ABC وثقت العلاقة التحوط كما يلي :

● **هدف تسيير الخطر والإستراتيجية المستخدمة لذلك:** الهدف من التحوط هو حماية قيمة اليورو للتدفقات النقدية الناتجة عن الشراء المتوقع بدرجة عالية للميوني برميل من خام برنت غير الموازية لسعر النفط باليورو، ويتفق هدف التحوط هذا مع إستراتيجية ABC الشاملة لإدارة المخاطر ، والتي تتمثل في تقليل تباين بيان الربح أو الخسارة من خلال الدخول في عقود السلع والمبادلات المستقبلية وعقود الآجلة والخيارات، المخاطر المحددة التي يتم تغطيتها هي مخاطر التغيرات في التدفق النقدي للشراء المتوقع بشكل كبير.

● **نوع التحوط :** تحوط التدفقات النقدية.

● **البند المتحوط له :** أول 2 مليون برميل من خام برنت المقوم بالدولار الأمريكي من المتوقع تسوية صفقة الشراء المتوقعة واستلامها في 7 جوام 2017، من المتوقع أن يتم تحديد سعر الشراء في 31 ماي 2017، ومن المحتمل جدًا حدوث معاملات الشراء المتوقعة، ولدى الكيان عدة سنوات من تاريخ عمليات الشراء المماثلة التي تم تنفيذها وفقًا للخطة، بالإضافة إلى ذلك يتمتع مورد النفط بسمعة قوية في السوق كونه موثوق للغاية.

● **أداة التحوط:** مزيج من:

1- عقد خام نفطي خام برنت ICE طويل الأجل بقيمة 2 مليون برميل تنتهي صلاحيته في 15

جوان 2017 بسعر 51 دولار للبرميل، ولأنه أداة تداول مطلوبة فإن مخاطر الائتمان المرتبطة بالأداة تعتبر منخفضة للغاية.

2- تقدم شركة لشراء 100 مليون دولار أمريكي وبيع 80 مليون يورو بسعر صرف يبلغ 1.2500 ،

في سوق العملات الأجنبية الفوركس، وتاريخ العملية والتسوية النقدية 31 ماي 2017، تعتبر مخاطر الائتمان المرتبطة بالطرف المقابل في FX منخفضة للغاية.

-تقييم فعالية التحوط: سيتم تقييم فعالية التحوط بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط، سيتم تقييم البند المخوط بسعر خام برنت الخام على ICE بدلاً من سعر العقود الآجلة وبمعدل سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي مع استحقاق 31 ماي 2017 سيتم احتساب التحوط على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة لأداة التحوط التي يتم تحديدها كأداة تحوط فعالة مباشرة في احتياط تحوط التدفق النقدي في الدخل الشامل الآخر.
- سيتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في الربح أو الخسارة.

لا تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إلا إذا تم استيفاء جميع المعايير التالية:

- تتكون علاقة التحوط فقط من عناصر التحوط المؤهلة وأدوات التحوط، إن بند التحوط مؤهل لأنه عبارة عن معاملة توقع متوقعة للغاية والتي تعرض المنشأة إلى مخاطر القيمة العادلة أو تؤثر على الربح أو الخسارة وتكون قابلة للقياس بشكل موثوق، أداة مؤهلة لأنها مجموعة من المشتقات التي لا ينتج عنها خيار مكتوب صافي.
- عند التحوط يجب تعيين وتوثيق رسميين لعلاقة التحوط وهدف وإستراتيجية إدارة المخاطر .
- تعتبر علاقة التحوط فعالة.

-المعالجة المحاسبية: وذلك حسب تدرج مراحل العملية كما يلي:

- لتسجيل العقود الآجلة في 1 فبراير 2017 كان على ABC أن تنشر الهامش في البورصة الآجلة لضمان وضعية العقود الآجلة، لنفترض أن الهامش المبدئي كان 10% من المبلغ المبدئي البالغ 102 مليون دولار أمريكي نقدًا، بما أن سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي الفوري في ذلك التاريخ كان 1.2400 فإن المبلغ المعادل باليورو كان 8,226,000 يورو (= 10.2 مليون / 1.2400)، لم يتم الاعتراف بمؤشر FX في بيان المركز المالي لشركة ABC حيث كانت قيمته العادلة الأولية صفرًا، ويكون القيد كما يلي:

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

دائن	مدين	2017/2/1
822600	822600	العقود الآجلة (الهامش) النقدية

- لتسجيل إغلاق الفترة المحاسبية في 31 مارس 2017 تم إعادة تقييم العقود المستقبلية بشكل يومي، عندما أظهر مركز العقود الآجلة مكسباً من اليوم السابق ، تم تسجيل المكاسب في حساب هامش ABC لدى الوسيط الذي يعمل كوسيط في البورصة الآجلة، على العكس عندما أظهر مركز العقود الآجلة خسارة ، اضطرت ABC إلى ترحيل المبلغ المفقود في حساب الهامش في البورصة الآجلة، لذلك في نهاية كل يوم تتم إعادة تعيين مركز العقود الآجلة للحفاظ على قيمته العادلة عند صفر، والتسجيل المحاسبي يكون كما يلي:

دائن	مدين	2017/3/31
XXXXXX	XXXXXX	العقود الآجلة (الهامش)
XXXXXX		العقود الآجلة (التزامات)
XXXXXX		احتياطي التدفق النقدي (حقوق الملكية)
		2017/3/31
	XXXXXX	النقدية
XXXXXX		العقود الآجلة (الهامش)
		2017/3/31
	XXXXXX	نواتج مالية أخرى (أرباح أو خسائر)
XXXXXX		العقود الآجلة (الهامش)

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

• لتسجيل نهاية علاقة التحوط وشراء النفط في 31 ماي 2017 :

من أجل البساطة ، نفرض أ، جميع الإدخالات اليومية لعقود العقود الآجلة منذ 31 مارس 2017 في إدخال واحد فقط، التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط منذ 31 مارس 2017 والتي كانت مكسب، كما كان الجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط ، والجزء غير الفعال كان لا شيء ، تم الاعتراف بالجزء الفعال في احتياطي تحوط التدفق النقدي للدخل الشامل الآخر.، حيث لم يكن هناك جزء غير فعال لم يتم تسجيل أي مبلغ في الربح أو الخسارة، والتسجيل المحاسبي كما يلي:

دائن	مدين	2017/5/31
XXXXXX	XXXXXX	العقود الآجلة (الهامش)
XXXXXX		العقود الآجلة (التزامات)
XXXXXX		احتياطي التدفق النقدي (حقوق الملكية)
		_____ 2017/3/31 _____
XXXXXX	XXXXXX	النقدية
XXXXXX		العقود الآجلة (الهامش)
		_____ 2017/3/31 _____
XXXXXX	XXXXXX	نواتج مالية أخرى (أرباح أو خسائر)
XXXXXX		العقود الآجلة (الهامش)

• تسجيل الدفع واستلام النفط الخام في 7 جوان 2017 لنفترض أن السعر الفوري لليورو مقابل الدولار الأمريكي كان 1.3050 ، دفعت المؤسسة المبلغ اللازم مقابل النفط الخام، والتسجيل يكون كما يلي:

دائن	مدين	2017/6/7
	XXXXXX	النفط الخام (أصول)
XXXXXX		النقدية

المطلب الرابع : مقارنة بين المعيار IFRS9 والمعيار IAS 39 وأولى آثار تطبيق المعيار الجديد

تهدف محاسبة التحوط إلى قياس وتقديم التقارير إلى المستخدمين الخارجيين حول:

- كيفية إدارة المشاريع التجارية للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.
- درجة نجاح الإدارة في تحقيق هذا الهدف من خلال استخدامها لأدوات التحوط.

بما أن تطبيق محاسبة التحوط له تأثير في تخفيف وتقليل المخاطر فإن كل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة IASB يعتبران محاسبة التحوط كبديل عن المحاسبة المعتادة أو العادية (أي المعايير المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) ولذلك، فإن اعتماد محاسبة التحوط هو امتياز و ليس حقاً أو حتى شرطاً، لكي تتمكن المؤسسة من الاستفادة من هذا الامتياز، تحدد كل من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة ومعايير التقارير المالية الدولية إرشادات صارمة يجب أن تحترم بالإفصاح الكامل عن علاقة التحوط لتأهل محاسبة التحوط، وهذا كله كان بعد إلغاء المعيار IAS39 وتعويضه بالمعيار IFRS9 في سبيل الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة للعمل المحاسبي فيما يخص الأدوات المالية(59).

الفرع الأول : أهم التغييرات والتحسينات التي جاء بها المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار IAS 39

حتما السعي وراء إلغاء المعيار IAS 39 للانتقادات الموجهة له (ذكرناها سابقا) وتعويضه بالمعيار IFRS 9 له من الايجابيات أو التحسينات من أجل رفع جودة الممارسة المحاسبية للأدوات المالية بصفة عامة والمشتقات المالية بصفة خاصة ، ويمكن إبراز أهم التغييرات أو التحسينات في النقاط التالية (62):

-على مستوى النطاق: يمكن إبراز ذلك في النقطتين التاليتين :

- إن نطاق المعيارين هو نفسه الأدوات المالية ولكن وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 يمكن للمنشأة أن تقيم بعض الأدوات المالية حسب موضوعها و الخاضعة للاستخدام الذاتي استثناء بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي سوف يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على هذه الأدوات.
- متطلبات الانخفاض في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تنطبق على جميع التزامات القروض والأصول التعاقدية في نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء.

-على مستوى تصنيف وقياس الأدوات المالية: يمكن إبرازها في النقاط التالية :

- فئات التصنيف للأصول المالية وفق IAS 39 هي المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ، القروض والديون ، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمحتفظ بها لتاريخ البيع مع توضيح طريقة تقييمها، أما حسب المعيار IFRS 9 فالتصنيف كان حسب طريقة التقييم بالقيمة المهلكة أو بالقيمة العادلة.
- المعيار IFRS9 يعتمد في تصنيفه للأصول المالية على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لها ونموذج إدارة الأعمال لتسير الأدوات المالية وعلى العكس IAS39 يركز عند تصنيفه للأصول المالية على التعريفات الدقيقة لكل فئة وعليه التصنيف حسب IFRS9 أكثر تأسيسا من المعيار IAS39 .
- وفقا للمعيار IFRS9 المشتقات الضمنية لا يتم تجزئتها إذا كان أغلب العقد هو عبارة عن أصل يدخل ضمن نطاق المعيار ، وكذلك المنتجات المختلطة تدخل ضمن المعيار في التصنيف والقياس، مما يزيل الغموض الذي كان في المعيار IAS39 فيما يخص العقود المضيفة.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

- وفقا للمعيار IAS 39 الأدوات المالية (أصول أو خصوم) مرتبطة بأدوات حقوق الملكية غير مسجلة ، والتي من قبل لا قيمة عادلة موثوق بها مما يستدعي قياسها بالتكلفة ، أما المعيار IFRS 9 فأزال هذا الاستثناء فيتم تقييم كل المشتقات المالية (أصول أو خصوم) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- المعيار IAS 39 يتيح لبعض الاستثمارات في الأسهم في الشركات الخاصة والتي لا يمكن قياسها بموثوقية بالقيمة العادلة أن تقيم بالتكلفة في حين IFRS 9 يفرض قياس كل الأسهم بالقيمة العادلة.
- بعض الخصوم المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بموجب المعيار IFRS9 فالتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر الائتمان للمؤسسة يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الآخر، وأية استثناءات في التطبيق تخلق نوع من عدم التناسق في المعالجة المحاسبية لهذه البنود ، وعليه وفق IFRS9 كل التغيرات في القيمة العادلة يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.
- إعادة التصنيف يكون ضروريا فقط عندما تغير المؤسسة طريقة تسييرها للأصول المالية.

-على مستوى تدني قيمة الأصول المالية: وذلك في النقاط التالية :

- يطبق المعيار الدولي IFRS9 نموذج انخفاض في القيمة على جميع الأدوات المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة في حين أن معيار المحاسبة الدولي 39 لديه عدة نماذج للاعتراف بانخفاض القيمة لمختلف أنواع الأدوات المالية ، فخسارة الانخفاض يعترف بها أوليا ثم في كل فترة إعداد تقارير مالية حتى ولو لم تتحقق تلك الخسارة.
- يتم تحديد قيمة التدني بالرجوع إلى عدة عوامل الأحداث الحالية والماضية والتوقعات التي تؤثر على القيمة القابلة للتحصيل.

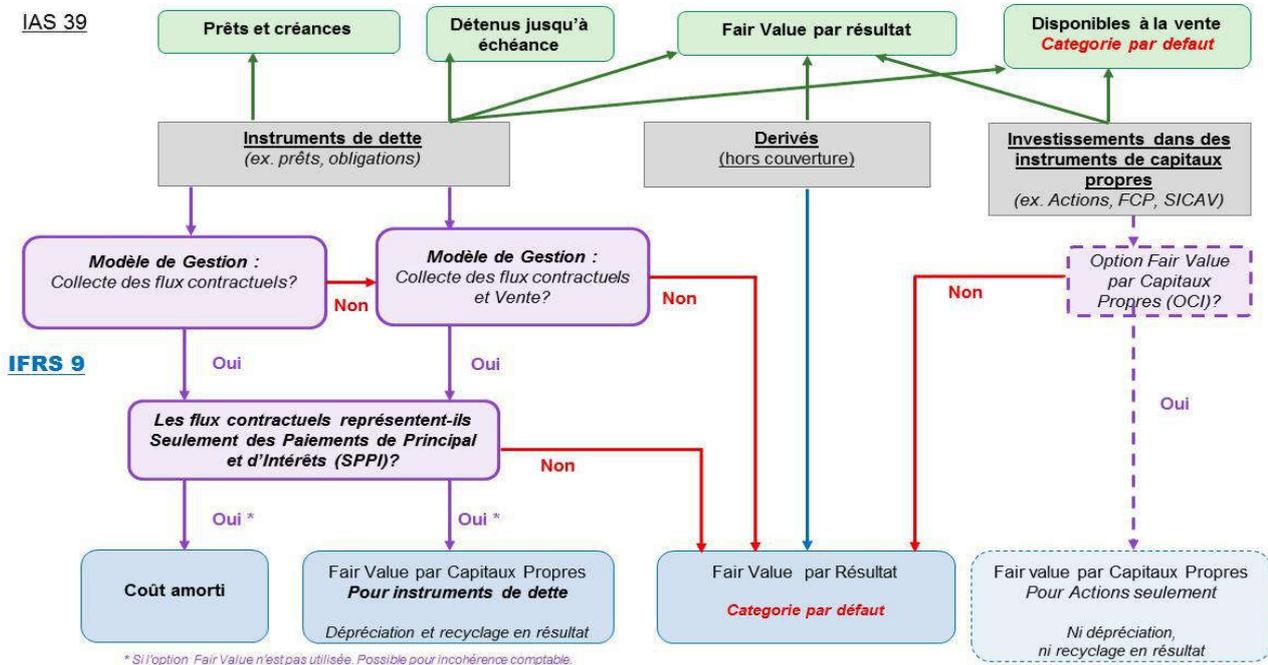
وعليه طريقة حساب قيمة تدني الأدوات المالية وفق المعيار IFRS9 تختلف اختلافا جوهريا مع ما كان مطبقا في المعيار IAS 39 ، وهذا يعتبر من التغييرات الجوهرية بين المعيارين.

مما سبق يمكن تلخيص أهم التعديلات بين المعيارين IAS39 والمعيار IFRS39 في الشكل التالي:

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

شكل رقم (14): يوضح أهم التعديلات في المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار IAS39 من خلال التساؤلات المتبعة

لمعرفة أي طريقة متبعة للتقييم للأصول المالية:



Source : <https://www.sab2i.com/blog/en/ifrs-9-a-new-regulatory-change-in-2018-are-y>, consulté le 31/01/2018

الفرع الثاني: الآثار المتوقعة عند تطبيق المعيار IFRS 9

إن تطبيق أي معيار جديد يتطلب تحضيرات مسبقة للاستعداد لتطبيقه من طرف المؤسسات بمختلف أنواعها كل حسب طبيعة نشاطه ودرجة التأثير من بداية التطبيق وعليه من المتوقع أن تكون للمعيار الجديد IFRS 9 المزمع تطبيقه من 2018/1/1 العديد من الآثار منها ما يكون سلبيا ومنها ما يكون ايجابيا وعلى المؤسسات التي ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية التحكم جيدا في المعيار من خلال الفهم الصحيح لمحتوياته والتطبيق الجيد لها مع تأهيل المحاسبين لكي يكونوا في موعد التطبيق من خلال التكوينات الخاصة إن استلزم الأمر، وممكن أن نبرز أهمها في (63):

1- أثر المعيار الدولي IFRS9 على المعايير المحاسبية الحالية: تركز الأحكام الجديدة للمعيار على الجوانب البالغة التعقيد والدقة، لاسيما على ثلاثة جوانب رئيسية للمحاسبة عن الأدوات المالية:
أ- تصنيف وتقدير الأصول المالية: وذلك من خلال:

- تشمل الأصول المتأثرة بهذا المعيار القروض للشركات أو الأفراد والقروض العقارية والأسهم والسندات ذات الدخل الثابت والمشتقات كالخيارات والمقايضات ، والمنتجات المهيكلة مثل سندات الرهن العقاري المضمونة التزامات الرهن العقاري المضمونة، ويجب إعادة تصنيفها وفقا للقيم المحتملة لثنائية - نموذج الأعمال (من الاقتناء إلى التنازل) و - خصائص التدفقات النقدية للخزينة (مع تدفقات الفائدة أو بدونها).
- تم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، وذلك حسب طبيعة التدفقات النقدية ونموذج الأعمال.

ب- تدني القيمة : وذلك من خلال:

- يعوض المعيار IFRS9 نموذج الاعتراف بخسائر التدهور لمخاطر الائتمان المعترف بها في المعيار IAS39 بنموذج الخسارة المتوقع الجديد الذي يتطلب التنبؤات والتوقعات بمخصصات التدني لمحفظه القروض بناء على افتراضات مختلفة وعوامل قياس الخطر والمعايير الاقتصادية.

- تعتمد طبيعة الحسابات (التوقعات) للخسائر المتوقعة على درجة تدهور ائتمان كل أصل مالي مع ثلاثة مستويات من التدني محددة حسب المعيار و على المحاسبة أن تسجل تطور درجات التدهور.
- تخضع جميع الديون الائتمانية إلى تخصيص مؤونات الخسائر المحتملة.

ج. محاسبة التغطية : يقترح المعيار IFRS9 المزيد من التحسينات بما في ذلك السماح بمزيد من أنواع معاملات التحوط والحد من تقلبات الأرباح والخسائر المتعلقة بمحاسبة التحوط وتبسيط بشكل ملحوظ طرق التقييم والمحاسبة الخاصة بفعالية التحوط والتي تتماشى الآن مع متطلبات إدارة المخاطر.

2. تطبيق المعيار IFRS9 يتطلب خبرة متعددة التخصصات: بالنظر إلى الموعد النهائي هذه السنة (2018) يجب على المؤسسات أن تعجل بالتنفيذ وينبغي إكمال فهم والتحكم في المعيار وتقييم الآثار على العمليات والنظم المحاسبية وبدأ العمل التنفيذي الأول، ليس للمعيار IFRS9 تأثير هام على الهيئات المحاسبية والمخاطر فحسب، بل يتعدى تأثيره إلى الإدارات الأخرى داخل المؤسسات المالية، ولذلك يحتاج إلى مقارنة متعددة التخصصات بين المحاسبة والائتمان والمخاطر ، انه من الضروري أن يفهم مجلس الإدارة والإدارة العليا مدى تأثير المعيار على مؤسستهم، مع الأخذ في الحسبان عدة أطراف متدخلة في العملية، وتشمل هذه التغييرات والمتطلبات ما يلي:

- الخسائر والأرباح: الأثر على عملية الانتقال والتغيرات لا مفر منه في المستقبل.
- رؤوس المال: التأثير على عملية الانتقال والتغيرات لا مفر منه في المستقبل.
- التأثير على التقنيات والنماذج والتعريفات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان
- النظر في التوصيات الاقتصادية لتطوير نماذج التنبؤ المحتملة
- إشراك مديري المبيعات في المكاتب الأمامية في إنشاء نماذج إدارة المخاطر والمحاسبة عليها.
- جمع البيانات السوقية والمرجعية لأنشطة الإقراض التجاري وأسواق رأس المال.

3. المعيار IFRS9 له تأثير كبير على متطلبات ومسارات المحاسبة: عندما تبنت المنظمات والمؤسسات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإنها لم تضع بالضرورة إنتاجها المحاسبي للتغيير، وقد اشتقت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من تقارير المعايير المحلية. من ناحية أخرى، ومع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، يصبح من الصعب أو حتى من المستحيل تطبيق

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

متطلباته بأثر رجعي في سياق المحاسبة عن الأدوات المالية. في الواقع، خلافا لمعايير التقارير المالية الدولية الأخرى يتطلب منهج المعيار IFRS9 إنتاج أرقام للمعايير الدولية للتقارير المالية على أرقى مستوى، ولذلك يجب تطبيق منطق المحاسبة على كل معاملة مالية على حدة، وبالتالي فإن نماذج مخاطر الائتمان لحساب الخسائر المتوقعة سوف تستخدم دائما على مستوى المحفظة، ولكن يجب أن يتم حساب الأدوات المالية عن طريق التعاقد.

وعموما تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لا يتوقف عند مشروع محاسبي وسيكون للمشروع آثار على جميع المؤسسات والأنشطة يمكن إيجازها في (64):

- الآثار على المؤسسة،
- التأثيرات على وظائف إدارة المخاطر والمالية،
- التأثيرات على مسارات إعداد التقارير المحاسبية والتنظيمية والتحوط،
- التأثيرات على نظم المعلومات وتكثيف العمليات،
- التأثير على البيانات (الجودة والاكتمال والتاريخ وأجال الإنتاج والتحليل).
- الأثر على مستوى المعلومات والتكوين عند اعتماد المعيار ،
- التأثيرات على النموذج الاقتصادي لكل مؤسسة مالية.
- الآثار على انتقال المعلومات المالية.

الفرع الثالث: المعيار الدولي IFRS 9 إمكانية التطبيق المسبق والتحديات التي قد يواجهها

إن بداية تطبيق المعيار IFRS 9 ابتداء من 2018/1/1 ينتظر منه أن يعطي الإضافة الإيجابية لكل ما يتعلق بالأدوات المالية عامة والمشتقات المالية خاصة فيما يتعلق بالتصنيف، القياس، تدني القيمة ومحاسبة التغطية، ولكن هناك إمكانية للتطبيق المسبق بغية التعود على المعيار قبل دخوله حيز التنفيذ الرسمي، وعليه هناك العديد من المتطلبات يجب توفرها لتحقيق هذه الإمكانية، طبعاً سيكون هذا دون إغفال بعض التحديات التي تنتظره.

1. إمكانية تطبيق المعيار IFRS 9 مسبقاً: فعلاً هناك العديد من المؤسسات في العالم خاصة المالية منها بدأت للتخصيص لدخول المعيار حيز التنفيذ الفعلي بتطبيقه مسبقاً في إطار المرحلة الانتقالية للمعيار الجديد وذلك ابتداء من 2016/12/31 والذي حدث مثلاً في الاتحاد الأوروبي الذي اعتمد المعيار IFRS 9 في التعليم رقم 2016/2067 المؤرخة بتاريخ 2016/11/26 ولكن لا يكون ذلك إلا بتوفر بعض المتطلبات تتمثل في (65): - المتطلبات الواجب اتخاذها لبداية تطبيق المعيار ابتداء من 2018/1/1: على المؤسسات البدء في تطبيق بصفة إجبارية عملية تصنيف وتقييم الأدوات المالية (المرحلة الأولى)، والاختيار في تطبيق كمتطلبات محاسبة التحوط للمعيار IAS 39 أو البدء في IFRS 9 (المرحلة الثالثة).

- المتطلبات التي يمكن البدء في تطبيقها مسبقاً من طرف المؤسسات هي المرحلتين الأولى والثانية من المعيار الدولي IFRS 9 (أي تصنيف وتقييم الأدوات المالية وتدني القيمة).
- إمكانية التطبيق المسبق حددت من تاريخ الإقفال في 2016/12/31 .
- في حالة التطبيق المسبق المؤسسة مجبرة على تبيان المقارنة لكيفية المعالجة المحاسبية وفق IFRS 9 بما كانت عليه المعالجة حسب متطلبات المعيار IAS 39.
- بدء تطبيق المعيار الجديد يتطلب العديد من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها خاصة في الملاحق خاصة فيما يتعلق بالتغيرات في تصنيف الأدوات المالية والتي تمكن من المقارنة بين الفئات حسب المعيارين.

الشكل رقم (15): يلخص كل متطلبات التطبيق المسبق للمعيار الدولي IFRS 9

A quelle date est-il possible d'appliquer IFRS 9 ?		Quelles sont les dispositions d'IFRS 9 applicables ?	Nécessité de présenter des comptes comparatifs retraités ?	Comment calculer l'impact lié à une première application ?
Par anticipation	En 2016 A compter du 1er octobre (dernière période de reporting intermédiaire de l'exercice en cours) ¹	<ul style="list-style-type: none"> • Phases 1 (classement et évaluation des instruments financiers) et 2 d'IFRS 9 (dépréciation des actifs financiers): <ul style="list-style-type: none"> - ensemble et dans leur globalité - ou uniquement l'enregistrement des effets du risque de crédit propre en OCI pour les passifs financiers comptabilisés sur option à la juste valeur par résultat • Phase 3 (comptabilité de couverture): choix à effectuer <ul style="list-style-type: none"> - application d' IFRS 9 - phase 3 de façon irrévocable - ou maintien du dispositif prévu par IAS 39; il sera toujours possible pour l'entreprise d'opter ultérieurement au dispositif d'IFRS 9 - phase 3 	Non	Impact en réserves (ou en OCI) calculé sur la base des soldes disponibles au début de l'exercice annuel auquel se rattache la date de première application
	En 2017 A compter du 1er janvier ou au début de l'une des périodes de reporting intermédiaire suivantes: 1er avril, 1er juillet ou 1er octobre	<ul style="list-style-type: none"> • Phases 1 (classement et évaluation des instruments financiers) et 2 d'IFRS 9 (dépréciation des actifs financiers) ensemble et dans leur globalité • Phase 3 (comptabilité de couverture): choix à effectuer <ul style="list-style-type: none"> - application d' IFRS 9 - phase 3 de façon irrévocable - ou maintien du dispositif prévu par IAS 39; il sera toujours possible pour l'entreprise d'opter ultérieurement au dispositif d'IFRS 9 - phase 3 	Non	
Obligatoirement	Au 1er janvier 2018	<ul style="list-style-type: none"> • Phases 1 (classement et évaluation des instruments financiers) et 2 d'IFRS 9 (dépréciation des actifs financiers) ensemble et dans leur globalité • Phase 3 (comptabilité de couverture): choix à effectuer <ul style="list-style-type: none"> - application d' IFRS 9 - phase 3 de façon irrévocable - ou maintien du dispositif prévu par IAS 39; il sera toujours possible pour l'entreprise d'opter ultérieurement au dispositif d'IFRS 9 - phase 3 	Non	

¹ Pour une société dont l'exercice annuel débute le 1er janvier et qui présente des comptes intermédiaires trimestriellement

Source : Kyril Kanony ,Associé Spécialiste Instruments Financières, Comment appliquer IFRS 9 dès les comptes clos le 31 décembre 2016 ? Article publié sur les site : <https://www.pwc.fr/fr/expertises/ifrs-et-regles-francaises/actualites/comment-appliquer-ifrs-9.html>, consulté le 03/02/2018,P6;

2-التحديات التي يمكن أن يواجهها تطبيق المعيار IFRS 9 : بالرغم من الجهد الكبير الذي بذل لإصدار هذا المعيار منذ 2009 والمراحل العديدة التي مر عليها لا بد أن يواجه تطبيق هذا المعيار العديد من التحديات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية(66):

- ضرورة التنبؤ بفترة طويلة لخسائر الاحتمال بصفة مسبقة.
- إعادة تصنيف الأصول المالية بين مختلف الفئات يكون من خلال التقييم الذاتي ، وطرق تسييرية داخلية.
- ترجمة بعض المفاهيم كجودة الدلالة والأخطاء تخضع كذلك للتقدير الشخصي.
- إلى جانب ما سبق هناك تحدي كبير قد يواجهه تطبيق المعيار وهو عدم اتفاق كل من IASB و FASB على معيار موحد(وجود بعض الاختلافات بين المعيار IFRS9 و SFAS133 الذي يقابله في الولايات المتحدة نتطرق لها في المطلب الموالي).
- التأثير الكبير للمعيار ستكون على المؤسسات المالية بحكم أنها تتعامل بالمشتقات لصالح زبائنها كعمقنتية أو مصدرة أو كمضاربة فيها لتحقيق الأرباح من ورائها.

الفرع الرابع:مقارنة لمحاسبة التحوط وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS والمعايير الأمريكية SFAS

إن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB كان أكثر طموحا في الجزء الخاص بالتحوط للأدوات المالية مقارنة بمجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB وذلك من خلال النقاط المتعلقة بشكل التحوط المؤهل ، كيفية قياس عدم فعالية التحوط ، كيف يتم تأثيرات محاسبة التحوط في الميزانية وقائمة الدخل..... الخ .

وعليه قام FASB بالحفاظ على نموذج محاسبة التحوط كما هو في المعايير المقبولة عموما الأمريكية US GAAP والتي كانت مجملها صادرة من خلال معيار المحاسبة الأمريكي SFAS 133 (67). ولا بد من الإشارة أنه هناك توافق كبير بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية بحكم سيطرت المقاربة الانجلوساكسونية في إعداد معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS ،و يمكن تلخيص أهم الفروقات بين المعيار الدولي IFRS 9 والمعيار الأمريكي SFAS 133 في الجدول التالي(68) :

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

جدول رقم (15): يوضح أهم الفروقات بين IFRS 9 الدولي و SFAS 133 الأمريكي

نقطة الخلاف	المعيار الدولي IFRS 9	المعيار الأمريكي SFAS 133
اختبار الفعالية وقياس عدم فعالية التحوط	المعيار لا يسمح بطريقة الاختصار التي يجوز للمنشأة أن تتحمل عدم الفعالية (وبالتالي تجاوز اختبار الفعالية) لبعض تحوطات القيمة العادلة أو كمخاطر متحوط منها بالأدوات المالية في علاقة التحوط مثل التدفقات النقدية التعاقدية المختارة أو جزء من القيمة العادلة لبند التحوط والتي يمكن تحسين فعاليته من علاقة التحوط .	يوفر المعيار طريقة مختصرة تسمح للمنشأة أن لا تتحمل عدم الفعالية (وبالتالي تجاوز اختبار الفعالية) لبعض تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر أسعار الفائدة باستخدام مقايضات أسعار الفائدة (عندما تكون معنية بمعايير صارمة)
تحوطات التدفقات النقدية مع الخيارات التي تم شراؤها	عند التحوط من جانب واحد ومن خلال خيار الشراء في التدفق النقدي التحوط للمعاملة المتوقعة فقط القيمة الحقيقية للخيار تعكس خطر واحد من جانب البند المتحوط، لذلك من أجل تحقيق محاسبة التحوط في شراء الخيارات، سيطلب من المؤسسة فصل القيمة الحقيقية وقيمة الوقت من الخيار وتعيينه أداة للتحوط فقط	يسمح المعيار للمؤسسة بتقييم الفعالية استناداً إلى إجمالي التغييرات في التدفقات النقدية للخيار الذي تم شراؤه (أي، سي شمل التقييم تحوط التغير الكامل في القيمة العادلة، ونتيجة لذلك فإن التغير بأكمله في القيمة العادلة للخيار بما في ذلك القيمة الزمنية يمكن تأجيلها في حقوق الملكية بناء على مستوى الفعالية.
مخاطر العلات الأجنبية و المشتقات الداخلية	المشتقات الداخلية غير مؤهلة لمحاسبة التحوط في القوائم المالية الموحدة (لأنها تلغي في عملية التوحيد) أما المركز الصافي للخزينة يمكن اعتباره على أنه تحوط للمركز الإجمالي في البيانات المالية المجمعة. قد تستخدم الكيانات المشتقات الداخلية كآلية للمراجعة وتكون مؤهلة كأدوات تحوط بشكل منفصل في القوائم المالية للشركات التابعة.	يسمح المعيار بمحاسبة التحوط لمخاطر العملات الأجنبية مع المشتقات الداخلية بشرط استيفاء معايير محددة وبالتالي يستوعب التحوط من مخاطر العملات الأجنبية على أساس المركز الصافي للخزينة .
المخاطر المحددة للأصول أو الخصوم المالية	تحديد جزء من المخاطر المحددة قد يقلل من كمية عدم الفعالية التي تحتاج إلى تسجيلها في بيان الدخل كما يمكن أن تكون أجزاء من المخاطر والتي تعتبر جزءاً من التدفقات النقدية على سبيل المثال أو أنواع مختلفة من مخاطر مالية هي قابلة	لا يسمح بجزء من مخاطر محددة للتأهل كمخاطر محوطة في تغطية الأصول أو الخصوم المالية، تكون المخاطر المحددة في شكل تغييرات في واحدة مما يلي : • القيمة العادلة الشاملة أو التدفقات النقدية

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

• أسعار الفائدة المرجعية • أسعار صرف العملات الأجنبية.	للتحديد والفعالية بشكل منفصل وبالتالي يمكن قياسها بشكل موثوق	
لا تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة بتغطية أداة تحوط واحدة لأكثر من خطر واحد في بندين أو أكثر من البنود المغطاة .	تسمح معايير الدولية لإعداد التقارير المالية بتعيين أداة واحدة للتحوط لأكثر من خطر واحد في بندين أو أكثر من البنود المغطاة.	التحوط لأكثر من خطر واحد
لا تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة بالقيمة العادلة للتحوط لمخاطر أسعار الفائدة في محفظة من بنود مختلفة.	يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بتحوط القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة في محفظة من البنود المختلفة حيث يمكن أن يكون الجزء المغطى كإجمالي من العملة المعنية بالتحوط،	تحوط القيمة العادلة لمخاطر معدل الفائدة في محفظة من بنود مختلفة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نصي المعيارين.

المبحث الرابع : محاسبة التحوط والأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تصنف الأدوات المالية إلى صنفين أساسية كالأسهم والسندات وأدوات مشتقة كالخيارات والمبادلات... الخ ، وعليه تختلف المعالجة المحاسبية لكل صنف عن الآخر ، والنظام المحاسبي الأصول أو الخصوم المالية نوع خاص من المعالجة المحاسبية.

المطلب الأول : قواعد عامة للاعتراف والتقييم الخاصة بالأدوات المالية

إن النظام المالي المحاسبي تطرق لقواعد عامة للتقييم والاعتراف تخص كل الأصول ، وسنحاول تطبيق ذلك على التثبيتات المالية بنوعيتها الطويلة الأجل (تثبيتات مالية) أو قصيرة الأجل (القيم المنقولة للتوظيف).

الفرع الأول: مفاهيم أساسية للأدوات المالية وطرق عرضها حسب النظام المحاسبي المالي

قبل التطرق للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المالي المحاسبي لا بد من التطرق لبعض المفاهيم الأساسية حول الأدوات المالية خاصة من ناحية المفهوم والاستخدام.

1- مفهوم الأدوات المالية: لقد وضع النظام المالي المحاسبي تعريف مشابه لما هو في المعيار الدولي IAS38 والذي كان ساري المفعول عند وضع النظام ، وذلك من خلال ما يلي (69):

-تعريف الأدوات المالية : كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لكيان ما وخصوم مالية أو أداة أموال خاصة لكيان آخر .

-الأدوات المالية الأولية : مثل الديون المستحقة والقروض وسندات (أسهم وحقوق الملكية) ،الأموال الخاصة والتي لا تكون أدوات مالية مشتقة.

2-الأدوات المالية المشتقة: الأدوات المالية مثل الخيارات والعقود الآجلة (عن طريق التراضي أو العقود) ، وتبادل نسب الفوائد والعملات الصعبة (Les swaps) التي تترتب عليها حقوق والتزامات ينجم عنها تحويل خطر أو أكثر متصلة بأداة مالية أولية متصلة بين أطراف هذه الأدوات .

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

لا يترتب على الأدوات المالية المشتقة تحويل للأداة المالية الأولية المتصلة عند تاريخ أخذ سند العقد، ولا يوجد بالضرورة أجل استحقاق العقد.

الفرع الثاني: تصنيف الأصول والخصوم المالية

وفق النظام المالي المحاسبي يمكن تصنيف كل من الأصول والخصوم المالية كما يلي :

1- الأصول المالية: تصنف إلى أربعة أصناف كل صنف له طريقة تقييم ومحاسبة مختلفة (تقييم بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة وتخصم فوارق التقييم إما في الأموال الخاصة أو في جدول حسابات النتائج) تمثل الأصول المالية في الأصناف التالية (70):

__ أصول مالية تتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات. __ التوظيفات المحازة حتى حلول أجل استحقاقها.

__ قروض وديون تقدمها المؤسسة. __ أصول جاهزة عند البيع.

الجدول رقم (16): توضيح كيفية تصنيف الأصول المالية من خلال الميزانية

مفهوم وسبب التصنيف	البنود التي تمثل أصول مالية	تصنيفات الأصول المالية
يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل الاستحقاق أو تنوي الاحتفاظ بها ويجب أن تتميز البنود ضمن هذه الأصول ب: - لها تاريخ استحقاق محدد - لديها تسديدات ثابتة. - أن تكون مسعرة في سوق نشطة.	- السندات المثبتة الأخرى - القروض التي أصدرتها المؤسسة للغير	التوظيفات (الاستثمارات) المحازة حتى تاريخ استحقاقها
بالنسبة لسندات المساهمة تصنف من خلال هذه الفئة إذا لم تكن محلا لإدراج في القوائم المالية المدجة Les états financier consolidées ، أما بالنسبة للسندات المثبتة لنشاط المحفظة فتعتبر في مجملها متاحة للبيع	- سندات المساهمة. - سندات مثبته لنشاط المحفظة.	أصول مالية جاهزة للبيع

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

قروض وديون تقدمها المؤسسة	القروض والحسابات المدينة التي أصدرتها المؤسسة	لا تنوي المؤسسة بيعها ولا يسعها ذلك في الأجل القصير على لأن تكون تتميز بأنه لا يمكن تسعيرها من خلال سوق نشط أو لا يوجد هناك سوق أصلا.
أصول مالية يتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات	-التوظيفات المالية (القيم المنقولة للتوظيف). -أدوات الخزينة (الأدوات المالية المشتقة)	يتم حيازتها من أجل توظيف الفوائض المحققة في الخزينة لمدة قصيرة لا تتعدى اثني عشر شهرا.

المصدر: بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية -بالإشارة إلى حالة الجزائر- رسالة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2010/2011 ص 138.

2-الخصوم المالية(71): رغم أن النظام المالي المحاسبي لم يقدم تعريفا محددًا للخصوم المالية كما هو الشأن بالنسبة للأصول المالية، إلا أنه يمكن تصنيف الخصوم المالية حسب النظام المالي المحاسبي بصورة عرضية كما يلي :

-الخصوم المالية التي يتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات. -الخصوم المالية الأخرى.

وبالتالي يمكن إظهار البنود التي تظهر على أنها التزامات مالية في جانب الخصوم من الميزانية في الجدول التالي :

الجدول رقم(17) : يوضح طرق تصنيف الالتزامات المالية وفق النظام المالي المحاسبي

تصنيف الخصوم المالية	البنود الظاهرة كالتزامات مالية	أسباب التصنيف
خصوم مالية تتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات	-ديون تجارية (كديون الموردين وأوراق الدفع...الخ). -أدوات الخزينة الدائنة (كالمشتقات المالية)	وهي التي يكون على عاتق المؤسسة تسديدها في مدة لا تتعدى 12 شهرا.
الخصوم المالية الأخرى	تتمثل في -سندات إلزامية -سندات قابلة للتحويل إلى أسهم -قروض من المؤسسات الماليةالخ.	وهي ديون وقروض أو سندات) يكون على عاتق المؤسسة الالتزام بسدادها في مدة تفوق دورة مالية واحدة(أكثر من 12 شهرا)

Source :Manuel De Comptabilité Financière Edition 2013 ,Direction Generale De Comptabilité ,Conseil National De La Comptabilité ,Edition ENAG ,Alger 2014,P234.

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للأدوات المالية الأساسية وفق SCF

إن الأسهم والسندات هي أدوات مالية أساسية تقوم المؤسسات بتوظيف أموالها في هذا النوع من المنتجات المالية إما في شكل استثمار طويل المدى أو مضاربة قصيرة المدى ، وتنشأ في المقابل خصوم مالية في المؤسسة التي أصدرت هذه الأدوات المالية ، لذا سوف يتم تفصيل كل حالة على حدى.

الفرع الأول: الأدوات المالية (حالة الأصول)

صنف النظام المالي المحاسبي الأدوات المالية عندما تكون أصول إلى طويلة وأخرى قصيرة المدى.

1- الأسهم والسندات طويلة المدى : النظام المالي اعتمد على المعيار الدولي IAS 39 بحكم صدوره في فترة تتزامن مع سريان هذا المعيار والذي عوض مؤخرًا بالمعيار IFRS 9، أن المعيار السابق مهم جدا حيث يحتوي مع شروحاته وأساسياته وتقنيات تطبيقه حوالي 306 صفحة والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، بحيث يقترح المعيار الجديد مقارنة جديدة وتصنيف جديد للأدوات المالية ، بالنسبة للنظام المالي المحاسبي من الضروري معرفة أهمية الأصول المالية المملوكة من طرف المؤسسة ، تسجل في الحسابين(72):

-ح/26: مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات : والذي بدوره يصنف إلى الحسابات الفرعية التالية :

ح/261 مساهمات وحقوق مرتبطة بمساهمات ، ح/262 سندات مساهمة أخرى

ح/265 سندات مساهمة مقومة بواسطة المعادلة (التكافؤ) ، ح/266 ديون مرتبطة بالمساهمات في المجموعة

ح/267 ديون مرتبطة بمساهمات ، ح/268 ديون مرتبطة بالشركات بالمساهمة

ح/269 دفعات مستحقة على سندات المساهمة غير المحررة الواجب القيام بها

-ح/27: تثبيبات مالية أخرى: والذي بدوره يصنف إلى :

271 - السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة الخاصة بنشاط المحفظة

272 - سندات ممثلة لحق الدين 273 - سندات مثبتة خاصة بنشاط المحفظة

274 - القروض والحسابات الدائنة الخاصة بعقد إيجار التمويل ، 275 - ودائع وكفالات مدفوعة

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

276 - حسابات دائنة أخرى ، 279 - تسديدات مستحقة على السندات المثبتة غير محررة

جدول رقم(18): تفصيل بعض هذه التثبيتات حسب SCF

الحساب	شرح الحساب
261- سندات مساهمة	وهي سندات تمكن حيازتها من ممارسة نفوذ على المؤسسة المصدرة
262- سندات مساهمة أخرى	وهي سندات مساهمة ليس الهدف منها ممارسة نفوذ على المؤسسة المصدرة لكن حيازتها ضرورية للمؤسسة المالكة لها
269- دفعات مستحقة على سندات غير محررة	يكون هذا الحساب دائما بقيمة الدفعات المستحقة التسديد والخاصة بشراء مساهمات في مؤسسات أخرى
271- السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة	وهي سندات تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها بصفة دائمة وكذلك السندات التي لا يمكن للمؤسسة التنازل عنها على المدى القصير الأجل من هذه السندات المحصص في رأسمال مؤسسات أخرى أو سندات التوظيف على المدى الطويل الأجل
273- السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة	وهذه السندات يكون الهدف من حيازتها تحقيق مردودية مالية مرضية للأموال الموظفة (في هذه السندات)

المصدر : عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار جيطلي للنشر والتوزيع برج بوغريبرج الجزائر 2009 ، ص 49.

1-تقييم الأسهم والسندات طويلة الأجل: وذلك من خلال تقييمين (73):

التقييم الأولي : عند تاريخ دخول هذه الأسهم والسندات ضمن ممتلكات المؤسسة تسجل بتكلفتها والتي تساوي سعر الشراء مضافا له مصاريف الوساطة المالية والرسوم غير المسترجعة ومصاريف البنك. ويكون التسجيل بالقييد التالي

الدائن	المدين	تاريخ الاقتناء	ح
	تكلفة الاقتناء	الأسهم والسندات أو تثبيبات مالية أخرى	26 أو 27
تكلفة الاقتناء		بنوك وحسابات جارية	53 أو 512

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

التقييم اللاحق : هنا تختلف المعالجة المحاسبية حسب نوع الأسهم والسندات كما يلي :

• الحقوق المرتبطة بمساهمات : أي الحقوق المرتبطة بالمساهمات في الفروع أو المؤسسات الزميلة أو

الشقيقة بحيث تقيم بالتكلفة المطفأة والتي التكلفة الأولية :

مطروح منها تعويضات أو تسديدات على الأصل .

مضافا لها أو مطروحا منها الاهتلاك المتراكم المحسوب بطريقة معدل الفائدة الفعال بكل الفوارق بين المبلغ

الأولي المبلغ المستحق مطروحا منه التخفيضات عن تدني القيمة .

• الأدوات المالية الجاهزة لعملية البيع: هذه الأدوات تقيم بالقيمة العادلة والتي تتمثل في :

— بالنسبة للأسهم المسجلة في البورصة بالسعر المتوسط لآخر شهر للسنة المالية.

— بالنسبة للأسهم غير المسجلة بقيمتها المحتملة للتفاوض.

الانحرافات الناتجة عن هذا التقييم بالقيمة العادلة تسجل مباشرة في رأس المال إما بالزيادة أو بالنقصان ، وعموما

يكون ذلك نهاية كل سنة بحساب الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة وفي حالة تكلفة الاقتناء أكبر من

القيمة العادلة نسجل حدوث خسارة قيمة تحسب كما يلي :

خسارة قيمة الأسهم والسندات PV = تكلفة الاقتناء - القيمة العادلة

وتسجل محاسبيا كما يلي (إثبات خسارة القيمة):

الدائن	المدين	N/12/31	ح
	PV	مخصصات المؤونات وخسائر القيمة للاصول المالية	686
PV		خسارة قيمة الأسهم والسندات	296/7

وبالنسبة للسنة المقبلة N+1 نجد ثالث حالات ممكنة :

— زيادة خسارة القيمة : إذا كانت PV للسنة N+1 أكبر من PV للسنة N نقول أن هناك زيادة تسجل

بنفس القيد السابق (نسجل الزيادة فقط).

— نقصان خسارة القيمة: إذا هناك خسارة قيمة في السنة N+1 ولكنها أقل من السنة N فهناك نقصان في

خسارة القيمة نسجله بعكس القيد السابق (استرجاعات) كما يلي :

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

الدائن	المدين	N+1/12/31	ح
	قيمة النقصان	خسارة قيمة الأسهم والسندات	296/7
قيمة النقصان		استرجاعات خسائر القيمة عن الأصول المالية	785

_ إلغاء خسارة القيمة : عندما تتحسن أسعار الأسهم في السوق تصبح الخسارة السابقة بدون هدف وغير مبررة يتم إلغاؤها كلياً بنفس قيد النقصان السابق لكن المبلغ هو كل الخسارة .

2-التنازل عن الأصول المالية (74): فوائض أو نواقص التنازل عن الأصول المالية تسجل إما أرباح أو خسائر صافية لعملية التنازل (نواتج أو أعباء عملياتية).

_ حالة الأرباح الصافية : تسجل عملية التنازل كما يلي :

الدائن	المدين	تاريخ التنازل	ح
	سعر البيع	حسابات النقدية	512 أو 53
	PV	خسارة قيمة الأسهم والسندات (إن وجدت)	296
التكلفة		التبittات المالية	26 أو 27
الربح		أرباح صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	767

-حالة الخسائر الصافية : تسجل عملية التنازل كما يلي :

الدائن	المدين	N/12/31	ح
	سعر البيع	حسابات النقدية	512 أو 53
	PV	خسارة قيمة الأسهم والسندات(إن وجدت)	296
	الخسارة	خسائر صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	667
التكلفة		التبittات المالية	26 او 27

3-حالات خاصة : إلى جانب ما سبق هناك بعض الحالات الخاصة للأصول المالية نوجزها فيما يلي :

- السندات المسعرة بالعملة الأجنبية(75): "التحويل إلى العملة الوطنية لقيم السندات المدونة بالعملة الأجنبية والمدرجة فقط في الخارج تتم بسعر التحويل الجاري عند تاريخ العملية"(المادة 1-137 SCF)

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

وعندما تكون نشأة وسداد الدين (المديونية) تتم في نفس الدورة فإن الفروق المثبتة مقارنة مع قيم الدخول، نتيجة تغيرات أسعار الصرف تشكل خسارة أو مكسب في الصرف وتسجل على التوالي في الأعباء المالية 66(ح/66 خسائر الصرف) أ، في النواتج المالية 76 (ح/76 أرباح الصرف) للدورة (SCF 137-3)

-إيرادات السندات: تتكون إيرادات السندات من نوعين :

إيرادات سندات الملكية (أسهم وحصص اجتماعية مملوكة).

إيرادات سندات الدين (الالتزامات المملوكة).

وتطبيقاً لمبدأ استقلالية الدورات، فمهما كان النوع المعني فإن الإيرادات المكتسبة تسجل في النواتج حتى في غياب تحصيلها كما يلي (76):

-إيرادات الأسهم والحصص الاجتماعية: إن تملك الشركات لأسهم وحصص اجتماعية يعطي الحق في أرباح الأسهم هذه الأخيرة يتم التقرير عنها من قبل الجمعية العامة للمساهمين والتي تصادق على حسابات الدورة الأخيرة خلال الستة أشهر التي تلي غلق الدورة، ويجب أن تدفع أرباح الأسهم إلى المساهمين في أجل تسعة أشهر على الأكثر بعد غلق الدورة، مبدئياً يؤخذ تاريخ أخذ قرار الجمعية العامة في التسجيل المحاسبي يتم استعمال حسابات الدين والنواتج حسب طبيعة السند (ح/267 ديون مرتبطة بمساهمات مع ح/761 نواتج المساهمات أما ح/267 ديون أخرى للتجهيز مع ح/763 إيرادات الديون)

-إيرادات الالتزامات: تطبيقاً دائماً لمبدأ استقلالية الدورات يجب ربط فوائد السندات إلى الدورة التي تخصها، وذلك بالقيود التالية:

-عند التحصيل تسجل الفوائد في الجانب الدائن من ح/7621 إيرادات سندات التجهيز .

-عند غلق الدورة يتم تعديل الناتج المالي من أجل إظهار الفوائد المكتسبة خلال الدورة فقط حسب الحالة أما كنواتج ستستلم أو نواتج معاينة سلفاً.

الفرع الثاني: الأدوات المالية (حالة الخصوم) (77)

تقيم القروض والخصوم المالية الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تساوي القيمة العادلة للمقابل الصافي المتحصل عليه بعد طرح مصاريف الإصدار ودون مراعاة العلاوات المحتملة للإصدار أو التسديد ، حسب النظام المالي المحاسبي (SCF 126-1) أدرج عدة أنواع من القروض يمكن ذكرها على التوالي (السندات التساهمية، الاقتراضات السندية القابلة للتحويل، الاقتراضات السندية الأخرى، الاقتراضات لدى مؤسسات القرض ، الودائع والكفالات والديون المترتبة على عقود إيجار بالتمويل).

ويمكن استخلاص بعض الخصائص للخصوم المالية :

- تتمثل في التسديد المتروك إلى مبادرة المقترض (السندات التساهمية).

- السندات التي لن يتم تسديدها لأنها موجهة لأن تدمج في رأسمال (الاقتراضات السندية القابلة للتسديد بأسهم).

1- السندات التساهمية : إصدار السندات التساهمية مقتصر فقط على الشركات بالأسهم (المادة 175 الفقرة 73 من القانون التجاري)، هذه السندات لا يتم تسديدها إلا في حالة تصفية الشركة ، حينئذ يترك عقد الإصدار للشركة على اختيار طريقة التسديد عند انتهاء المدة في أجل أقصاه خمس سنوات.

تكافئ هذه السندات بجزء ثابت وجزء متغير يحسب الجزء المتغير بالرجوع إلى العناصر المتعلقة بالنشاط أو بنتائج الشركة والمستخرجة من الحسابات السنوية المصادق عليها.

تسجل السندات التي تم إصدارها في الجانب الدائن من ح/161 السندات التساهمية ونجعل ح/512 مدينا.

أما مكافأة السندات التساهمية هي عبء على النتيجة وليس توزيع لها ، وتسجل في الجانب المدين للحساب 66116 فوائد على القروض والديون المشابهة.

2- الاقتراضات السندية القابلة للتحويل: هي عبارة عن سندات قابلة للتحويل والتي تكسب حقوق المديونية بنفس المبلغ الاسمي في تاريخ الإصدار، وإصدار هذا النوع من السندات مقتصر فقط على شركات المساهمة والتي لها سنتين من الوجود ويكون رأسمالها محرراً كلية.

القيمة الاسمية للسندات هي القيمة المعادلة لسعر الإصدار وسعر التسديد غالباً ما يختلفان عن القيمة الاسمية،

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

ففي حالة إصدار السند بسعر إصدار يختلف عن القيمة الاسمية يكون هناك فرق بين السعيرين يسمى علاوة الإصدار يمكن أن يكون موجبا إذا كان سعر الإصدار أكبر من القيمة الاسمية ويكون سالبا في حالة العكس.

و عند التسديد ويكون سعر التسديد مختلفا عن القيمة الاسمية نسمي الفرق علاوة التسديد .

أما الفوائد فتحسب على أساس معدل الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتا طول مدة القرض أو متغير مع ضمان حد أدنى من الفائدة.

إن تسديد السندات غالبا ما يكون مرة واحدة عند الاستحقاق تفضل الشركة أحيانا اللجوء إلى إجراء اهتلاك سنوي للقرض السندي. وتعالج الاقتراضات التساهمية القابلة للتحويل محاسبيا كما يلي :

- **عند الإصدار :** يسجل الحساب 162 السندات التساهمية القابلة للتحويل دائنا والحساب 512 مدينا ، والفرق بين سعر التسديد والقيمة الاسمية يسجل في مدين الحساب 169 علاوات تسديد الاقتراضات السنوية وذلك نظرا لتحمل الشركة عبء مالي إضافة إلى الفوائد بسبب هذه العلاوات للتسديد ، فان تحميل الفوائد إلى النتيجة يجب أن يتوزع على مدة القرض وهكذا فان علاوات الإصدار والتسديد وكذا المصاريف الناجمة عن الاقتراضات تدرج في حساب القرض المناسب بصورة تدرجية على مدة القرض، وهذا الاهتلاك يحسب حسب حساب تحييني ويسجل في الجانب المدين من الحساب 686 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - العناصر المالية.

- **عند الجرد :** تسجل الفوائد المدفوعة تسجل بنفس الطريقة لكل أشكال القروض الأخرى ح/661 أعباء الفوائد مدين و ح/ فوائد مستحقة على اقتراضات سنوية دائن.

أما علاوة التسديد تكون موضع اهتلاك نظرا لأنها تمثل أعباء مالية توزع فنجعل الحساب 686 مدين والحساب 169 دائن ، مدة هذا الاهتلاك هي مدة القرض.

- **إعادة التقييم الدوري :** يجب على المؤسسة تقييم خصومها المالية بالتكلفة الأولية مطروحا منها الاهتلاكات باستعمال معدل الفائدة المحين عند الإصدار ، وهو المعدل الذي يحقق معادلة كل المقبوضات والمصاريف المرتبطة بالقرض بما فيها العمولات وتكاليف المعاملة والعلاوات، إن هذه الطريقة المستخدمة في النظام المالي المحاسبي هي نفسها الطريقة الموصوفة في المعيار الدولي IAS 39 الملغى .

الفرع الثالث : القيم المنقولة للتوظيف قصيرة المدى (78)

والتي يتم تصنيفها ضمن الأصول الجارية وهي الأسهم والسندات وكل الأدوات المالية الأخرى والتي تمت حيازتها بنية التنازل عليها في المدى القصير الأجل أو متى تحققت فرصة تحقيق ربح من عملية التنازل هذه الأصول تسجل بالحساب 50 (ح/ قيم منقولة للتوظيف).

فهي إذن عكس التثبيتات المالية السابقة والتي اشترتها المؤسسة بنية الاحتفاظ بها لمدة طويلة وهذا بهدف اكتساب نفوذ في المؤسسة المصدرة لهذه السندات أو بهدف تحقيق فوائد وأرباح رأسمالية فإن الهدف من شراء القيم المنقولة للتوظيف هو بيعها على المدى القصير الأجل قصد تحقيق ربح رأسمالي (أي ربح نتيجة زيادة سعر القيم المنقولة) لقد قسم الحساب 50 إلى حسابات فرعية كالتالي

501 - الحصة في المؤسسات المرتبطة ، 502 - الأسهم الخاصة (أي أسهم الشركة نفسها)

503 - أسهم أخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية ، 506 - السندات ، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل ، 507 - قيم توظيف أخرى وحسابات وديون مماثلة

508 - قيم التوظيف المنقولة الأخرى وحسابات ديون مماثلة

509 - التسديدات الباقي القيام بها (المستحقة) عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة

يمكن أن تتعرض هذه الأنواع من الأدوات المالية قصيرة الأجل للعمليات التالية :

1- الاقتناء : عند اقتنائها يتم الاعتراف بها من خلال تكلفة الاقتناء وتسجل بالقيود التالي :

الدائن	المدين	تاريخ الاقتناء	ح
	تكلفة الاقتناء	القيم المنقولة للتوظيف	50.
تكلفة الاقتناء		حسابات النقدية	53 512

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

2- إعادة التقييم في نهاية السنة : عند نهاية السنة ومن خلال أعمال نهاية الدورة يتم مقارنة تكلفة الاقتناء الأولية مع سعر هذه القيم في السوق وهنا نجد حالتين :

__ حالة نواقص قيمة: إذا انخفضت أسعارها في السوق فهنا نسجل نواقص قيمة نسجل قيمة النقصان بالقيود التالي:

الدائن	المدين	N/12/31	ح
قيمة النقصان	قيمة النقصان	فارق التقييم عن أصول مالية - ناقص القيمة القيم المنقولة للتوظيف	665 50.

__ حالة فوائض قيمة : هنا ترتفع أسعار القيم في السوق وتحقق بذلك فوائض تسجل كما يلي :

الدائن	المدين	N/12/31	ح
قيمة الزيادة	قيمة الزيادة	فارق التقييم عن أصول مالية - فائض القيمة القيم المنقولة للتوظيف	50. 765

3- حالة التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف: عندما تتنازل المؤسسة عن هذه القيم يتم ترصيداها ومن ثم تحقق المؤسسة إما أرباحا صافية أو خسائر صافية عن عملية التنازل نسجل كل حالة كما يلي :

__ حالة الأرباح الصافية : عندما يكون سعر البيع أكبر من آخر تقييم لهذه القيم تكون المؤسسة قد حققت أرباحا صافية نسجلها بالقيود التالي:

الدائن	المدين	N/12/31	ح
التكلفة	سعر البيع	حسابات النقدية القيم المنقولة للتوظيف	512 أو 53
الربح		أرباح صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية	767

__ حالة الخسائر الصافية : عندما يكون سعر البيع أقل من آخر تكلفة معاد تقييمها تحقق المؤسسة خسائر تسجل بالقيود التالي :

الدائن	المدين	N/12/31	ح
قيمة الزيادة	سعر البيع الخسارة	حسابات النقدية خسائر صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية القيم المنقولة للتوظيف	512 أو 53 667
			50.

المطلب الثالث : محاسبة التغطية (التحوط) وفق النظام المحاسبي المالي SCF

إن النظام المالي المحاسبي لم يتطرق لمحاسبة التحوط بالتفصيل بل خصص حساب واحد ضمن الحسابات المالية وهو الحساب 52: التعامل بالمشتقات المالية ، خصصه للعمليات التي تحدث على المشتقات المالية في حال دخول المؤسسة في عقود خيارات أو مبادلات أو مستقبلات أو عقود آجلة سواء في شكل أصول أو خصوم.

الفرع الأول : مفاهيم عامة عن الحساب 52: الأدوات المالية المشتقة

1. التعريف : الحسابات 52 سجل الأدوات المالية المشتقة، هذه هي الأدوات المالية مثل الخيارات والعقود الآجلة ومقايضات أسعار الفائدة والعمللة التي تولد الحقوق والواجبات التي تؤثر على النقل بين الطرفين أداة واحدة أو أكثر من المخاطر الكامنة في الأداة المالية الأساسية . ولا تؤدي المشتقات إلى تحويل الأداة والمركز المالي الأساسي عند بدء العقد، و ليس هناك بالضرورة نقل في نهاية العقد، و الحساب 52 هو حساب تجميع وليس حساب تعيين .

2. التقييم : يتم تسجيل الأدوات المالية المشتقة بتكلفة الاقتناء . والتغيرات في قيمة العقود المتداولة في الأسواق المنظمة، المعترف بها من قبل تصفية اليومية من الخصم وهامش الائتمان، في بيان الدخل كمصروفات أو إيرادات مالية . ومع ذلك، واستثناء من هذا المبدأ، فإن التغيرات في قيمة هذه العقود أو الخيارات المعترف بها في هذه الأسواق والمصنفة كتغطية المسجلة في الحساب 52 والتي تم الإبلاغ عنها في حساب الأرباح والخسائر، خلال عمر البند المغطى، بشكل متناظر مع نمط الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بهذا البند. في نهاية السنة المالية، بالنسبة للأدوات المالية المشتقة صكوك قابلة للتداول فوراً والتي تقاس بالقيمة السوقية في التاريخ الفرق بين هذه القيمة وقيمة الأوراق المالية وتغطي المحاسبة :

حساب الخصم 52 عن طريق احتساب الحساب 765 "إعادة التقييم - فوائض - التقييم على الأصول المالية، أرباح رأس المال "إذا كانت مكاسب رأسمالية

حساب الائتمان 52 من خلال حساب الخصم 665 "إعادة التقييم - نواقص - على الموجودات المالية "الخسائر "إذا كانت خسارة.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

الفرع الثاني : المعالجة المحاسبية للحساب 52 : الأدوات المالية المشتقة(79)

هنا سوف نقوم بدراسة حالة الاقتناء ، تغيرات قيمتها خلال السنة ، في نهاية السنة ، عند تغيرات قيمها وعند التنازل عنها .

1- عند الاقتناء : نجعل الحساب 52 مدينا وأحد الحسابات 464 ديون عند اقتناء قيم منقولة للتوظيف أو مشتقات مالية أو حسابات النقدية دائنة بتكلفة الاقتناء كما يلي :

الدائن	المدين	تاريخ الاقتناء	ح
	تكلفة الاقتناء	أدوات مالية مشتقة	52.
تكلفة الاقتناء		ديون اقتناء قيم منقولة للتوظيف أو مشتقات مالية أو نقدية	464 أو 512 أو 53

3- التقييم خلال السنة : التغيرات في قيمة العقود المتداولة في الأسواق المنظمة نتيجة تداول هذه العقود يتم الاعتراف بها في بيان الدخل كمصروفات أو إيرادات مالية وعليه نقوم بتسجيل أية مصاريف أو إيرادات في قيمة المشتقات المالية نتيجة الاحتفاظ بها في محفظة الأوراق المالية كما يلي :

- حالة تحقيق إيرادات

الدائن	المدين	تاريخ حدوث التغير	ح
	مبلغ الإيراد	بنوك وحسابات جارية	512
مبلغ الإيراد		إيرادات محققة أخرى للأدوات المالية المشتقة	762

- حالة تحمل مصاريف

الدائن	المدين	تاريخ حدوث التغير	ح
	مبلغ المصروف	أعباء مالية أخرى	668
مبلغ المصروف		بنوك وحسابات جارية	512

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

4- في نهاية السنة (أعمال نهاية الدورة) : الأدوات مالية المشتقة قابلة للتداول بسهولة وبالتالي نحصل على القيمة السوقية في تاريخ الميزانية الختامية ونقارن بين القيمة السوقية لها وتكلفة الاقتناء ، والفرق بين القيمتين يعطينا حالتين نسجلها كما يلي:

- حالة نواقص قيمة : عندما تكون القيم السوقية أقل من سعر السوق هنا يكون إعادة تقييم نواقص يسجل محاسبيا على النحو التالي :

الدائن	المدين	N/12/31	ح	
	مبلغ الفرق	إعادة التقييم - نواقص - أدوات مالية مشتقة	52	665
مبلغ الفرق				

- حالة فوائض قيمة: عندما تكون القيمة السوقية أكبر من تكلفة الاقتناء هنا يكون إعادة تقييم فوائض يسجل على النحو التالي :

الدائن	المدين	N/12/31	ح	
	مبلغ الفرق	أدوات مالية مشتقة إعادة التقييم - فوائض	765	52
مبلغ الفرق				

5- عند التنازل (80): عندما تتنازل المؤسسات أدواتها المالية المشتقة فإنها تحقق إما أرباح أو خسائر كما يلي:

- حالة تحقيق أرباح : يكون أحد حسابات النقدية مدينا والحسابين 52 و 767 الأرباح الصافية للتنازل عن أصول مالية دائنة كما يلي :

الدائن	المدين	N/12/31	ح	
	سعر البيع	نقدية أدوات مالية مشتقة الأرباح الصافية للتنازل عن أصول مالية	52.	5..
تكلفة الاقتناء			767	
مبلغ الربح				

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

- حالة تحقيق خسارة: يكون أحد حسابات النقدية والحساب 667 الخسائر الصافية للتنازل عن أصول مالية مدينة والحساب 52 دائنا كما يلي :

الدائن	المدين	N/12/31	ح
	سعر البيع	نقدية	5..
	مبلغ الخسارة	الخسائر الصافية للتنازل عن أصول مالية	667
تكلفة الاقتناء		أدوات مالية مشتقة	52.

6- عند تغيرات القيمة : الاختلافات في القيم يتم الاعتراف بها حسابات النتيجة خلال العمر من البند المغطى بشكل متناظر الطريقة المعتمدة للمحاسبة عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بهذا البند، إذ يجب تسجيل التغيير في القيمة في بيان الدخل خلال عمر البند المغطى، بشكل متناظر مع نمط الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بهذا البند، وفي نهاية السنة المالية، ينبغي تحويل الأرباح أو الخسائر غير المحققة إلى حساب الربح والخسارة كما يلي:

- إذا كان هناك ربح محتمل : نسجله على النحو التالي :

الدائن	المدين	تاريخ التسوية	ح
	مبلغ الفرق	أدوات مالية مشتقة	52
مبلغ الفرق		فوائد على عمليات التغطية	762

- إذا كانت هناك خسارة محتملة: نسجلها كما يلي :

الدائن	المدين	تاريخ التسوية	ح
	مبلغ الفرق	فوائد على عمليات التغطية	668
مبلغ الفرق		أدوات مالية مشتقة	52

بعدها يجب تحويل النقص أو الزيادة في القيمة للسنوات المقبلة حسب العمر الافتراضي للأداة المشتقة ، فنجد حاليين أما تحويل أعباء (486: أعباء معاينة سلفا) أو تحويل للنواتج (487: نواتج معاينة سلف) وذلك في نهاية السنة ضمن أعمال نهاية الدورة كما يلي :

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

- حالة الأعباء : نسجل القيد التالي

الدائن	المدين	N/12/31	ح	
	المبلغ المحول	أعباء معاينة سلفا	486	
المبلغ المحول		فوائد على عمليات التغطية	668	

- حالة النواتج: نسجل القيد التالي

الدائن	المدين	N/12/31	ح	
	المبلغ المحول	فوائد على عمليات التغطية	762	
المبلغ المحول		نواتج معاينة سلفا	487	

المطلب الرابع: دراسة مقارنة بين النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص محاسبة الأدوات المالية

إن النظام المحاسبي المالي SCF في الجزء الذي يخص محاسبة الأدوات المالية عامة والمشتقات المالية خاصة استنبط تقريبا كل المعالجة المحاسبية لها من معايير المحاسبة الدولية أي المعايير IAS 32 ، IFRS7 ، المعيار IAS39 قبل إلغائه وتعويضه بالمعيار IFRS9 وهذا جانب من جوانب القصور والنقص في النظام المالي المحاسبي وهو عدم استجابته للتعديلات التي تحدث في المعايير فهو يتسم بالجمود عكس المعايير التي هي مرنة، وإلى جانب ذلك يمكن ذكر بعض أوجه القصور الأخرى للنظام المالي فيما يخص بمحاسبة الأدوات المالية .

الفرع الأول: أوجه القصور في النظام المالي المحاسبي فيما يخص محاسبة الأدوات المالية مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية

ترتكز أوجه القصور في الإطار المفاهيمي دون القواعد ويمكن ذكر أهم أوجه القصور في (81):

- مفهوم الأدوات المالية يكون أكثر اتساعا من خلال المعايير المحاسبية الدولية، أما النظام المالي المحاسبي فلم يستعمل هذا المفهوم إلا ضمنا حيث ذكر التوظيفات المالية الموجودة في التثبيتات المالية أي الأصول المالية غير الجارية وكذا الأصول المالية الجارية.

- المعيار المحاسبي الدولي IAS32 يتوقع أن يقوم مصدر الأداة المالية بترتيبها إما في الخصوم أو في الأموال الخاصة وذلك حسب جوهرها وليس على أساس شكلها القانوني، في حين أن النظام المحاسبي المالي جاء يرتبها إما في الخصوم أو الأموال الخاصة وفقا لشكلها القانوني وأحسن مثال على ذلك السندات القابلة للتحويل إلى أسهم فقد تم إدراجها ضمن الالتزامات المالية في جملتها.
- هذه التفرقة بين الخصوم والالتزامات المالية يمكن أن يكون لها أثر على عملية الإدراج والتقييد المحاسبي للفوائد وكذا التوزيعات على الأرباح ، فحسب المعيار IAS32 يجب تقديرها في حساب النتائج إذا كانت عبارة عن أداة خاصة بالالتزامات المالية وفي الأموال الخاصة إذا كانت الأداة عبارة عن أداة لحقوق الملكية.

- عملية المقاصة تكون ممكنة وفقا للمعيار IAS32 في حالة وجود ما يقابلها في حين النظام المحاسبي المالي يعترف بمبدأ عدم المقاصة ، إلا في حالة وجود أسس قانونية أو تعاقدية ، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والنواتج بالتتابع ، أو على أساس صاف والتي تبقى مفاهيم مبهمة.
 - رغم تعرض النظام المحاسبي المالي لمفهوم الأداة المالية الذي يكون ضمنيا يشكل نفس المفهوم الذي جاء به المعيار IAS32 وكذا إعطاءه لمفهوم الأصول المالية .
 - رغم اعتماد النظام المحاسبي المالي على قواعد التصنيف للأصول المالية للمعيار IAS39 في صورة أربعة فئات إلا أن النظام بحكم عدم اعتماده على تعديلات 2005 فلقد اعتمد في تصنيفه للأصول القصيرة الأجل في فئة المحتفظ بها لغاية إجراء المعاملات ، ووفقا للتعديلات أصبحت هذه الفئة ضمن الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - اعتبر النظام المالي المحاسبي السندات المثبتة لنشاط المحافظة على أنها في مجملها أدوات مالية متاحة للبيع ، وهذا ما يؤدي إلى تطبيق القواعد المحاسبية الخاصة بهذه الفئة ، إلا أن السندات في حقيقتها من خلال تصنيفها هذا تعتبر مقسمة إلى جزء من السندات التي ينوي الكيان الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق زيادة على التي يعتبرها على أنها متاحة للبيع.
- لم يقدم النظام المحاسبي المالي الطرق المحاسبية الكفيلة بمعالجة إعادة التصنيف فيما بين الفئات المختلفة ، كما أنه لم يشر إلى المشتقات المالية الضمنية وطرق محاسبتها ، كما أن الإفصاح يكاد ينعدم رغم أهمية الأدوات المالية في عالم الاقتصاد والمال ، وما تشكله من أساس للاستثمار المالي.

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

الفرع الثاني: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية

هناك تقارب كبير في بعض المفاهيم بين النظام والمعايير خاصة بما تعلق بالتصنيف مع المعيار IAS39 وكذا التعريف بالقيمة العادلة فهناك توافق كبير بينهما وعموماً يمكن تلخيص أوجه المقارنة في الجدول التالي :

جدول رقم(19): يوضح أوجه التقارب بين النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية

النظام المحاسبي المالي	المعيار الدولي IAS39	معيار الإبلاغ المالي IFRS9
من حيث التصنيف	يصنف النظام المحاسبي المالي الأصول المالية التي تعتبر أدوات مالية في أربع فئات	يصنف النظام المحاسبي المالي الأصول المالية في أربع فئات
القياس المبدئي	تصنف الأدوات المالية إلى أربع فئات : -أصول مالية محتفظ بها لغاية المتاجرة. -أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. -قروض ودمم مدينة. -أصول مالية متاحة للبيع	يصبح تصنيف الأصول وفقاً للمعيار الجديد إلى فئتين : -تصول مالية مصنفة بالتكلفة المطفأة . -أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة.
خسارة تدني القيمة	تكلفة الاقتناء	القيمة العادلة مع إمكانية اعتبار تكلفة الاقتناء على أنها القيمة العادلة للأداة المالية في بعض الحالات.
تدني القيمة	تتم تحديد القيمة حسب تصنيف الأصول وهي قريبة لمقتضى المعيار المحاسبي IAS39	طريقة وحيدة لتحديد قيمة التدني .
	طرق عديدة لتحديد تدهور القيمة كما يلي: -الأصول المالية التي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة. -الأصول التي يتم عرضها بالتكلفة. -الأصول المالية المتاحة للبيع.	

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF

<p>المشتقات الضمنية</p> <p>فيما يتعلق بالعقود المضيفة التي تدخل في مجال تطبيق IFRS9 والذي يتطلب تطبيقه بصورة كلية على الأدوات المالية المركبة وعلى العموم لا يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقود المضيفة إلا في حالات نادرة.</p>	<p>لا يوجد مفهوم المشتق الضمني وكذا العقود المضيفة المعقدة.</p> <p>تكمّن المشكلة في ضرورة معرفة متى يجب فصل المشتق المدمج عن العقد المضيف ويتم تسجيرها وفقا لقواعد معقدة.</p>	<p>المشتقات الضمنية</p> <p>لا يوجد مفهوم المشتق الضمني وكذا العقود المضيفة المعقدة.</p>
<p>القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأداة حقوق ملكية غير مسعرة</p> <p>في حالة وجود أسهم غير مسعرة يتم تقييمها عن طريق القيمة العادلة من خلال النتيجة الشاملة الأخرى أي تسجيل التغيرات على الأداة في حقوق الملكية ولا يوجد هناك أي استثناء لاستخدام التكلفة المهلكة.</p>	<p>التقييم عن طريق تكلفتها.</p>	<p>بالنسبة للأدوات المالية التي تمثل حقوق ملكية والتي لا يمكن تسجيرها وبالتالي معرفة قيمتها العادلة يتم تقييمها استثناء عن طريق التكلفة أو التكلفة المهلكة.</p>

المصدر: د. بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار الابتكار للنشر والتوزيع، طبعة 2017، عمان الأردن، ص 250.

خلاصة الفصل

بعد ما تم التطرق للمشتقات المالية في الفصل السابق من الناحية النظرية أي أنواعها ، تقنيات التعامل بها والأغراض من وراء استخدامها لاحظنا ما تحمله هذه المنتجات من تعقيد وصعوبات للتحكم بها لدرجة وجوب توفر إدارة خاصة لتسييرها خاصة لأغراض التغطية هذا كله في إطار الأدوات المالية بصفة عامة.

انتقل هذا التعقيد طبعا إلى الجانب المحاسبي ولكن تم دمج المشتقات المالية ضمن الأدوات المالية فقد أولت معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS اهتماما كبيرا لطرق المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من نواحي العرض، الاعتراف، القياس والإفصاح من خلال أفراد عدة معايير لها نظرا لكبير حجم الأسواق المالية وزيادة اللجوء إلى استخدام المنتجات التي توفرها سواء الأساسية (الأسهم والسندات) أو الثانوية (المشتقات المالية)، فتوالت المعايير ابتداء من المعيار IAS32 الأدوات المالية- العرض الذي تناول كفاءات عرض مختلف الأدوات المالية في مختلف القوائم المالية ومن بعده المعيار IAS39 الأدوات المالية- الاعتراف والقياس الذي أحدث ضجة في طرق القياس باقتراحه القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي، ثم تم فصل المعيار IFRS7 ليخصص للإفصاح عن الأدوات المالية فقط خاصة في الإفصاحات، وأخير وليس آخرًا وبعد الانتقادات التي وجهت للمعيار IAS39 جاء المعيار IFRS9 ليحل محله ويحاول تبسيط وشرح كل التعقيدات التي كانت في المعيار السابق، هذا الأخير يبدأ سريانه من 2018/1/1 وهو مقسم إلى ثلاث مراحل أساسية تصنيف وقياس الأدوات المالية، تدني قيم الأدوات المالية وأخيرا محاسبة التحوط من خلال الطرق الثلاث الممكن استخدامها.

إما بالنسبة للنظام المالي المحاسبي وبحكم استنباطه من معايير المحاسبة الدولية السارية المفعول عند صدوره فهو يتوافق بشكل كبير لنفس التطبيقات الموجودة في المعايير والتي نخص مختلف الأدوات المالية وتم التركيز فقط على الأساسية فقط بحكم عدم تأهيل سوق المال الجزائري لأنواع خاصة من المنتجات المالية كالمشتقات ولكنه تنبأ لاستخدامها فخصص حساب ضمن الصنف 5 وهو الحساب 52 الأدوات المالية المشتقة ولكن لم يفصل في تفسيراته حول طرق مسك هذا الحساب وكل ما تم التطرق له من كتابات هي اجتهادات خاصة من مهنيين أو أكاديميين مسترشدين بمعايير المحاسبة الدولية كتوجيهات والنظام المحاسبي العام الفرنسي من الناحية التطبيقية.

هوامش الفصل الثالث

- (1): وليد ناجي الحيايالي، معايير المحاسبة الدولية - الأدوات المالية - الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الاقتصاد والإدارة، ص 8.
- (2): وليد ناجي الحيايالي، نفس المرجع ص ص 9-16.
- (3): خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2008، ص 313.
- (4): طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والمعايير العربية المتوافقة معها، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008، ص 12.
- (5): Collection Les Codes RF, Code IFRS :Normes et interprétations applicables dans L'UE, Groupe Revue Fiduciaire ,Paris ,2016,10edition ,p278.
- (6): خالد جمال الجعارات ، مرجع سبق ذكره، ص 317.
- (7): وليد ناجي الحيايالي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-30.
- (8): طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.
- (9) : Collection Les Codes RF, Code IFRS Normes et interprétations applicables dans L'UE ,Op Cit ,P288 .
- (10): خالد جمال الجعارات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 301-302
- (11): طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص 440.
- (12): أحمد حلمي جمعة ، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف ، القياس ، التحوط، العرض والإفصاح) دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن ، الطبعة الأولى، 2010، ص 270-279
- (13): Collection Les Codes RF, Code IFRS Normes et interprétations applicables dans L'UE ,Op Cit,P717-718.
- (14): دونالد كيسو ، تعريب د. أحمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول ، الطبعة العربية ، دار المريخ ، الرياض السعودية ، 2005، ص 78.
- (15): وليد ناجي الحيايالي، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الأول، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 54.
- (16): حسن الموسوي ، محاسبة القيمة العادلة (مفاهيم السوق ، مستويات القياس ومدخل التقييم)، مقال منشور في مجلة المحاسب المجاز ، بيروت لبنان ، العدد 45-2016 ، ص 15

- (17): سامي محمد أحمد غنيمي " محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة - دراسة نظرية اختبارية " مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة - جامعة بنها العدد الأول المجلد الثاني - يناير 2012 ، صص 23-27
- (18): المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13: القياس بالقيمة العادلة، إصدارات الهيئة السعودية المحاسبين القانونيين SOCPA ، ص2، الموقع www.socpa.org تم الاطلاع عليه يوم 2017/12/15.
- (19): حسن الموسوي ، أستاذ المحاسبة ، كلية إدارة الأعمال الجامعة اللبنانية، القياس بالقيمة العادلة ، مقال منشور في مجلة المحاسب المجاز، العدد 54 سنة 2016، ص 15.
- (20): براقي تيجاني ، محاضرات مقياس معايير المحاسبة الدولية (ماستر محاسبة) ، معيار إعداد التقارير المالية 13 IFRS : القيمة العادلة ، الموسم الجامعي 2016 / 2017 ، ص8.
- (21): Juan Ramirez, Accounting For Derivatives , Advance Hedging Under IFRS 9, Second Edition , WELEY Finance Series , UK , 2015,P86.
- (22): Collection Les Codes RF, Code IFRS Normes et interprétations applicables dans L'UE ,Op Cit ,P 810-811.
- (23)الميداني محمد أمين عزت، الإدارة التمويلية في الشركات ، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكات الرياض، العليا، 2004 ص672
- (24): خضير مجيد علاوي ،القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة-بالتطبيق على شركة بغداد،مجلة بابل للعلوم الإنسانية المجلد 22 العدد 6 سنة 2014 ص11.
- (25)العامري، محمد علي إبراهيم، " الإدارة المالية المتقدمة " دار ثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010 ص488
- (26):عبيدات، سامر فخري محي الدين، " استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية - دراسة تطبيقية في بورصة عمان " ، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت ،ص65.
- (27): خضير مجيد علاوي،مرجع سبق ذكره ص13.
- (28):خالد جمال الجعارات ،مرجع سبق ذكره،ص 267.
- (29):تسعديت بوسبعين ، مطبوعة محاضرات في محاسبة الأدوات المالية ، موجهة لماستر محاسبة ومالية، جامعة محند أولحاج البويرة 2016/2015 ، ص23.
- (30): بونعجة سحنون،أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية،دار الابتكار للنشر والتوزيع، طبعة 2017 ، عمان الأردن،صص 234-235.
- (31):المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 : مؤسسة معايير المحاسبة الدولية،ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،

تم الاطلاع عليه يوم <http://www.socpa.org.sa/Socpa/International-Standards/Endorsed.aspx> 12.12.2017 ص ص 1-2.

(32): المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 : مؤسسة معايير المحاسبة الدولية، نفس المرجع ، ص ص 3-6.

(33): جمعية حميدات و د. حسام خداهش ، الورقة الثانية - المحاسبة ، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طبعة 2013 ، عمان الأردن ، ص 357.

(34) : Les Ateliers de l'AFTE , IFRS les principaux changements attendues , Atelier 17 novembre 2015,P8.

(35): جمعية حميدات و د. حسام خداهش ، الورقة الثانية - المحاسبة ، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طبعة 2013 ، عمان الأردن ، ص 358.

(36): جمعية حميدات و د. حسام خداهش ، الورقة الثانية - المحاسبة ، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طبعة 2013 ، عمان الأردن ، ص 359.

(37): Maria Carmen HUIAN ,Accounting for Financial Assets and Financial Liabilities According to IFRS 9, VERSITA scientific annals ,2012 ,p 35.

(38): Norme internationale d'information financière 9 Instruments financiers, la publication de IFRS foundation ,2014, p 5.

(39): Raymond Chabot , Bulletin des nouvelles sur les IFRS ,article publié dans le journal Grant Thornto L'Instinct de la croissance , numéro spécial :Instruments Financiers ,octobre 2014,p9.

(40): معيار التقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية ، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ص 16.

(41): First Impression IFRS 9 Financial Instruments , Publication of KPMG ,septembre 2014,p 36.

(42) : IFRS In Practice 2016, IFRS 9 Financial Instruments, BDO International publication 2016, p37.

(43) : Tunisian IFRS Group : IFRS 9 : Instruments Financiers , p7.

(44): جمعية حميدات و د. حسام خداهش ، الورقة الثانية - المحاسبة ، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طبعة 2013 ، عمان الأردن ، ص 377.

(45) : Raymond Chabot , Bulletin des nouvelles sur les IFRS ,article publié dans le journal Grant Thornto L'Instinct de la croissance , numéro spécial :Instruments Financiers ,octobre 2014,p18.

(46): Les Ateliers de l'AFTE , IFRS les principaux changements attendues , Atelier 17 novembre 2015 p18.

(47) : Juan Ramirez, Op Cit , p23.

(48): A .Rashad Abd El-Alik ,Accounting For Risks , Hedging ,and Complex Contracts ,Routledg Edition , New York and London , 2014, p192.

(49):Hedging Accounting Under IFRS 9 ,February 2014,EY Building a better working world , EYG Num AU 2185,p 27.

(50): Hedging Accounting Under IFRS 9 ,Op Cit ,p8.

(51): Juan Ramirez, Op Cit ,p28,29.

(52) : Final version of IFRS 9 Financial Instruments ,Impacts for non-financial corporate using SAP® Financial ,Consolidation starter kit for IFRS ,November 2014,P9.

(53) : Juan Ramirez , Op Cit ,p29.

(54) : Juan Ramirez, Op Cit ,p30.

(55):المعيار الدولي IFRS9 :الأدوات المالية ، اصدرات مؤسسة المعايير الدولية لمعايير التقارير المالية ، ترجمة الهيئة السعودية المحاسبين القانونيين 2016 ،ص ص 82-83.

(56): المعيار الدولي IFRS9 ، نفس المرجع ،ص ص 87-88.

(57) : First Impression IFRS 9 Financial Instruments ,Op Cit ,P 63-64.

(58): First Impression IFRS 9 Financial Instruments ,Op Cit ,P 65-66.

(59) : Juan Ramirez, Op Cit ,p

(60): Juan Ramirez, Op Cit ,p

(61) : Final version of IFRS 9 Financial Instruments November 2014 SAP SE.p13.

(62) : Ms. ARTA LIMANI, Mr. ARIAN META, EXPERTS CORNER, THE KOSOVO BANKER | JULY 2017 ,P 12-13 .

(63): Francois Royer,Réforme IFRS 9 : quels impacts pour les modèles de comptabilité existants ? Article publié dans le journal économique : Finyear , jeudi Le 30/06/2016,P1-2 ; Site internet ; https://www.finyear.com/Reforme-IFRS-9-quels-impacts-pour-les-modeles-de-comptabilite-existants_a36504.html , consulté le 15/01/2018.

(64) : IFRS 9 – une nouvelle évolution réglementaire en 2018 : êtes-vous prêts ? Article Publié sur le Site :<https://www.sab2i.com/blog/en/ifrs-9-a-new-regulatory-change-in-2018-are-y> , consulté le 31/01/2018 .

(65): Vicky Papaevangelou,Hérvet Margiocchi,Stratégie Réussir La Transition IFRS9,Défis Et Opportunités, Management Et Systèmes d'Information, Revue Banque ,N785 ,Avril 2015, P 78.

(66) : Kyril Kanony ,Associé Spécialiste Instruments Financières, Comment appliquer IFRS 9 dès les comptes clos le 31 décembre 2016 ? Article publié sur les site : <https://www.pwc.fr/fr/expertises/ifrs-et-regles-francaises/actualites/comment-appliquer-ifrs-9.html>, consulté le 03/02/2018.P 2-5 .

(67) : Hedge accounting under IFRS 9 — a closer look at the changes and challenges, ERNST and YOUNG, EYG no AU0765 , 2011, p36.

(68) : IFRS and US GAAP: similarities and differences, PWC Publication , Octobre 2014 , USA, p 145 , 146,147 ,

(69)النظام المالي المحاسبي، دار النشر الأوراق الزرقاءLes pages bleus الجزائر 2008 ص ص 171-172

(70): النظام المالي المحاسبي، نفس المرجع، ص172.

(71): بونعجة سحنون ، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية -بالإشارة إلى حالة الجزائر- رسالة ماجستير ، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف الجزائر، 2010/2011 ص140.

(72) :Chafik Messaoudi ,Maitriser le SCF ,Cours et Exercices Corrigés, BERTI Edidtion ,Alger 2015 45-46.

(73): Djelloul BOUBIR, Comptabilité financiere SCF-IFRS ,manuel 2 :Les Instruments Financiers en SCF-IFRS , Edition ITICS ,Alger 2013,P 99-100.

(74):Djelloul BOUBIR, Op Cit ,P105-106.

(75): هوام جمعة ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المالي المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010/ 2011 ص 94

(76): هوام جمعة ، نفس المرجع ، ص ص 98-99.

(77): هوام جمعة ، نفي المرجع، ص ص 132-133.

(78): عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المالي المحاسبي، دار جيطلي للنشر والتوزيع برج بوعرييح الجزائر 2009 ، ص66.

(79) : Djelloul BOUBIR, Op Cit ,P 306-307 .

(80) : Djelloul BOUBIR, Op Cit ,P 308-309.

(81): بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار الابتكار للنشر والتوزيع، طبعة 2017 ، عمان الأردن، ص ص 246-248

الفصل الرابع:

دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية
وفق معايير المحاسبة الدولية
ومحاولة إسقاطها على الجزائر

تمهيد

في هذا الفصل سوف نحاول إبراز المعالجة المحاسبية تطبيقيا لمختلف الأدوات المالية عامة والمشتقات المالية خاصة وفق معايير المحاسبة الدولية ، ومحاولة اقتراح نموذج للمعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق النظام المالي المحاسبي الذي لم يتطرق لتفاصيل المعالجة المحاسبية لها واكتفى بتخصيص حساب خاص بها (ح/52 الأدوات المالية المشتقة) لكي يكون نموذجا يستخدمه المحاسبون والمهنيون عند تعرضهم إلى هذا النوع من العمليات الخاصة والمعقدة ، مع توضيح لواقع سوق المال في الجزائر ومدى تداول الأوراق المالية ومستقبل تداول المشتقات المالية على مستوى بورصة الجزائر ودخول الشركات الجزائرية في التعامل بها ، خاصة مع وجود شركة سوناطراك التي تبيع منتوجاتها وفق عقود آجلة .

ومن أجل التوضيح الجيد للمعالجة المحاسبية لمحاسبة التحوط في ظل محاسبة الأدوات المالية تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: محاسبة التغطية والأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

المبحث الثاني: محاسبة التغطية في النظام المحاسبي العام الفرنسي PCG

المبحث الثالث: محاولة وضع نموذج مقترح لمحاسبة التغطية وفق النظام المالي المحاسبي SCF

المبحث الأول : محاسبة التغطية والأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى حالات تطبيقية بأمثلة عديدة للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية الأساسية (الأسهم والسندات الخ) و الأدوات المشتقة (مبادلات ، عقود آجلة ، خيارات أو مستقبلات) سواء عند الاعتراف أو القياس أو العرض وحتى الإفصاح وذلك كله وفق معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: الاعتراف وتصنيف الأدوات المالية

مثال 1: تاريخ الاعتراف : إذا باعت شركة سندات في 2014/12/31 بريح مقداره 250000 د فان تاريخ التعامل هو 2014/12/31 إلا أن تاريخ التسوية وهو تاريخ التنازل عن السندات وقبض القيمة يكون عادة بعد يومي عمل (تاريخ الحق Value Date) لذلك إذا اتبعت الشركة أسلوب تاريخ التعامل فان العملية تسجل في 2014/12/31 ويعترف بريح بيع السندات في عام 2014، أما إذا اتبعت أسلوب تاريخ التسوية فان العملية تسجل في 2015/1/2 أي يعترف بالريح في سنة 2015.

مثال 2: الاعتراف بالأصول المالية من خلال الربح أو الخسارة (قائمة الدخل)(1): لتكن لدينا العمليات التالية -في 2012/12/1 اشترت مؤسسة الشرق الأوسط 10000 سهم من أسهم مؤسسة البنك الإسلامي للمتاجرة بها بسعر 6 دنانير للسهم وبلغت عمولة الشراء 1000 دينار .

-في 2012/12/31 افرض أن القيمة العادلة لسهم البنك الإسلامي تبلغ 7 دنانير للسهم

-في 2013/1/8 قامت الشركة ببيع 3000 سهم بسعر 8 دنانير للسهم.

-في 2013/12/31 افرض أن القيمة العادلة للسهم بلغت 9 دنانير للسهم .

المطلوب: بين المعالجة المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة واثبات القيود اللازمة بموجب العيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ؟

الحل :- إثبات عملية الشراء

دائن	مدين	2012/12/1
61000	60000 1000	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة 6×10000 مصاريف عمولات الشراء النقدية

-تقييم الأسهم في 2012/12/31

دائن	مدين	2012/12/31
10000	10000	تعديلات القيمة العادلة* حساب أرباح أو خسائر حيازة غير محققة - بيان الدخل $10000 = 10000 (6 - 7)$

*يعتبر حساب تعديلات القيمة العادلة حساب وسيط يتم استخدامه لسهولة تحديد الأرباح والخسائر

المحققة عن أرباح وخسائر التقييم في فترات لاحقة

-إثبات بيع الأسهم في 2013/1/8

دائن	مدين	2013/8/1
18000 6000	24000	النقدية (8×3000) أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أرباح بيع متحققة في الأرباح والخسائر $(6-8) \times 3000$

-تقييم الأسهم في 2013/12/31: إن رصيد الأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يبلغ

$(42000 = 18000 - 60000)$ دينار) في حين أن القيمة العادلة للأسهم في 2012/12/31 بلغت

63000 دينار (9×7000) وبالتالي يكون حساب تعديلات القيمة العادلة لدينا برصيد)

$(42000 - 63000 = 21000)$ وبما أن هناك رصيد سابق مدين لهذا الحساب برصيد 10000 فيتم جعله

مدينا بمبلغ $(10000 - 21000 = 11000)$.

الدائن	المدين	2013/12/31
11000	11000	تعديلات القيمة العادلة أرباح أو خسائر حيازة غير محققة

وعليه فان الأصول المالية تظهر في قائمة المركز المالي كما يلي :

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر	42000
تعديلات القيمة العادلة (مدين) (11000+10000)	<u>21000</u>
القيمة العادلة (3x7000)	63000

مثال 3: الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة (2): بتاريخ 2010/1/1 اشترت شركة الساحل أداة دين (سندات) تستحق بعد 5 سنوات سقيمة 92791 دينار شاملة تكاليف العملية (عمولة الوسيط المالي والضرائب) تبلغ القيمة الاسمية للسندات 100000 دينار وبفائدة ثابتة بنسبة 10% تقبض سنويا نهاية كل عام . ويبلغ سعر الفائدة السوقي عند شراء السندات 12% وسيتم الاحتفاظ بالسندات لجمع التدفقات النقدية (الفوائد) وقيمة السندات عند الاستحقاق.

المطلوب: إثبات كافة القيود المحاسبية المتعلقة بشراء السندات، وإيرادات فوائد السندات خلال فترة الاحتفاظ بها؟

الحل : يلاحظ أن معدل الفائدة الذي تحمله السندات 10% اقل من معدل الفائدة السوقي 12 % وهذا ما يبرر شراء السندات بخصم مقداره (7209 = 100000 - 92791) وهو الفرق بين تكلفة السندات والقيمة الاسمية لها والتي سيتم استردادها بعد 5 سنوات، والجدول الموالي يبين كيفية احتساب التكلفة المغطاة نهاية كل سنة:

السنة (1)	التكلفة المطفأة	دخل الفائدة الفعالة	الفائدة المقبوضة	إطفاء الخصم	التكلفة المطفأة
	بداية السنة (2)	دخل الفائدة الفعالة %10x(2)=(3)	(4)*	(3)-(4)=(5)	نهاية السنة (6)
					92791
1	92791	11135=%12 x92792	10000	1135	93926
2	93926	11271=%12x93926	10000	1271	95197
3	95197	11424=%12x95197	10000	1424	96621
4	96621	11594=%12x96621	10000	1594	98215
5	98215	11785=%12x98215	10000	1785	100000
المجموع				7209	

يلاحظ أن الفائدة المقبوضة سنويا تبلغ 10000 دينار وتمثل الفائدة البالغة بنسبة 10% x 100000 دينار (القيمة الاسمية للسندات).

ويتم إثبات القيود المتعلقة بفائدة السندات للسنة الأولى كما يلي :

- بتاريخ شراء السندات في 2010/1/1 نسجل القيد التالي :

الدائن	المدين	2010/1/1
92791	92791	أصول مالية بالتكلفة المطفأة ح/النقدية

- في نهاية السنة الأولى وبتاريخ 2010/12/31

الدائن	المدين	2010/12/31
	10000	النقدية
11135	1135	أصول مالية بالتكلفة المطفأة إيراد فائدة السندات

- في نهاية السنة الثانية وبتاريخ 2011/12/31

الدائن	المدين	2011/12/31
	11000	النقدية
11271	1271	أصول مالية بالتكلفة المطفأة إيراد فائدة السندات

- في نهاية السنة الثالثة وبتاريخ 2012/12/31

الدائن	المدين	2012/12/31
	10000	النقدية
11424	1424	أصول مالية بالتكلفة المطفأة إيراد فائدة السندات

- في نهاية السنة الرابعة وبتاريخ 2013/12/31

الدائن	المدين	2013/12/31
	10000	النقدية
11594	1594	أصول مالية بالتكلفة المطفأة إيراد فائدة السندات

- في نهاية السنة الخامسة وبتاريخ 2014/12/31

الدائن	المدين	2014/12/31
	10000	النقدية
11785	1785	أصول مالية بالتكلفة المطفأة إيراد فائدة السندات

- عند تحصيل قيمة السندات في 2015/1/1

الدائن	المدين	2015/1/1
100000	100000	النقدية أصول مالية بالتكلفة المطفأة

مثال 4 : الأصول المالية بالقيمة العادلة (السندات): نفرض أنه في المثال قبل السابق (المثال 3) أن السندات غير محتفظ بها لجمع التدفقات النقدية لحين الاستحقاق ،عندها سيتم تسجيلها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وبافتراض أن القيمة العادلة للسندات في 2010/12/31 بلغت 96000 دينار

المطلوب : إعداد قيد تقييم السندات في 2010/12/31؟

الحل : القيمة العادلة في 2010/12/31 96000

التكلفة المطفأة في 2010/12/31 (1135+92791) -93926

2074 أرباح تقييم غير محققة

ويتم تسجيل القيد التالي :

الدائن	المدين	2010/12/31
2074	2074	تعديلات القيمة العادلة أرباح وخسائر حيازة غير محققة

ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر حيازة غير محققة في بيان الدخل.وعليه فان قائمة المركز المالي ستظهر على

الشكل التالي : الأصول

93926 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

2074 تعديلات القيمة العادلة (مدين)

96000 القيمة العادلة

مثال 5 : الالتزامات (الخصوم) المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

في 18/11/2012 أبرمت شركة الشرق الأوسط عقد آجل لشراء 2000 يورو بسعر آجل 0,950 دينار لواحد يورو وعلى أن يكون تاريخ ممارسة العقد في 1/5/2013_ وتاريخ 31/12/2012 كان سعر صرف اليورو 0,850 دينار لواحد يورو.

المطلوب : تحديد أثر العقد أعلاه في 31/12/2012

الحل : في هذه الحالة فان شروط العقد غير ايجابية لأن سعر اليورو انخفض عن السعر المتعاقد عليه في العقد الآجل بمقدار 0,100 دينار لكل 1 يورو (0,950-0,850) وبالتالي فان هناك التزام مالي بتاريخ 31/12/2012 باسم التزامات عقود آجلة يورو بقيمة 200 دينار (0,100 x2000).

مثال 6: التوقف عن طريقة حقوق الملكية في تصنيف الالتزامات: في 1/1/2010 اشترت الشركة (س) 25% من الأسهم العادية التي لها حق التصويت للشركة (ص) بمبلغ 125000 دينار، ونتيجة لذلك التملك أصبح للشركة (س) تأثير هام على القرارات التشغيلية والمالية للشركة (ص)، وقد بلغ رصيد الأرباح المحتجزة لدى الشركة (ص) عند الشراء 40000 دينار.

- في 1/1/2012 باعت الشركة (س) نصف ما تمتلكه من أسهم الشركة (ص)، ونتيجة لعملية البيع لم يصبح للشركة (س) أي تأثير على القرارات المالية والتشغيلية للشركة (ص)، وقد بلغ رصيد الأرباح المحتجزة لدى الشركة (ص) في 1/1/2012 مبلغ 60000 دينار.

المطلوب: 1- تحديد فيما إذا كان تصنيف الشركة (س) لاستثماراتها في الشركة (ص) سيتغير نتيجة بيعها لجزء من الأسهم التي تمتلكها في الشركة (ص)؟

2- تحديد مقدار الاستثمار في الشركة (ص) بعد عملية البيع؟

الحل: 1- يتوجب على الشركة (س) التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية عن استثماراتها في الشركة (ص) نظرا لعدم وجود تأثير هام على القرارات المالية والتشغيلية للشركة (ص)، كما يتوجب تطبيق المعيار الدولي IFRS9 على الاستثمار في الشركة (ص) بدلا من تصنيفه إلى استثمار في الشركات الزميلة.

2-رصيد الاستثمار في الشركة (ص) بعد عملية البيع:

رصيد 2010/1/1	125000 دينار
مقدار التغير على حساب الاستثمار $(40000-60000) \times 25\%$	5000 دينار
الرصيد في 2012/1/1 قبل عملية البيع	130000 دينار
الرصيد بعد عملية البيع $50\% \times 130000$	65000 دينار

المطلب الثاني : حالات تطبيقية لتدني قيمة الأدوات المالية

مثال 7: تدني قيمة سندات المساهمة: في 2015/12/31 كان رصيد الاستثمارات المالية في سندات شركة الأهلية 40000 دينار والتي تستحق في 2016/12/31 وتحمل فائدة بنسبة 10% سنويا وه نفسه سعر الفائدة الفعال أو الحقيقي ونظرا للصعوبات الكبيرة التي يواجهها مصدر السندات فان هناك دليل موضوعي على تدني قيمة السندات ويتوقع تحصيل مبلغ 20000 دينار فقط عند استحقاق تلك السندات .

المطلوب: ما هو مبلغ تدني قيمة السندات وما هو التسجيل المحاسبي المناسب؟

قيمة تدني قيمة السندات = القيمة الحالية للتدفقات المقدرة - القيمة الدفترية للأصل

$$21818 - = 40000 - 18182 = 400000 - (1,1) \div 20000 =$$

الحل: التسجيل المحاسبي:

		2016/12/31	
دائن	مدين		
21818	21818		من خسارة انخفاض القيمة إلى مجمع أو متراكم التدني تسجيل خسارة التدني لسنة 2016

مثال 8: أصول مالية معاد تقييمها بالقيمة العادلة من خلال العناصر الأخرى لبيان الدخل الشامل: في 2015/12/31 نفرض أن مؤسسة LG سجلت فائض قيمة لسندات مساهمة تملكها في نهاية السنة الماضية (2014/12/31) بقيمة 1000 يورو والتي تقيم بالقيمة العادلة والتي يتم تداولها في بورصة باريس (سوق منظمة) وقد لاحظت خسارة قيمة هذه السنة قدرها 4000 يورو، أما في 2016/12/31 تم ملاحظة فائض قيمة قدره 10000 يورو

المطلوب : سجل القيود المناسبة في 2015/12/31 و 2016

الحل : التسجيل المحاسبي:

دائن	مدين	2015/12/31
3000	1000	من ح/مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
3000	1000	من ح/فارق التقييم للأدوات المالية
1000		إلى ح /خسارة قيمة سندات المساهمة
		إلى ح /سندات المساهمة
		استرجاع فائض التقييم للسنة الماضية
دائن	مدين	2016/12/31
	7000	من ح/سندات المساهمة
	3000	من ح/خسارة قيمة السندات
3000		إلى ح/استرجاع خسائر القيمة
7000		إلى ح/فارق التقييم للأدوات المالية

مثال 11: تدني القيمة في حالة شراء شركات زميلة: في 2010/12/31 اشترت الشركة (س) %40 من رأسمال الشركة (ص) مقابل 1مليون دينار وبذلك التاريخ كان رصيد الأرباح المدورة 2مليون دينار وترغب الشركة (س) الاحتفاظ بالاستثمار في الشركة (ص) لفترة طويلة، تقوم الشركتان (س) و(ص) بإعداد قوائمها المالية في 12/31 من كل سنة، وفيما يلي بيانات قائمة المركز المالي المختصرة للشركة (ص) في 2012/12/31 :

إجمالي الأصول 8 مليون دينار

إجمالي المطلوبات (1) مليون

صافي الأصول 7 مليون

حقوق الملكية:

رأسمال 1 مليون

رأسمال إضافي 2 مليون

أرباح محتجزة 4 مليون

وبتاريخ 2012/12/31 بلغت القيمة القابلة للاسترداد للشركة(ص) ما قيمته 6 مليون دينار كما كانت القيمة العادلة لصافي أصول الشركة(ص) بتاريخ الشراء 5 مليون دينار.

المطلوب: ما هو المبلغ الواجب إظهاره في قائمة المركز المالي للشركة(س) في 2012/12/31 لقيمة الاستثمار في الشركة الزميلة(ص) مع تحديد خسارة قيمة التدني (الانخفاض) في قيمة ذلك الاستثمار إن وجد؟

الحل: القيمة الدفترية المسجلة للاستثمار في الشركة الزميلة في 2012/12/31

$$= \text{نسبة التملك} \times \text{القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة الزميلة}$$

$$= 40\% \times 7 \text{ مليون} = 2,8 \text{ مليون دينار}$$

ولتحديد قيمة التدني في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة (ص) وبموجب معيار المحاسبة الدولي IAS 36 (الانخفاض في التثبيتات المادية) ، يتم مقارنة القيمة المسجلة(الدفترية) للاستثمار بدفاتر المستثمر (الشركة(س)) مع القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة (ص) كما يلي:

$$\text{القيمة القابلة للاسترداد في الشركة الزميلة} = 30\% \times 6 \text{ مليون} = 1,8 \text{ مليون}$$

$$\text{القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة} = 2,8 \text{ مليون}$$

$$\text{خسارة(قيمة) الانخفاض} = 1,8$$

ويتم تسجيل القيد التالي في 2012/12/31 في يومية الشركة(س):

دائن	مدين	2012/12/31
100000	100000	من ح/خسارة انخفاض الاستثمارات في الشركة الزميلة(ص) إلى ح/الاستثمارات في الشركة الزميلة(ص)

المطلب الثالث : دراسة حالات تطبيقية لمحاسبة التحوط للمشتقات المالية

مثال 12: حالة عقد آجل: بتاريخ 2015/9/1 أبرمت شركة الحنين التجارية عقد آجل مع أحد البنوك لشراء 100000 يورو يستحق في 2016/4/1 بسعر آجل 0,90 دينار لكل يورو وذلك لأغراض المتاجرة.

-في 2015/12/31 بلغ سعر صرف اليورو 0,94 دينار لكل يورو ، وقد بلغت قيمة العقد العادية 4000 دينار

-في 2016/4/1 تم تنفيذ العقد بالشروط المحددة علما أن سعر الصرف السائد لليورو في ذلك اليوم 0,93 دينار لليورو الواحد.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بالعقد منذ شرائه حتى ممارسته؟

الحل : -عند إبرام العقد لا يتم إثبات أية قيود (لا يوجد أي أثر مالي).

-في 2015/12/31 ضمن أعمال نهاية السنة يتم إثبات القيد التالي :

دائن	مدين	2015/12/31
4000	4000	من ح/عقود آجلة - شراء اليورو إلى ح/أرباح غير متحققة لحيازة عقود آجلة تسجيل تكلفة العقد الأجل 2015/12/31
4000	4000	من ح/أرباح غير متحققة لحيازة عقود آجلة إلى ح/ملخص الدخل إقفال ح/أرباح غير متحققة

-عند تاريخ تسوية المعاملة :

دائن	مدين	2016/4/1
4000	93000	من ح/صندوق العملات الأجنبية من ح/خسائر متحققة لتنفيذ العقد إلى عقود آجلة - شراء اليورو
90000	1000	إلى النقدية تسجيل عملية تسوية العقد الأجل

مثال 13: حالة خيار شراء: في 2015/12/7 أبرمت شركة النور عقد خيار مع إحدى المؤسسات المالية يمنحها الحق وليس الإلزام لشراء 1000 سهم من أسهم شركة البوتاس ، في 2016/3/5 بسعر ممارسة (تنفيذ) 30 دينار للسهم، ودفعت شركة النور تكلفة حق الخيار عند إبرام العقد مبلغ 1500 دينار نقدا.

-وبتاريخ 2015/12/31 بلغت القيمة العادلة لحق خيار شراء الأسهم 2000 دينار نظرا لارتفاع سعر سهم شركة البوتاس في السوق المالي.

-في 2016/3/5 بلغت القيمة العادلة لحق الخيار 3000 دينار بسبب ارتفاع سعر سهم شركة البوتاس في السوق المالي حيث بلغ سعر السهم العادل 33 دينار.

المطلوب: -تسجيل عملية إبرام العقد؟

-تسجيل عملية تقييم حق الخيار في 2015/12/31؟

-إثبات العقد اللازم عند تنفيذ عقد الخيار؟

الحل:- إثبات عملية إبرام عقد حق الخيار في 2015/12/7

دائن	مدين	2015/12/7
1500	1500	من ح/عقود خيار - شراء أسهم شركة البوتاس إلى ح/ النقدية

-إثبات القيمة العادلة لعقد حق الخيار في 2015/12/31 والذي تكلفته 2000 وبما أن هناك قيمة مبدئية للعقد 1500 تثبت الزيادة فقط 500 دينار.

دائن	مدين	2015/12/7
500	500	من ح/عقود خيار - شراء أسهم شركة البوتاس إلى ح/ أرباح غير متحققة لحيازة العقد

-عند تنفيذ العقد في 2016/3/5 حيث يتم تنفيذ حق الخيار وتحصل المؤسسة على الأسهم بمبلغ 30000 دينار (30 × 1000) في حين أن قيمتها العادلة هي 33000 (33 × 1000) وسيتم الغاء عقد الخيار والتسجيل يكون بالقيود التالي:

دائن	مدين	2016/3/5
2000	33000	من ح/الاستثمارات في أسهم شركة البوتاس للمتاجرة إلى ح/عقود خيار - شراء أسهم شركة البوتاس
30000		إلى ح/النقدية
1000		إلى ح/ أرباح محققة لحيازة عقد الخيار

مثال 14: تغطية القيمة العادلة: قررت المؤسسة zeta استثمار جزء من أموالها في محفظة سندات بمعدل فائدة ثابت، وتتوقع ارتفاع المعدل مما يؤدي إلى انخفاض قيمة محفظتها ، و لمواجهة هذا الخطر تفكر ببيع عقود آجلة لليورو في بورصة Euronex liffe .

في 2015/6/15 قامت باستثمار €1000000 في السندات Gamma (5000 سند ب €200 للسند بمعدل ثابت 5% . وفي نفس التاريخ وللتغطية ضد الخطر بسبب ارتفاع المعدل باعت عقود آجلة 10 عقود Euro notional future (1) ب €100000 للعقد الواحد بتاريخ استحقاق 1 جوان 2016 بسعر صرف 103,86 مع دفع وديعة ضمان €15000 .

في 2015/12/31 عقود Euro notional future مارس 2016 تقييم ب 101,60 أما السندات Gamma فتقيم ب 196 .

في 2016/5/15 المؤسسة باعت 5000 بند Gamma بسعر €191 بدون فائدة ، أما العقود الآجلة Euro notional future فتم التنازل عنها ب €99,38 وقامت باستراة الوديعة.

المطلوب : سجل القيود المناسبة في 2015 و 2016 وقيود التسوية في 2016/ 12/31؟

الحل :- تسجيل عملية اقتناء السندات ودفع الوديعة كضمان:

دائن	مدين	2015/6/15
1015000	1000000 15000	من ح/سندات توظيف (قصيرة الأجل) من ح/كفالات وودائع إلى ح/البنك اقتناء أدوات مالية مشتقة

-تسجيل عملية الدخول في العقد الآجل : التسجيل يكون بدون مبالغ ولكن للحفاظ عليها في الذاكرة فقط نسجل القيد دون مبالغ (ليس لها أثر مالي):

دائن	مدين	2015/6/15
/	/	من ح/مشتقات مالية(عقود مغلقة لأداة سعر الفائدة) إلى ح/البنك اقتناء أدوات مالية مشتقة

-متابعة التغيرات اليومية لسعر العقود الآجلة Euro notional future : هنا يتم تتبع سعر هذه العقود يوميا بالمقارنة بين سعر اليوم والبارحة وهكذا لاستخراج الهوامش الموجودة والتي تكون إما نواتج أو أعباء (دائنة أو مدينة) حسب الحالة ، نفرض مثلا أن سعرها في اليوم الموالي أي 2015/6/16 أصبح €103,88 أي أن التغير موجب (نواتج) يحسب الناتج = $10 \times 100000 \times (103,86 - 103,88) = -200$ € نسجله كما يلي:

دائن	مدين	2015/6/16
200	200	من ح/ حساب نواتج غير محققة لأدوات مالية مشتقة (عقود مغلقة لأسعار الفائدة) إلى ح/ البنك الاعتراف بهوامش العقود الآجلة

-تسجيل قيد التسوية في 2015/12/31: في نهاية السنة يتم الاعتراف بالهامش الإجمالي للسنة الحالية بالمقارنة بين سعر الإغلاق وسعر الاقتناء الهامش = $10 \times 100000 \times (101,60 - 103,86) = -22600$ € ونلاحظ أنها ولدت أرباح وهذا يعني تقييمها بقيمتها العادلة :

دائن	مدين	2015/12/31
22600	22600	من ح/ مشتقات مالية (عقود مغلقة لأداة سعر الفائدة) إلى ح/ نواتج التقييم للمشتقات المالية الاعتراف بفوارق التقييم للمشتقات المالية

-تقييم السندات الأصلية: ويكون ذلك بالقيمة العادلة ونلاحظ أن قيمتها تدنت ومنه تكوين مؤونة كما يلي:

$$\text{المؤونة} = 5000 \times (196 - 200) = -20000 \text{ €} \text{ التسجيل يكون كما يلي:}$$

دائن	مدين	2015/12/31
22000	22000	من ح/ أعباء على التقييم لسندات التوظيف مغطاة بالقيمة العادلة إلى ح/ سندات التوظيف قصيرة الأجل الاعتراف بفوارق التقييم للمشتقات المالية

-التسجيل في 2016/5/15: تاريخ بيع السندات حيث يتم تسجيلها كما يلي:

دائن	مدين	2016/5/15
980000	955000 25000	من ح/ البنك من ح/ أعباء على التقييم لسندات التوظيف مغطاة بالقيمة العادلة إلى ح/ سندات التوظيف قصيرة الأجل الاعتراف بفوارق التقييم للمشتقات المالية

-التسجيل في تاريخ 2016/6/15 : التنازل على العقود الآجلة Euro notional future يتم الاعتراف بالنتائج غير المحققة وترصيداها مع حساب العقود الآجلة كما يلي:

$$\text{الهامش غير المحقق} = 10 \times 100000 = 100 / (99,38 - 103,86) = \text{€}44800$$

2016/5/15		
دائن	مدين	
44800	44800	من ح/ حساب نتائج محققة - مشتقات مالية (عقود مغلقة لأسعار الفائدة) إلى ح/ مشتقات مالية (عقود مغلقة لأداة سعر الفائدة) التنازل عن العقود الآجلة

مثال 15: تغطية تدفقات الخزينة: مؤسسة Zéta دخلت في عقد اقتراض لمدة 5 سنوات في 2015/7/1 لمبلغ قدره €2000000 بمعدل فائدة متغير LIBOR + 1,25% من بنك سوسيتي جنرال ، واستبقا لارتفاع معدل الفائدة قررت تحويل القرض إلى قرض بمعدل فائدة ثابت، وعليه اتفت المؤسسة مع بنك آخر BNP-paribas على الدخول في مبادلة سعر فائدة أين تدفع كل سنة للطرف الآخر فوائد بسعر فائدة ثابت 6% .

في 2015/12/31 سعر الفائدة LIBOR هو 5% ، الأداة المالية المشتقة تقدر قيمتها الحالية بمعدل 5% لتحقيق فوارق فوائد مفضلة للمشتقة المالية يتم حسابها كما يلي:

الفوارق = $0,25\% \times 2000000$ (الفرق بين المعدل المتغير 5% + 1,25% والمعدل الثابت) = €5000 للسنة

$$\text{الواحدة وهذا يعطي مداخيل تقدر ب} \quad \text{€}22182 = 5000 \times (1,05)^{0,5} \times \frac{1 - (1,05)^{-5}}{0,05}$$

في المقابل التغيرات المتراكمة للتدفقات المستقبلية للخزينة المحتملة والمقيمة بسعر الفائدة 5,25% (1,25-6,5)

$$\text{والذي يعطينا:} \quad \text{€}22056 = 5000 \times (1,0525)^{0,5} \times \frac{1 - (1,0525)^{-5}}{0,0525}$$

المطلوب : سجل القيود المناسبة في 2015/12/31 و 2016/6/30؟

الحل: - في 2015/12/31 أداة التغطية سيتم تقييمها بـ 22182€، الجزء الفعال للتغطية سيتم تقديره بـ 22056€ والفرق $22056 - 22182 = 126€$ تحمل على الربح في حساب النتائج.

دائن	مدين	2015/12/31
22056	22182	من ح/أداة مالية مشتقة (مبادلة سعر الفائدة)
126		إلى ح/ فارق إعادة التقييم إلى ح/ نواتج التقييم للأداة المالية المشتقة
		تقييم الأداة المالية المشتقة

-التسجيل في 2016/6/30 : يتم تسجيل أعباء الفوائد عن القرض ونتيجة المبادلة بحيث سعر LIBOR هو 5,10% كما يلي:

دائن	مدين	2016/6/30
127000	127000	من ح/أعباء الفوائد إلى ح/ البنك فائدة القرض = $2000000 \times (1,25 + 5,10) = 127000$
7000	7000	من ح/البنك إلى ح/ نواتج مالية أخرى أثر المبادلة: $7000 = 6\% \times 2000000 - 127000$

مثال 16: تغطية الاستثمار الصافي: مؤسسة Zéta قامت باقتناء في 1 أبريل 2015 مساهمة في شركة

Sigma (مؤسسة أمريكية) ذات رأسمال قدرة 15000000 \$ بنسبة 56% أي ما يعادل 7000000€

(1€ = 1,20\$)، ومن أجل التغطية ضد خطر انخفاض سعر الدولار، قامت باقتناء من بنكها خيار بيع (Put)

بمقدار 8400000\$ (بسرعة تنفيذ 1€ = 1,2025\$)، مع متوسط منحة قدره 0,5%

المنحة = $8400000 \times 0,5\% \times 1,2025 = 34927€$.

الحل: - تسجيل عملية اقتناء خيار الصرف:

دائن	مدين	2015/4/1
34927	34927	من ح/الأداة المالية المشتقة - خيار الصرف - إلى ح/البنك

- في 3 2015/12/1 بتاريخ الإقفال كان سعر الدولار €1=1,24\$ ومؤسسة Zéta تسجل محاسبا الوضعية الصافية للعمليات لمؤسسة Sigma (والتي تقدر ب8400000\$) وذلك بفارق الصرف السالب مجموع قدره: $1,20/8000000 - 1,24/8000000 = 215054 \text{ €}$ ، وعليه قيمة التنازل عن الأداة المالية ستكون على سبيل المثال : $5/4,25 \times 34927$ (تكلفة الاقتناء المطفأة) $+ 8400000 / 1,2025 - 1,24/8400000$ (فارق الصرف) = 240941 € وعليه فائض القيمة على خيار الصرف يكون مساويا ل $240941 - 34927 = 206014 \text{ €}$.

الربح المحقق يمكن اعتباره فعلا على مبلغ \$8000000 وسوف يعترف به ضمن حقوق الملكية بمبلغ $215054 - (5/4,25 \times 34927) \times (8400000/8000000)$ (من أجل التأكد أن جزء الأداة المشتقة فعال) $= 186780 \text{ €}$ أما الجزء غير الفعال يعترف به في حساب النتائج $186780 - 206014 = 19234 \text{ €}$ ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

دائن	مدين	2015/12/31
186780	206014	من ح/الأداة المالية المشتقة (خيار الصرف) $34927 - 240941$
19234		إلى ح/فارق التقييم لأداة التغطية بطريقة صافي الاستثمار إلى ح/نواتج مالية أخرى الاعتراف بالجزء الفعال وغير الفعال لأداة التغطية (خيار الصرف)

المبحث الثاني: محاسبة التغطية في النظام المحاسبي العام الفرنسي PCG

إن فرنسا باعتبارها دولة ضمن الاتحاد الأوروبي فإنها تطبق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS خاصة على المؤسسات المسجلة في البورصة ، و لكن لا يكون ذلك إلا من خلال نظام محاسبي محلي فرنسي (خاصة أنها رائدة التوجه الفرانكوفوني للمحاسبة الذي يعتد أكثر على القوانين ويعطي أولوية للجباية ومصصلحة الضرائب كمستخدم أساسي للمعلومات المحاسبية) وعليه وضع النظام المحاسبي العام PCG معايير لكيفية المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية ضمن الأدوات المالية الأخرى محترما معايير المحاسبة الدولية، وسنقوم بدراسة مؤسسة فرنسية تخضع ل PCG وتعامل في المشتقات المالية ووقع اختيارنا على مجموعة بنك سوسيتي جنرال.

المطلب الأول : القوانين المنظمة لمحاسبة التغطية وفق PCG

يتم مسك محاسبة التغطية في النظام المحاسبي الفرنسي وفق المادتين 2-372 و 3-372 من النظام المحاسبي العام PCG الصادر في 1999 ولكن مع التغييرات الحديثة التي حدثت على المعايير خاصة إلغاء المعيار IAS 39 وتعويضه بالمعيار 9 IFRS تم تعديل القوانين المنظمة لمحاسبة التغطية(المشتقات المالية)في آخر قرار وهو القرار رقم 05-2015 الصادر عن سلطة معايير المحاسبة ANC في 2 جويلية 2015 تحت عنوان : الأدوات المالية الآجلة وعمليات التغطية (أنظر الملحق رقم 1)، والذي يتكون من 34 صفحة سنحاول التركيز فقط على أهم النقاط التي تهم الموضوع، مع العلم أن كل هذا القرار لا يخرج عن القرار الأساسي ANC 03-2014 والصادر في 5 جوان 2014 والمتعلق بالنظام العام الفرنسي PCG(أنظر الملحق رقم 2) يتم تطبيقه بصفة إجبارية على :

- الحسابات الاجتماعية والمجموعة للمؤسسات التجارية والصناعية بما فيها الخزينة الخاضعة للتنظيم المحاسبي الفرنسي

- للدورات المفتوحة ابتداء من 2017/1/1 مع السماح بالتطبيق المسبق.

الفرع الأول: الأهداف المرجوة من التنظيم

المقاربة التي أتى بها التنظيم الجديد تهدف إلى:

- الحفاظ وتطوير القواعد المحاسبية البسيطة خاصة عمليات التغطية مع أولوية المحاسبة عن البند المغطى على أداة التغطية والاعتراف المحاسبي بنماذج التسيير المستحدثة.
- استخدام طرق محاسبية صارمة عند التسجيل في الميزانية للأدوات المشتقة التي لا تستخدم للتغطية وتصنف في بنود مفتوحة منعزلة .
- تطوير المعالجة المحاسبية لبعض المشتقات المالية المتطورة بحيث المخاطر الممكن أن تتعرض لها المؤسسة يعترف بها محاسبيا بطريقة منظمة حتى قبل حدوثها (محملة).
- رفع جودة وتطوير المعلومات المصرح بها في الإيضاحات حول استراتيجية التغطية.

الجدولين المواليين (20) و(21) يوضحان الفرق بين طريقة المعالجة للمشتقات المالية قبل وبعد القرار:

PCG قبل التعديل:

المشتقات المالية	عمليات التغطية	عمليات المضاربة
السوق الموازي (غير المنظم)	التسجيل في النتيجة بصفة مقابلة للبند المغطى	تكوين مؤونات لخسائر القيمة المحتملة غير المحققة
السوق المنظم		التسجيل في حسابات النتائج كل تغيرات القيمة

PCG بعد التعديل:

المشتقات المالية	عمليات التغطية	عمليات المضاربة
مهما كان نوع السوق منظم أو غير منظم	التسجيل في النتيجة بصفة مقابلة للبند المغطى	تكوين مؤونات لخسائر القيمة المحتملة غير المحققة والتسجيل في حسابات النتائج كل تغيرات القيمة

Source : Règlement N2015-05 Du 2Juillet 2015 :Relatif Aux Instruments Financiers à Terme Et Aux Opérations De Couverture Note De Présentation ,Autorité DeNormes Comptables ,France2015.,P03-04 .

الفرع الثاني : المبادئ والعناصر الأساسية التي جاء بها التنظيم(3):

1-المبادئ العامة للمحاسبة عن الأدوات المالية الآجلة: الأدوات المالية الآجلة كالخيارات والمقايضات والعقود الآجلة لأسعار الصرف والتي تسمى المشتقات المالية والمعرفة بالتفصيل في المادة L.211-1-III من قانون النقد والمالية :

1.1:مشتقات التغطية واستخدام مبدأ التناظر(المقابلة): عند استخدام المشتقات في إستراتيجية التحوط(الحالة الأكثر شيوعا للشركات) ، فإن التماثل المتعلق بالاعتراف بالمعاملات المغطاة من جهة، وتأثير التحوط من جهة أخرى، يشكل مبدأ أساسي ، كما أن تسجيل جزء من قيمة المشتقات في الميزانية يقصد به فقط ضمان مبدأ التماثل هذا من خلال الاعتراف في الميزانية بأثر المشتقة التي تغطي مخاطر سبق الاعتراف بها في الميزانية. وبالتالي، عند الاعتراف بأولوية طريقة المحاسبة للبند المغطى، ليس من الضروري أن تظهر على الفور في نتيجة الفترة القيمة الحالية لأي عدم فعالية هامشية متوقعة على مدى فترة التحوط، وتتعلق ب العيوب (الفرق في المعدل، والنضج، ومخاطر الطرف المقابل، ...الخ)من ناحية أخرى، يتم الاعتراف بعدم الفعالية الفعلي الذي تم

تحقيقه (ميكانيكيا) وقت الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط والبند المغطى خلال فترة التحوط. وعلاوة على ذلك، في حالة التحوط الكامل للعملة من خلال شراء العملات الأجنبية، لا يتم الاعتراف في الأرباح أو الخسائر بجميع التغيرات في قيمة تحويل / خصم أداة التحوط، عند كل أمر .لا يتطلب ذلك في حالة معاملة التحوط، يقصد بهذه الصفقة أن يتم نقلها إلى مرحلة الإنجاز .

2.1:المشتقات غير المؤهلة كتحوط: الاعتراف بقيمتها العادلة في الميزانية العمومية ومخصص خسائر غير

محققة إن المعالجة المحاسبية مطابقة لجميع المشتقات غير المؤهلة للتحوط، وفي تطبيق مبدأ الحيطة:

-رصيد القيمة العادلة للمشتقات في الميزانية العمومية لإظهار مكانة الشركة.

-وضع مخصص لتحوط المشتقات في الخسائر غير المحققة، مما يؤثر على بيان الدخل.

ونتيجة لذلك، يتم تسجيل التغيرات في قيمة المشتقات غير المؤهلة كتحوطات مقابل المستحقات (بطريقة ماثلة للمعاملة التي توفرها حاليا مجموعة ضمان الخزينة لخيارات أسعار الفائدة) .

وفيما يتعلق بتقديم الخسائر غير المحققة، يسري النص الحالي لمجموعة العمل المشتركة (قبل هذا النظام) على أنه عندما ينتج "كل المعاملات خسائر غير محققة"، يحدث مخصص .ويقدر ما تغطي هذه الالئحة صراحة جميع الأدوات المالية الآجلة وال تعد أدوات سعر الفائدة فقط، فمن الضروري تجنب أي مقاصة بين المعاملات مع مختلف الأسعار (مثل وسعر الصرف) . وبالتالي، فإنه من الممكن أن يحسب دستور المخصصات للخسائر غير

المحققة من خلال مجموعات متجانسة، ولكن فقط بالنسبة لنفسها. أي عملية غير مؤهلة كتحوط، مهما كانت طبيعتها، سيتم تصنيفها في فئة تسمى "موقف مفتوح معزول". يتم تحديد معاملة الأدوات المالية الآجلة في المراكز المفتوحة المعزولة في المادة 628-18 من قرار سلطة معايير المحاسبة ANC رقم 03-2014 (PCG).

3.1: أحكام أخرى تتعلق بجميع المشتقات : بالنسبة لجميع العقود الآجلة المالية، المؤهلة أو غير المغطاة:

- إن المبالغ الاسمية للعقود مذكورة في التزامات خارج الميزانية .
- يتم الاعتراف بالودائع المضمونة ومهام الهامش في الميزانية.
- أقساط التأمين، المدفوعات الأولية أو ما يعادلها في الميزانية .

يتم تقدير التغيرات في قيمة المشتقات غير المصنفة كتحوطات بالرجوع إلى القيمة السوقية أو بتطبيق نماذج وتقنيات تقييم مقبولة بشكل عام. ويتوافق هذا التوضيح المتعلق بأساليب التقييم مع المعلومات المطلوبة في ملحق المادة 831-2 / 21 من قرارات سلطة معايير المحاسبة رقم 03-2014 (PCG) .

2 المبادئ العامة للمحاسبة عن عمليات التحوط

1.2: أدوات التحوط:

1.1.2: المبدأ العام : ينطبق مؤهل التحوط بغض النظر عن الشركة أو الخيارات الاختيارية وأدوات الخيارات، أو مزيج من العقود الآجلة أو الخيارات، أو الكامنة (سعر الفائدة، صرف العملات الأجنبية، العمل، المواد الخام، الخ). وباستثناء الأدوات المالية الآجلة، يمكن أن تكون الأصول والالتزامات المالية الأخرى مؤهلة أيضا كأدوات تحوط عملة أو لمخاطر أخرى عندما يعرض تعرضها لمخاطر التعرض للبند المتحوط له، وهذا ينطبق أيضا على المعاملات تجسيد ضمانات معدل العائد الداخلي، وتبادل الأولى أو المواد بين الخزينة المركزية وكيان آخر من نفس المجموعة، أو ضمانات تعادل التعاقد مع COFACE (*) أو هيئة مماثلة.

2.1.2 حالة مبيعات الخيار : المادة 224-2 من PCG تنص على أن "العمليات التي يقوم بها الباعة لا

تكون مؤهلة للتغطية إلا في حالات استثنائية" يبقى هذا المبدأ محافظا عليه إذا كانت هذه الأدوات هي معرضة بطبيعتها للمخاطر، على سبيل المثال، بيع الخيار يكون مؤهلا كأداة تحوط عندما يتعلق الأمر بتغطية طبيعة خيار معكوس التعرض للخطر مثل معدل فائدة متغير مع آخر مسقف .وبالإضافة إلى ذلك بعض العمليات أو مجموعة عمليات و التي تتميز عموما ببيع خيار، يمكن اعتبارها إستراتيجية متطورة لتسيير المخاطر دون أن يسبب ذلك

(*) COFACE : تعني الهيئة الدولية لضمان القروض ومخاطر التجارة الدولية .

توليد مخاطر إضافية للشركة في تاريخ تنفيذ عملية التغطية. على سبيل المثال المبادلة القابلة للإلغاء في يد الطرف المقابل أو بيع خيار-مقايضة المرتبط بقرض موجود تعتبر عمليات تطوير لسياسة التغطية دون أي مخاطر إضافية .

3.1.2: التأهيل للتغطية لأداة مالية قبل وجودها: يأخذ بعين الاعتبار نموذج تسيير المخاطر المتبع من طرف

المؤسسة، وعليه يمكن استباق الاعتراف بعملية التغطية لأداة مالية قبل وجودها خاصة في حالة التغييرات في طرق التسيير المالي للمؤسسة. مثلا قرض بمعدل فائدة متغير مغطى بمقايضة معدلات فائدة يتم تحصيلها مسبقا، فيمكن بهذه المقايضة الموجودة تغطية لاحقا قرض جديد بفائدة متغير.

2.2: البنود المغطاة:

1.2.2: مبادئ عامة : تطبيقا للقرار ANC 2014-03 البند المغطى يمكن أن يكون أصل ، خصم ، التزام

موجود أو عملية مستقبلية لم تجسد بعد من خلال عملية يجب تحديدها بدقة واحتمالية تحقق مرتفعة.

هذا المبدأ يطبق كذلك على مجموعة الأصول ، الخصوم ، الالتزامات والعمليات المستقبلية التي تتقاسم نفس المخاطر وعليه يجب تحديد البند من الأصول والخصوم الذي يعتبر كبنود مغطى.

على سبيل المثال مشتقة مالية مسجلة في سوق منظم تعالج بالتناظر مع مشتقة مالية في سوق موازي يمكن توثيقها مع الأخيرة لتفادي أية تداخلات في النتيجة.

وعليه كل العمليات المستقبلية نماذج التطبيق هي الآتية:

-الإثبات الموثق للتغطية يجب تحديد بدقة تدفقاته واحتمالية التحقق يجب أن تكون واضحة.

-الاحتمالية المقبولة للتحقق يمكن دراستها إحصائيا خاصة في محفظة عمليات معرضة لنفس المخاطر.

2.2.2: التغطية الجزئية: حالة تعرض للخطر يمكن تغطيتها جزئيا باستخدام النسب (بالقيمة وبالمدد)، قد تتكون

مخاطر التحوط من مخاطر غير متماثلة مثل مخاطر معدل فائدة يتجاوز عتبة معينة .

بند معين يمكن تغطيته ضد خطر أو مجموعة مخاطر لوحده .

3.2.2: البند المغطى الموجودة مسبقا: إن وضع التحوط بعد تاريخ خروج البند المتحوط له لا يشكك في

إمكانية تأهل العملية للتحوط، يتم تناول العناصر التي تمت تغطيتها في المادة 628-8 من لائحة سلطة معايير

المحاسبة ANC رقم 03-2014 (PCG).

3.2: خصائص تأهيل عملية التغطية: عملية تغطية تتمثل في إنشاء علاقة بين بند مغطى وأداة التغطية بهدف تقليل الأثر السلبي للتعرض للخطر على النتيجة أو التدفقات أو الأموال الخاصة للمؤسسة. المخاطر التي يمكن تغطيتها هي مخاطر السوق (معدلات الفائدة ، أسعار الصرف ، أسعار المواد الأوليةالخ).

محاسبة التغطية ليست اختيارية مما يسمح بضمان تناسق للتسيير المالي للمؤسسة. وعليه كل عملية مؤهلة للتغطية في التسيير هي مؤهلة للمحاسبة أيضا إلا في حالة عدم احترام خصائص التأهيل لهذا التنظيم.

إن العملية التي لا تفي (أو تتجاوز) هذه المعايير تتبع المعاملة المحاسبية للمعاملة غير المؤهلة كتغطية، أي حالة تعرض مفتوح معزول (انظر الفقرة 1.2) إذا كان لمعاملة التحوط مبلغ اعتباري أعلى من قيمة البند المغطى، فإن التحوط الزائد يتم رفع تصنيفه مستقبلا اعتبارا من تاريخ إثبات هذا التحوط.

وتحدد المعايير المؤهلة لمحاسبة التحوط في المواد من 6-628 إلى 15-628 من لائحة ANC رقم 03-2014

1.3.2: تخفيض الخطر: عملية التغطية تعامل محاسبيا كذلك إلا إذا كانت أداة التغطية تقلل من الخطر او المخاطر الممكن أن يتعرض لها البند المغطى.

2.3.2: العمليات أو مكونات عمليات لتحسين عملية التغطية مع أو بدون المخاطرة: عملية تحسين التغطية لعملية واحدة أو مجموعة عمليات يتم تنفيذه بهدف تحوط ولكنه لا يقلل تماما من المخاطر المغطاة ويشمل ميزات غير قياسية لتحسين تكلفة التحوط)، عملية تحسين التغطية تتميز بالخصائص التالية:

- التكلفة أو السعر المنخفض بالنسبة لأداة التحوط القياسية (المبادلة أو الشراء الآجل أو ما يسمى بخيار "الفانيليا" التي غالبا ما ترتبط بوجود بيع ضمني أو صريح.

- وجود بنود أو مؤشرات أساسية غير معيارية (مثل تفعيل أو تعطيل الحاجز، تأثير العتبة)؛

- عدم التيقن من المبلغ النظري المشمول طالما أنه لا يؤدي إلى حالة الإفراط في التغطية

- عدم اليقين على مدى الفترة المشمولة .

- عدم التأكد من السعر أو المعدل المحوط.

4.2: إثبات علاقة التغطية: فيما يخص وثائق إثبات عمليات التغطية لا بد أن تتوفر على الأقل على العناصر:

- تحديد البند أو البنود المغطاة.
- تحديد أداة أو أدوات التغطية.
- تحديد الخطر المغطى.
- إثبات كيفية تخفيض الخطر كلياً أو جزئياً بصفة كمية وكيفية كقياس درجات الحساسية مثلاً إحصائياً.

5.2: محاسبة التغطية:

1.5.2: مبادئ عامة: محاسبة التغطية تهدف إلى ترجمة في القوائم المالية الأثر المالي لاستراتيجيات التحوط من أجل تقليل المخاطر، وعليه يجب أن تتبع أداة التغطية بصفة متقابلة معاملة محاسبية للبند المغطى فيما يخص الاعتراف به في النتائج.

بالنسبة لأداة التغطية لا تنتج إلا نواتج أو أعباء (متحققة أو محتملة التحقق)، يتم الاعتراف بهم في جدول النتائج طيلة العمر المتبقي للبند المغطى، ويكون تطبيق ذلك إجرائياً كما يلي :

-تحويل إلى نتيجة أداة التغطية عندما :

- الأداة المشتقة المؤهلة للتحوط في سوق موازي الأرباح والخسائر المحتملة لا يعترف بها في جدول النتائج مادام البند المغطى لا يؤثر على حساب النتائج.
- الأداة المشتقة تتداول في سوق منظم ومؤهلة للتغطية الهوامش المنتظرة تسجل في حساب انتقالي في الميزانية مادان البند المغطى لا يؤثر على حساب النتائج.
- الأداة غير المشتقة للصرف والمؤهلة للتغطية الأرباح والخسائر المحتملة (فوارق الصرف) لا تسجل في النتائج مادام البند المغطى لا يؤثر على حساب النتائج.
- وفي كل الحالات أرباح أو خسائر أداة التغطية لا يعترف بها في النتائج مادام البند المغطى لا يؤثر على النتائج

- كيفية الاعتراف بالخسائر والأرباح المحتملة أو المحققة لأداة التحوط يعترف بها بصفة متقابلة مع الاعتراف بنتائج البند المغطى :

● التدفقات الوسيطة والمرتبطة بالبند المغطى (تدفقات الفوائد ، أرباح الأسهم... الخ) يتم إثباتها في النتائج حسب القواعد المعمول بها في القرار ANC 03-2014 عندما ينتج عن البند المغطى نواتج أو أعباء على مدى عمره.

● يتم إدراج المبلغ المسجل في حساب الانتظار في بيان الدخل على مدى العمر المتبقي للبند المغطى بشكل متناظر مع طريقة إثبات الإيرادات والأعباء لهذا البند.

بالنسبة للبند المغطى محاسبة التحوط لا تغير طريقة المعالجة للبند المغطى بل يجب أخذ بعين الاعتبار تأثير عملية التغطية عند حساب قيمة التدهور أو التدني، وعليه وحسب هذا التنظيم فالنسبة للبند المغطى تجرى المقارنة لبن تكلفة الاقتناء ويعر السوق أيهما أقل.

أما منح الخيارات *primes d'option* تدخل ضمن التكلفة عندما يتم اقتناء تبيئات أو مخزونات بالعملة الأجنبية أي إضافة تكلفة التحوط، وتوزع هذه المنح على مدي عمر العقد الذي تنتج منه، ويتم تحميل تكلفة التغطية على حساب النتيجة لسنة التغطية. وعلى المؤسسات ضمن الملاحق أن تفصح في القواعد المحاسبية عن السياسة المحاسبية المنتهجة لمعالجة هذه المنح وتكلفة التغطية.

2.5.2: المعالجة المحاسبية لعمليات تحسين التغطية دون مخاطر إضافية: في حالة الاعتماد على عملية مستقلة لتحسين التغطية يمكن تأهيلها إذا لم تتحمل مخاطر إضافية والمعالجة المحاسبية لها موضحة في المادة 628-16 المتعلقة بالتنظيم ANC رقم 03-2014.

3.5.2: المعالجة المحاسبية لعمليات تحسين التغطية تتضمن خطر معين: تعالج هنا بصفة مستقلة، وعليه تأخذ منحى معالجة محاسبية لبند التغطية مستقل، التوضيح في المادة 628-17 المتعلقة بالتنظيم ANC رقم 03-2014.

4.5.2: التوقف عن التغطية: إعادة الاستخدام المسبق لمشتق مالي في التغطية : المعالجة المحاسبية لتوقف علاقة التحوط تتبع البند المتحوط منه الأصلي فمادام لم يصل إلى تاريخ استحقاقه فأداة التغطية تستمر، وعليه تستمر محاسبة التحوط على نتائج الأداة المحققة .

6.2: العرض في حساب النتائج: تطبيقاً لمبدأ التناظر في محاسبة لا بد أن تدرج نتيجة التغطية في نفس البند الذي تدرج فيه البند المغطى مثل مبيعات بضاعة أو نتائج مالية أو الاستغلال... الخ. في هذا المجال تم وضع حسابات فرعية للصنف 60 و 70 من طرف المؤسسة حسب الضرورة ودرجة التأثير بالبند المغطى، هذا المبدأ موضح في المادة 628-11 من التنظيم ANC رقم 03-2014.

3: خصوصيات عمليات التغطية الخاصة بأسعار الصرف: وذلك كما يلي:

1.3: المعالجة العامة للعمليات بالعملات الأجنبية: من خلال النقاط التالية:

1.1.3: تذكير عام بطريقة تحويل أسعار الصرف للعملات الأجنبية: الديون والحقوق بالعملة الصعبة تقيم في تاريخ الإقفال بسعر صرف ذلك اليوم والاعتراف بذلك في الميزانية، أما الأموال السائلة بالعملات الأجنبية تقيم في تاريخ الإقفال في ذلك اليوم وأية انحرافات يعترف بها في حساب النتائج (أرباح أو خسائر)، باقي الأصول والخصوم (الثبتيات، المخزونات السندات.... الخ) لا يتم إعادة تقييمها في تاريخ الإقفال.

2.1.3: الوضعية العامة للصرف: حسب التنظيم ANC رقم 03-2014 في المادة 460-6 فان مخصصات خسائر الصرف المحتملة يتم بحديدها على الوضعية العامة للصرف تتعلق بعمليات بالعملات الأجنبية في فترات متقاربة، ويتم ذلك بأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- الوضعية يجب إعدادها عملة بعملة ويمكن جمع العملات المرتبطة في وضعية واحدة.

- العمليات المؤهلة محاسبيا للتغطية وكذا البنود المغطاة.

- تحديد تواريخ استحقاق كل البنود المعنية بوضعية الصرف.

- لا يتم إدماج ضمن وضعية الصرف إلا العمليات الممكن تحقيقها كالديون والحقوق والمشتقات المالية.

3.1.3: العرض من خلال حساب النتائج (خارج التغطية): نتائج الصرف يمكن تسجيلها ضمن نتائج الاستغلال أو النتائج المالية بالعلاقة مع العملية التي تحققت منها، وفي هذا الصدد تم تخصيص الحسابين الفرعيين 65 (أعباء أخرى للعمليات الجارية) ويقابله الحساب 75، هذا يخص عمليات الاستغلال، أما النتائج المالية فهي المتحققة من عمليات مثلاً قروض بالعملة الصعبة أو سيولة بالعملة الصعبة.

2.3: إجراءات خاصة بالتغطية ضد مخاطر الصرف: وهذا كما يلي:

1.2.3: أدوات التغطية: حسب الإجراءات العامة للتغطية تتم عملية التغطية باستخدام المشتقات المالية من خلال عقود مفتوحة أو مغلقة، وبالنسبة لخطر الصرف يمكن لأدوات غير مشتقة أن تؤهل كأداة للتغطية كقرض أو سيولة بالعملة الصعبة.

2.2.3: البند المغطى: حسب الإجراءات العامة للتغطية كل بنود الأصول والخصوم التي يمكن أن تتعرض لخطر الصرف سواء حاليا أو ضمن عمليات مستقبلية تعتبر بنود مغطاة (سندات ، مخزونات ، حقوق ومبيعات مستقبلية بالعملة الصعبة...الخ).

3.2.3: محاسبة التغطية-العرض في النتائج: بالتماثل في نتائج الصرف بين البند المغطى وأداة التغطية يتم الاعتراف بنتيجة الصرف المحتملة أو المحققة من خلال بنود الميزانية، سواء تعلق الأمر بأدوات مشتقة أو غير مشتقة. المشتقات المالية التي تتضمن في نفس الوقت مكون لسعر الصرف وآخر لسعر الفائدة تتم معالجتهما بصفة مستقلة لكل خطر على حدى، مع وجوب الإفصاح عن ذلك في الملاحق.

4. حالات خاصة متعلقة بعمليات التغطية على المواد الأولية: من خلال ما يلي:

1.4: الانحراف بين أداة التغطية والبند المغطى: لأغراض تنميط عقود المبادلات للمواد الأولية في الأسواق المنظمة، أدوات التغطية على المواد الأولية لا تكون مدعومة بصفة جيدة من البنود المغطاة بحكم أنها مشتقة منه (اختلاف في النوعية أو فارق الزمن بين الإنتاج والتوزيع)، هذه الانحرافات لا تمنع من إنشاء محاسبة تغطية للعلاقة بين أداة التغطية والبند المغطى من خلال إثبات العلاقة بصفة ملائمة وجيدة.

2.4: معالجة وعرض علاوات الخيارات وفارق الصرف للعمليات الآجلة: إمكانية الاختيار في المعالجة المحاسبية لعلاوات الخيارات متوفرة بالنسبة للتغطية على المواد الأولية.

3.4: التغطية وتدني قيمة المخزونات: عند تاريخ إقفال الحسابات قيم تدني قيمة المخزونات يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء عمليات التغطية.

4.4: الوضعية الإجمالية على المواد الأولية: تطبيقا للتنظيم 03-2014 والمتعلق بمؤونات المخاطر (المادة 322-8) يجب الاعتراف بمؤونة في حالة خسارة محتملة على بعض العقود المشتقة على المواد الأولية، وعليه لا بد من إعداد وضعية إجمالية صافية للمواد الأولية بأخذ في الحسبان كل الأرباح أو الخسائر المحتملة. ومخصص المؤونة يحدد من خلال الفائض بين الخسائر عن الأرباح.

5. المعلومات في ملاحق الحسابات : التنظيم ANC رقم 03-2014 يكمل المعلومات الواجب الإفصاح

عنها في الملاحق فيما يخص عمليات التغطية الخاصة بالمؤسسة، وحسب المادة 831-1 يجب الإشارة ضمن المبادئ المحاسبية للعناصر التالية :

- المعالجة المحاسبية للوضعيات المفتوحة المنعزلة (POI).
- المبادئ والمناهج المستخدمة في محاسبة التغطية خاصة تصنيف أثر التغطية في حسابات النتائج، والمعالجة المحاسبية لعلاوات الخيارات .
- المبادئ والمناهج المستخدمة في حالة تحمل مخاطر إضافية .
- طرق تحديد تدني قيم الحقوق والديون بالعملات الأجنبية.
- معلومات تفصيلية عن استراتيجيات التغطية المتبعة من طرف المؤسسة (شرح نوع الخطر المغطى ، أداة التغطية المستخدمة) واللجوء إلى عمليات تحسين التغطية.
- جدول مفصل لكل فئة من نوع من أنواع التغطية (المفتوح المنعزل، المغطى) مع ربطه بالإستراتيجية المستخدمة.
- نوع أداة التغطية (خيار ، مقايضة ، عقود مستقبلية) مع قيمه الاسمية والعادلة.
- البند المغطى الأصلي (سعر الصرف ، سعر فائدة، مواد أوليةالخ).
- الأرباح أو الخسائر المحققة والمؤجلة في الميزانية باستخدام تقنيات محاسبة التغطية.

6. تعديلات تقنية في PCG : بعض المراجع الداخلية ل PCG تم تغييرها.

7. تاريخ وطرق الاستخدام الأولي:

1.7: تاريخ الاستخدام الأولي: بنود هذا التنظيم هي واجبة التنفيذ ابتداء من التاريخ المفتوح من 2017/1/1 مع إمكانية التطبيق المسبق من تاريخ صدور هذا التنظيم .

2.7: طرق التطبيق الأولي لهذا التنظيم : هذا التنظيم سوف يعدل جوهريا في المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المؤجلة وعمليات التغطية ، وبصفة اختيارية يمكن للمؤسسة أن تقرر تحديد درجة التعديلات في الطرق المحاسبية بأثر رجعي بالنسبة للعمليات الموجودة أصلا عند بداية التطبيق، وعليه كل العمليات السابقة والمنتهية قبل هذا التاريخ غير معنية بالتعديل، ولأغراض المقارنة في الملاحق نقوم بإعداد الحسابات وفق الطرق الجديدة لفهمها أكثر.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق PCG

لقد خصص PCG في مدونة حساباته الحساب 52: أدوات الخزينة *Instruments De Trésorerie* وهو نفس الحساب المخصص في النظام المالي المحاسبي SCF مع اختلاف في التسمية إذ يسمى الحساب 52: الأدوات المالية المشتقة (أنظر الملحق رقم 3).

يعتبر الحساب 52 في PCG من حسابات الميزانية والذي يمكن أن يكون أصول أو خصوم ، يسجل في مدينه في حالة الأصول و يسجل في دائنه في حالة الخصوم ، ولتوضيح ذلك نستخدم بعض الأمثلة التطبيقية ونأخذ مجموعة بنك سوسيتي جنرال كمؤسسة للتطبيق والتي هي محل الدراسة التطبيقية في المطلب الموالي بحيث يتم التركيز على عمليات التغطية لخطري سعر الفائدة وسعر الصرف اللذين يواجههما البنك في نشاطه:

المثال: نفرض أن بنك سوسيتي جنرال قام بالعمليات التالية سنة 2016:

-9/1 قام باقتناء خيار شراء (call) على £130000 (جنيه إسترليني) وذلك لاعتقاده بارتفاع سعر الجنيه الإسترليني مستقبلا، في هذا التاريخ كان سعر الجنيه €1=£0,65/

-10/1 اقتنى البنك مبلغ \$640000 من إحدى البنوك الأجنبية وهذا لتغطية خطر تقلبات أسعار صرف الدولار في المستقبل لعقد أجل يستحق في 2017/3/31 بسعر صرف €1= \$ 1,24 وفي نفس الوقت وفي السوق الآجل للأدوات المالية MATIF 6 مقايضات (Notional Euro Matif) بمؤشر

97,94 ودفع في هذا السوق قسط أولي ب €9000.

وفي نفس التاريخ اقتنى أيضا 6 خيارات شراء (call) تخص معدلات الفائدة وذلك لتوقعه انخفاض سعر الفائدة تستحق في مارس 2017.

-10/2 كان مؤشر سوق MATIF عند 98,14 .

- في 12/31 كان مؤشر سوق MATIF عند 99,74 ، سعر خيار الشراء عند 2,5 و سعر صرف الدولار كان €1= \$ 1,23 ، سعر صرف الجنيه €1= £ 0,62.

المطلوب: سجل القيود المناسبة في التواريخ السابقة؟

الحل:- تسجيل اقتناء خيار الشراء وذلك بتكلفته: $2000=0,65/130000$

دائن	مدين	2016/9/1	ح
2000	2000	أدوات الخزينة البنك اقتناء خيار صرف (call)	52 512

- تسجيل عمليات تاريخ 10/1: بالنسبة للمقايضات فليس لها تكلفة وتسجل كما يلي:

دائن	مدين	2016/10/1	ح
/	/	أدوات الخزينة البنك اقتناء 6 مقايضات	52 512
9000	9000	2016/10/1 ودائع وكفالات مدفوعة البنك تسديد مبلغ الكفالة بشيك	275 512

أما بالنسبة لخيارات الشراء الخاصة بمعدلات الفائدة يتم تقييمها بتكلفتها وتحسب كما يلي:

$$€5400 = 0,90\% \times 100000 \times 6$$

دائن	مدين	2016/10/1	ح
5400	5400	أدوات الخزينة-خيارات على معدلات الفائدة البنك اقتناء 6 خيارات شراء	52 512

-عمليات 10/2: عند هذا التاريخ عرف مؤشر سوق MATIF ارتفاعا ونحن في حالة بيع لأجل وبالتالي

$$€1200 = (97,94 - 98,14) \times 100000 \times 6$$

دائن	مدين	2016/10/2	ح
1200	1200	أدوات الخزينة-حساب الانتظار على عمليات مشروطة لأدوات معدل الفائدة البنك فارق الهامش	478 512

-عمليات 2016/12/31: اقتناء خيارات الصرف في 9/1 ليس لغرض التغطية بل للمضاربة وبالتالي تقيم بالقيم العادلة في النتائج سواء ضمن الأصول أو الخصوم حسب طبيعة التغير، وعليه وحسب سعر صرف الجنيه في هذا التاريخ فالخيار ينتج عنه نواتج تقدر ب $0,65/130000 - 0,62/130000 = 9677 \text{€}$:

دائن	مدين	2016/12/31	ح
9677	9677	أدوات الخزينة-خيارات صرف نواتج مالية أخرى فوائض مالية على خيارات الصرف	52 768

-عملية التغطية لخطر الصرف على المبلغ المقتنى بالدولار 640000 \$ يجب تأهيلها لمحاسبة التحوط بطريقة تدفقات الخزينة(عقود مستقبلية)، الفائض يعترف به ضمن حقوق الملكية والذي يقدر ب:

$$\text{€ } 6269 = 1,245/640000 - 1,23/640000$$

دائن	مدين	2016/12/31	ح
6269	6269	أدوات الخزينة-خيارات صرف فارق التقييم لأدوات الخزينة بتغطية تدفقات الخزينة خسارة في سوق MATIF	52 1072

-خيارات معدلات الفائدة هي كذالك للتغطية بطريقة تدفقات الخزينة والتغيرات تسجل ضمن حقوق الملكية بالنسبة للجزء الفعال أما الجزء غير الفعال فيسجل في حساب النتيجة.

$$6 \times 100000 \times (2,5 - 0,9) = 9600 \text{€}، \text{الجزء غير الفعال هو } 10800 - 9600 = 1200 \text{ ونسجل القيد التالي:}$$

دائن	مدين	2016/12/31	ح
10800	9600 1200	أدوات الخزينة-خيارات معدلات الفائدة أعباء مالية أخرى فارق التقييم لأدوات الخزينة بتغطية تدفقات الخزينة	52 668 1072

المطلب الثالث : تقديم بنك سوسيتي جنرال الفرنسي *SOCETE GENERALE*

لقد تم اختيار بنك سوسيتي جنرال لعدة أسباب أولا لأنه بنك والبنوك أكثر تعاملًا بالمشتقات المالية سواء للمتاجرة بها أو الوساطة أو حتى لتغطية المخاطر وثانيا لأنه بنك عالمي موجود بالعديد من الدول منها الجزائر والدولة الأم هي فرنسا وذلك لإجراء المقارنة وأخيرا لتوفر المعلومات المحاسبية الضرورية على مستوى الانترنت (4).

الفرع الأول: نبذة عن البنك

في 4 مايو 1864، نابليون الثالث وقع المرسوم الذي أعلن عن نشأة بنك سوسيتي جنرال، تم تأسيسه من قبل مجموعة من الصناعيين بهدف تنمية التجارة والصناعة في فرنسا، منذ السنوات الأولى من وجوده كان البنك في خدمة تحديث الاقتصاد وأخذ طليعة الابتكار في طرق التمويل .

شبكة الوكالات التابعة له تشهد تطورا على الصعيد الوطني من 46 إلى 1500 وكالة بين 1870 و 1940. أصبح البنك مؤسسة ائتمان فرنسية رائدة شروط الودائع وفي الوقت نفسه اكتسب البنك بعدا هاما من خلال المساهمة في تمويل البنية التحتية التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية في عدة بلدان أوروبية وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا من خلال إنشاء شبكة من الوكالات في الخارج ففي وقت مبكر من عام 1871 افتتح البنك فرعا في لندن عشية الحرب العالمية الأولى، افتتاح وكالات في دول أخرى في نيويورك، بوينس آيرس، أبيدجان، داكار خلال فترة الثلاثين البنك شهد نموا قويا وساهم في نشر التقنيات المصرفية من خلال إطلاق المنتجات والخدمات المبتكرة التي تقدمها للشركات مثل القروض متوسطة الأجل المتاحة أو التأجير حيث تحتل مكانة بارزة. تم تأميمه بموجب قانون 2 ديسمبر 1945 اذ لعب البنك دور نشط في تمويل إعادة إعمار الأقاليم الفرنسية، بفضل الإصلاحات المصرفية في أعقاب قوانين Debré من 1966 إلى 1967 مع الاستمرار في دعم الشركات الشريكة لها، مجموعة البنك لا تتردد في توجيه نشاطها نحو العملاء من القطاع الخاص مع صعود المجتمع الاستهلاكي من خلال تنويع عروض الائتمان والمدخرات مع الأسر. وفي جوان 1987 تم حوصصة المجموعة وتم إدراج رأس مالها في البورصة بنجاح وتم فتحه للموظفين، تحصي المجموعة 145700 موظف نشط في 67 دولة و يدعم أكثر من 31 مليون عميل، إن البنك يسعى التحول نحو المستقبل من خلال اعتماد إستراتيجية من النمو المستدام مدفوعا بقيم روح الفريق و والابتكار، والالتزام والمسؤولية.

الفرع الثاني: تقديم البنك

سوسيتي جنيرال هي واحدة المؤسسات المالية فن أوروبا الرائدة الخدمات المالية استنادا إلى نموذج متوازن و متنوع، المجموعة تجمع بين القوة المالية و النمو المستدام، من أجل وضع أدائها في خدمة و تمويل الاقتصاد و مشاريع عملائه مع رسوخ قوي في أوروبا و المناطق الجغرافية ذات الإمكانيات العالية (في 67 بلدا)،

145700 موظف و مرافقة يوميا 31 مليون عميل خاص و شركات كبيرة في جميع أنحاء العالم، من خلال تقديم

- مجموعة واسعة من المشورة المالية و الحلول تعتمد على ثلاث أقسام تجارية تكميلية: الخدمات المصرفية للأفراد في فرنسا مع تجار التجزئة بالتنسيق مع شركائه *Crédit du Nord* و *Boursorama* يقدمون تشكيلة شاملة من الخدمات المالية مع عروض متعددة في الابتكار الرقمي
- الخدمات المصرفية للأفراد على المستوى الدولي، والتأمين، و الخدمات المالية التجارية، مع الشبكات الموجودة في العديد المناطق الجغرافية.
- الخدمات المصرفية للشركات و الاستثمار، وإدارة الأصول و تجارة الأوراق المالية، مع خبراتهم المعترف بها.

اعتبارا من 7 مارس 2017، تصنيف سوسيتيه جنيرال على المدى الطويل هو:

A (FitchRatings, Standard and Poor's et R&I), A (High) (DBRS), A2 (Moody's).

يتواجد البنك في المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة:

DJSI (World et Europe), FTSE4Good (Global et Europe), Euronext Vigeo (Europe, Eurozone et France), ESI Excellence (Europe) d'Ethibel, STOXXESG Leader et MSCI Low Carbon Leaders Index.

- بعض الأرقام عن نشاط البنك: من خلال الجدول التفصيلي الموالي نقدم بعض الأرقام عن نشاط البنك (المجمع) للسنوات 2012 إلى غاية 2016 (للمقارنة)، إذ يعتبر بنك سوسيتي جنرال من بن أهم البنوك على المستوى الأوروبي، فهو يطبق استراتيجيات النمو المستدام و تنوع الأنشطة و الخدمات البنكية سواء فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد أو مشاريع الزبائن (أفراد و مؤسسات)، أما فيما يخص أرقام أعمال المجمع فهي في تزايد مستمر منذ 2012 من 23110 مليون أور و الى 25298 مليون أور و 2016 و نفس الحال بالنسبة لنتيجة الاستغلال فمن 2737 مليون أور و سنة 2012 الى 6390 مليون أور و 2016 ، مما يعني أن البنك في تطور مستمر.

الجدول رقم (22): يوضح نشاط بنك سوسيتي جنرال من 2012 إلى 2016

	2016	2015	2014	2013	2012
Résultats (en M EUR)					
Produit net bancaire	25 298	25 639	23 561	22 831	23 110
dont Banque de détail en France	8 403	8 550	8 275	8 235	8 161
dont Banque de détail et Services Financiers Internationaux	7 572	7 329	7 456	8 012	8 432
dont Banque de Grande Clientèle et Solutions Investisseurs	9 309	9 442	8 726	8 710	8 349
dont Hors Pôles	14	318	(896)	(2 126)	(1 832)
Résultat brut d'exploitation	8 481	8 746	7 545	6 432	6 672
Coefficient d'exploitation (hors réévaluation de la dette liée au risque de crédit propre et DVA)	65,6%	67,7%	67,7%	67,4%	67,5%
Résultat d'exploitation	6 390	5 681	4 578	2 380	2 737
Résultat net part du Groupe	3 874	4 001	2 692	2 175	774
Fonds Propres (en Md EUR)					
Capitaux propres part du Groupe	62,0	59,0	55,2	51,0	49,8
Capitaux propres de l'ensemble consolidé	66,0	62,7	58,8	54,1	54,1
ROE après impôt	7,3%	7,9%	5,3%	4,4%	1,1%
Ratio globe')	17,9%	16,3%	14,3%	13,4%	12,7%
Crédits et dépôts (en Md EUR)					
Crédits clientèle	373	358	330	314	327
Dépôts clientèle	397	360	328	320	305

الفرع الثالث: إستراتيجية للنمو و المردودية قائمة على نموذج متوازن ومتنوع

وقد قامت مجموعة سوسيتي جنرال ببناء نموذج مصرفي قوي وتنوعت مع احتياجات 31 مليون عميل (الشركات والمؤسسات والأفراد) وتركز على ثلاثة ركائز تكميلية لتنوع المخاطر و والاستفادة من مواقف قوية في السوق:

- الخدمات المصرفية للأفراد في فرنسا.
- الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المالية الدولية.
- الحلول المصرفية العالمية للمستثمرين.

تنوي المجموعة تطوير نموذجها من خلال الاحتفاظ بالرصيد الحالي من حيث الوجود الجغرافي (حوالي 75% من الإيرادات في الأسواق الناضجة و 25% في البلدان الأسواق الناشئة) وحافضة الأعمال (تقريبا 60% من الإيرادات والأصول المرجحة بالمخاطر في الخدمات المصرفية للأفراد، حوالي 20% في أنشطة التمويل والاستشارات وتقتصر على 20% في أنشطة السوق وأنشطة الخدمات المصرفية للأفراد، تركز المجموعة على أنشطتها والتنمية في أوروبا وأفريقيا، حيث تستفيد من الوجود التاريخي لها ومعرفة شاملة للأسواق والمراكز الرائدة. وفيما يتعلق بالأنشطة العالمية وإيجاد الحلول للمستثمرين الأنشطة فالمجموعة تنشط خارج حدود منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا (أوروبا، الشرق الأوسط، أفريقيا) من خلال الدخول إلى أسواق في الولايات المتحدة وآسيا اعتمادا على خبرتها الطويلة وشبكتها الدولية.

يبقى الاقتصاد الكلي غير مؤكد ومتناقض في منطقة اليورو لسنة 2016، والسياسة النقدية التوسعية للبنك المركزي الأوروبي وأسعار النفط المنخفضة دعمت النمو. ففي الولايات المتحدة بعد النصف الأول من 2016 الصعب تعافي النشاط ولكن ظل دون إمكانات البنك فعلى الرغم من أن معدلات البطالة لا تزال عند مستوى منخفض البنك المركزي الأمريكي حافظ على معدلات الفائدة بصفة أبطأ من السنوات السابقة، عكس البلدان الناشئة أكدت المرحلة اعتدال معدل نموهم بينما يتضح التباطؤ الهيكلي في النمو الصيني المرتبط بإعادة توجيه نموذجه فضلا عن الصعوبات التي تواجهها البرازيل وروسيا الذين يواجهون نقص في الاستثمار. من جهة أخرى، وقد تميزت 2016 أيضا من عودة مفاجئة للمخاطر السياسية. وإجمالا من المتوقع أن يستمر العديد من أوجه عدم التيقن هذه في 2017 مما قد يولد تقلبات في الأصول والعملاء الأجنبية، وعليه البنوك المركزية ينبغي أن تواصل دعم الاقتصاد العالمي من خلال سياسات تحفيزية لا سيما في منطقة اليورو.

- وعليه يهدف أصحاب البنك أن يحققوا الأولويات التالية في عام 2017: مواصلة وتوسيع التحول الرقمي ولا سيما رقمنة صيرفة الأفراد في فرنسا والخارج؛
- مواصلة التطوير الاستباقي لبورسوراما من أجل تعزيز مكانتها كزعيم للبنك على الانترنت في فرنسا.
- مواصلة التكيف مع السياق الجديد للسوق وتعزيز نموذج الأعمال المتوازن لقسم الخدمات المصرفية العالمية وحلول المستثمرين.
- تعزيز جاذبية أنشطة التأجير طويلة الأجل وإدارة أساطيل السيارات والاستفادة من إمكانات نموها.
- مواصلة تطوير نموذجها المتكامل للتأمين المصرفي وذلك على وجه الخصوص بفضل شراء حصة 50% في Aviva France ، والتي سوف تعزز بشكل كبير مواقف البنك للتأمين مع حوالي 15 مليار يورو من المبالغ غير المسددة الإضافية؛
- نشر برنامج الثقافة والمجالس الذي يهدف إلى تعزيز ثقة جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في المقام الأول عملائها.

وفيما يلي بعض الأرقام حول نشاط البنك محليا وعالميا: نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن البنك الذي ينشط محليا في فرنسا لديه عدد معتبر من الوكالات تغطي كل التراب الفرنسي عددها في سنة 2016 حوالي 2993 وكالة وهو تقريبا نفس العدد الذي ينشط في باقي دول العالم (67 دولة) حوالي 3583 وكالة سنة 2016. ويسجل البنك 38800 عميل في فرنسا و72600 عميل في باقي العالم سنة 2016 وعلية تظهر أهمية البنك على المستوى المحلي، كما أن البنك يقسم عملائه إلى نوعين الأفراد (عملاء التجزئة) و العملاء الكبار (المؤسسات).

الجدول رقم (23): يوضح نشاط بنك سوسيتي جنرال محليا وعالميا للسنوات 2014 و2015 و2016

	Banque de détail en France			Banque de détail et Services Financiers Internationaux			Banque de Grande Clientèle et Solutions Investisseurs		
	2016	2015	2014	2016	2015	2014	2016	2015	2014
Nombre de collaborateurs (en milliers)	38,8	39,3	39,9	72,6	73,3	78,4	20,5	21,7	19,8
Nombre d'agences	2 993	3 085	3 128	3 583	3 735	3 934	n/s	n/s	n/s
Produit net bancaire	8 403	8 550	8 275	7 572	7 329	7 456	9 309	9 442	8 726
Résultat net part du Groupe	1 486	1 417	1 205	1 631	1 077	381	1 803	1 808	1 918
Encours bruts de crédits comptables ³ (en Md EUR)	190,4	188,2	178,1	129,3	123,8	121,0	152,2	138,0	124,2
Encours nets de crédits comptables (en Md EUR) ³	184,8	182,6	172,4	107,8	104,5	102,9	149,3	134,9	120,6
Actifs sectoriels (en Md EUR) ³	218,0	219,4	201,8	277,6	260,9	255,0	757,1	733,9	744,1
Fonds propres alloués moyens (normatifs) ⁴ (en M EUR)	10 620	9 750	9 963	10 717	9 572	10 190	15 181	14 660	13 060

المطلب الرابع: عرض القوائم المالية والإفصاح عن المشتقات المالية لبنك سوسيتي جنرال لسنة 2016

سيتم عرض الميزانية المالية لمجمع البنك (أي كل فروع عبي المستوى العالمي) أما باقي القوائم المالية جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول التغيرات في حقوق الملكية فتعرض في الملاحق (رقم 4، 5، و 6 على الترتيب) والتي سنقوم بتحليلها كليا أولا بالتركيز على الأدوات المالية بصفة عامة ثم بعدها يتم التركيز على المشتقات المالية بصفة خاصة ثانيا.

الفرع الأول: عرض الميزانية المجمعة لبنك سوسيتي جنرال (المبالغ بمليون أورو)

- الميزانية المجمعة: الأصول: Actif-

(En M EUR)		31.12.2016	31.12.2015
Caisse et banques centrales		96 186	78 565
Actifs financiers à la juste valeur par résultat*	Notes 3.1, 3.2 et 3.4	514 715	519 600
Instrumentés dérivés de couverture	Note 3.2	18 100	16 538
Actifs financiers disponibles à la vente	Notes 3.3 et 3.4	139 404	134 187
Prêts et créances sur les établissements de crédit	Notes 3.5 et 3.9	59 502	71 682
Prêts et créances sur la clientèle	Notes 3.5 et 3.9	426 501	405 252
Écart de réévaluation des portefeuilles couverts en taux		1 078	2 723
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	Note 3.9	3 912	4 044
Actifs d'impôts	Note 6	6 421	7 367
Autres actifs*	Note 4.4	84 756	69 131
Actifs non courants destinés à être cédés	Note 2.5	4 252	171
Participations dans les entreprises mises en équivalence		1 096	1 352
Immobilisations corporelles et incorporelles	Note 8.4	21 783	19 421
Écarts d'acquisition	Note 2.2	4 535	4 358
Total		1 382 241	1 334 391

الميزانية المجمعة: الخصوم Passif

(En M EUR)		31.12.2016	31.12.201
Banques centrales		5 238	5 6 951
Passifs financiers à la juste valeur par résultat	Notes 3.1, 3.2 et 3.4	455 620	454 981
Instruments dérivés de couverture	Note 3.2	9 594	9 533
Dettes envers les établissements de crédit	Notes 3.6 et 3.9	82 584	95 452
Dettes envers la clientèle	Notes 3.6 et 3.9	421 002	379 631
Dettes représentées par un titre	Notes 3.6 et 3.9	102 202	106 412
Écart de réévaluation des portefeuilles couverts en taux		8 460	8 055
Passifs d'impôts	Note 6	1 444	1 571
Autres passifs	Note 4.4	94 212	83 083
Dettes liées aux actifs non courants destinés à être cédés	Note 2.5	3 612	526
Provisions techniques des entreprises d'assurance	Note 4.3	112 777	107 257
Provisions	Note 8.3	5 687	5 218
Dettes subordonnées		14 103	13 046
Total dettes		1 316 535	1 271 716
CAPITAUX PROPRES			
Capitaux propres part du Groupe			
Capital et réserves liées		30 596	29 537
Réserves consolidées		25 813	23 905
Résultat de l'exercice		3 874	4 001
Sous total		60 283	57 443
Gains et pertes comptabilisés directement en capitaux propres		1 670	1 594
Sous total capitaux propres part du Groupe		61 953	59 037
Participations ne donnant pas le contrôle	Note 2.3	3 753	3 638
Total capitaux propres		65 706	62 675
Total		1 382 241	133 391

-تحليل الميزانية: من خلال مبالغ الميزانية نلاحظ ارتفاع في مجموع الأصول والخصوم لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 فمن 1334391 مليون أورو إلى 1382241 مليون أورو ، إلى جانب ذلك نلاحظ أن ما نسبته 84% من مجموع الأصول هو عبارة عن أصول مالية تتنوع من الطويلة الأجل وقصيرة الأجل والمشتقات المالية وهذا راجع طبعا إلى طبيعة نشاط البنك فهو مؤسسة مالية في الأساس، وهذا يدل بطبيعة الحال على أهمية الأدوات المالية بالنسبة للبنك. ونفس الحال بالنسبة لجانب الخصوم فالالتزامات المالية تشكل نسبة كبيرة من مجموع الخصوم حوالي 78% منه ، أما بالنسبة لنتيجة الدورة فقد انخفضت سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 من 4001 مليون أورو إلى 3753 مليون أورو أي بنسبة انخفاض - 21% .

الفرع الثاني: تحليل مدى استخدام البنك للمشتقات المالية

إن البنك باعتباره مؤسسة مالية فانه يستخدم المشتقات المالية بحجم كبير سواء كمقنتي (يسجلها ضمن الأصول) أو مصدر (يسجلها ضمن الخصوم) ، هذا من جهة ومن جهة أخرى منها ما يستخدم للمضاربة أو المتاجرة (خارج التغطية) ومنها ما يستخدم للتغطية.

1-المشتقات المالية للمضاربة Transaction: نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(24) يوضح المشتقات المالية للمضاربة:

(En M EUR)	31.12.2016				31.12.2015			
	Actif		Passif		Actif		Passif	
Instruments de taux d'intérêt	125	801	125	848	126	002	124	931
Instruments de change	27	140	28	325	23	713	24	725
• Instruments sur actions et indices	18	987	22	878	18	589	20	727
Instruments sur matières premières	6	485	6	494	12	604	11	690
Dérivés de crédit	3	902	4	179	7	108	7	265
Autres instruments financiers à terme		189		914		313		890
Total	182	504	188	638	188	329	190	228

إلى جانب استخدامه للمشتقات المالية للتغطية فبنك سوسيتي جنرال يستخدم المشتقات المالية للمضاربة بغية تحقيق أرباح من ورائها وهو ما يوضحه الجدول أعلاه، وما يلاحظ أن استخدامها هو بحجم أكبر مقارنة بالمشتقات المالية للتغطية مبلغ 182504 مليون أورو للمضاربة مقابل 18100 للتغطية سنة 2016 أي أكثر ب 10 مرات، وهو يدخل ضمن سياسة البنك كمؤسسة مالية لتوفير هذا النوع من المنتجات المالية المستحدثة واغتنام الفرصة لما تدره هذه المنتجات من أرباح مع مراعاة ما فيها من مخاطر قد تكون عالية في بعض الحالات. وهذا كله ضمن ما يسمى بتسيير محفظة القروض gestion de portefeuille de crédit corporate وكل المشتقات المالية للمضاربة مهما كان نوعها تقيم بالقيمة العادلة في جدول النتائج ولا يمكن تأهيلها لتغطية

الأصول المالية. إن المشتقات المالية للمضاربة مسجلة في الميزانية تحت بند أصول/خصوم مالية بالقيمة العادلة من خلال النتائج (actif/passif financiers à la juste valeur par résultat) وعليه نتائج المعاملات بالمشتقات المالية تسجل في بند الأرباح أو الخسائر الصافية للأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال النتائج.

2- المشتقات المالية المستخدمة للتغطية: يمكن تفصيل المشتقات المالية حسب أنواعها نلخصها في:

الجدول رقم (25): يوضح المشتقات المالية للتغطية

(En M EUR)	31.12.2016		31.12.2015	
	Actif	Passif	Actif	Passif
Instruments de taux d'intérêt	17	365	9	289
Instruments de change	45	4	4	79
Instruments sur actions et indices	1			5
Couverture de flux de trésorerie				
Instruments de taux d'intérêt		584	121	589
Instruments de change		72	179	384
Autres instruments financiers		33		33
Total	18	100	9	594
			16	538
				9
				533

نلاحظ من الجدول أعلاه أن البنك يستخدم تقريبا كل أنواع التغطية ضد مختلف المخاطر ولكن التركيز كان على المشتقات المالية لتغطية خطر معدل الفائدة بحكم نشاط البنك في الإقراض سواء تعلق بجانب الأصول إذ تشكل بسببة أكثر من 95% أو جانب الخصوم إذ تشكل نسبة 93%،

مع العلم إن البنك يطبق معايير المحاسبة الدولية فهو يطبق المعيار IAS 39 مع تحضيره واستعداده لتطبيق المعيار IFRS9 (كما سنراه لاحقا)، وعليه تعالج المشتقات المالية المؤهلة للتغطية محاسبيا بإحدى الطرق المتاحة وهي تحوط القيمة العادلة، تدفقات الخزينة تغطية صافي الاستثمار في الخارج، حسب الخطر المغطى أو أداة التغطية المستخدمة، وعليه فالبنك يقوم بتوثيق علاقات التغطية بصفة مفصلة (كشروط من شروط المعيار الدولي) منذ بداية استخدام أداة التغطية، هذه الوثائق تفصل الأصل أو الخصم المالي المشتق، أداة التغطية، الخطر المغطى، هدف التغطية، الإستراتيجية المتبعة لإدارة الخطر وطريقة تقييم الأداة المالية المشتقة وقياس فعاليتها للتغطية.

إن الأداة المالية المستخدمة في التغطية لا بد أن تكون ذات فعالية عالية قبل الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة له وتدفقات الخزينة التي ينتجها، وهذه الفعالية بدورها تتغير مع تغير القيمة العادلة أو تدفقات الخزينة للمشتق المالي وكذا للبند المغطى، وعليه التغير المسموح به يكون محصور بين 80% و125% (حسب نص المعيار)، تقاس فعالية التغطية منذ استخدام الأداة المالية المشتقة وتتواصل مع عمرها وذلك كل ثلاثي بصفة مستقبلية (فعالية مخصومة للفترات المستقبلية) وسابقة (فعالية معترف بها للفترات الماضية)، وتتوقف محاسبة التغطية إذا الفعالية خرجت من المجال المحصور السابق. إن الأدوات المالية المشتقة موضحة في الميزانية تحت بند أدوات مشتقة للتغطية.

إن مجموعة البنك تطبق كذلك التغطية الكلية بالقيمة العادلة Macro-Couverture De Juste Valeur والتي هي محل تفكير من طرف IASB كمشروع معيار مستقل مستقبلي والتي تدخل ضمن المعيار IAS39 السابق والمعتمد من الاتحاد الأوروبي وغير مدرجة في المعيار IFRS9 الحالي ، وعليه يستخدم البنك هذا النوع من التغطية الكلية لتغطية الخطر الهيكلي لمعدلات الفائدة (يتعلق بالاقتصاد الكلي) وهذا لنشاط البنك بالتجزئة خاصة، واستخدام هذا النوع من التغطية الكلية يسمح بتسهيل:

- استحقاقية علاقات التحوط بالقيمة العادلة للتغطية الكلية والمحققة في إطار تسير أصول وخصوم الودائع لأجل لربائن البنك.
- تحقيق اختبارات الفعالية المنصوص عليها في المعيار IAS39 والمتبناة من الاتحاد الأوروبي.
- المعالجة المحاسبية لأدوات التغطية الكلية هي نفسها لباقي أدوات التغطية العادية.

إن أدوات التغطية العادية التي يستخدمها البنك والتي تعالج محاسبيا بالطرق الثلاث المذكورة سابقا تستخدم خاصة (بنسبة كبيرة كما ذكرنا) لتغطية خطر سعر الفائدة طويل الأجل فيما يخص الاقتراضات والاقتراضات ، والسندات ذات المعدل الثابت، والأدوات المالية المشتقة المستخدمة في التغطية هي أساسا مقايضات أسعار الفائدة.

3- التدفقات النقدية التي تنتجها الأدوات المالية المشتقة بغرض التغطية: يفصلها الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): يوضح التدفقات النقدية الخاصة بالمشتقات المالية للتغطية

(En M EUR)	Jusqu'à 3 mois	De 3 mois à 1 an	De 1 à 5 ans	an Plus de 5 ans	31.12.2016
Flux de trésorerie variables couverts (taux—)	174	505	862	5 270	٥ ٥
Transactions futures hautement probables	44	95	115	109	٣١١
Autres (change...)	13	-	3		16
Total flux de trésorerie couverts en Cash Flow Hedge	231	600	980	5 379	7 190
	Jusqu'à 3 mois	De 3 mois à 1 an	De 1 à 5 ans	Plus de 5 ans	31.12.2015
(En M EUR)					
Flux de trésorerie variables couverts (taux...)	368	890	744	911	2 913
Transactions futures hautement probables	2	164	178	110	454
Autres (change...)	1	2	-		3
Total flux de trésorerie couverts en Cash Flow Hedge	371	1 056	922	1 021	3 370

يقدم الجدول أعلاه المبالغ المتوقع تحقيقها حسب تواريخ الاستحقاق للتدفقات النقدية والتي هي موضوع عمليات تغطية تدفقات الخزينة، وكذا المبالغ المحتمل استخدامها للتغطية في المستقبل وذلك من خلال فترات أقل من 3 أشهر، من 3 أشهر إلى سنة، من سنة إلى 5 سنوات و أكثر من 5 سنوات، ز ما يمكن ملاحظته أن أكبر المبالغ يتوقع تحصيلها في المدى الطويل أكثر من 5 سنوات، أي مبلغ 5270 مليون أورو من مجموع 6751 مليون أورو.

4-التزامات البنك في المشتقات المالية من نوع عقود المقايضات المنمطة (NOTIONNELS): يوضحها

الجدول رقم(27): يوضح التزامات البنك من عقود المقايضات

(En MEUR)	31.12.2016			31.12.2015		
	Opérations de transaction	Opérations de couverture		Opérations de transaction	Opérations de couverture	
Instruments de taux d'intérêt						
Swaps	7	659 277	425	723	9	464 657
Contrats à terme de taux	1	643 107		372	1	401 505
Instruments conditionnels	2	508 569	2	238	2	519 669
Instruments de change						
' Instruments fermes	2	406 365	12	713	2	429 059
Instruments conditionnels		899 930				9
Instruments sur actions et indices						635
Instruments fermes		81 292				85 632
Instruments conditionnels	1	803 498			1	806 733
Instruments sur matières premières						35
Instruments fermes		151 588				183 023
Instruments conditionnels		49 075				57 682
Dérivés de crédit		485 505				675 181
Autres instruments financiers à terme		32 041		226		33 260
Total	17	720 247	441	272	19	268 557
						399
						050

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى استخدام البنك للمقايضات والتي هي عقود منمطة وتتداول في أسواق خاصة منظمة كبورصة باريس مثلا التي يعتبر البنك مسجلا فيها منذ سنوات طويلة، وذلك سواء لتغطية خطر معدل الفائدة (وهي النسبة الأكبر) أو تغطية خطر أسعار الصرف أو تغيرات أسعار الأسهم والمؤشرات أو حتى على أسعار المواد الأولية وأخيرا مشتقات تغطية خطر الائتمان من خلال أدوات مالية مشتقة سواء للمضاربة (7659277 مليون أورو) أو للتغطية (425723 مليون أورو) هذا لتغطية خطر معدلات الفائدة والتي تمثل النسبة الأكبر لاستخدام المشتقات المالية من طرف مجمع البنك.

5- تفصيل عقود المقايضات (NOTIONNELS) التي تعامل البنك حسب تواريخ استحقاقها: وهذا ما

يوضحه بالتفصيل الجدول الموالي:

الجدول رقم (28): يوضح تفاصيل عقود المقايضات للبنك

	Moins de 3 mois	De 3 mois à moins de 1 an	De 1 à 5 ans	Plus de 5 ans	31.12.2016
(En M EUR)					
Instruments de taux d'intérêt	1 290 563	3 086 161	4 613 613	3 248 949	12 239 286
Instruments de change	1 583 635	823 150	651 781	260 442	3 319 008
Instruments sur actions et indices	295 416	1 283 202	262 229	43 943	1 884 790
Instruments sur matières premières	106 211	58 646	29 572	6 234	200 663
Dérivés de crédit	38 052	134 167	287 752	25 534	485 505
Autres instruments financiers à terme	4 772	12 596	14 787	112	32 267
Total	3 318 649	5 397 922	5 859 734	3 585 214	18 161 519

ما أن عقود المقايضات هي عقود تعاقدية فلها تواريخ استحقاق محددة والجدول أعلاه يفصل في مبالغ المقايضات حسب تواريخ استحقاقها أقل من 3 أشهر، من 3 أشهر إلى سنة، من سنة إلى 5 سنوات وأكثر من 5 سنوات.

6- تفصيل الأصول المالية المتاحة للبيع التي يمتلكها البنك: يفصلها الجدول الموالي:

الجدول رقم (29): يوضح تفصيل الأصول المالية المتاحة للبيع التي يمتلكها البنك

31.12.2016	31.12.2015			
dont	dont			
(En M EUR)	Net	dépréciation	Net	dépréciation
Instruments de dettes	124 747	(257)	119 467	(266)
Instruments de capitaux propre ¹⁾	12 447	(567)	12 091	(363)

(1) Y compris les OPCVM.

MOUVEMENTS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE

(En M EUR)	2016
Solde au 1er janvier 2016	134 187
Acquisitions	55 665
Cessions / remboursements"	(49 564)
Variations de périmètre et autres	(1 294)
Gains et pertes sur variations de juste valeur de la période comptabilisés en capitaux propres	926
Variation des dépréciations sur instruments de dettes comptabilisée en résultat	9
augmentation	(7)
reprise	10
autres	5
Pertes de valeur sur instruments de capitaux propres comptabilisés en résultat	(285)
Variation des créances rattachées	(113)
Différences de change	(127)
Solde au 31 décembre 2016	139 404

نلاحظ من الجدول أعلاه اعتماد البنك على ثلاثة أنواع من الأدوات المالية المتاحة للبيع أدوات الدين (سندات) ، أدوات الاستثمار في حقوق الملكية (أسهم) وكذا بعض سندات التوظيف الأخرى، كما أن المبلغ الإجمالي لهذه الأدوات ارتفع سنة 2016 (139404 مليون أورو) مقابل سنة 2015 (134187 مليون أورو) أي بارتفاع قدره حوالي 4% .

ملاحظة: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية بصفة عامة والمشتقات المالية بصفة خاصة تخضع لنظام المحاسبة العام الفرنسي PCG وهي كما تم توضيحها في المطلب السابق ، ولأنه لا يمكن تتبع العمليات اليومية المتعلقة بالأدوات المالية (غير متوفرة عبر الانترنت)، تم التركيز فقط على القوائم المالية والتي هي خلاصة للعمليات المحاسبية طيلة السنة (وهي المتوفرة فقط عبر الانترنت).

المطلب الخامس : تعامل بنك وسوسيتي جنرال مع معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية

إن بنك سوسيتي جنرال هو بنك فرنسي الأصل وتوسع في العديد من الدول يطبق القواعد والمبادئ المحاسبية التالية عند إعدادة لقوائمه المالية(5):

-**المرجع المحاسبي:** يطبق البنك التنظيم الأوروبي 2002/1606 والمؤرخ بتاريخ 2002/7/19 والخاص بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وعليه فمجمع البنك يعد قوائمه المالية للسنة المنتهية في 2016/12/31 وفق متطلبات معايير إعداد التقارير المالية IFRS والمعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي.

-**عرض القوائم المالية:** بغياب نموذج مقترح من طرف معايير المحاسبة الدولية ، فالنموذج المعتمد هو الشكل المقترح من طرف سلطة المعايير المحاسبية ANCF الفرنسية ، من خلال توجيهاتها تحت رقم 04-2013 بتاريخ 2013/11/7 .

-**عملة العرض:** العملة المستخدمة في عرض الحسابات المجمعة هي الأورو € ، وهذا باعتباره عملة صعبة عالمية، وعليه القوائم المالية للفروع عبر مختلف الدول يتم استخدام أسعار الصرف الحقيقية في تاريخ الاقفال بالنسبة لحسابات الميزانية ، أما حسابات النتائج فيستخدم سعر الصرف المتوسط خلال شهر تحقق تلك الحسابات.

-**بحكم أن البنك مؤسسة عالمية تنشط في العديد من الدول ، وانتمائه إلى دولة ضمن الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على كل المؤسسات المدرجة في البورصة تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ويتابع باهتمام**

التعديلات التي تحدث فيها مع الاستعداد المسبق لتطبيق المستحدثة كما هو الحال في 2016 و 2017 فالبنك يستعد لتطبيق عدة تعديلات تخص المعايير IAS 16 ، IAS38 ، IAS19 ، IFRS11 ، IAS1 .

- إلى جانب ذلك فالبنك يستعد لتطبيق المعايير الجديدة التي قام IASB بنشرها مؤخرا وهذا لسنة 2018 كالمعيار IFRS15 وتعديلات كثيرة تخص عدة معايير والمعيار IFRS16 لسنة 2019.

- أما في يخص الأدوات المالية بصفة عامة والمشتقات المالية (محاسبة التغطية) بصفة خاصة فالمعيار الجديد IFRS9 والذي سيدخل حيز التنفيذ في 2018/1/1، البنك بدأ في التحضير ذلك مسبقا من خلال التحضيرات الاستباقية للاستعداد لتطبيقه خاصة مع العلم أن البنك يستخدم العديد من المشتقات المالية (كما تم توضيحها فيما سبق)، وعليه فالبنك يستعد لتطبيق الطرق الجديدة الخاصة بتصنيف وتقييم الأدوات المالية ، ونموذج حساب قيمة تدني الأدوات المالية الجديد، إلى جانب كفاءات معالجة عمليات التغطية (محاسبة التغطية) ، باستثناء عمليات التغطية الكلية التي هي كمشروع معيار مستقل من طرف IASB ، وهذا حسب متطلبات المعيار الجديد IFRS9 بالتفصيل كما توضحه الملاحق (7 و 8 و 9).

من خلال ما سبق كله نلاحظ إن البنك يولي أهمية كبيرة للأدوات المالية وخاصة المشتقات المالية والتي يستخدمها لغرضين المضاربة والتغطية من خلال المبالغ الكبيرة التي يخصصها لها ، وهذا راجع طبعا لطبيعة نشاط البنك وكذا لما حققته هذه المنتجات من نتائج إيجابية على نشاط البنك ككل (المجموعة) ، وكما هو معلوم فالبنك متواجد في 67 بلد فتح فروعا فيها لتطوير نشاطه ودخوله في اسواق جديدة خاصة تلك التي تعيش انتعاش اقتصادي خاصة المصنفة ضمن الدول الناشئة.

أما في الجزائر فالبنك متواجد منذ التسعينيات (حصل على الاعتماد سنة 1998)، و هو حاليا يزداد توسعا في كل الولايات (87 وكالة على مستوى الوطن ويوظف أكثر من 1300 عامل ويقدم خدماته لأكثر من 370000 زبون من النوعين أفراد ومؤسسات) وسنة 2016 فتح البنك أول مركز أعمال في عنابة، ويحقق نتائج مقبولة (ارتفاع نتائجه الصافية من 4,4 مليار دج سنة 2015 إلى 5,6 مليار دج سنة 2016) ، ولكن ما يمكن ملاحظته أن بنك سوسيتي جنرال لا يستخدم نهائيا المشتقات المالية سواء لغرض التغطية أو المضاربة بحكم عدم توفر سوق مال (بورصة الجزائر) تتداول فيها هذا النوع من المنتجات المالية المستحدثة والتي تتطلب شروطا وإمكانيات لا تتوفر عليها بورصة الجزائر فهي تعاني حتى في تداول الأدوات المالية الأساسية (الأسهم والسندات) فما بالك بالمنتجات المالية المشتقة وهو ما توضحه ميزانية البنك (فرع الجزائر) الذي تحتوي أصوله وخصومه على عدة أنواع من الأصول أو الخصوم المالية سواء المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو المتاحة للبيع (الملحق رقم 10 يوضح ذلك).

المبحث الثالث: محاولة وضع نموذج مقترح لمحاسبة التغطية وفق النظام المالي المحاسبي SCF

سوف يتم التطرق إلى حالات تطبيقية في شكل أمثلة ونحاول افتراضها على شركات تكون مدرجة في بورصة الجزائر (أي تداول في سوق منظم) في حالة ما استخدمت هذه المؤسسات المشتقات المالية مستقبلاً كمؤسسة بيوفارم Biopharm لصناعة وتوزيع الأدوية تقع بعين أرناط سطيف، و مؤسسة رويبة Rouiba للصناعات الغذائية بالجزائر العاصمة وذلك سواء في حالة أدوات مالية أساسية أو مشتقات. وقبل ذلك سوف نحاول إعطاء نظرة ولو مختصرة عن واقع بورصة الجزائر ونشاطها في السنة الأخيرة لأخذ نظرة عن مدى إمكانية تداول مثل هذه المنتجات الحديثة في الجزائر.

المطلب الأول: تقديم بورصة الجزائر وتحليل نشاطها

الفرع الأول: تقديم شركة تسيير بورصة القيم(6):

يقع مقر شركة تسيير بورصة القيم، المعروفة اختصاراً SGBV في 27 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997؛ وتمثل الشركة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، وقد شرعت الشركة، منذ نشأتها، في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة.

—المؤسسون لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة: تم تأسيسها بمشاركة كل من:

- البنوك الوطنية: بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP Banque.

- شركات التأمين الوطنية: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR، الشركة الجزائرية للتأمين SAA، الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، الصندوق الوطني للتعاقدية الفلاحية CNMA
- البنك الخاص: يونيون بنك UB .

-المساهمون في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة: بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) البنك الوطني الجزائري (BNA)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

-مهام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة: تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالأنشطة التالية:

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة.
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير.
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)

-لجنة التداول: تم تنصيب لجنة التداول المنصوص عليها في المادة 15 من قرار شركة تسيير بورصة القيم المنقولة رقم SGBV/02/98 المتضمن قواعد تسيير حصص التداول، ابتداءً من حصة التداول المنعقدة في يوم 16 أبريل 2001. وشكلت لجنة التداول وفقاً للقرار رقم (1) لمجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة المنعقد بتاريخ 19 مارس 2001، وتضم هذه اللجنة ثلاثة أعضاء على الأقل أو عدد فردي من الأعضاء يعينهم مجلس إدارة شركة تسيير بورصة القيم المنقولة. ويتم اختيارهم من بين الوسطاء في عمليات البورصة، وأعضاء من الشركة وكذا العاملين فيها، وهو يحملون صفة "مسؤولي قاعة التداول". ويجوز تعيين ممثلين اثنين في اللجنة من نفس البنك الوسيط في عمليات البورصة، ولكن هذا البنك الوسيط لن يكون له الحق إلا في صوت واحد، ويمكن للمشرف التابع للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بناء على طلبه، أن يشارك بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة

-الهيكل التنظيمي: الشكل رقم(16): يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة تسيير وتنظيم عمليات البورصة



تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين.

1-تتكون سوق سندات رأس المال من:

-السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً خمسة (05) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني
- مؤسسة التسيير الفندققي الأوراسي : الناشطة في قطاع السياحة،
- أليانس للتأمينات : الناشطة في قطاع التأمينات،
- أن -سي -روبية : الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية،
- مؤسسة بيوفارم : الناشطة في القطاع الصيدلاني.

وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 12 يناير 2012، المعدل والمتّم للنظام رقم 97-03 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة(صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012).

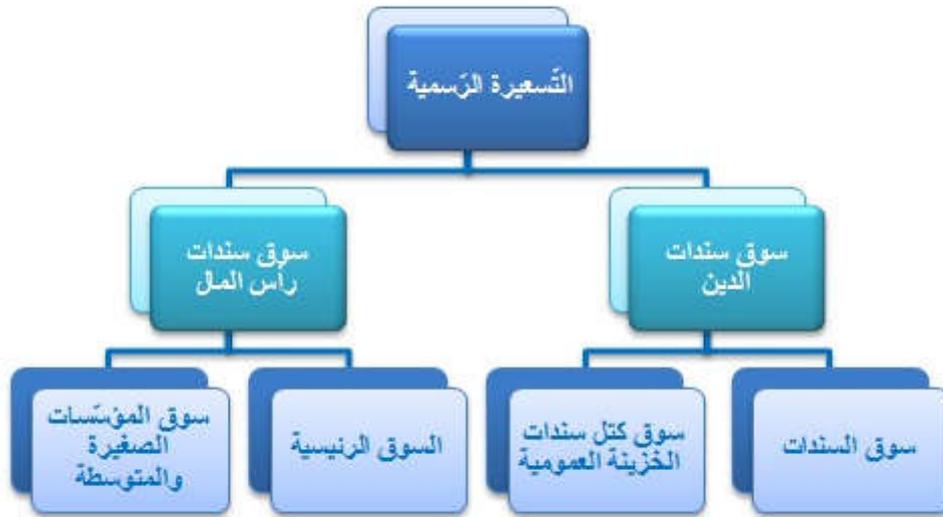
ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

2- تتكون سوق سندات الدين من:

- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة.

- وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري، ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات إستحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

ويمثل الشكل رقم (17): يوضح التسعيرة الرسمية لبورصة القيم



-قواعد التداول: تخضع حصص تداول القيم المنقولة في السوق المالية الجزائرية لقرارات شركة تسيير بورصة القيم التي تُوَظَر عملها:

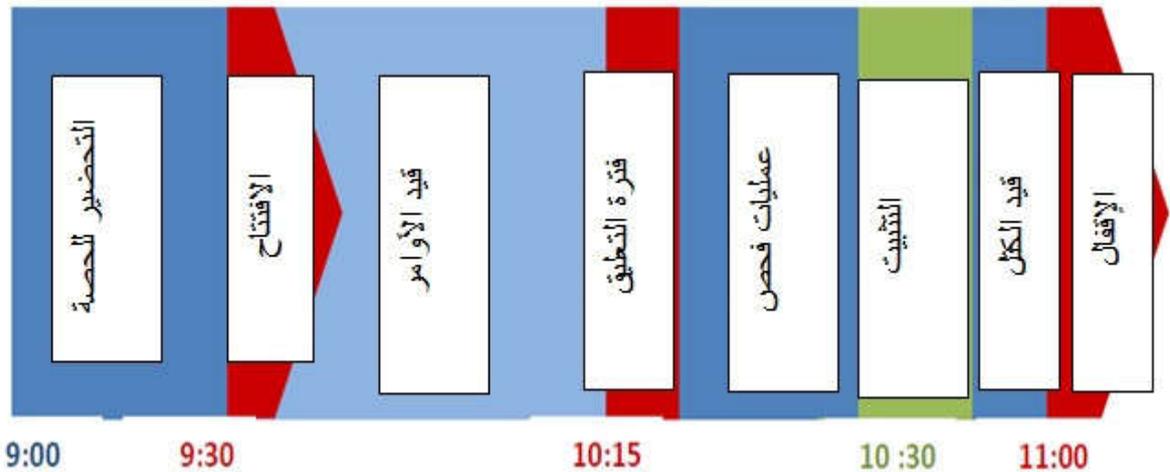
- قواعد التداول في السوق الرئيسية: قرار شركة تسيير بورصة القيم رقم 1999/02 المتضمن قواعد تسيير حصص التداول في بورصة القيم المعدل والمتمم.
- قواعد التداول في سوق سندات الخزينة العمومية: قرار شركة تسيير بورصة القيم رقم 2012/01 المتضمن قواعد تداول سندات الخزينة في بورصة الجزائر .

- قواعد التداول في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قرار شركة تسيير بورصة القيم رقم 2012/01 المتضمن قواعد تداول السندات في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببورصة الجزائر

-مواقيت و طريقة التسعير: بمجرد استلام الأمر من قبل الوسيط في عمليات البورصة، يتم تقديمه إلى البورصة من أجل تنفيذه، تقام حصص البورصة في مقصورة التداول بالبورصة يومي الاثنين والأربعاء من 9:30 إلى 11:00 بالنسبة للأسهم وسندات الشركات، ومن الأحد إلى الخميس بالنسبة لسندات الخزينة العمومية وتتم عمليات التبادل بشكل أوتوماتيكي من خلال نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت ويتمثل نظام التسعير الثابت في تطبيق سعر واحد على جميع المعاملات التي تُجرى بالنسبة لكل سند خلال حصة التداول، ويتيح هذا النوع من التسعير:

- تضخيم حجم السندات المتبادلة،
 - تقليص اختلال التوازن من جهة المشتري أو البائع،
 - تقليص تقلبات الأسعار مقارنة مع سعر الإغلاق في آخر حصة للبورصة.
- في ختام الحصة، يتم إجراء عمليات الكتل التي تمثل أوامر البيع والشراء على عدد كبير من الأسهم و/أو السندات. وينبغي أن تتم هذه المعاملات وفقاً للسعر المحدد في السوق.
- ويمكن تلخيص مسار حصة التداول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(18): يوضح مسار حصة التداول في البورصة

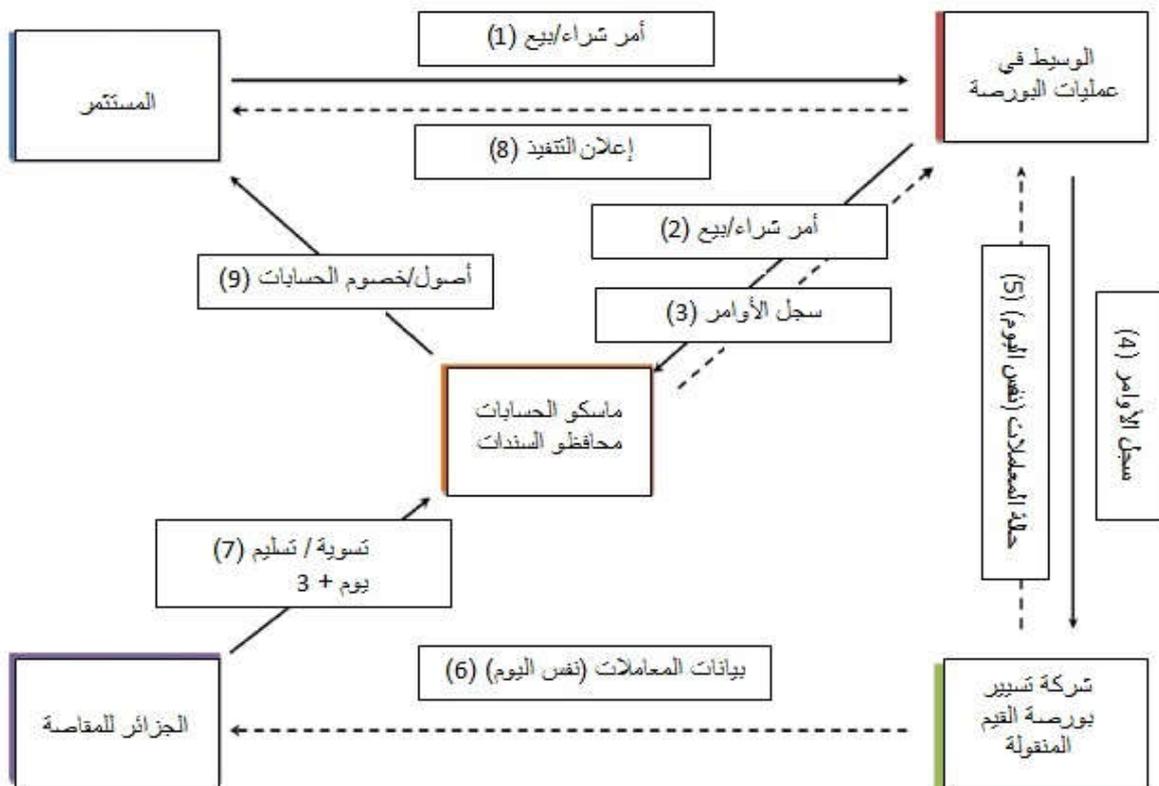


- نظام التسوية و التسليم: تعتبر سوق البورصة الجزائرية سوقاً فورية، وهو ما يعني أن المشتري يجب أن يدفع على الفور المبالغ المقابلة لأمر الشراء الذي أصدره كما يجب على البائع أن يسلم السندات المتعلقة بأمر البيع الذي أجراه. وبعد إقفال الحصة، تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بنشر نتائج الحصة في مقصورة التداول، وعلى شاشات التلفزيون وعلى موقعها على الانترنت من أجل إطلاع الجمهور عليها. بعد تنفيذ الأمر، يتم نقل ملكية السندات المباعة وتسوية السندات المشتراة. ويتم إجراء العملتين بشكل متزامن عبر نظام الجزائرية للتسوية بعد ثلاثة أيام (يوم+3) بالنسبة للقيم المنقولة ويوم واحد (يوم+1) بالنسبة لسندات الخزينة العمومية.

ومنذ تنصيب نظام الجزائرية للتسوية تم التحلي عن التعامل الورقي بالنسبة للقيم المنقولة. إذ صارت تُسجّل في حسابات السندات وتُدار من قبل ماسكي الحسابات-مخافضي السندات. (TCC)

من المهم الإشارة إلى أن الوسطاء في عمليات البورصة ملزمون بالتأكد من أن أصحاب الأوامر يملكون السندات أو الأموال لتغطية العملية التي يرغبون في إجرائها. وفي حالة عدم تسليم السندات خلال الآجال المحددة، يُعلن الوسيط في عمليات البورصة متخلفاً عن التسليم. ويمكن لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، في هذه الحالة، أن تقوم بإعادة شراء السندات التي لم يتم تسليمها في السوق.

الشكل البياني رقم(19): يوضح عملية اقتناء و/ أو بيع السندات في البورصة



-شروط القبول : وذلك داخل مختلف أنواع الأسواق كما يلي:

-السوق الرسمي:

- يجب أن تكون الشركة منظمة قانونياً على شكل شركة ذات أسهم (SPA)
- أن يكون لديها رأس مال مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دينار (5000000 دينار جزائري)؛
- أن تكون قد نشرت الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول؛
- أن تقدم تقريراً تقييمياً لأصولها يُعدّه عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر بحيث تعترف اللجنة بتقريره التقييمي، على أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة؛
- أن تكون قد حققت أرباحاً خلال السنة السابقة لطلب القبول، ما لم تعفيها اللجنة من هذا الشرط؛
- يجب على الشركة إحاطة اللجنة بكل عمليات التحويل أو البيع التي طرأت على عناصر من الأصول قبل عملية الإدراج؛
- إثبات وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات تكون محل تقدير من قبل محافظ الحسابات في تقريره عن الرقابة الداخلية للشركة.
- وإن لم يوجد ذلك، فيجب على الشركة المبادرة إلى تنصيب مثل هذه الهيئة خلال السنة المالية التالية لقبول سنداتهما في البورصة؛
- ضمان التكتّل بعمليات تحويل السندات؛
- تسوية النزاعات الكبرى بين المساهمين والمؤسسة؛
- العمل على الامتثال لشروط الكشف عن المعلومات.
- الطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال بما يمثل 20% على الأقل من رأس مال الشركة، في موعد لا يتجاوز يوم الإدراج.
- ينبغي أن توزع سندات رأس المال المطروحة للاكتتاب العام على مائة وخمسين (150) مساهماً كحد أدنى، في موعد لا يتجاوز تاريخ الإدراج.

-سوق السندات: تعتبر سندات الاستحقاق و السندات القابلة للتحويل إلى سندات رأسمال و السندات المساهمة أو أي وصل آخر يخول الحق في سندات رأس المال كسندات دين، باستثناء سندات الخزينة التي تقبل بقوة القانون يجب أن يكون سعر السندات الدين التي طلب بشأنها القبول بالتداول في البورصة مساوياً على الأقل لخمسمائة مليون دينار (500.000.000 دج) و ذلك يوم الإدراج .

- سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما و عادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و عادة الشروط اللازمة لتبليتها، لهذا أُدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012 على تلك الشروط حيث تميّزت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن:

- تكون على شكل شركة ذات أسهم، وينبغي لها أن تعين، لمدة خمس (05) سنوات، مستشاراً مرافقاً يسمى "مراقب البورصة".
 - تفتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة ؛
 - تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التابعة لها، بحيث تُوزَّع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهماً أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج ؛
 - تنشر كشوفها المالية المصدّقة للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط. وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على الشركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار، وإلى ذلك، لا تنطبق هذه الشروط على الشركة التي تكون قيد الإنشاء من خلال عملية اللجوء العلني إلى الادخار.
- المستثمرون المؤسسيون: هي الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة، البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والمؤسسات المسيّرة للأصول.

-مزايا الإدراج :يمنح إدراج المؤسسة في البورصة العديد من المزايا:

- رفع رأس المال و تعزيز الأموال الخاصة :مهما كانت طبيعة طموحات الشركة، مثل إطلاق مشاريع تنموية كبرى (إنشاء فرع لها، أو شراء مؤسسة ...) وأيضاً زيادة أو تحسين قدرتها الإنتاجية وتخفيض ديونها ... فإن البورصة تشكل في هذا الشأن مصدر تمويل بديل ولا ينضب.
- تنوع مصادر التمويل:يجب على الشركة تنوع مصادرها للتمويل بفضل البورصة التي تتيح لها الفرصة لذلك من خلال المجموعة الواسعة من المنتجات التي تقدمها للمستثمرين مع حماية المساهمين الأصليين للشركة. وبالتالي، يمكن للشركة، ما إن يتم إدراجها في البورصة، من التزود في السوق بالأموال الخاصة والأموال المقترضة التي تحتاجها
- توسيع نطاق المساهمين:تسهل عملية الإدراج في البورصة دخول مساهمين جدد قد تحتاجهم الشركة خلال سعيها لتطوير أعمالها. وهي تسمح أيضاً بالخروج من رأس مال الشركة حتى ولو لم يستطع المساهمون الآخرون أو لم يرغبوا في شراء أسهمهم.

- تعزيز الشهرة: تسمح عملية إدراج الشركة في البورصة بتعزيز سمعتها و شهرتها وتعزيز مصداقيتها لدى شركائها على المستويين الوطني والدولي.

وبالإضافة إلى الفوائد المباشرة للإدراج في البورصة، تتيح هذه العملية عدة إمكانيات، نذكر منها:

- تامين الموارد البشرية: فالشركة التي تدرج في البورصة تخصص، بشكل عام، جزءاً من العملية لموظفيها وتمنحهم الفرصة ليصبحوا من المساهمين فيها، وهذا النظام التحفيزي يسمح بتعبئة وتحفيز الموارد البشرية.
- تحقيق استدامة الشركات ومراقبتها الاحتياطية: تسهل عملية الإدراج في البورصة أيضاً استدامة الشركة، ولا سيما في حالة الشركات العائلية لأنها تتجنب أي انقسام أو حل بعد رحيل أو وفاة أحد المساهمين الكبار، كما تضمن المراقبة الاحتياطية للشركة من خلال توزيع حصة من رأس المال أو اللجوء إلى استخدام المنتجات المالية المناسبة.
- التغيير في نظام " حوكمة الشركات " .

تفرض عملية الإدراج في البورصة الحد الأدنى من الموثوقية والشفافية في حسابات الشركة. وتنطوي على نحو أوسع، على جهد للتواصل المالي الموجه نحو المستثمرين الخارجيين الفعليين أو المحتملين. وهذا ما يؤدي إلى إنشاء نظام " حوكمة للشركات " حديث من أجل تحقيق الرقابة الداخلية والاحترافية للهيئات الإدارية والتسييرية.

—عملية الإدراج في البورصة: تتضمن عملية الإدراج في البورصة ثلاث مراحل مهمة هي:

1. مرحلة ما قبل الإدراج: هي المرحلة التي تسبق عملية الإدراج في البورصة والخطوة الأولى التي يجب أن يتبناها المصدر، مهما كان شكله، قبل عملية الإدراج. وتتضمن المراحل التالية:

- القرار بإجراء العملية: تعتبر الجمعية العامة الاستثنائية للشركة الجهة الوحيدة المخولة بإصدار قرار القيام بإحدى عمليات اللجوء العلني للاذخار، ولا يمكنها أن تفوض لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية إلاّ الصلاحيات التي تمكنهما من تفعيل هذه العملية.
- الإعداد القانوني للشركة والأسهم: إن إدراج أي شركة في البورصة يقتضي فحصها الدقيق على المستوى القانوني، وذلك لأنّ الشركة كثيراً ما تُلزم بإجراء تغييرات في النظام الأساسي والشكل القانوني وهيكل رأس المال لتلبية متطلبات القبول في التسعيرة.

- تقييم الشركة: يجب على الشركة أن تسعى لتقييم أصولها من خلال عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر تعترف اللجنة بتقييمه، على أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة.

ويُعتمد على هذا التقييم في تحديد أسعار بيع أو إصدار الأسهم.

- اختيار الوسيط في عمليات البورصة المرافقة أو مرفقي البورصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينبغي على الشركة أن تختار لها وسيطاً في عمليات البورصة قائداً للفريق، وتمثّل مهامه في مساعدتها ومرافقتها وتقديم المشورة لها عبر جميع مراحل عملية الإدخال، ويتعاون الوسيط في عمليات البورصة قائد الفريق مع الوسطاء في عمليات البورصة الآخرين من أجل تحسين فرص توظيف السندات، فيشكلون معاً نقابة التوظيف التي تتيح انتشاراً أوسع للسندات من خلال استغلال شبكة من الوكالات البنكية. وأما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فينبغي لها أن تقوم بتعيين مستشار مرافق يدعى مرفقي البورصة، وذلك لمدة خمس (05) سنوات، بحيث يكلف بمساعدتها في إصدار سندات والإعداد لعملية القبول وضمان إيفائها الدائم بالتزاماتها القانونية والتنظيمية فيما يخص الإفصاح عن المعلومات
- إعداد مشروع المذكرة الإعلامية: يجب على الشركة تقديم مشروع "مذكرة إعلامية" لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB والتي تتضمن كافة التفاصيل ذات الصلة بأنشطة الشركة ووضعها المالي وإستراتيجيتها وخصائص السندات المصدرة (العدد، السعر، الشكل القانوني)
- إيداع ملف طلب القبول: يجب أن يحتوي ملف طلب القبول، كما هو محدد في تعليمة لجنة تنظيم

عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01/98 المؤرخة في 30 أبريل 1998 والمتعلقة بقبول القيم المنقولة للتداول في البورصة، على:

- طلب القبول؛ - محضر الجهة المخولة التي قررت أو صرّحت بالإصدار؛ - مشروع المذكرة الإعلامية؛
 - مشروع الدليل؛ - معلومات عامة عن الجهة المصدرة؛ - معلومات عن التمويل؛ - معلومات اقتصادية ومالية؛
 - الوثائق القانونية؛ - تقرير تقييمي لعملية إصدار الأسهم .
- ويجب على الشركة تقديم مشروع "مذكرة إعلامية" لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB والتي تتضمن كافة التفاصيل ذات الصلة بأنشطة الشركة ووضعها المالي وإستراتيجيتها وخصائص السندات المصدرة (العدد، السعر، الشكل القانوني).

- تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة مراقبتها: تملك لجنة أجل شهرين اثنين (02) لدراسة الملف، وبناء عليه تمنح أو ترفض منح التأشيرة

- الانضمام إلى المؤمن المركزي: قبل إجراء عملية الإدراج في البورصة، يتعين على الشركة الانضمام إلى المؤمن المركزي من أجل تسجيل رأس مالها بأكمله في حالة إصدار أسهم أو مبلغ القرض في حالة إصدار سندات.

- حملة التسويق: سعيًا لإنجاح عملية توظيف السندات، تقوم الجهة المصدرة بإطلاق حملة تسويقية من خلال وسائل الإعلام المختلفة (الإذاعة والتلفزيون والصحف ...) وتوزيع الدلائل والمذكرات الإعلامية عبر كامل شبكة نقابة التوظيف.

- بيع السندات: يتم البيع عموماً من خلال الشبكة المصرفية. إذ يقوم المستثمرون بتقديم أوامر الشراء الخاصة بهم مباشرة لدى البنوك، الأعضاء في نقابة التوظيف، من خلال إيداع مبلغ يمثل مقابل قيمة عدد الأسهم المطلوبة.

- كشف النتائج: في حال استيفاء شروط الإدراج في التسعيرة، يتم الإعلان بأنّ العرض إيجابي وتُنشر نتائج العملية للجمهور. وإذا حدث العكس، فيتم رفض إدراج السند في التسعيرة.

- تسوية العملية: يقوم المؤمن المركزي على السندات بتسوية العملية، وذلك في غضون ثلاثة (3) أيام من أيام العمل ابتداءً من تاريخ كشف النتائج.

2. مرحلة الإدراج: وهذه هي المرحلة التي يبدأ فيها قيد السند في التسعيرة، وذلك بعد أن تحصل الشركة على إذن (قرار القبول) من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للقيام بدخولها الفعلي للبورصة.

تنشر شركة تسيير بورصة القيم إعلاناً في النشرة الرسمية للتسعيرة ويوضح تاريخ حصة التسعير الأولى للسند وسعر إدخال السند كما تنشر شركة تسيير بورصة القيم نتائج حصة التسعيرة الأولى للجمهور في النشرة الرسمية للتسعيرة.

3. مرحلة ما بعد الإدراج: وهذه هي الخطوة التي تأتي مباشرة بعد حصة التسعيرة الأولى للسند في البورصة وتغيّراته في السوق.

- عقد السيولة: يُسمح للشركات، من أجل ضبط أسعار الأسهم، بشراء أسهمها الخاصة بموجب عقد السيولة. ويتم توقيع العقد بين الشركة والوسيط في عمليات البورصة؛ والغرض منه هو تحديد الشروط التي يتصرف بموجبها الوسيط نيابة عن الجهة المصدرة في السوق في سبيل تعزيز سيولة السندات، وانتظام تسعيرتها.

- نشر المعلومات: ما إن يتمّ تسعيرة السند في البورصة حتى تُصبح الجهة المصدرة مُلزّمة بإطلاع الجمهور بأي تغيير أو حدث هام من شأنه، إن كان معروفاً، التأثير بشكل كبير على سعر السندات.

ويتعين عليها أيضاً إطلاع الجمهور بتقارير التسيير والكشوف المالية السنوية والفصلية، وكذا إيداعها لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وشركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على تكلفة السندات و الجباية.

تنطوي عملية الإدراج في البورصة على مصاريف يتغير مبلغها تبعاً ل :

- حجم العملية؛ - أسلوب الإدراج في البورصة والسوق المختارة؛ - حجم الجهد المبذول في الاتصالات المالية . وهي تشمل :

- الرسوم المدفوعة للمتدخلين في البورصة وهم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة والمؤتمن المركزي والوسيط في عمليات البورصة قائد الفريق، وهي ملخصة في الجدول أدناه،

- عمولات وأتعاب المرافقة والتوظيف والاستشارات المالية والقانونية،

- مصاريف الإشهار والاتصال

مصاريف تسجيل السند في التسعيرة

• التسجيل الأولي.....400000 دينار جزائري

• التسجيل الإضافي.....100000 دينار جزائري

• استبدال وتعديل.....100000 دينار جزائري

مصاريف البقاء في التسعيرة 200000 دينار جزائري بالنسبة للأسهم و30000 دينار جزائري بالنسبة للسندات

مصاريف تنظيم العرض العلني للشراء

• الجزء الثابت:1000000 دينار جزائري

• الجزء المتغير:100000 دينار جزائري لكل حصة متكوّنة من 1000 أمر تتم معالجته.

المؤتمن المركزي على السندات مصاريف الانضمام إلى المؤتمن المركزي على السندات تقدّر نسبة المصاريف ب 0.01% من رأس المال الاجتماعي، يكون الحد الأدنى للأموال المحصّلة هو 20000 دينار جزائري والحد الأقصى هو 200000 دينار جزائري. الوسيط في عمليات البورصة قائد الفريق مصاريف تتعلق بالخدمات التي يقدمها

الوسيط في عمليات البورصة المرافق والبنوك الأخرى التي تشكّل نقابة التوظيف (لجنة التوظيف).

-الجباية: وفقاً للقانون رقم 09 - 09 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009 المتضمن قانون المالية لسنة : 2010

المادة 32 « تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والأوراق الماثلة المحققة في إطار عملية الدخول للبورصة، تعفى من حقوق التسجيل العمليات المتعلقة بالدخول للبورصة» .

وفقاً للقانون رقم 13 - 08 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة : 2014 : المادة 66» تستفيد الشركات التي تسعر أسهمها العادية في البورصة I من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات يساوي معدل فتح رأسمالها في البورصة لمدة خمس (5) سنوات، وذلك ابتداء من 1 يناير سنة 2014».

وفقاً للقانون رقم 14 - 10 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014 المتضمن قانون المالية لسنة: 2015 : المادة 73 "تعدلاً لحكام المادة 63 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة المعدلة بموجب المادة 67 من القانون رقم 13 - 08 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 و المتضمن قانون المالية لسنة 2014 وتحرر كما يأتي : المادة 63 تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، نواتج و فوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الالتزامات والسندات الماثلة والأوراق الماثلة للخزينة المسعرة في البورصة لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2013..... (بدون تغيير حتى في القيم المنقولة). تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات نواتج و فوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الالتزامات والسندات الماثلة والأوراق الماثلة للخزينة المسعرة في البورصة أو المتداولة في سوق منظمة لأجل أدنى يقدر بخمس (5) سنوات والصادرة خلال فترة خمس (5) سنوات والصادرة خلال فترة خمس (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2013 (بدون تغيير حتى) هذه المرحلة.

الفرع الثاني : تقييم نشاط البورصة لغاية 2017

من خلال العرض السابق لبورصة الجزائر تتجلى محدودية الأداء ، ونقص المتدخلين ، ويمكن تحديد معوقات بورصة الجزائر التي تحول دون تحقيق الفعالية في تمويل الاقتصاد فيما يلي :

1-العوائق التي تواجهها بورصة الجزائر: تتمثل في العوائق التالية(7):

العوائق السياسية : وتتمثل هذه العوائق في :

-عدم الاستقرار السياسي ، و غياب امن الأشخاص و ممتلكاتهم .

-محدودية النشاط في بورصة الجزائر ، وبورصات الدول العربية مجتمعة التي تسجل رسملة لا تتعدى 35 مليار، و هو مؤشر يدل على هامشية ومحدودية هذه البورصات ،مقارنة بتايوان أو سنغافورة ،حيث وصلت الرسملة البورصبة لديها سنة 1992 بما مقداره 101 مليار دولار و49 مليار دولار على التوالي.

العوائق الاقتصادية : تتمثل العوائق الاقتصادية في :

-الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت اختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية ، وهذا الوضع لا يشجع الأفراد على شراء أسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المر دودية شرطا أساسيا لجذب المدخرات و توجيهها نحو الأصول المالية .

-ضعف القدرة الشرائية لدى جمهور المواطنين ، و بالتالي قلة المدخرات الفردية ، كما أن هناك مجموعة من المؤشرات لا تشجع الأفراد على استثمار مدخراتهم في السوق المالية مثل : معدل التضخم ، معدل الفائدة .

-ضعف البنية الاقتصادية من حيث الإنتاج و النوعية و المنافسة، و غياب التنوع في المحافظ المالية بالقدر الكافي، بالإضافة إلى غياب الكفاءة المالية .

-قلة المؤسسات المدرجة في البورصة و المهيمن عليها من طرف القطاع العام ، و اتجاهات المؤسسات نحو السوق الموازية نتيجة السياسات الجبائية .

-غياب البيانات عن أداء الشركات يعد من العوامل المعرقة لنجاح مشروع بورصة القيم، إضافة إلى ضعف الثقافة التفسيرية،واستراتيجيات التسويق التي تسمح برفع الأرباح و خفض التكاليف،والقدرة على مواجهة المنافسين .

العوائق التشريعية: و تتمثل في :

-عدم ملاءمة التشريعات القانونية للمؤسسات الاقتصادية أو المصرفية ، حيث يتعين على الشركة الراغبة في القيد في البورصة أن تأخذ شكل شركات أسهم ، وان يكون رأسمالها أكثر من 100.000.000 دج ويجب أن توزع أسهمها على الجمهور بما لا يقل عن 300 مساهم.

-من بين الشروط الأخرى لقيد المؤسسات في البورصة ، هو أن يقتصر الدخول للمؤسسات الناجحة وعدم قبول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

العوائق الاجتماعية وثقافية : وتتمثل في

-يعد العامل الديني من عوائق قيام بورصة ، حيث يعتبر توظيف الادخارات في أوراق مالية على شكل سندات بمثابة ربا ، وهو محرم شرعا مما يحجم أصحاب الفوائض على شراء السندات .

-غياب ثقافة بورصية لدى المجتمع حول آليات التوظيف المالي، وعمل البنوك والمؤسسات المالية بدليل قيام الأفراد بحفظ مدخراتهم في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط دون اهتمام بالبورصة.

2- إحصائيات نشاط البورصة لسنوات 2014-2015-2016 وتحليلها(8)

-إحصائيات 2014:

-إحصائيات حول نشاط الوسطاء المعتمدين لدى البورصة (IOB): من خلال عدد العمليات المنجزة(القيمة والعدد) كما هو موضح في الجدول أدناه، حيث نلاحظ أن أغلب الوسطاء هم بنوك عمومية ماعدا البنك الأجنبي BNB Paribas الذي تعامل بنسبة 2,92% من حجم عمليات الشراء و 10,67% من حجم معاملات البيع ، ولكن السيطرة هي للبنك الخارجي الجزائري BEA الذي حقق 42,10% من قيمة معاملات الشراء(62707665دج) و 66,43% من قيمة معاملات البيع(98949780دج).

الجدول رقم(30): يوضح حجم وقيمة التعاملات لبورصة الجزائر لسنة 2014

IOB	ACHAT		VENTE		ACHAT (%)		VENTE (%)	
	Volume	Valeur (DA)	Volume	valeur (DA)	Volume	Valeur (DA)	Volume	valeur (DA)
<i>BDL</i>	2 580	23 552 600	1534	888 370	2,53	15,81	1,50	0,60
<i>BNA</i>	25 155	18 502 680	5249	4 877 910	24,67	12,42	5,15	3,27
<i>CPA</i>	7 550	17 671 400	18198	13 561 110	7,41	11,86	17,85	9,10
<i>BEA</i>	9 188	62 707 665	40374	98 949 780	9,01	42,10	39,60	66,43
<i>BADR</i>	5 439	2 908 155	15490	13 092 230	5,33	1,95	15,19	8,79
<i>CNEP Banque</i>	2 979	2 169 800	10875	13 487 640	2,92	1,46	10,67	9,06
<i>BNP Paribas El</i>								
<i>Djazair</i>	49 059	21 434 040	10230	4 089 300	48,12	14,39	10,03	2,75
TOTAL	101 950	148 946 340	101 950	148 946 340	100	100	100	100

أ. بالنسبة للأسهم:

1- السوق الأولي: والذي يخص مقصورة الأسهم والتي لم يشهد فيها أية تغيير في عمليات إصدار

أسهم رأس المال حيث بقيت المؤسسات السابقة المسجلة فندق الأوراسي ، صيدال ، روية وأليانس للتأمينات ، أما فيما يخص السندات لجنة مراقبة عمليات البورصة أصدرت ترخيص واحد لطرح اكتتاب في القرض السندي لصالح الصندوق الوطني للاستثمار(FNI)، في إطار تنويع مصادر تمويله والموجهة لتمويل مشاريع الدولة ، بمبلغ إجمالي 160 مليار دج مقسمة إلى شريحتين بمعدلين 4% و 5% على الترتيب تسدد على مدة 10 سنوات ، ويسجل أنه هناك سدين فقط بقيا مسجلين : سند دخلي تاريخ الاستحقاق 2016 ، وسند سونلغاز استحق في ماي 2014. في انتظار أن يعرف هذا النوع من التمويل دفعة جديدة في الأشهر القادمة من خلال توجيهات السلطات العمومية في إطار تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني. وقد بلغ حجم التداول في السندات سواء داخل البورصة أو خارجها 18,91 مليار دج نهاية ديسمبر 2014 مقابل 58,21 مليار دج نهاية 2013 أي انخفاض ب67% وهذا بسبب وصول سندات سونلغاز إلى آخر تاريخ لاستحقاقها ماي 2014 ، وعليه تبقى مسجلة في البورصة بنادات بقيمة 2,36 مليار دج مقابل 32,36 مليار دج سنة 2013.

2- السوق الثانوي: بالنسبة لمقصورة الأسهم بلغ حجم التداول لسنة 2014 : 90111 سهم مقابل 120681 سهم سنة 2013، بانخفاض قدره 30570 أي بنسبة 25,33% :

الجدول رقم(31): يوضح أحجام التداول لعدد الأسهم للشركات المدرجة في بورصة الجزائر لسنة 2014

Volume transigé sur titres de capital

Société	Volume transigé
Alliance Assurances	9 682
EGH El Aurassi	7 826
SAIDAL	22 244
NCA Rouiba	50 359
Total	90 111

الجدول رقم(32): يوضح حجم التداول بالقيمة للأسهم في بورصة الجزائر بسنة 2014

Valeur échangée sur titres de capital

Société	Valeur transigée
Alliance Assurance	5.660.690
EGH El Aurassi	43.339.595
NCA Rouiba	20.303.575
Total	81.410.340

3- أما بالنسبة لرسملة الأسهم فيتكون رأسمال المؤسسات المدرجة من عدد الأسهم الموضح في الجدول الموالي:

اسم المؤسسة	عدد الأسهم	وعليه قيمة السوق تقدر بـ 14,79 مليار
صيدال	2000000	دج بارتفاع قدره 7,04% مقارنة بسنة
رويية	2.122.988	2013
اليانس للتأمينات	1.804.511	
فندق الأوراسي	1200000	

ب. بالنسبة للسندات: إلى غاية 2014/12/31 سند واحد مسجل بقي في التداول ويتعلق بسند دحلي الذي يبقى آخر تاريخ استحقاق له لغاية 2016 بمعدل عائد متوسط %5,19 بقيمة إجمالية تقدر ب2360140000 دج، وفي نفس الوقت شهدت 2014 خروج سند سونلغاز من البورصة.

الجدول رقم (33): يوضح تاريخ التعامل بالسندات في بورصة الجزائر من 2008 إلى 2014

Année	volume ordres	nombre ordres	volume transigé	valeur échangée	nombre de transactions
2008	66 287	75	25 546	127 738 450	15
2009	118 959	330	42 554	212 770 000	112
2010	145 230	294	49 483	247 519 000	67
2011	133 084	347	14 607	73 045 310	49
2012	242 761	176	109 128	548 680 065	36
2013	24 992	112	3 048	15 241 000	16
2014	8 008	39	1 629	8 145 000	6
Total	739 321	1 373	245 995	1 233 138 825	301

أما سندات الخزينة فعددها المسجل في البورصة ارتفع إلى 26 بقيمة إجمالية تقدر ب381968000000 دج وذلك إلى غاية 2014/12/31 ، فعكس 2013 التي لم تشهد أية عمليات للتداول فسنة 2014 تعتبر سنة نشطة إذ تم تسجيل 8215 عملية.

-إحصائيات 2015:

الجدول رقم(34): المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات المدرجة في البورصة لسنتي 2013-2014

Société	Année	Total	Chiffre	Valeur	Résultat	Dividende
		actif	d'affaires	ajoutée	net	par action
Groupe SAIDAL	2013	30 099 573 372	11 461 847 581	7 947 147 148	2 658 147 326	40
	2014	31 587 704 405	9 789 025 905	6 003 372 362	1 477 751 553	40
EGH AURASSI	2013	11 928 741 134	2 168 744 768	1 643 880 920	356 855 178	20
	2014	12 028 027 380	3 073 721 262	2 464 105 189	738 097 350	30
Alliance Assurances	2013	7 107 244 380	4 149 957 579	1 963 765 966	367 325 800	30
	2014	7 358 539 403	4 427 170 545	1 860 262 437	232 934 937	00
NCA Rouiba	2013	5 482 582 945	6 032 294 441	1 534 271 527	228 869 539	10
	2014	7 209 674 495	7 053 727 818	1 856 881 382	310 853 613	12

وما يلاحظ أن أكبر حجم للأصول أو الخصوم من بين الأربع شركات الناشطة في سوق الأسهم هو لشركة صيدال ثم فندق الأوراسي بحكم أنهما شركتين عموميتين ثم شركة أليانس للتأمينات وأخيرا مؤسسة روية .

الجدول رقم(35): يوضح تقسيم العمليات المنجزة خلال 2015 من طرف الوسطاء المعتمدين من طرف البورصة

IOB	ACHAT	ACHAT (%)	VENTE	VENTE (%)
B.D.L	-	0,000	3 712	0,17
B.N.A	10 134	0,458	20 555	0,93
C.P.A	4 239	0,191	33 527	1,51
B.E.A	2 320	0,105	25 399	1,15
B.A.D.R	9 252	0,418	7 908	0,36
C.N.E.P Banque	6 236	0,282	15 280	0,69
BNP Paribas El Djazair	2 181 720	98,546	2 107 520	95,19
TOTAL	2 213 901	100	2 213 901	100

IOB	Valeur transigée (DA)	Valeur transigée (%)
B.D.L	1 608 230,00	0,13
B.N.A	8 785 730,00	0,70
C.P.A	19 325 845,00	1,53
B.E.A	12 059 700,00	0,96
B.A.D.R	3 589 460,00	0,28
C.N.E.P Banque	8 347 960,00	0,66
BNP Paribas El Djazair	1 205 819 900,00	95,74
TOTAL	1 259 536 825,00	100

ما يلاحظ من الجدول أعلاه السيطرة الكبيرة للبنك الأجنبي الفرنسي BNP Paribas على حجم المعاملات التي أداها لزيائته سواء من ناحية عدد المعاملات (2181720 عملية شراء أي ما نسبته %98,546 من مجموع العمليات ونفس الشيء بالنسبة لعمليات البيع) أو من ناحية القيمة (1205819900 دج أي ما نسبته %95,74 من مجموع قيمة المعاملات).

الجدول رقم (36): يوضح عدد الحسابات المفتوحة لدى الوسطاء لأجراء عمليات التداول على الأسهم والسندات من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين وذلك لغاية 2015/12/31 بعدد إجمالي 19052 شخص من النوعين:

TCC	Personnes physiques	Personnes morales	Total
BEA	2 514	118	2 632
BNA	2 938	77	3015
BDL	1 129	41	1 170
BADR	4 354	61	4 415
CNEP BANQUE	3 904	34	3 938
CPA	2 950	48	2 998
BNP Paribas El Djazair	843	41	884
TOTAL	18 632	420	19 052

وفيما يلي إحصائيات شاملة عن السوق المالي لسنة 2015:

1-السوق الأولي:

-بالنسبة للأسهم: للإشارة فقط فقد تم رفض عرض شركة بيوفارم الخاصة وعدم إعطائها الرخصة من مؤسسة تنظيم عمليات البورصة في 2015/12/27 بطرح 5.104.375 سهم عادي للاكتتاب بقيمة اسمية 200دج،وبالتالي لم يحدث أي تغيير في عدد الأسهم أو الشركات المدرجة مقارنة بسنة 2014.

-بالنسبة للسندات: في سنة 2015 لجنة تنظيم عمليات البورصة منحت رخصتين لطرح سندات تتمثل في:

-الصندوق الوطني للاستثمار طرح للاكتتاب 200000 سند بقيمة اسمية 10000دج للسند في شكل قرض سندي موجه للمؤسسات فقط (بنوك ومؤسسات مالية أخرى) لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة متزايد من 2,5% سنة 2015 إلى 5% سنة 2019 واهتلاك ثابت 20% سنويا،

-الشركة الوطنية للإيجار المالي سجلت حضورها لأول مرة في سوق السندات حيث طرحت للاكتتاب على شكل سندات ما مجموعه 2ملياردج(200000سند ب10000دج للسند بمعدل فائدة 3,5% واهتلاك سنوي ثابت 20%).

وعليه في هذه السنة سجلت مجموع السندات المتداولة مبلغ إجمالي 176,91 مليار دج مقابل 18,91مليار دج سنة 2014 أي بارتفاع ملحوظ راجع طبعا للقرض السندي للصندوق الوطني للاستثمار 160 مليار دج.

2- السوق الثانوي- بالنسبة للأسهم:

الجدول رقم(37): يوضح حجم المعاملات في الأسهم من ناحية العدد

Titre	Volume transigé en	Volume transigé en	Variation	Part
	2014	2015		
Alliance				
Assurances	9 682	2 090 461	21 491,21%	94,46%
EGH El Aurassi	7 826	9 864	26,04%	0,45%
NCA Rouïba	50 359	97 079	92,77%	4,39%
SAIDAL	22 244	15 739	-29,24%	0,71%
		2 213 143		100%

حيث نلاحظ أن كل الشركات الأربعة تم تداول أسهمها ولكن شركة أليانس للتأمينات كانت لها الحصة الأكبر للتداول في سنة 2015 حيث تم تداول 2090461 سهم لها أي ما نسبته %94,46 من حجم التداول.

أما من ناحية القيمة فكانت مبالغ التداول موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(38): يوضح حجم التداول من حيث القيمة

Titre	Valeur transigée	Valeur transigée	Variation	Part
	en 2014 (DA)	en 2015 (DA)		
Alliance Assurances	5 660 690	1 202 108 515	21 136,08%	96,02%
EGH El Aurassi	43 339 595	4 427 100	-89,79%	0,35%
NCA Rouiba	20 303 575	36 077 915	77,69%	2,88%
SAIDAL	12 106 480	9 343 295	-22,82%	0,75%
TOTAL	81 410 340	1 251 956 825		100%

نلاحظ طبعا شركة أليانس للتأمينات بمبلغ تداول قدره 1202108515 دج أي ما نسبته %96,02 من مجموع المبالغ المتداولة في البورصة لسنة 2015.

وفي الأخير كان إجمالي رسملة البورصة لسنة 2015 حوالي 15,43 مليار دج أي بارتفاع %4,33 مقارنة بسنة 2014

-بالنسبة للسندات: لم تشهد سنة 2015 دخول سندات جديدة للتداول فقط تم تسجيل حجم تداول 758 سند لمؤسسة DAHLI أي بزيادة %92,57 بسبب وصول هذه السندات إلى تاريخ استحقاقها أي بمبلغ إجمالي 7580000 دج.

-إحصائيات 2016: مثل باقي السنوات السابقة يبقى مشاط التداول المتواضع هو السائد.

الجدول رقم(39): نوضح أحجام التداول من حيث العدد للوسطاء المعتمدين لدى بورصة الجزائر

Nom d'IOB	Achat (volume)	Achat (en %)	Vente (volume)	Vente (en%)
BNP PARIBAS	736310	93%	652449	83%
CNEP BANQUE	23452	3%	17099	2%
TELL MARKETS	6550	1%	1500	0%
BNA	11878	2%	8499	1%
CPA	5742	1%	54548	7%
BADR	2955	0%	18850	3%
BEA	1775	0%	24896	1%
SGA	198	0%	4099	1%
BDL	0	0%	6920	1%
Total	788 860	100%	788 860	100%

وما يلاحظ لسنة 2016 كذلك سيطرة بنك BNP Paribas على حجم التداول (652449 أي بنسبة %83 من مجموع عمليات البيع ونفس الشئ لعمليات الشراء).

أما أرقام السوق فنوجزها كما يلي:

1-السوق الأولي:

-بالنسبة للأسهم: تم تسجيل قيام شركة بيوفارم بطرح 5.104.375 للبيع بتاريخ 2016/4/13 ما يمثل %20 من رأس المال الحالي للشركة، بسعر تنازل 1225 دج للسهم، ونسجل كذلك رفض دخول شركة الاسمنت لعين الكبيرة بحجة ضعف النتائج المالية المحققة في السنوات الأخيرة.

-بالنسبة للسندات : لم يتم تسجيل أي سندات جديدة للاكتتاب ما عدا المتبقية من الدورات السابقة ، مع وجود سندات سونلغاز خارج البورصة مازالت تتداول لتاريخ استحقاق 2017، وعليه كان المبلغ الإجمالي لمجموع السندات المتداولة 169,65 مليار دج أي تسجيل انخفاض قدره 4% بسبب وصول سند دحلي لنهايته.

2-السوق الثانوي: يمكن إيضاح المعطيات التالية:

بالنسبة لرسمة السوق فكانت القيمة الإجمالية لسوق الأسهم لبورصة الجزائر نهاية سنة 2016 مبلغ 45.778.197.740 دج مقابل مبلغ 15.429.078.190 دج في بداية السنة أي بارتفاع كبير يرجع أساسا لحجم الأسهم الكبير الذي طرحته شركة بيوفارم .

بينما بلغ حجم التداول إلى غاية 2016/12/31 مبلغ إجمالي يقدر ب 805.500.430 دج مع تسجيل انخفاض مقارنة بسنة 2015.

الجدول رقم (40): يوضح أحجام التداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لسنة 2016 من حيث الحجم ومن حيث القيمة

TITRES	VOLUME	VALEUR
Alliance Assurance	150 081	72 944 000
Biopharm	443 877	621 427 800
NCA Rouiba	15 000	4 725 000
total	759 039	772 040 800

أما بالنسبة للسندات فبقيت فقط السندات المماثلة للخرينة يتم تداولها في السوق.

الجدول رقم(41): يوضح حجم تداول السندات المماثلة للخرينة:

Titre	Volume transigé	Valeur transigée	Nombre de transaction
O100725	2723	2 676 939 560,00	8
O070722	4812	4 704 495 950,00	12
O150730	4300	4 223 329 000,00	6
Total	11835	11 604 764 510,00	26

3- تقييم نشاط بورصة الجزائر وقراءة في أرقامها

مما لا شك فيه أن هناك اتفاق تام حول نشاط بورصة الجزائر الذي لا يحقق أدنى الطموحات والأهداف المرجوة منها خاصة فيما تعلق بالتمويل كهدف رئيسي لإنشاء البورصة ، وعليه فبورصة الجزائر تجد صعوبة في تداول الأدوات المالية الأساسية (قلة المؤسسات المدرجة) فما بالك بالمشتقات المالية والمنتجات المالية الأخرى فهي معدومة تماما ، وعليه انتقد العديد من المختصين و الجرائد المتخصصة أداء البورصة وتم تحليل الأسباب واقترح الحلول الممكنة ، وهذا ما نبرزه في المقال التالي لجريدة الأناضول (العربي الجديد) التي تصدر من لندن ليوم 2017/10/16 (9):

عنوان المقال: البورصة الجزائرية من الأضعف عالمياً... تعرف إلى الأسباب

"انتقد خبراء مختصون في أسواق المال، ضعف بورصة الجزائر في استقطاب الاستثمارات ودعم اقتصاد البلاد، الذي يعاني أوضاعاً صعبة بفعل تهاوي النفط، إذ تعتبر بورصة الجزائر، واحدة من أضعف المؤسسات المالية في العالم، إذ تشير التقديرات إلى أنها تحتل المركز قبل الأخير في ترتيب البورصات العالمية، ويعكس مقرها القدم الواقع بحي عميروش في وسط العاصمة، وتجهيزاتها البدائية، مكانتها ودورها في معادلة الاقتصاد المحلي .

وصنف تقرير لصندوق النقد العربي صدر في 2015 بورصة الجزائر ضمن الأضعف عربياً، بالنظر إلى عدد الشركات المدرجة فيها، وأيضاً حجم التداول اليومي للأسهم والسندات. وبقي رأس المال السوقي للبورصة عند مستويات ضعيفة مع قلة عدد الشركات المدرجة، حيث يقدر حالياً بنحو 45 مليار دينار جزائري، واقتصرت نشاط البورصة مؤخراً على عمليات اكتتاب محدودة لبعض الشركات الجزائرية، بواقع شركتين حكوميتين وثلاث شركات خاصة موزعة على قطاعات صناعة الأدوية والفنادق والتأمينات والصناعات الغذائية والعصائر، والشركات الخمس المدرجة، هي مؤسسة صيدال بيوفارم لصناعة وتسويق الأدوية وشركة أليانس للتأمين والأوراسي للفندقة وأن.سي.أي روية للمشروبات والعصائر، وتنتظر البورصة إدراج 7 مؤسسات أخرى منذ 2013.

وقال خبراء ومختصون إن الأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، والإعلان عن إدراج صكوك إسلامية في سوق الأسهم، بارقة الأمل الوحيدة لإحياء البورصة وانطلاقها من جديد، لتكون مصدر تمويل هام للاقتصاد. وتعيش الجزائر أزمة اقتصادية منذ ثلاث سنوات، جراء تراجع أسعار النفط، وتقول السلطات إن البلاد فقدت أكثر من نصف مداخيلها من النقد الأجنبي، التي هوت نزولاً من 60 مليار دولار في 2014 إلى 27.5 مليار دولار نهاية العام 2016.

وتحضر بورصة الجزائر حاليا، لمشروع إدراج الصكوك الإسلامية في تعاملاتها بالتنسيق مع جامعة سطيف الحكومية (300 كيلومتر شرق العاصمة).

وسيكون المشروع قريبا أمام هيئة مراقبة عمليات البورصة، وبعدها وزارة المالية للمصادقة عليه. وقال المدير العام لبورصة الجزائر يزيد بن موهوب لووكالة الأناضول التركية، إن البورصة لم يكن لها فرصة للعب دورها كما يجب، كفاعل أساسي في تمويل اقتصاد البلاد لثلاثة أسباب رئيسة، أبرزها غياب الوعي والثقافة بأهميتها لدى جميع الجزائريين، سواء المواطنين أو رؤساء المؤسسات والشركات. وأضاف بن موهوب، أن السبب الثاني هو الوقت الذي تأسست فيه البورصة خلال فترة صعبة من تاريخ الجزائر (سنوات التسعينيات)، ولم تكن حينها الشروط متوفرة لبروز ونجاح هذا النوع من المؤسسات المالية المعنية بأسواق الأسهم، والسبب الثالث، هو التراكمات المالية والسيولة النقدية خلال الفترة من 2000-2014، إذ قامت الدولة وقتها بمنح تسهيلات لاستثمار هذه السيولة واستهلاكها فيما يخص فوائد القروض، وهو ما جعل أصحاب رؤوس الموال يتوجهون للبنوك عوضا عن البورصة. وتابع: "جميع هذه العوامل جعلت البورصة لا تقوم بدورها، رغم توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة وتوفر الإطار القانوني والتنظيمي لها"، ثمّة تغير الآن، وأصبح هناك نقاش حول تفعيل دور البورصة في تمويل الاقتصاد الجزائري"، يقول بن موهوب، "خصوصا مع تناقص السيولة النقدية لدى البنوك بواقع 64 بالمائة ما بين 2014 و2016. "وزاد": القطاع البنكي كان رافد تمويل الاقتصاد الوطني، لكنه تعرض لضغوط مالية منذ 2014، والبورصة هي البديل الأمثل للتقليل من الضغط المالي على البنوك."

من جهته، يرى الخبير والمحلل المالي الجزائري فرحات آيت علي، أن بورصة الجزائر يمكن أن يكون لها دور في تمويل الاقتصاد، إذا أعيد النظر في المنظومة الاقتصادية للبلاد، وطريقة تسيير البورصة وتركيبها البشرية والإطار القانوني الذي يحكمها، وفق رؤية جديدة تقوم على الشفافية التامة. وأضاف آيت علي للأناضول، أن انتعاش البورصة في ظل الظروف الحالية غير ممكن، في ظل سطوة السوق الموازية على الاقتصاد، وأوضح أن كسب ثقة المتعاملين في البورصة، يتطلب العمل في إطار الشفافية التامة، مضيفا: "الثقة غير متوفرة حاليا لدى المتعاملين والمنظومة السياسية تتدخل في سير الاقتصاد."

بدوره طالب ناصر سليمان أستاذ الاقتصاد بجامعة ورقلة (جنوب)، بضرورة إصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية، يسمح بتداول هذا النوع من المعاملات في البورصة، إذا أرادت السلطات تنشيط هذه المؤسسة المالية، وأضاف ناصر للأناضول، أن عملية الاقتراض الداخلية التي أطلقتها السلطات العام الماضي، كانت مخيبة بشهادة الخبراء بسبب الفوائد "الربوية"، وقوبلت بالرفض من غالبية الجزائريين، وأوضح أن البلاد تعاني من شح الموارد المالية، خاصة اللازمة لمواصلة إقامة المشاريع، لافتا إلى أن تعبئة المزيد من المدخرات المالية عبر البورصة، وسيكون ممكنا وفق الصكوك الإسلامية."

ويبقى سعي الدولة الجزائرية متواصل لإنعاش بورصة الجزائر وإخراجها من الانكماش الذي هي فيه.

المطلب الثاني : محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفق SCF

كما تم التطرق له في الجانب النظري تكون الأدوات المالية ضمن الأصول إما أصول غير جارية أو جارية وعليه تتم المعالجة المحاسبية لكلا النوعين كما يلي:

الفرع الأول: محاسبة الأصول غير الجارية

مثال 1: اقتناء سندات مساهمة: نفرض أن مؤسسة بيوفارم قامت بشراء 2000 سند أصرتها شركة سونلغاز وفق المعطيات التالية: القيمة الاسمية 1000 دج /سند ، سعر الإصدار 100% من القيمة الاسمية ، سعر التسديد 100% من القيمة الاسمية ، مدة الدين 5 سنوات ، تاريخ الاقتناء 2015/12/30 ، تاريخ الانتفاع 1/1 من كل سنة إلى غاية انتهاء المدة ، معدل الفائدة 5% ، طريقة الاهتلاك : في نهاية المدة.

المطلوب : -تسجيل حيازة السندات ؟ -إعداد جدول اهتلاك السندات ؟ -التسجيل المحاسبي للفوائد المنتظرة وعند استلامها ؟

الحل: نلاحظ أن سعر الإصدار يساوي القيمة الاسمية وبالتالي لا توجد علاوة إصدار ويكون التسجيل المحاسبي:

رج	2015/12/30	مدين	دائن
2731		السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة (سندات دين لتاريخ الاستحقاق)	2000000
	512	بنوك وحسابات جارية	2000000
			2016/12/31
2768		فوائد مستحقة على السندات	100000
	762	نواتج مالية (فوائد على السندات)	100000
			$100000 = 0,05 \times 1000 \times 2000$ (الفوائد المحتملة 2016)
			2017/1/1
512		بنوك وحسابات جارية	100000
	2768	فوائد مستحقة على السندات	100000
		استلام الفوائد الخاصة بسنة 2016	100000

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

-إعداد جدول اهتلاك السندات:

تاريخ سداد الفائدة	عدد السندات	القسيمة	التكلفة المهلكة من القرض
2017/1/1	2000	100000	-
2018/1/1	2000	100000	-
2019/1/1	2000	100000	-
2020/1/1	2000	100000	-
2021/1/1	0	100000	2000000

وعليه وفي آخر سنة يتم تسجيل الفائدة الأخيرة وتسديد كامل السندات كما يلي:

دائن	مدين	2021/1/1	ح
	2100000	بنوك وحسابات جارية	512
2000000		السندات المثبتة التابعة للمحافظة	2731
100000		نواتج مالية (فوائد على السندات)	762
		تسجيل الفائدة الأخيرة مع كامل السندات	

مثال 2: اقتناء سندات مساهمة: نفرض الآن أن شركة روية اقتنت ما قيمته 1100000 دج من السندات أصدرتها الخطوط الجوية الجزائرية مع مصاريف معاملة 20000 دج ، تاريخ الاقتناء هو 2015/7/1 ، تحتفظ بها لتاريخ استحقاقها ، هذه السندات تم طرحها لأول مرة في 2014/1/1 بقيمة 1000000 دج ويتم تسديدها بهذه القيمة في 2018/7/1 . معدل الفائدة المعروض هو 10% والمعدل المكافئ الفعلي في سوق التوظيفات هو 6,2421% في تاريخ 2015/7/1.

المطلوب : -تحديد طبيعة هذا الأصل المالي وطريقة تقييمه اللاحقة؟

-اثبت طريقة حساب القيمة العادلة للأصل عند اقتنائه من طرف المؤسسة في 2015/7/1؟

-إعداد جدول تسديد الأصل ؟

- سجل محاسبيا عمليات الاقتناء والتقييم اللاحق له في 2015/7/1 و 2015/12/31

و 2016/7/1 ؟

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

الحل: 1- هو أصل مالي يحتفظ به إلى تاريخ استحقاقه يقيم عند الحصول عليه بالقيمة العادلة و التقييم اللاحق بالتكلفة المطفأة .

2- تكلفة الاقتناء = تكلفة شراء السندات + مصاريف المعاملة = 1100000 + 20000 = 11200000 دج

الفترة	القيمة الاسمية للسندات في بداية الفترة A	السندات بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة بداية الفترة B	الفائدة التعاقدية والمحصلة ب10% C=A*10%	الفائدة بالمعدل الفعلي 5,548% D=B*5,548%
15/7/1		1120000		
15/12/31	1000000	1120000	100000	62139,41
16/12/31	1000000	1082139,41	100000	60038,85
18/7/31	1000000	1042178,26	100000	57821,74
المجموع				
الفترة	تكاليف وانخفاض السندات E=C-D	تحصيل أصل الدين F	تحصيل أصل الدين والفوائد G=C+F	السندات المطفأة نهاية الفترة H=B-E-F
15/7/1				1120000
15/12/31	37860,59	0	100000	1082139,41
16/12/31	39961,15	0	100000	1042178,26
18/7/31	42178,26	1000000	1100000	0
المجموع	120000	1000000	1300000	

التسجيل المحاسبي :

		2015/7/1		
	1120000	السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة (سندات دين لتاريخ الاستحقاق)		2731
1120000		بنوك وحسابات جارية	512	
		اقتناء السندات		
		2015/12/31		
	50000	فوائد مستحقة على السندات		272
50000		نواتج مالية (فوائد على السندات)	762	
		تسجيل الفوائد المحتملة لسنة 2015		
		2015/12/31		
	18930,29	نواتج مالية على السندات		762
18930,29		السندات التابعة للمحفظة	272	
		2016/7/1		
	100000	بنوك وحسابات جارية		512
50000		السندات التابعة للمحفظة	272	
50000		نواتج مالية على السندات	762	
		2016/7/1		
	18930,29	السندات التابعة للمحفظة		272
18930,29		نواتج مالية على السندات	762	
		فوارق الفوائد عن السندات		

الفرع الثاني : محاسبة الأصول المالية الجارية

بالنسبة للأصول المالية الجارية فصنفها النظام المالي المحاسبي في عدة حسابات كالحساب 41 المدينون والحسابات الملحقه ، الحساب 50 القيم المنقولة للتوظيف، 51 حسابات مالية ، وسوف نركز فقط على الحساب 50 لأنه يمثل أحسن وجه للأصول المالية الجارية ، ونجد عدة حسابات فرعية له 501 ، 502 ، 503 ، 506 ، 508 ، 509 ، وسنحاول تقديم أمثلة عديدة عن بعضها.

مثال 1: نفرض أن مؤسسة روية قررت اقتناء قيم منقولة للتوظيف من نوعين للمضاربة فيها وذلك بتاريخ 2015/11/12 وتمت العملية بشيك بنكي وفق التفاصيل التالية :

نوع القيم	العدد	تكلفة الاقتناء الوحديّة	سعر السوق في 2015/12/31
503- الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	2240	3570	3540
506- السندات قسائم الصندوق والخزينة قصيرة الأجل	1280	875	890

- في 2016/02/14 تم التنازل عن 1500 من الأسهم الأخرى (ح/503) بسعر 3610 دج للسهم بشيك بنكي

المطلوب : - تسجيل عملية اقتناء القيم المنقولة للتوظيف؟ - تقييم هذه القيم في 2015/12/31؟

- تسجيل عملية التنازل في 2016/02/14؟

الحل:- تسجيل عملية اقتناء القيم المنقولة:

دائن	مدين	2015/11/12	ح
	7996800	الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	503
	1120000	السندات قسائم الصندوق والخزينة قصيرة الأجل	506
9116800		بنوك وحسابات جارية	512
		اقتناء نوعين من القيم المنقولة	

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

-تقييم القيم المنقولة في نهاية السنة:

دائن	مدين	2015/12/31	ح	
76200	67200	فارق التقييم لأصول مالية -نواقص- الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	503	665
25600	25600	السندات قسائم الصندوق والخزينة قصيرة الأجل فارق التقييم لأصول مالية -فوائض	765	506

-التنازل عن 1500 سهم من الأسهم الأخرى:

دائن	مدين	2016/2/14	ح	
5310000	5415000	بنوك وحسابات جارية الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية	503	512
105000		الأرباح الصافية للتنازل عن أصول مالية التنازل عن 1500 سهم بشيك بنكي	767	

الفرع الثالث : محاسبة الخصوم المالية

هنا يتم دراسة الأدوات المالية عندما تسجل في جانب الخصوم أي أن المؤسسة هي المصدرة لها.

مثال 1: إصدار سندات: أصدرت مؤسسة روية 10000 سند استحقاق بقيمة اسمية 2000 دج/سند وبسعر استحقاق 1800 دج/سند ، وبسعر تسديد 2100 دج/سند .

المطلوب: سجل محاسبيا قيود إصدار السندات مع العلم أن الإصدار كان في 2015/2/2 والتسديد الفعلي كان في 2015/3/31؟

الحل : التسجيل المحاسبي:

		2015/2/2	ح	
21000000	21000000	مدينون آخرون 2100×10000 قرض سندي إصدار قرض سندي	163	4672
		2015/3/31	ح	
21000000	18000000 3000000	بنوك وحسابات جارية علاوة التسديد مدينون آخرون بيع السندات واستلام ثمنها بشيك	4672	512 169

مثال 2: الحصول على قرض من أحد البنوك: نفرض أن مؤسسة بيو فارم ولصعوبات مالية صادفتها في 2016 قررت اللجوء إلى القرض الشعبي الجزائري وكالة سطيف للحصول على قرض استغلال للتموين بالمواد الأولية وفق المعطيات التالية : أصل القرض = 20000000 دج ، معدل الفائدة % 6,5 ، مدة القرض 5 سنوات ، طريقة التسديد دفعات ثابتة في نهاية الفترة ، تاريخ الحصول على القرض 2017/1/1.

المطلوب : - إعداد جدول اهتلاك القرض؟

- تسجيل عملية الحصول على القرض و تسديد الدفعة الأولى؟

الحل : حساب قيمة الدفعة a بحيث V_0 أصل القرض، i معدل الفائدة، n عدد السنوات (الدفعات)

i

$$a = V_0 * \frac{i}{1 - (1+i)^{-n}} = 0,240634 \times 20000000 = 4812680$$

جدول استهلاك القرض

الفترة	رأس المال المتبقي في بداية الفترة	الفائدة	القسط	الدفعة	رأس المال المتبقي في نهاية الفترة
17/12/31	20000000	1300000	3512680	4812680	16487320
18/12/31	16487320	1071675,8	3741004,2	4812680	12746315,8
19/12/31	12746315,8	828510,527	3984169,473	4812680	8762146,327
20/12/31	8762146,327	569539,5113	4243140,4887	4812680	4519005,838
21/12/31	4519005,838	293735,3795	4519005,838	4812680	0

التسجيل المحاسبي:

		2017/1/1	ح	
20000000	20000000	بنوك وحسابات جارية اقتراضات لدى مؤسسات القرض	164	512
		2017/12/31	ح	
4812680	3512680 1300000	اقتراضات لدى مؤسسات القرض فوائد القروض بنوك وحسابات جارية تسديد الدفعة بشيك بنكي	512	164 661

وهكذا لغاية آخر دفعة وتسديد كل القرض بفوائده.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

مثال 3: إصدار سندات ذات تاريخ استحقاق محدد: نفرض أن شركة بيوفارم أصدرت سندات استحقاق في نهاية فيفري 2015 وفق الشروط التالية :

- عدد السندات 20000 - القيمة الاسمية 2000 دج - سعر الاصدار 100% من القيمة الاسمية كذلك
سعر التسديد - تاريخ استلام الدين وكذلك تاريخ الانتفاع هو 1 مارس من كل سنة
- مدة الدين 8 سنوات - معدل الفائدة 7,10% .

المطلوب : إعداد جدول اهتلاك الدين بالطرق الممكنة مع التسجيل المحاسبي؟

الحل: يتم اهتلاك الدين بالطرق التالية :

- طريقة الاهتلاك في نهاية المدة In fin: تبقى كل السندات موجودة الى نهاية المدة ويتم فقط دفع الفوائد

الفائدة السنوية = $(2000 \times 20000) \times 0,710 = 2840000$ ويتم إعداد الجدول كما يلي:

السنة	الفترة	بداية المدة		نهاية المدة				
		السندات الموجودة	الفوائد الواجبة الدفع	عدد السندات المهلكة	الاهتلاك	القسط المدفوع	السندات المتبقية	تاريخ الاستحقاق
1	15/16	20000	2840000	-	-	2840000	20000	16/3/1
2	16/17	20000	2840000	-	-	2840000	20000	17/3/1
3	17/18	20000	2840000	-	-	2840000	20000	18/3/1
4	18/19	20000	2840000	-	-	2840000	20000	19/3/1
5	19/20	20000	2840000	-	-	2840000	20000	20/3/1
6	20/21	20000	2840000	-	-	2840000	20000	21/3/1
7	21/22	20000	2840000	-	-	2840000	20000	22/3/1
8	22/23	20000	2840000	20000	40000000	42000000	0	23/3/1

- حسب طريقة الاهتلاك الثابتة: حيث يتم اهتلاك أو سداد نفس عدد السندات في كل سنة

عدد السندات المهلكة في كل سنة = $8/20000 = 2500$ سند

فائدة السنة الأولى = $(2000 \times 20000) \times 0,710 = 2840000$ دج

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

فائدة السنة الثانية = $(2500 - 20000) \times 0,710 = 2485000$ دج

فائدة السنة الثالثة = $(2500 - 17500) \times 0,710 = 2130000$ دج..... الخ

ويكون جدول الاهتلاك كما يلي:

السنة	الفترة	بداية المدة		نهاية المدة		
		السندات الموجودة	الفوائد الواجبة الدفع	عدد السندات المهتلكة	الاهتلاك	القسط المدفوع
1	15/16	20000	2840000	2500	500000	7840000
2	16/17	17500	2485000	2500	500000	7480000
3	17/18	15000	2130000	2500	500000	7130000
4	18/19	12500	1775000	2500	500000	6775000
5	19/20	10000	1420000	2500	500000	6420000
6	20/21	7500	1065000	2500	500000	6065000
7	21/22	5000	710000	2500	500000	5710000
8	22/23	2500	355000	2500	500000	5355000
				20000	40000000	

وهناك طريقة الدفعات (الأقساط) الثابتة بالمبالغ وهنا تكون عدد السندات المهتلكة مختلف من سنة إلى أخرى وقد يكون عدد غير صحيح .

التسجيل المحاسبي حسب آخر جدول (الاهتلاكات الثابتة)

دائن	مدين	2015/3/1	ح
5355000	5355000	بنوك وحسابات جارية الاقتراضات السنوية أخرى تسديد آخر دفعة للسندات	512 163

المطلب الثالث : محاولة لتفريع الحساب 52:الأدوات المالية المشتقة

من خلال البحث في بعض المحاسبات القطاعية وبالضبط في شركة سونطراك باعتبارها شركة عالمية يمكن أن تستخدم هذا النوع من المنتجات وذلك من خلال دليل استخدام الحسابات الخاص بها المعد في سنة 2010 كتحضير لبداية العمل بالنظام المالي المحاسبي الجديد آنذاك

(Manuel de comptabilité générale de la classe classe 5 SONATRACH –12 janvier 2010)

تم تفريع الحساب الرئيسي 52 إلى الحسابين الفرعيين التاليين (10):

521: أدوات التحوط (التغطية): مجموعة من التقنيات لحماية المؤسسة ضد بعض المخاطر. وتتكون التغطية من توقع وتقدير للمخاطر التي ينطوي عليها اختيار استخدام أداة مالية معينة، في المسائل المالية، المخاطر المشمولة هي أساسا مخاطر أسعار الفائدة أو العملات أو المخاطر من السوق.

522: أدوات مالية مشتقة أخرى: إن الأدوات المالية المشتقة المسجلة في هذا الحساب هي تلك التي لا توجد في أي من الحسابات المذكورة أعلاه.

لقد تم توضيح المعالجة المحاسبية للحساب 52 في دليل الاستخدام لشركة سونطراك مثل ما تم تناوله في الجانب النظري، ولكننا هنا سوف نقوم بمحاولة شخصية لتفريع الحساب 52 وتبيان طريقة عمله عن طريق أمثلة عددية مفترضة على شركات اخترنا أن تكون مدرجة في البورصة الجزائرية لاحتمال أسبقيتها في استخدام أو اللجوء إلى المشتقات المالية في حالة توفرها في سوق المال الجزائري مستقبلا كما تم تطبيقه في حالة الأدوات المالية الأساسية.

محاولة شخصية لتفريع الحساب 52: اعتمد معدو الدليل المحاسبي لسونطراك على تقسيم المشتقات المالية

المعدة للمتاجرة (المضاربة) والأخرى المعدة للتغطية كما هو معمول به في النظام العام المحاسبي الفرنسي PCG

وهنا سوف نعتمد على التقسيم للمشتقات المالية حسب طبيعتها (عقود آجلة ، المستقبلات ، الخيارات والمقايضات) والتي تكون إما للمضاربة أو التغطية وبما أن المشتقات المالية يمكن أن تدرج ضمن الأصول والخصوم في الميزانية ، سوف نقوم بتخصيص حساب واحد في حالة الخصوم والحسابات الباقية تترك للأصول ، مثل ما هو معمول به في الحساب 51 حيث ترك الحساب 519 المساهمات المالية الجارية عندما يكون الحساب 51 دائنا ويسجل في (الخصوم الجارية)، وعليه يمكن استخدام الحسابات الفرعية التالية :

ح/521 : العقود الآجلة

ح/522: المستقبلات

ح/523: الخيارات (ح/5231 خيارات الشراء و ح/5232 خيارات البيع)

ح/524 المقايضات

ح/529 المشتقات المالية (في حالة خصوم)

وعليه سيكون مبدأ عمل حسابات المشتقات (ح/521 إلى ح/524 حالة الأصول)

مدین	ح./52	دائن
يفتح	-	
+		

أما الحساب 529 (حالة الخصوم)

مدین	ح/529	دائن
-	يفتح	
	+	

مع ملاحظة إمكانية أن تدرج المشتقات المالية ضمن الأصول الجارية أو غير الجارية ونفس الحال بالنسبة للحساب 529 إما ضمن الخصوم الجارية أو غير الجارية.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق SCF

من خلال الحسابات الفرعية السابقة سنحاول تقديم أمثلة عديدة لكل نوع من المشتقات بحالاته الخاصة، مع العلم أنه سوف تستخدم طرق التحوط الثلاث (تحوط القيمة العادلة ، تحوط تدفقات الخزينة ، تحوط صافي الاستثمار) بحيث كل طريقة تناسب الأداة الأساسية المتحوط لها وذلك كما يلي:

الفرع الأول : حالة عقود آجلة (ح/521)

المثال 1: من اجل تلبية احتياج مؤسسة روية لشراء مواد أولية من الخارج لمبلغ 100000 دولار أمريكي وذلك بتاريخ 2016/2/28 ، ومع احتمال أسعار الصرف للدولار ، قامت المؤسسة بتاريخ 2015/11/1 بشراء المبلغ 100000 دولار بعقد آجل لأربعة اشهر بسعر صرف 109 دج لواحد دولار ، اسعار صرف الدولار في التواريخ التالية كانت:

2015/11/1	\$1=108 دج
2015/12/31	\$1=110 دج
2016/2/28	\$1=114 دج

المطلوب: سجل القيود المناسبة في التواريخ السابقة؟

الحل:

- في 2015/11/1 لا تتحمل المؤسسة أية تكلفة بل تلتزم بشراء ذلك المبلغ في التاريخ المتفق عليه ومن أجل الاحتفاظ بالعملية داخل يومية المؤسسة نسجل القيد ولكن دون مبالغ ، أما علاوة أو كلفة الصرف في هذه الحالة والتي ستقسم على مدة العقد (4 أشهر) فتقدر ب $100000 \times (108 - 109) = 1000$ دج

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

ويتم تسجيل ذلك كما يلي :

دائن	مدين	2015/11/1	ح	
/	/	عقود مشتقة - عقود آجلة	512	521
		بنوك وحسابات جارية		
		إثبات العقد الآجل		
1000	1000	2015/11/1	486	521
		عقود مشتقة - عقود آجلة		
500	500	أعباء متنوعة سيتم تسديدها	521	666
		2015/12/31		
500	500	خسائر الصرف	521	666
		عقود مشتقة - عقود آجلة		
		2x (4/1000)		
		إثبات خسارة الصرف لشهرين 11 و 12		

- في تاريخ التنفيذ المتفق يتم ترصيد الحسابين 521 و 468 كما يلي:

دائن	مدين	2016/2/28	ح	
500	500	خسائر الصرف	521	666
		عقود مشتقة - عقود آجلة		
109000	108000 1000	إثبات خسارة الصرف لشهرين 1 و 2	5122	468
		2016/2/28		
		بنوك وحسابات جارية (بالدولار)		
		أعباء متنوعة سيتم تسديدها		
		بنوك وحسابات جارية (بالدينار)		
		إلغاء الالتزام وتنفيذ العقد		

الفرع الثاني : حالة عقود المستقبليات(ح/522)

المثال: نفرض أن شركة بيوفارم قررت الاستثمار في محفظة سندات بتاريخ 2016/1/15 لمبلغ 10000000 أورو ،ولا يمكنها ماليا تحقيق ذلك إلا في 2016/3/25 ،هذه المحفظة يحتفظ بها لمدة 10 سنوات،المدير المالي للمؤسسة يتوقع انخفاض معدلات السندات في فيفري ومارس من هذه السنة، مما يجعل هناك ارتفاع في تكلفة الحصول على هذه السندات، ومن أجل التغطية المؤسسة قررت اقتناء من السوق الآجل للأدوات المالية (MATIF) مبلغ 10000000 أورو في عقود مستقبليات Euro notional .

في 2016/1/15 المدير المالي للمؤسسة اقتنى 100 عقد لمارس 2016 بمؤشر 107 ،ووضع وديعة ضمان تقدر ب 1,75% من قيمة المبلغ الإجمالي أي 175000 أورو.

في 2016/3/25 قام بشراء المحفظة وأعاد بيع كل العقود السابقة .

إذا علمت أن معدلات الفائدة انخفضت و السوق الآجل للأدوات المالية في 3/25 تباع بمؤشر 110 ،والسندات تقيم ب 10300000،

مؤشرات MATIF كانت كما يلي: 107,7 بتاريخ 1/16 ، 106,5 بتاريخ 1/17 ، 108,0 بتاريخ 3/24

المطلوب : سجل القيود اللازمة في الشروط السابقة؟

الحل: في تاريخ 3/25 المدير المالي يسترجع الوديعة ويبيع عقوده بمؤشر 110، المؤسسة تحقق أرباح بقيمة:

$(107-110) \times 100000 \times 10 = 300000$ أورو، هذا الهامش يعوض ارتفاع التكلفة عند اقتناء المحفظة بسعر

10300000 أورو ، ويكون التسجيل المحاسبي لكل العمليات كما يلي:

-اقتناء 100 عقد مقايضة تتطلب إيداع وديعة ضمان ب 175000 أورو:

دائن	مدين	2016/1/15	ح
175000	175000	ودائع وكفالات مدفوعة البنك	275 512

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

-تحصيل الهامش ليوم 1/16 وهو ربح لأن البنك اشترى بمؤشر 107 ويمكنه البيع ب 107,5 في نفس اليوم

$$50000 = 10 \times 100000 \times [100 / (107 - 107,5)]$$

دائن	مدين	2016/1/16	ح	
50000	50000	أدوات مشتقة عقود مستقبلية	البنك	512
			522	

-تحصيل الهامش ليوم 1/17 وهو خسارة لأن المؤشر انخفض من مؤشر مرتفع 107,5 الى 106,5 :

$$100000 = 10 \times 100000 \times [100 / (106,5 - 107,5)] \text{ أورو.}$$

دائن	مدين	2016/1/17	ح	
100000	100000	أدوات مشتقة عقود مستقبلية	البنك	512
			522	522

-رصيد الحساب 522 يجب دائما يتماشى مع التغيرات بين المؤشر الثابت في العقد و المعطيات المقدمة من

المؤشرات اليومية كما يلي:

الحساب 522: أدوات مشتقة عقود مستقبلية

1/16	50000	100000	1/17
	50000		
	رم		
	100000		100000

-في 3/25 يكون رصيد الحساب 522 دائن بمبلغ 300000أورو، وبالتالي تحصيل الهامش بيوم 3/25 والذي

هو عبارة عن ربح : $[100 / (108 - 110)] \times 10 \times 100000 = 200000$ أورو

دائن	مدين	2016/3/25	ح	
200000	200000	أدوات مشتقة عقود مستقبلية	البنك	512
			522	

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

-استرجاع وديعة الضمان في 2016/3/25 كما يلي :

دائن	مدين	2016/3/25	ح
175000	175000	البنك الودائع والكفالات المدفوعة	512 275

-تصفية الوضعية في السوق الآجل للأدوات المالية MATIF : كما يلي :

دائن	مدين	2016/3/25	ح
300000	300000	أدوات مشتقة عقود مستقبلات نواتج مالية أخرى	522 768

هذا الربح يغطي تماما ارتفاع تكلفة اقتناء السندات.

-تصفية (اقتناء) محفظة السندات :

دائن	مدين	2016/3/25	ح
10300000	10300000	السندات المثبتة الخاصة بنشاط المحفظة البنك	273 512

-الأرباح المالية و المقدرة ب300000 أورو يجب سحبها على المدة المتبقية لمحفظة السندات والتي هي 10 سنوات

$$(10/300000) \times 360/274 = 22916 \text{ و عليه تبقى } 277084 = 22916 - 300000 \text{ أورو}$$

دائن	مدين	2016/12/31	ح
277084	277084	نواتج مالية أخرى نواتج مالية معاينة مسبقا	768 487

للسنوات التسعة المقبلة التحويل سيكون بمبلغ 30000 أورو لكل سنة ، أما السنة الأخيرة فيكون قسط الربح

$$7084 = 22916 - 30000 \text{ أورو.}$$

الفرع الثالث: حالة الخيارات(ح/523)

مثال 1 : مؤسسة روية للمنتجات الغذائية اقتنت في 2015/10/25 خيار شراء بسعر شراء 35000 دج سدده بشيك بنكي ، في 2015/12/31 تم تقدير قيمة الخيار ب32000 دج ، بينما تم التنازل عنه في 2016/3/31 بمبلغ 34000 دج بشيك بنكي .

المطلوب : سجل القيود المناسبة في التواريخ الثلاثة؟

الحل : -تسجيل عملية الاقتناء:

دائن	مدين	2015/10/25	ح
35000	35000	بنوك وحسابات جارية اقتناء خيار شراء بشيك بنكي	512 5231

-التقييم في 2015/12/31

دائن	مدين	2015/12/31	ح
3000	3000	خيار الشراء تقييم خيار شراء في نهاية السنة	5231 665

-التنازل في 2016/3/31

دائن	مدين	2015/10/25	ح
32000 2000	34000	بنوك وحسابات جارية خيار الشراء الأرباح الصافية للتنازل عن أصول مالية التنازل عن خيار الشراء بشيك	512 5231 767

مثال 2: خيار باستخدام تحوط القيمة العادلة: شركة بيوفارم لصناعة وتوزيع الأدوية في 2015/1/2 اشترت من خلال البورصة سندات توظيف قصيرة الاجل (100 سند ب1000 دج للسند) بشيك بنكي ، في 2015/12/31 كانت القيمة العادلة لهذه السندات 1100 دج للسند الواحد .

في 2016/1/15 المؤسسة تريد الحفاظ على هذه القيمة فقامت بشراء خيار (نفرض بتكلفة اقتناء معدومة) وهذا بغرض تغطية السندات في 2016/12/31 ، المعدلات المسيرة للسوق ارتفعت بالنسبة للخيار بقيمة 5000 دج، أما بالنسبة للسندات فانخفضت كذلك توافقيا بقيمة 5000 دج.

في 2017/2/20 تم التنازل عن السندات بشيك بسعر 1100 دج للسند وفي نفس التاريخ تم التنازل عن الخيار بقيمته العادلة 5000 دج.

المطلوب : سجل القيود المناسبة في كل التواريخ السابقة في الحالتين

- السندات للمضاربة؟

- السندات للاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق؟

الحل: 1- حالة السندات للمضاربة:

دائن	مدين	2015/1/2	ح
100000	100000	السندات والأسهم الأخرى المخولة حقا في الملكية بنوك وحسابات جارية اقتناء سندات توظيف قصيرة الأجل بشيك بنكي	503 512
دائن	مدين	2015/12/31	ح
10000	10000	السندات والأسهم الأخرى المخولة حقا في الملكية إعادة التقييم عن أصول مالية فوائض تقييم السندات في نهاية السنة (1000-1100)×100	503 765
دائن	مدين	2016/1/15	ح
1	1	خيار الشراء نواتج عملياتية اقتناء خيار بمبلغ رمزي 1 دج .	523 75

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

دائن	مدین	2016/12/31	ح	
5000	5000	خيارات إعادة التقييم عن أصول مالية فوائض تقيم الخيار في نهاية السنة بالقيمة العادلة	765	523
5000	5000	2016/12/31 إعادة التقييم عن أصول مالية نواقص السندات والأسهم الأخرى المخولة حقا في الملكية تقييم السندات في نهاية السنة	503	665
دائن	مدین	2017/2/20	ح	
105000	110000	بنوك وحسابات جارية السندات والأسهم الأخرى المخولة حقا في الملكية	503	512
5000		الأرباح الصافية للتنازل عن أصول مالية التنازل عن السندات بشيك	767	
		2017/2/20 بنوك وحسابات جارية		512
5001	5000 1	الخسائر الصافية للتنازل عن أصول مالية الخيارات التنازل عن الخيار وترصيده	523	667

ملاحظة : تم تسجيل الخيار عند الاقتناء ب 1 دج رمزيا لكي يعترف به ضمن دفاتر المؤسسة وكأنه نواتج لذا وجب ترصيده عند التنازل (المبلغ 1 دج) مع المصاريف (ح/75 مقابل ح/66).

2-السندات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

دائن	مدین	2015/1/2	ح	
100000	100000	سندات المساهمة بنوك وحسابات جارية	512	272
		اقتناء سندات بشيك بنكي		
دائن	مدین	2015/12/31	ح	
10000	10000	سندات المساهمة إعادة التقييم للسندات تقييم السندات الجاهزة للبيع في نهاية السنة بالقيمة العادلة $100 \times (1000 - 1100)$	104	272

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

دائن	مدين	2016/1/15	ح	
1	1	خيار الشراء نواتج عملياتية اقتناء خيار بمبلغ رمزي 1 دج .	75	523
دائن	مدين	2016/12/31	ح	
5000	5000	خيارات إعادة التقييم عن أصول مالية فوائض تقيم الخيار في نهاية السنة بالقيمة العادلة 2016/12/31	765	523
5000	5000	إعادة التقييم عن أصول مالية نواقص سندات المساهمة تقييم السندات في نهاية السنة	272	665
دائن	مدين	2017/2/20	ح	
105000	110000	بنوك وحسابات جارية سندات المساهمة	272	512
5000		الأرباح الصافية للتنازل عن أصول مالية 2017/2/20	767	
5001	5000	بنوك وحسابات جارية الخسائر الصافية للتنازل عن أصول مالية الخيارات التنازل عن الخيار وترصيده 2017/2/20	523	512
10000	10000	إعادة التقييم للسندات الأرباح الصافية للتنازل عن أصول مالية ترصيد الحساب 104	767	104

الفرع الرابع : حالة المبادلات أو المقايضات (ح/524)

مثال 1(استخدام طريقة تحوط تدفقات الخزينة): مؤسسة روية دخلت في تعاقد الحصول على قرض لمدة 5 سنوات بقيمة 10000000 دج في 2015/7/1 بمعدل فائدة متغير في سوق ما بين البنوك ب+1,25% من البنك الوطني الجزائري BNA وكالة الروية الجزائر العاصمة، يتم تسديده في نهاية المدة (in fine) ، وتحسبا لأي ارتفاع في معدل الفائدة المؤسسة قررت تحويل القرض إلى قرض بمعدل فائدة ثابت باللجوء إلى مبادلة سعر فائدة للتحوط ضد هذا الخطر، وعليه عقدت مع بنك آخر (البنك الخارجي الجزائري BEA) مبادلة سعر فائدة أين يقوم البنك الأخير بتسديد للبنك الأول (BNA) فوائد بمعدل ثابت 6% ابتداء من 2015/12/31 ، في 2016/1/2 معدل الفائدة بين البنوك هو على الترتيب 5% و 5,05% .

المطلوب : سجل القيود المناسبة في التواريخ السابقة؟

الحل:- في 2015/12/31 فارق سعر الفائدة 6,25% معدل الفائدة المتغير لبنك BNA + 5%

1,25%-(6% المعدل الثابت لبنك BEA)=0,25% ، هذا الفارق يمثل قيمة أسمية قدرها

$0,25\% \times 10000000 = 25000$ دج للسنة الواحدة، مبادلة سعر الفائدة المحتملة في صالح المؤسسة وعليه

فهي أصل مالي (أداة مشتقة) تقيم بالقيمة العادلة ، في المقابل الجزء الفعال من التغطية (أي أداة التغطية) يتم

الاعتراف به في حقوق الملكية والجزء غير الفعال في حساب النتائج مستعملين في ذلك القيمة الحالية للتدفقات

النقدية.

- حساب قيمة المبادلة ، قيمة الجزء الفعال من التغطية و النتيجة:

قيمة المبادلة: هي عملية تحيين المبلغ 25000 دج لمدة 5 سنوات بمعدل الفائدة ما بين البنوك والذي هو معدل

من دون خطر بالمعادلة الرياضية للقيمة الحالية فنجد القيمة 110910 دج بأخذ بعين الاعتبار أن التسديدات

سداسية (من 7/1 إلى غاية 12/31).

الجزء الفعال من التغطية: هي الفرق الحين بين الفوائد المحسوبة على أساس سعر الفائدة المتغير 6,25%

والأخرى المحسوبة على أساس سعر الفائدة الثابت 6% والتي تعطي قيمة تقدر ب 93260 دج. والتي تغطي

84% من قيمة المبادلة (110910/93260)، وعلمية وحسب معيار المحاسبة الدولي IFRS9 تعتبر عملية

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر

التغطية فعالة ويسجل هذا الجزء ضمن حقوق الملكية. أما الجزء غير الفعال فيسجل في حساب النتائج (110910-93260=17650 دج)

القيود المحاسبية تكون كما يلي:

دائن	مدين	2015/12/31	ح	
93260 17650	110910	عقود مبادلات سعر الفائدة		524
		فارق اعادة التقييم لمبادلة سعر الفائدة	104	
		التقييم للاصول المالية فوائض تقييم مبادلة سعر الفائدة لبنك BEA لقرض بنك BNA	765	
دائن	مدين	2016/6/30	ح	
675000 75000	675000	أعباء الفوائد بنوك وحسابات جارية	512	661
		تسديد أعباء فوائد القرض للسداسي الاول $675000 = (1,25\% + 5,50\%) \times 10000000$ 2016/6/30		
	75000	بنوك وحسابات جارية نواتج مالية عن مبادلة سعر فائدة $(675000 - 10000000) \times 6\%$ نواتج مالية	768	512

خلاصة الفصل

تبقى الممارسة المحاسبية وكيفية التسجيل المحاسبي والقياس بوحدة النقد وعرض النتائج في شكل قوائم مالية والإفصاح عنها الهدف النهائي لأي نظام محاسبي لأية دولة في العالم وهذا ما سعت معايير المحاسبة لتحقيقه ولكن دون إعطاء التطبيق العملي المباشر لمختلف مواضيع المعايير ولكنها تعطي توجيهات يسترشد بها لنستطيع تصور التطبيق وهذا ما حاولنا إبرازه في هذا الفصل بحيث تناولنا مختلف أنواع الأدوات المالية حسب تصنيفها في المعايير (المتاحة للبيع، المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، أو المقيمة بالقيمة العادلة) ومعالجة عمليات اقتناءها، التنازل عنها و تقييمها في نهاية السنة مستخدمين مختلف طرق التقييم من تكلفة تاريخية أو التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة التي تعتبر أهم أساس للتقييم تستخدمه المعايير حاليا ، دون أن ننسى تقنيات تطبيق محاسبة التحوط ومعرفة مدى فعالية عملية التحوط وعدم فعاليتها وكيفية تسجيل كل جزء منهما مستخدمين الطرق الثلاثة (صافي الاستثمار، التدفقات النقدية للخزينة، وتحوط القيمة العادلة).

أما فيما يخص النظام المحاسبي الفرنسي PCG فتم أخذ مجموعة بنك سوسيتي جنرال بحكم مؤسسة بنكية وعالمية في آن واحد تطبق معايير المحاسبة الدولية في إطار PCG وظهر أن البنك يستخدم المشتقات المالية بنسبة كبيرة للمضاربة وجزء منها للتغطية ويطبق عليها قواعد محاسبة التغطية التي جاءت في المعيار IAS39 سابقا مع الاستعداد لتطبيق متطلبات المعيار الجديد IFRS9 ابتداء من 2018/1/1 وهو يفصح عن تعاملاته بالمشتقات من خلال جداول الإيضاحات لزيادة الإفصاح عنها وحصول مستخدمي القوائم المالية على كل التفاصيل التي تخص معاملات المشتقات المالية بنوعيتها.

أما فيما يخص النظام المحاسبي المالي فمحاسبة الأدوات المالية متوفرة بشكل واضح خاصة تلك الأدوات ذات الاستعمال الكبير (أصول مالية طويلة المدى أو قصيرة) لكن بالنسبة للمشتقات فلم يتطرق لها SCF بالتفصيل بل اكتفى بمفاهيم عامة حاولنا نحن واستنادا للدراسة التطبيقية وفق المعايير والنظام العام الفرنسي PCG إسقاط تلك التطبيقات على SCF من خلال استخدام الحساب الرئيسي 52: الأدوات المالية المشتقة ، مفرعين إياه إلى خمسة حسابات أربعة أصول (حسب أنواع المشتقات المعروفة) وواحد للأصول ومطبقين طرق التحوط الثلاث تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية الصافية وصافي الاستثمار، وعليه هناك إمكانية تطبيق محاسبة التحوط بمجرد دخول المؤسسات في هذا النوع من العقود واستخدامها للتغطية.

هوامش الفصل الرابع

(1): جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert ، اصدارات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، طبعة 2013 ، ص361.

(2): جمعة حميدات ، نفس المرجع، ص363.

(3) : Règlement N2015-05 Du 2Juillet 2015 :Relatif Aux Instruments Financiers à Terme Et Aux Opérations De Couverture, Note De Présentation , Autorité Des Normes Comptables ,France 2015.P04-18.

(4) :Rapport Financier Annuel 2016, Document De Reference 2017, Groupe SOCIETE GENERALE , P300-400.

(5) : Rapport Financier Annuel 2016 ,Op Cit ,P467 .

(6): الموقع الرسمي لبورصة الجزائر ، تم الاطلاع عليه في <http://www.sgbv.dz/ar/2017/12/13>

(7): شمعون شمعون" :البورصة – بورصة الجزائر"؛ الأطلس للنشر؛ 1993 ؛ ص 16.

(8): تقارير النشاط لبورصة الجزائر ببيسنوات 2014-2015-2016 ، مستخرجة من الموقع الرسمس لبورصة الجزائر ،تم الاطلاع عليها يوم <http://www.sgbv.dz/ar/2017/12/22> .

(9) : <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/10/16> ,site du journal Alaraby , consulté Le 2/2/2018.

الخاتمة

يبقى موضوع محاسبة التغطية كممارسة محاسبة خاصة على المشتقات المالية ومحاسبة الأدوات المالية كممارسة محاسبية عامة من المواضيع التي لقيت اهتمام الكثيرين من المختصين في مجال المحاسبة سواء الأكاديميين والباحثين أو المهنيين ، وهذا ما أجبر القائمين على المحاسبة سواء على المستوى الدولي من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB الذي أصدر ومازال يصدر ويعدل معايير محاسبة IAS/IFRS تهتم بصفة حصرية فقط بالأدوات المالية ، أو على المستوى المحلي من خلال النظام المحاسبي المالي SCF الذي بدوره كان لزاما تناول موضوع محاسبة الأدوات المالية التي تشكل جزءا هاما من أصول وخصوم المؤسسة وتؤثر بصفة مباشرة على الوضعية المالية لأي مؤسسة.

يتضح جليا من خلال دراستنا هذه مدى الاهتمام المتزايد لمحاسبة التحوط في إطار محاسبة الأدوات المالية من طرف معايير المحاسبة الدولية وذلك في عدد المعايير المهمة بالموضوع (أربعة معايير) ، أو في الكتابات الكثيرة حول صدور المعيار الجديد IFRS9 محللين مدى قدرته للاستجابة لتطلعات مهنيي المحاسبة أو مسيري المخاطر على مستوى المؤسسات هذا على المستوى الجزئي ، أما على المستوى الكلي فما مدى مساهمة محاسبة الأدوات المالية في ظل المعيار الجديد من منع تكرار الأزمات المالية كالتى حدثت في 2008 والتي أرجع بعض المختصين أحد أسبابها إلى عدم التحكم في محاسبتها وخاصة المشتقات المالية، خاصة إدراج منهج القياس بالقيمة العادلة الذي أصبح أساسا للقياس لا غنى عنه خاصة في محاولة المحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية تحسب الممارسة المحاسبية وإعطاء تلك الصورة الوافية الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، بحكم أن التقييم أو القياس والطرق المقترحة في ذلك لها تأثير مباشر على تلك الوضعية.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي SCF والذي صدر في ظروف كانت معايير المحاسبة الدولية في أوجها خاصة بعد التعديلات التي حدثت على مستوى تنظيم هيئة معايير المحاسبة الدولية استنبط بشكل مهم من هذه المعايير وجعلها مرجعا له خاصة فيما يخص الإطار المفاهيمي والعديد من التطبيقات والقواعد المحاسبية ، والتي أكسبته جودة استطاع من خلال إيجاد الحلول لكثير من الممارسات التي كانت غامضة أو غير متناولة في النظام القديم (المخطط الوطني المحاسبي PCN) ، وهذا ما سعت إليه السلطات العمومية وخاصة المهتمة بالمجال المحاسبي في الدولة إلى تحقيقه من خلال إنشائها للمجلس الوطني للمحاسبة الذي يتولى تنظيم المهنة على المستوى الوطني وتحسينها وتطويرها والبحث في المستجدات خاصة ما يحدث على مستوى معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) التي هي في تطور مستمر.

إن النظام المحاسبي المالي في مجال محاسبة الأدوات المالية استخدم نفس التصنيف والتقييم والتدني ومحاسبة التحوط للمعيار IAS39 والذي تم تعديله فيما بل إلغاؤه حاليا، ومنه قد تتغير بعض المعالجات المحاسبية للأدوات المالية وتتطور ولكن النظام المحاسبي المالي لا يتكيف مع التطورات

وبعد الدراسة النظرية والتحليل لكل عناصر الموضوع مع تدعيم ذلك بدراسة تطبيقية على مستوى معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي العام الفرنسي PCG محاولين إسقاط على التطبيقات على الممارسة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي SCF توصلنا إلى نتائج الدراسة والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة: بعد التحليل لموضوعنا وتطرقنا لمختلف الجوانب المحيطة به سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية والذي نتناوله على مستويين معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المالي المحاسبي SCF يمكننا استخراج بعض النتائج نلخصها فيما يلي:

1- بالنسبة للجانب النظري:

✓ اهتمام معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS بمحاسبة الأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية لما لها من أهمية سواء من الناحية المالية وتأثيرها على مالية المؤسسة أو من الناحية المحاسبية خاصة في طرق الاعتراف والتصنيف والقياس لما لذلك من تأثير مباشر على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الاعتراف بالإيرادات و الأعباء التي تحملها مثل هذه التعاملات، ولعل أكبر دليل تخصيص أربعة معايير ثلاثة مازالت سارية المفعول (IAS32 ، IFRS7، IFRS9) وتم إلغاء واحد (IAS39) بعدما أثبت فشله في معالجة هذا النوع من المحاسبة واتسامه بالتعقيد وصعوبة التطبيق.

✓ ارتباط التعامل بالأدوات المالية عامة والمشتقات المالية خاصة بالأسواق المالية وفي بعض الحالات بورصات متخصصة يؤثر مباشرة على الجانب المحاسبي خاصة فيما يخص القياس أو التقييم لمتابعة مختلف التغيرات التي تحدث على قيمها واستخدام مدخل القيمة العادلة كأساس مهم للقياس المحاسبي، والجدل الكبير الذي أحدثه هذا النموذج للقياس باتهامه أنه من بين مسببات الأزمة المالية 2008، وبالتالي وجب التفكير في إلغاء المعيار IAS39 ثم إصدار معيار كامل تحت اسم القياس بالقيمة العادلة IFRS13 لتوضيح المفاهيم وإزالة أية شبهات.

✓ اعتمد المعيار IFRS9 عند تصنيفه للأدوات المالية بصفة عامة على طريقة التقييم إذ صنفها إلى أدوات مالية بالتكلفة المطفأة وأخرى بالقيمة العادلة والمؤسسة هي التي تختار نموذج تسييرها لأدواتها المالية عكس ما كان في المعيار IAS39 كان التصنيف حسب طبيعة أو نوع الأداة.

✓ طريقة التكلفة المطفأة نص عليها المعيار IFRS9 ولكنه لم يفصل كيفية تطبيقها وترك ذلك للأنظمة المحاسبية المحلية التي يكمن دورها في توضيح طريقة التطبيق وليس شرح مفهومه فقط لأن ذلك ما تقوم به المعايير فقط.

- ✓ تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالتعديلات المستمرة وفي بعض الأحيان بالتعقيد مما وجب الاطلاع على التفسيرات المصاحبة لها وكذا البقاء دائما في تواصل مستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعرفة جديدة والتحسينات التي يجريها في كل مرة (IASB Update) وهذا من خلال الإصدارات التي ينشرها في كل مرة على موقعه الإلكتروني.
- ✓ إشكالية اللغة تطرح بشدة عند عمليات الترجمة لمعايير المحاسبة الدولية من اللغة الإنجليزية الى باقي اللغات ونخص بالذكر اللغة العربية التي تتولى هيئات متخصصة غالبا من المشرق العربي مما يوقعا في الجزائر في بعض المصطلحات والحسابات المختلفة.
- ✓ النظام المحاسبي المالي الذي صدر عن طريق قانون (07-11) وبعض القرارات التي أكملته أعطته نوع من عدم المرونة التي يجب أن تتوفر في أي نظام بحكم وجود تغييرات في الممارسة المحاسبية مع التطورات التي تحدث في الاقتصاد والمعاملات المالية والتجارية.
- ✓ النظام المحاسبي المالي في استنباطه من معايير يمكن أنه تم تعديلها بل إلغاؤها في بعض الحالات (حالة IAS39 وتعويضه بالمعيار IFRS9 في دراستنا هذه) يطرح إشكالية التحيين بالنسبة للنظام المحاسبي المالي وتأخره في التكيف والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية التي تصدر وتحدد باستمرار.

2- بالنسبة للجانب التطبيقي: يمكن ذكر النتائج التالية

- ✓ معايير المحاسبة الدولية لا تقدم معالجات محاسبية تطبيقية بل تكتفي بتقديم التوجيهات والإرشادات لما يكون عليه التطبيق (من مهام الأنظمة المحاسبية المحلية).
- ✓ النظام المحاسبي العام الفرنسي PCG والذي يتبنى المعايير خاصة فيما يخص الأدوات المالية أعطى حولا عملية لعمليات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لها مقتديا بتوجيهات المعايير.
- ✓ النظام المالي المحاسبي ركز على تصنيف الأدوات المالية (أصول وخصوم) فقط مستعينا بالتصنيف الذي جاءت به معايير المحاسبة الدولية الصادرة آنذاك (المعيار الدولي IAS39: الأدوات المالية الاعتراف والقياس)
- ✓ إشكالية الاعتراف بالمشتقات المالية في حالة عدم دفع المقابل المادي لها (لا توجد تكلفة) يطرح إشكالية متابعتها ومن ثم تقييمها اللاحق أو التنازل عنها ، مما جعل هناك اختلاف بين المطبقين فمنهم من يسجل القيد بدون مبالغ ومنهم من يسجلها بالقيمة 1 رمزيا فقط لإدخالها ضمن اليومية ومنه الدفاتر المحاسبية.

- ✓ صعوبة الحصول على كل الوثائق التي تثبت عمليات التعامل بالمشتقات المالية من أجل عملية التوثيق والإثبات الذي يعتبر مهما سواء بالنسبة لمصلحة المحاسبة أو مصلحة تسيير المخاطر داخل المؤسسة.
- ✓ الصعوبة الكبيرة في التحكم في تقنيات تداول المشتقات المالية في أسواق المال أو أسواقها الخاصة لما تخص الجانب المالي (النظرية المالية) وتقدير العوائد والمخاطر المنطوية عليها وعدم تحميل المؤسسة العواقب الشديدة في حالة سوء استخدامها .
- ✓ بالنسبة لطريقة التكلفة المطفأة أو كما نص عليها النظام المحاسبي المالي بالتكلفة المهلكة لم يوضح هذا الأخير طريقة حسابها خاصة أنها تعتمد على تقنيات الرياضيات المالية وتؤثر بشكل مباشر على التقييم والقياس لذا استعان المطبقون لما هو معمول به في معايير المحاسبة الدولية من خلال الدول التي تتبناها وتطلقها في أنظمتها المحاسبية الخاصة بها كالنظام المحاسبي العام الفرنسي PCG.
- ✓ يعتبر مبدأ القياس بالقيمة العادلة من بين أهم المناهج التي تستخدم للقياس حاليا وهو غير متاح بالنسبة لتطبيقات النظام المحاسبي المالي بحكم وجوب توفر سوق مال نشط وكفاء سواء بالنسبة للادوات المالية بصفة عامة أو للمشتقات المالية بصفة خاصة يمكنه تزويد المحاسبين بالمعلومات الضرورية للتغيرات التي تحدث على قيم هذه البنود المحاسبية وبالتالي تحقيق هدف المحاسبة الصورة الوافية والصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ اعتمد النظام المحاسبي المالي في إعداد مدونة حساباته على النظام المحاسبي العام الفرنسي لدرجة التماثل الكبير في أرقام وأسماء الحسابات ومثال ذلك حساب موضوعنا (ح/52) مع تغيير في اسم الحساب فقط.

لما سبق من نتائج وملاحظات تم معاينتها من خلال هذه الدراسة تمس الجانبين التطبيقي والنظري ، يمكننا وضع بعض التوصيات التي من شأنها تحسين الوضع القائم أو الأقل معرفة الواقع ومحاولة تحسينه من طرف الهيئات المسؤولة على المحاسبة خاصة في الجزائر بحكم أن المحاسبة العالمية تشهد تطورات سريعة لا بد من مواكبتها .

التوصيات: بالنظر إلى النتائج السابق ذكرها ممكن إدراج التوصيات التالية:

- ✓ يجب زيادة الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية سواء من قبل المهنيين أو الأكاديميين والطلبة من خلال إدراجها في برامج التعليم على مستوى الجامعات أو معاهد التكوين المهني أو المعاهد والمدارس المتخصصة، بالإضافة إلى تنظيم المنتقيات والندوات التي تتطرق بمثل هذه المواضيع، وهو ما تقوم به بعض الجامعات على المستوى الوطني، وهذا لما له من فائدة تعود على الممارسة المحاسبية في الميدان بحكم أن المعايير تمثل نتاج الفكر المحاسبي الدولي الذي يتميز بدرجة عالية من الجودة .
- ✓ على مجلس معايير المحاسبة الدولية أن ينشر بانتظام وبكل اللغات (خاصة ما تعلق بالمصطلحات المحاسبية الأساسية) أن ينشئ على مستواه لجان متخصصة في الترجمة آخذين بعين الاعتبار اللغات المحاسبية العالمية المختلفة نوعا ما ولا يكتفي بإيكال المهمة إلى هيئات مستقلة عنه.
- ✓ على مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يصاحب المعايير التي يصدرها بحالات تطبيقية عملية لكي لا يترك مجال الاجتهاد للأنظمة المحاسبية وبالتالي تقع في الاختلاف المحاسبي الذي جاءت المعايير لتخفيفه وجعل التوافق بين الدول ،خاصة الدول التي تبنت تطبيق المعايير عندها
- ✓ لا بد من إعطاء صلاحيات أكبر للمجلس الوطني للمحاسبة CNC أو خلق هيئة مستقلة تهتم بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية من خلال متابعة آخر إصداراتها و اقتراح التعديلات اللازمة في النظام المحاسبي المالي لكي يصبح يتميز بنوع من المرونة.
- ✓ إصدار التعديلات أو التحسينات في التطبيقات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي يجب ألا تعتمد فقط على القوانين والمراسيم التي تصدر في الجريدة الرسمية (تعقيد عملية التحسين) والاكتفاء فقط بنشرات أو تعليمات تصدر من طرف المجلس الوطني للمحاسبة بشرط النشر الواسع والإعلام الكافي لتصل المعلومة إلى كل المهتمين بالشأن المحاسبي على المستوى الوطني.

✓ إشراك كل المهتمين بالمحاسبة في عمليات التحسين والتطوير للنظام المحاسبي في الجزائر من أكاديميين ومهنيين (في إطار النقابات المهنية التي تمثلهم) والمحاسبين الذين هم في مجال الممارسة المحاسبية التطبيقية وخلق مجال لتبادل الأفكار بين النظري والتطبيقي للوصول إلى نظام محاسبي مالي ذو جودة عالية يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية من جهة وقابل للتطبيق والتجاوب مع أي نوع من العمليات المحاسبية من جهة أخرى.

✓ إيلاء اهتمام أكبر وإجراء إصلاحات حقيقية على سوق المال الجزائري (بورصة الجزائر) لما لها من أدوار مهمة تلعبها سواء على مستوى التمويل الخاص بالمؤسسات أو تأثيرها المباشر على المحاسبة من خلال موضوع التقييم والقياس الذي يعتبر أحد إشكالات المحاسبة في الوقت الحالي وبالتالي إتاحة الفرصة للمحاسبين استخدام مدخل القيمة العادلة الذي نتناوله نظريا (خاصة في حسابات خسائر القيمة والقيم القابلة للتحويل) ولا يمكن تطبيقها واقعا (أغلب المؤسسات الجزائرية لا تستخدم حسابات خسائر القيمة).

✓ على المؤسسات الجزائرية الاهتمام أكثر بالأدوات المالية من ضمنها المشتقات المالية لما لها من إيجابيات على مردوديتها المالية وإتاحة لها فرص للحصول على عوائد خارج نشاطها الرئيسي بشرط التحكم الجيد في تسييرها والمحاسبة الصحيحة عنها .

✓ على المؤسسات الجزائرية (شركة سونطراك مثلا) استغلال ما تتيحه المشتقات المالية من فوائد تخص عمليات التغطية ضد المخاطر خاصة في ظل التقلبات الكثيرة لأسعار المواد الأولية (البتروول ومشتقاته) وذلك من خلال إنشاء إدارة متخصصة لتسيير المخاطر تتم بكل ما يتعلق باقتناء المشتقات والاحتفاظ بها والتنازل عنها وما يصاحب ذلك من تحكم جيد في تقنيات المحاسبة عنها (محاسبة التحوط) والتي توفرها معايير المحاسبة الدولية (المعيار IFRS9 مثلا).

بعد طرح كل النتائج والملاحظات والتوصيات السابقة يمكننا من خلال هذه الدراسة التطبيقية والنظرية لاحتنا الأهمية الكبيرة التي اكتسبها المعيار IFRS9 من خلال طرحه للممارسات محاسبية جديدة يدعم بها المعالجة المحاسبية للأدوات المالية عامة والمشتقات المالية بصفة خاصة وبعد بداية العمل به منذ سنة 2018 ومدة التحضير التي أخذتها المؤسسات والهيئات المهنية للعمل به (أكثر من ثلاثة سنوات) نصل إلى إثبات صحة الفرضية الأولى، أما الفرضية الثانية فهي صالحة دوماً لأن أساس قيام المعايير والمرونة الكبيرة التي تميزها تجعلها تتعرض للتعديلات والتحسينات في كل مرة تطلب الأمر ذلك وهو ما سيحدث حتماً للمعيار IFRS9 ، وكما هو معلوم النظام المحاسبي المالي وخاصة في المواضيع التي تتميز بنوع من الصعوبة وغير مطبقة في الجزائر بشكل كبير يلجأ النظام المحاسبي المالي إلى التوافق

التام أو الجزئي مع المعايير التي تدرس تلك المشكلات المحاسبية مما يثبت صحة الفرضية الثالثة كذلك ، وعليه فالنظام المحاسبي المالي لم يفصل في محاسبة المشتقات المالية وترك ذلك للتطبيق عند الحاجة إليها بحكم عدم تداول هذا النوع من المنتجات في البورصة الجزائرية وحتى المؤسسات الجزائرية لا تتعامل بها في الأسواق الدولية مما يدل على صحة الفرضية الرابعة بعدم تأهيل النظام المحاسبي المالي لمحاسبة التغطية بعد.

آفاق الدراسة: إن تناول موضوع المشتقات المالية و المحاسبة عنها ومحاولة الإحاطة بكل جوانب الموضوع خاصة على المستويين الدولي والمحلي من الصعوبة بما كان ،ولا يمكن لدراسة واحدة إن توفيه حقه نظرا لما تحتويه الأدوات المالية بصفة عامة والمشتقات المالية بصفة خاصة من تنوع وتغيرات مستمرة يصاحبها تغير وتطور في المعالجة المحاسبية لها، إذ تمثل مجالا خصبا للبحث سواء في مجال المالية أو المحاسبة عنها في ظل معايير المحاسبة الدولية أو الأنظمة المحاسبية ودراسة مختلف التجارب الدولية في هذا المجال، لذا توجد نقاط أخرى يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية مثل دراسة ما مدى تحقيق المعيار الدولي IFRS9 أهدافه بعد بداية تطبيقه ابتداء من هذه السنة، أو ما هي إمكانيات استخدام محاسبة التغطية وفق النظام المالي المحاسبي في حالة تطور سوق المال الجزائري أو ما إمكانية تطبيق معايير الأدوات المالية في الجزائر، إلى جانب ذلك كله يمكن تناول موضوع خاص بالتدقيق سواء المحاسبي أو المالي لإستراتيجية وتقنيات تسيير مختلف المخاطر باستخدام المشتقات المالية ومدى فاعليتها في مواجهتها أو على الأقل التقليل منها.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
21	يوضح تركيبة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	01
28-26	يوضح معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS الصادرة لغاية 2017	02
84	يوضح عيوب ومزايا العقود الآجلة	03
90	يوضح المقارنة بين خيار الشراء وخيار البيع	04
93-92	يوضح أهم المقارنات بين أنواع عقود المشتقات	05
101	يوضح أسعار تداول المقاعد(العضوية) في بعض بورصات الولايات المتحدة الأمريكية	06
103	يوضح حركة مبادلة عملات بين شركتين	07
108	يوضح عدد مشتقات البورصة المتداولة في جميع أنحاء العالم (ملايين العقود)	08
112	يوضح متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III	09
112	يوضح مراحل تنفيذ مقررات بازل III	10
129	يوضح كيفية المعالجة المحاسبية لأسهم الخزانة وفق المعيار الدولي IAS 32	11
134	يوضح استثناءات تطبيق المعيار IFRS 7	12
147	يوضح مستويات القياس بالقيمة العادلة حسب المعيار IFRS 13	13
185	يوضح أهم المشتقات المالية لتغطية مخاطر أسعار الصرف وطريقة محاسبة التحوط عليها	14
217-216	يوضح أهم الفروقات بين IFRS 9 الدولي و SFAS 133 الأمريكي	15
220-219	توضيح كيفية تصنيف الأصول المالية من خلال الميزانية	16
220	يوضح طرق تصنيف الالتزامات المالية وفق النظام المالي المحاسبي	17
222	تفصيل بعض هذه التثبيتات حسب SCF	18
238-237	يوضح أوجه التقارب بين النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية	19
258	يوضح الفرق بين طريقة المعالجة للمشتقات المالية قبل وبعد القرار رقم 05-2015 الخاص بالأدوات المالية في PCG قبل التعديل	20
258	يوضح الفرق بين طريقة المعالجة للمشتقات المالية قبل وبعد القرار رقم 05-2015 الخاص بالأدوات المالية في PCG بعد التعديل	21

273	يوضح نشاط بنك سوسيتي جنرال من 2012 إلى 2016	22
275	يوضح نشاط بنك سوسيتي جنرال محليا وعالميا للسنوات 2014 و2015 و2016	23
278	يوضح المشتقات المالية للمضاربة	24
279	يوضح المشتقات المالية للتغطية	25
280	يوضح التدفقات النقدية الخاصة بالمشتقات المالية للتغطية	26
281	يوضح التزامات البنك من عقود المقايضات	27
282	يوضح تفاصيل عقود المقايضات للبنك	28
282	يوضح تفصيل الأصول المالية المتاحة للبيع التي يمتلكها البنك:	29
300	يوضح حجم وقيمة التعاملات لبورصة الجزائر لسنة 2014	30
301	يوضح أحجام التداول لعدد الأسهم للشركات المدرجة في بورصة الجزائر لسنة 2014	31
301	يوضح حجم التداول بالقيمة للأسهم في بورصة الجزائر بسنة 2014	32
302	يوضح تاريخ التعامل بالسندات في بورصة الجزائر من 2008 إلى 2014	33
303	المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات المدرجة في البورصة لسنتي 2013-2014	34
304	يوضح تقسيم العمليات المنجزة خلال 2015 من طرف الوسطاء المعتمدين من طرف البورصة	35
305	يوضح عدد الحسابات المفتوحة لدى الوسطاء لأجراء عمليات التداول على الأسهم والسندات من طرف أشخاص طليعيين أو معنويين وذلك لغاية 2015/12/31	36
306	يوضح حجم المعاملات في الأسهم من ناحية العدد لسنة 2015	37
306	يوضح حجم التداول من حيث القيمة بسنة 2015	38
307	يوضح أحجام التداول من حيث العدد للوسطاء المعتمدين لدى بورصة الجزائر	39
308	يوضح أحجام التداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لسنة 2016 من حيث العدد والقيمة	40
308	يوضح حجم تداول السندات المماثلة للخزينة:	41

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	بيان الشكل	الصفحة
01	أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول	03
02	دورة المعلومات بين المحاسبة ومحيطها الخارجي	05
03	علاقة FASB مع محيطها الخارجي	14
04	يوضح الهيكل التنظيمي ل IASCF	24
05	يوضح تدفقات الخزينة	49
06	يوضح أنواع عقود المستقبلات	87
07	يوضح عدد أنواع المشتقات المالية المتداولة في أهم أسواق المشتقات المالية العالمية	107
08	يوضح إجمالي تداول أحجام المشتقات من 2005 إلى 2016	108
09	تعديل مبدأ التفريق الأداة المالية التي هي أداة حقوق ملكية أو مطلوب مالي	118
10	مبدأ التفريق ما بين أداء حقوق الملكية والالتزام	119
11	أحكام التسديد الطارئة	125
12	طريقة فصل الأداة المالية المركبة	128
13	يوضح المراحل الزمنية لإصدار معيار التقارير المالية IFRS9	153
14	يوضح أهم التعديلات في المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار IAS39 من خلال التساؤلات المتبعة لمعرفة أي طريقة متبعة للتقييم للأصول المالية:	209
15	يلخص كل متطلبات التطبيق المسبق للمعيار الدولي IFRS 9	214
16	يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة تسيير وتنظيم عمليات البورصة	287
17	يوضح التسعيرة الرسمية لبورصة القيم	288
18	يوضح مسار حصة التداول في البورصة	289
19	يوضح عملية اقتناء و/ أو بيع السندات في البورصة	290

قائمة الاختصارات

قائمة المصطلحات والاختصارات

شرح المصطلح باللغة العربية	شرح المصطلح بلغته الأصلية	اختصار المصطلح	الرقم
المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً	Generally Accepted Accounting Principles	GAAP	01
الاتحاد الدولي للمحاسبين الماليين	International Financial Accountants Committee	IFAC	02
الجمعية العامة للمحاسبين الأمريكيين القانونيين	American Institute of Certified Public Accountant	AICPA	03
اتحاد المحاسبين الإداريين	International Managers Accountants	IMA	04
اتحاد المراجعين الداخليين	International Intern Auditors	IIA	05
لجنة ممارسة التدقيق الدولي	International Auditing practices commission	IAPC	06
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee	IASC	07
المنظمة العالمية للتجارة	World Trade Organisation	WTO	08
المنظمة العالمية لعمولات القيم المنقولة	Organisation Internationale des Couts de Valeur	OICV	09
مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee Foundation	IASCF	10
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS	11
معايير إعداد التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Standards	IFRS	12
لجنة تداول الأوراق المالية	Securities and Exchange Commission	SEC	13
مجلس مبادئ المحاسبة	Accounting Principals Boards	APB	14
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Boards	FASB	15
المجلس الوطني للمحاسبة	Conseil National de comptabilité	CNC	16
مجلس التنظيم المحاسبي	Conseil de Reglementation Comptable	CRC	17
مجلس معايير المحاسبة	Accounting Standards Boards	ASB	18
لجنة المراجعة المالية	Financial Revision Commission	FRC	19
الهيئة الاستشارية لمنظمات المحاسبين	Consulting Committee of Accountants Boards	CCAB	20
لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية	International Financial Reporting Intrepretation Commission	IFRIC	21
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Boards	IASB	22

لجنة استشارية المعايير	Standards Advisory Consil	SAC	23
النظام المالي المحاسبي	Système Comptable Financier	SCF	24
النظام المحاسبي الوطني	Plan Comptable National	PCN	25
الجمعية العالمية للمهندسين الماليين	International Association of Financial Engineers	IAFE	26
مصرف الاستثمار الأوربي الإسلامي	European Islamic Investment Bank	EIIB	27
لجنة معايير التقييم الدولية	International Evaluation Standards Committee	IVSC	28
مجلس الاستقرار المالية	Financial Stability Board	FSB	29

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد حلمي جمعة ، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف ، القياس ، التحوط ، العرض والإفصاح) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2010.
2. أحمد كامل سالم ، د. عبد الوهاب نصر علي ، السياسات المحاسبية التخصصية والمحاسبة عن الأدوات المالية والمشتقات المالية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية مصر. 2015.
3. أرشد فؤاد التميمي ، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010.
4. الدون هندريكسن ، النظرية المحاسبية ، ترجمة د. كمال خليفة أبو زيد ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الرابعة ، 2005.
5. السيد عليوة تحليل مخاطر ، الاستثمار في البورصة و الأوراق المالية ، دار الأمين ، القاهرة ، 2006 .
6. أمين السيد لطفي ، المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2008.
7. بونعجة سحنون ، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، دار الابتكار للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2017 .
8. ثناء القباني ، المحاسبة الدولية ، جامعة المنوفية - مصر - الدار الجامعية ، 2002-2003 .
9. جليل كاظم مذلول العارضي ، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة ، مفاهيم نظرية وتطبيقية ، دار المنهجية ، الطبعة الأولى 2015 ، عمان الأردن ..
10. جليل كاظم مذلول العارضي وآخرون ، إدارة المشتقات المالية : مدخل نظري وتطبيقي متكامل ، دار المنهجية ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2016.
11. جمعة حميدات و د. حسام خدش ، الورقة الثانية - المحاسبة ، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طبعة 2013 ، عمان الأردن .
12. جون وايت ، ترجمة خالد العامري ، الإستثمار في السندات و الأسهم ، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 .
13. خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 : IAS / IFRS ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008.
14. ونالد كيسو ، تعريب د. أحمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول ، الطبعة العربية ، دار المريخ ، الرياض السعودية ، 2005.
15. سامر قنطقجي . سياستاً تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب المائتين دار شعاع للنشر والعلوم ، حلب سوريا 2008 .
16. سامي السويلم ، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي ، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، ديسمبر 2000 ، الرياض السعودية .

17. سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظريات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، نسخة منقحة (ربيع الأول 1425هـ-أفريل 2004)، بيت المشورة للتدريب، الكويت .
18. سيد طه بدوي محمد، عمليات بورصة الأوراق المالية الفورية والآجلة من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.
19. سعد الساكني، أ.حسن عمر محمد، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى، 2015 .
20. سمير عبد الرحمان رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها ، دار ا حاكم الربيعي وآخرون، المشتقات المالية (عقود الخيارات، الخيارات، المبادلات) ، دار اليازوري ، الطبعة الأولى ، 2011.
21. طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة الدولية ، الجزء الثالث : المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية ، الدار الجامعية ، 2003/2002
22. طارق عبد العال حماد ، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر ، 2008.
23. طارق عبد العال حماد دليل استخدام معايير المحاسبة (المعايير من 31 إلى 41) ، الدار الجامعية ، 2009 مصر .
24. طارق عبد العال حماد ، المشتقات المالية-مفاهيمها وأنواعها ، واستخداماتها في إدارة المخاطر والمحاسبة عنها، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2011/2010 .
25. عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المالي المحاسبي، دار جيطلي للنشر والتوزيع برج بوغريج الجزائر 2009.
26. عبد الرزاق عفيفي ، بورصة الأوراق المالية والضرائب، دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ، مصر 2008 .
27. عبد الوهاب نصر على ود.أحمد محمد كامل سالم ، المحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية وعمليات الشركات متعددة الجنسيات ، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعة ، الإسكندرية مصر 2005/2004.
28. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة). دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، 2008.
29. كتاب وايلي ، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - كتاب ودليل - دار النشر وايلي، 2006، تمت ترجمته وطبعه في المطابع المركزية، عمان الأردن.
30. ليزا ويفر ، إدارة التحول من US GAAP إلى IFRS ، تعريف لجنة البحوث والتطوير ، جمعية المحاسبين القانونيين الداخليين ، محمد عرفة محاسب قانوني ، دار حميثرا للنشر ، الطبعة الأولى 2016.
31. مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، محاضرات مقياس معايير المحاسبة الدولية الدراسات العليا ، كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة - جامعة دمشق عضو جمعية المحاسبين القانونيين
32. ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية : العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2004.
33. مؤيد عبد الرحمان، سعيد جمعة عقل ، إدارة المشتقات المالية: مدخل نظري وتطبيقي متكامل ، دار المنهجية ، عمان ، الاردن، الطبعة الأولى 2016.

34. مبارك سليمان آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز اشبيلية للنشر و التوزيع، الرياض، ط 1 2005.
35. محروس حسن، الأسواق المالية والاستثمارات المالية، حقوق التأليف محفوظة للمؤلف، إصدار 2014.
36. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية) مؤسسات - أوراق - بورصات دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2005 .
37. منير هندي إبراهيم، الفكر الحديث في إدارة المخاطر) الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الأول (التوريق)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
38. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المصارف، الإسكندرية مصر 2006.
39. نادية أبو فخر و محمود صبح و شامل الحموي، الأسواق و المؤسسات المالية، كلية التجارة جامعة عين شمس جمهورية مصر العربية، 2005 .
40. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المالي المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010/ 2011.
41. وليد ناجي الحياي، معايير المحاسبة الدولية - الأدوات المالية - الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الاقتصاد والإدارة، 2007.
42. يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

ثانيا: المقالات والمدخلات

1. أحمد بن عبد العزيز الحداد، الأسهم و السندات تصور و أحكام، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، كلية الشريعة و القانون، جامعة أم القرى، 2007 .
2. اعتصام جابر الشركجي، ادارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن العدد 23، 2013، ص ص 22-55 .
3. بن عمارة منصور، حولي محمد، معايير المراجعة الدولية، مداخلة في إطار المنتدى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير الدولية للمحاسبة ومعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14 ديسمبر 2011 كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة.
4. بن موسى كمال جامعة الجزائر، المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها مقال منشور في مجلة الباحث العدد 03/ 2004.
5. بهاء الدين عنزوق، أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 30 العدد الأول 2014، عدد الصفحات 24.
6. بهاء غازي عنزوق، أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30 - العدد الأول 2014 .

7. جليل العارضي ، نماذج تسعير الخيارات المتقدمة ودورها في تحديد قيمة المكافأة للخيار وبناء محفظة للتحوط ، مقال منشور في مجلة آداب الكوفة ، العدد 5 سنة 2014 .
8. حمد على إبراهيم العامري ، إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي ، دراسة تطبيقية تحليلية ، مقال منشور بمجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 8 العدد 23 ، الفصل الثاني 2013 .
9. سامي محمد أحمد غنيمي " محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة - دراسة نظرية اختبارية " مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة - جامعة بنها العدد الأول المجلد الثاني - يناير 2012 .
10. ستين كلايسنس - وان ماركيتني - النشاط المصرفي العالمي يستجمع قواه من جديد - مجلة التمويل والتنمية - ديسمبر 2013 .
11. سحنون محمود ، مخاطر المشتقات المالية ودورها في خلق الأزمات ، مداخل في إطار الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يومي 20 و 21 أكتوبر 2009 كلية الاقتصاد جامعة سطيف 1.
12. شعبان صدام الإمارة وآخرون ، أسواق المشتقات ودورها في العولمة المالية ، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 17 ، سنة 2010 .
13. صلوح محمد العيد ، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية ، دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال - خلال الفترة 1999-2013 ، مقال منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية ، عدد 2015/01 ، ص 43-55.
14. عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي ، المشتقات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية الحالية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد 17 العدد 1 فيفيري 2010 .
15. عبد العظيم أبو زيد ، التحليل الفقهي و المقاصدي للمشتقات المالية ، مقال في مجلة الملك عيد العزيز الاقتصاد الإسلامي المجلد 27 العدد 3 سنة 2014 .
16. علاء عبد الحسين الساعدي ، طرائق وأساليب التحوط من تقلبات اسعار صرف العملات والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة العراق ، العدد 30 المجلد 8 ، سنة 2012 .
17. علي حاتم القرشي المشتقات المالية وأثرها في عرض السيولة على الاقتصاد الكلي مقال منشور في مجلة إدارة عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل العراق 2014 .
18. علي غازي ، أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر ، مقال منشور في موقع منارات للعلوم الشرعية تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/29 : <http://www.manaratweb.com>
19. عيساوي سهام و مرغاد لخضر ، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ، العدد 15 ، جوان 2014 ، عدد الصفحات 17 .
20. قاسم هادي موسى ، السيطرة على عوائد ومخاطر المشتقات المالية ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العراق ، المجلد 21 ، العدد 88 ، سنة 2015 ، ص 113-144 .
21. قايد خميسي و حسين عبد القادر ، دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق ، دراسة الدول الصناعية العشر ، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، العدد 06-2015 ، ص 25-43 .

22. قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2007.
23. قورين حاج قويدر، مقال بعنوان "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات" مجلة الباحث العدد 10، سنة 2012 .
24. ميم ربيع هادي ، جامعة كربلاء ، أساسيات أسواق مستقبلات السلع ، مقال منشور في المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد 22 ، 2012.
25. ميسون علي حسين الأوراق المالية وأسواقها مع الإشارة إلى سوق العراق للأوراق المالية تأطير نظري ، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية المجلد 21 العدد 1 ، 2013.

ثالثاً: الأطروحات والمذكرات

1. بن عزوز عبد الرحمان ، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية الاقتصاد ، جامعة قسنطينة ، 2011/2012 .
2. جمال معتوق ، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية –دراسة مقارنة بين سوقين ماليين-أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص علوم التسيير، 2016 جامعة محمد بوضياف المسيلة.
3. زرفة زهية، بورصة القيم المتداولة و أهمية الوساطة في العمليات البورصية مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000 .
4. سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في الأزمة المالية 2008 –دراسة تحليلية-أطروحة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، تخصص مالية ، 2011/2012.
5. سفاحلو رشيد ، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق (ISA) في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة(IFRS)، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، تخصص تسيير ، 2016/2017.
6. شعيب شنوف ، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP Exploration Limited ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006/2007 .
7. عاطف فرحة ، إدارة المشتقات المالية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق سوريا 2009.
8. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011/2012.
9. عقاري مصطفى ، مساهمة علمية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2004 ، ص 30.
10. عيساوي سهام ، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال-دراسة حالة سوق رأس المال الفرنسي، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015.
11. نمر عبد الحميد عبد الله، إستراتيجية مقترحة للقياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في الشركات المساهمة العامة ، وتأثيرها على مخاطر الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأردنية ، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.

رابعاً: المطبوعات

1. إصدارات بورصتي القاهرة والإسكندرية ، مطبوعة تعليمية ، أساسيات الاستثمار في السندات ، 2015.
2. بكاري بلخير ، مطبوعة في مقياس المحاسبة المالية المعمقة ، كلية الاقتصاد ، جامعة ورقلة ، 2016/2015 .
3. بوسبعين تسعديت ، مطبوعة محاضرات في محاسبة الأدوات المالية ، جامعة البويرة ، 2016/2015.
4. خلف الله بن يوسف ، مطبوعة في مقياس الهندسة المالية ، المركز الجامعي بأفلو ، 2017/2016.
5. عديلة مریمت ، مطبوعة في مقياس :البورصة والأوراق المالية ، جامعة 8ماي 1945 قالمة، كلية الاقتصاد ، 2015/2014.
6. عقاري مصطفى ، مطبوعة في مقياس المحاسبة المعمقة –محاسبة الأصول المالية- كلية الاقتصاد ، جامعة باتنة ، 2015/2014.

خامساً :القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008 ، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009 ، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

2. باللغة الأجنبية

A- Les Livres :

1. Abbas Ali Mirza And Other ,IFRS Practical Implementation Guid And Workbook, Second Edition , WILY Edition ,USA, 2008.
2. A .Kaddouri et A.Mimeche, Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007,ENAG EDITION ,Alger,2009.
3. Amélie Ober ,IFRS Instruments financiers ,Edition Editea, Paris France ,2005.
4. A .Rashad Abd El-Alik ,Accounting For Risks , Hedging ,and Complex Contracts ,Routledg Edition , New York and London , 2014.
5. Beatrice et Francis GRANDGUILLOT,Comptabilité Generale ,75 exercices corrigés,Lextenso Edition ,14eme edtion, Paris ,2013-2014.
6. Benaibouche Mouhamed Cid , La Comptabilité Générale Aux Normes Du Nouveau Système Comptable Financier SCF ,3eme Edition , OPU ,Alger 2013.

7. Bruno COLMANT et Autres , Comptabilité financière Normes IAS/IFRS ,PEARSON Edition ,Paris,2008 .
8. Brunot Colmant et autres , Les Normes IAS / IFRS une nouvelle comptabilité financière , Edition PEARSON ,France 2013.
9. Chafik Messaoudi ,Maitriser le SCF ,Cours et Exercices Corrigés, BERTI Edidtion ,Alger 2015.
10. Claudio Albanese and Guiseppe Campoleitti, Advanced Derivatives Pricing and Risk Management , ELSEVIER Academic Press , USA 2006.
11. Collection Les Codes RF, Code IFRS :Normes et interprétations applicables dans L'UE,Groupe Revue Fiduciaire Paris,2016,10edition.
12. Corlenis A.Los , Financial Market Risk Measurement and analysis , Edition Rotledg ,London UK ,2005.
13. Derivatives Instruments and Hedging Activities ,PwC guide library ,2nd edition ,USA ,2013.
14. Djelloul Boubir ,Comptabilité Financière SCF-IFRS ,Manuel 2 :Les Instruments financiers en SCF-IFRS ,ITICS Edition ,Alger ,2013.
15. Eric TORT et Lionel ESCAFR, Améliorer L'Information Financière En IFRS , , Edition DUNOD ,Paris 2012.
16. Jean-Pierre Delgado et autres , Comptabilité Approfondie Et Révision , Edition ESKA , Paris ,2001.
17. Jean-Jacque Julian ,Les Normes comptables internationales IAS-IFRS, Edition Sup'FOUCHER , France 2007.
18. Joanne M. Flood, GAAP 2017 Interpretation and Application of GENERALLY ACCEPTED ACCOUNTING PRINCIPLES, E dition Welley,USA,2017.
19. Juan Ramirez, Accounting For Derivatives , Advance Hedging Under IFRS 9, Second Edition , WELEY Finance Series , UK , 2015 .
20. Laurent L.Jacque ,traduit par Anthony Gribe, Les produits dérivés et les grandes désastres financiers , Edition economica 2011 (n A/4975 ecole doctorale).
21. Manuel De Comptabilité Financiere , Edition 2013 , direction Générale De Comptabilité et Conseil National De La Comptabilité, ENAG Edition ,Alger ,2014.
22. Maria Carmen HUIAN ,Accounting for Financial Assets and Financial Liabilitie According to IFRS 9, VERSITA scientific annals ,2012.
23. Mémento Expert ,pwc, IFRS Arrêté des comptes 2014, Edition FRANCIS LEFEBVRE ,France ,2015.

24. Odile Barbe / Laurent Didelot ,Maitriser les IFRS ,7 eme édition ,Groupe Revue Fiduciaire, Paris 2014.
25. Robert L McDonald , Derivatives Markets , third edition , Pearson edition , USA , 2013.
26. Robert Obert , Pratique des Normes IFRS , DUNOD Edition ,5edition,Paris 2013.
27. Robert W.Kolb,Fiancial Derivatives ,Edition Weley ,third Edidion,USA,2003.
28. Ruth PICKER and others, Applying international financial reporting standards , 3rd edition ,WILEY , 2012.
29. Stéphan BRUN , Les Normes Comptables Internationales IAS /IFRS ,Gualino éditeur ,Paris , 2006.
30. Steven E.Shamrock , IFRS And US GAAP , A Comprehensive Comparison , Edition WELEY ,2012.
31. Tokiniaina Rananjason Ralaza Et Autres ,Ressir Le DSCG 4 ,Comptabilité Et Audit ,Edition EYROLLE ,Paris ,2016.
32. Wolfgang Dick et Franck Missionier-Piera ,Comptabilité Financiere en IFRS , Edition

B-Les Articles :

1. Abderrahamane Mohamed Lamine ZITOUNI,IFRS9 (Nouvelle Approche De Classification Des Instruments Financiers), Journal EIMODAKIK ,Revue Peridique n04,2015,Chambre Nationale Des Commissaires Aux Comptes.
2. Alerte de Votre Conseiller-Préparer Vous à L'Arrivée de L'IFRS 9-Classement Et Evaluation Des Instruments Financiers , Raymond Chabot,Grand Thornton, Decembre 2015.
3. Androw watchman ,IFRS News, Special Edition IFRS9 , Grant Thornton , September 2014.
4. EY Publication , Financial Instruments A summary of IFRS 9 and its effects ,March 2017.
5. First Impressions: IFRS 9:Hedge accounting and transition , KPMG Publication , December 2013 , UK.
6. Hedge accounting under IFRS 9 — a closer look at the changes and challenges, ERNEST and YOUNG Publication ,2011, EYG nbr AU 0765.
7. Hedging Accounting Under IFRS 9 ,February 2014,EY Building a better working world , EYG Num AU 2185.
8. IFRS and US GAAP: similarities and differences, PWC Publication , Octobre 2014 , USA .
9. Jatinder Pal SINGH,Indian Institute of Technology, Roorkee, India, Hedge accounting under IFRS 9: an analysis of reforms, *Audit Financiar*, vol. XV, nr. 1(145)/2017, pp. 103-113, DOI: 9.20869/AUDITF/2017.

10. Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE , Gestion financière : manuel et applications ,Paris :Dunod ,2001 .
11. Kamal MOKDAD , Roukia LAHLOU , OPÉRATIONS DE CHANGE ET COUVERTURE, Publication MAZARS ,1/12/2015.
12. Les Ateliers de l'AFTE , IFRS les principaux changements attendues , Atelier 17 novembre 2015.
13. MNP Publication,An Overview of the New Hedging Requirements of IFRS 9 Financial Instruments , August 2017,MNP.ca.
14. Robert Obert , Instruments Financiers :De nouvelles Règles Internationales ,Revue Francaise De Comptabilité ,N480 ,Octobre 2014 ,P42-47.
15. Steven Cunico , Hedging Accounting Using Options ,Deloitte, april 2012.
16. Veliota Drakopoulou, The Earnings Smoothing Management Philosophy of BHCs in the SFAS -133 Framework ,Accounting and Finance Research Vol. 5, No. 3; 2016
www.sciedupress.com/afr, P 64-76;

C- Les Theses :

1. Bourkaib Abderrahmane Adnane, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS Et Les Perspectives De Leur Adoption En Algérie , Thèse De Magistère L'Université D'Alger , 2006/2007.
- 2.

D-Rapports Financiers :

1. Rapport Financier Année 2016 groupe Société Generale (societegenerale.com).
2. Rapport Financier Année 2016 Société Générale Algerie(societegenerale.dz).
3. Rapport Financier Année 2016 Sonatrach(sonatrach.dz).
4. Rapport D'Activité Années 2014,2015, 2016 La Bourse D'Alger (Cosob.dz) .

3.المواقع الالكترونية:

- www.focus ifrs.com موقع للمعايير باللغة الفرنسية .
- www.socpa.org موقع هيئة المحاسبين القانونيين السعوديين .
- www.ascasociety.org موقع هيئة المحاسبين القانونيين العرب.

www.sgbv.dz /الموقع الخاص ببورصة الجزائر

قائمة الملاحق



NOTE DE PRESENTATION

REGLEMENT N° 2015-05 DU 2 JUILLET 2015

relatif aux instruments financiers à terme et aux opérations de couverture

PREAMBULE

Constats

Le règlement ANC 2014-03 relatif au Plan Comptable Général (PCG) traite des instruments financiers dans les comptes individuels des entreprises industrielles et commerciales. Cependant, les dispositions relatives aux instruments financiers à terme (également appelés dérivés) et aux opérations de couvertures sont peu développées, contrairement aux secteurs banque et assurance qui disposent de règles spécifiques plus détaillées.

Le PCG nécessite donc d'être complété en ces matières afin de répondre aux besoins pratiques des entreprises.

Tel est l'objet de ce règlement qui modifié le règlement ANC n°2014-03 relatif au Plan Comptable Général en y insérant des dispositions dédiées aux instruments financiers à terme et aux opérations de couverture. Ces dispositions constituent la section 8 « Dispositions relatives aux instruments financiers à terme et aux opérations de couverture » du chapitre II « Opérations de nature spécifique » du Titre VI « Dispositions et opérations de nature spécifique » du Livre II « Modalités particulières d'applications des principes généraux » du Plan Comptable général.



AUTORITE DES NORMES COMPTABLES

RÈGLEMENT

N° 2014-03 du 5 juin 2014

Relatif au plan comptable général

L'Autorité des normes comptables

Vu le code de commerce, notamment ses articles L. 123-12 et L. 123-15 ;

Vu l'ordonnance n° 2009-79 du 22 janvier 2009 créant l'Autorité des normes comptables ;

Vu le règlement n° 99-03 du 29 avril 1999 du Comité de la réglementation comptable relatif au plan comptable général modifié par les règlements n° 99-08 et n° 99-09 du 24 novembre 1999, n° 2000-06 du 7 décembre 2000, n° 2002-10 du 12 décembre 2002, n° 2003-01 et n° 2003-04 du 2 octobre 2003, n° 2003-05 du 20 novembre 2003, n° 2003-07 du 12 décembre 2003, n° 2004-01 du 4 mai 2004, n° 2004-06, 2004-07, 2004-13 et 2004-15 du 23 novembre 2004, n° 2005-09 du 3 novembre 2005, n° 2007-02 et 2007-03 du 14 décembre 2007, n° 2008-01 du 3 avril 2008, n° 2008-15 du 4 décembre 2008, n° 2010-02 du 2 septembre 2010, n° 2010-11 du 5 novembre 2010, n° 2011-02 du 9 juin 2011, n° 2012-03 et 2012-04 du 4 octobre 2012, n° 2012-05 du 8 novembre 2012, n° 2012-06 du 30 novembre 2012,

Adopte les dispositions suivantes :

Article 1

Le règlement n° 99-03 du CRC relatif au plan comptable général et les règlements modificatifs sont abrogés.

Toute référence au règlement CRC n° 99-03 est remplacée par la référence au règlement ANC n° 2014-XX

Article 2

Le présent règlement et son annexe sont applicables à toutes les personnes physiques ou morales soumises à l'obligation d'établir des comptes annuels.

الملاحقة
3

CLASSE 5 – COMPTES FINANCIERS

50	Valeurs mobilières de placement	50	Valeurs mobilières de placement
501	Part dans des entreprises liées	501	Part dans des entreprises liées
502	Actions propres	502	Actions propres
503	Autres actions ou titres conférant un droit de propriété	503	Actions
506	Obligations, bons du trésor et bons de caisse à court terme	506	Obligations
508	Autres valeurs mobilières de placement et créances assimilées	507	Bons du Trésor et bons de caisse à terme
509	Versements restant à effectuer sur valeurs mobilières de placement non libérées	508	Autres valeurs mobilières de placement et créances assimilées
		509	Versements restant à effectuer sur valeurs mobilières de placement non libérées
51	Banque, établissements financiers et assimilés	51	Banque, établissements financiers et assimilés
511	Valeurs à l'encaissement	511	Valeurs à l'encaissement
512	Banques comptes courants	512	Banques
515	Trésor public et établissements publics	515	« Caisses » du Trésor et des établissements publics
517	Autres organismes financiers	517	Autres organismes financiers
518	Intérêts courus	518	Intérêts courus
519	Concours bancaires courants	519	Concours bancaires courants
52	Instruments financiers dérivés	52	Instruments de trésorerie
53	Caisse	53	Caisse
54	Régies d'avances et accreditifs	54	Régies d'avances et accreditifs
541	Régies d'avances		
542	Accreditifs		

COMPTE DE RÉSULTAT CONSOLIDÉ

(En M EUR)		2016	2015
Intérêts et produits assimilés	Note 3.7	24 660	25 431
Intérêts et charges assimilées	Note 3.7	(15 193)	(16 125)
Commissions (produits)	Note 4.1	10 116	10 144
Commissions (charges)	Note 4.1	(3 417)	(3 466)
Résultat net des opérations financières		7 143	7 906
<i>Dont gains ou pertes nets sur instruments financiers à la juste valeur par résultat*</i>	Note 3.1	5 759	6 957
<i>Dont gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente</i>	Note 3.3	1 384	949
Produits des autres activités*	Note 4.2	20 780	19 749
Charges des autres activités*	Note 4.2	(18 791)	(18 000)
Produit net bancaire		25 298	25 639
Frais de personnel	Note 5	(9 455)	(9 476)
Autres frais administratifs	Note 8.2	(6 423)	(6 477)
Dotations aux amortissements et aux dépréciations des immobilisations incorporelles et corporelles		(939)	(940)
Résultat brut d'exploitation		8 481	8 746
Coût du risque	Note 3.8	(2 091)	(3 065)
Résultat d'exploitation		6 390	5 681
Quote-part du résultat net des entreprises mises en équivalence	Note 2.3	129	231
Gains ou pertes nets sur autres actifs		(212)	197
Pertes de valeur sur les écarts d'acquisition	Note 2.2	-	-
Résultat avant impôts		6 307	6 109
Impôts sur les bénéfices	Note 6	(1 969)	(1 714)
Résultat net de l'ensemble consolidé		4 338	4 395
Participations ne donnant pas le contrôle	Note 2.3	464	394
Résultat net part du Groupe		3 874	4 001
Résultat par action	Note 7.2	4,26	4,49
Résultat dilué par action	Note 7.2	4,26	4,49

* Montants retraités par rapport aux états financiers publiés en 2015, à la suite d'une modification de la présentation des activités sur matières premières (cf. Note 4.2).

ÉTAT DU RÉSULTAT NET ET GAINS ET PERTES COMPTABILISÉS DIRECTEMENT EN CAPITAUX PROPRES

(En M EUR)	2016	2015
Résultat net	4 338	4 395
Gains et pertes comptabilisés directement en capitaux propres et qui seront reclassés ultérieurement en résultat	50	1 059
Écarts de conversion ⁽¹⁾	389	797
Actifs financiers disponibles à la vente	(321)	425
Écarts de réévaluation de la période	661	703
Reclassement en résultat	(982)	(278)
Instruments dérivés de couverture	(6)	(174)
Écarts de réévaluation de la période	1	(171)
Reclassement en résultat	(7)	(3)
Quote-part de gains et pertes sur entités mises en équivalence comptabilisés directement en capitaux propres qui seront reclassés ultérieurement en résultat	-	(117)
Impôts sur éléments qui seront reclassés ultérieurement en résultat	(12)	128
Gains et pertes comptabilisés directement en capitaux propres et qui ne seront pas reclassés ultérieurement en résultat	(64)	80
Écarts actuariels sur avantages postérieurs à l'emploi	(54)	125
Impôts sur éléments qui ne seront pas reclassés ultérieurement en résultat	(10)	(45)
Total des gains et pertes comptabilisés directement en capitaux propres	(14)	1 139
Résultat net et gains et pertes comptabilisés directement en capitaux propres	4 324	5 534
<i>Dont part du Groupe</i>	<i>3 891</i>	<i>5 148</i>
<i>Dont participations ne donnant pas le contrôle</i>	<i>433</i>	<i>386</i>

(1) La variation de l'écart de conversion s'élève à +389 millions d'euros et se compose de :

- +385 millions d'euros de variation de l'écart de conversion en part du Groupe, qui s'explique principalement par la dépréciation de l'euro face au dollar américain pour +412 millions d'euros et au rouble russe pour +129 millions d'euros, partiellement compensée par l'appréciation de l'euro face à la livre sterling pour -329 millions d'euros ;
- +4 millions d'euros de variation de l'écart de conversion dans les participations ne donnant pas le contrôle.

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

(En M EUR)	2016	2015
Résultat net (I)	4 338	4 395
Dotations aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles (y compris locations simples)	3 876	3 597
Dotations nettes aux provisions	4 238	4 507
Quote-part de bénéfice (perte) du Groupe dans les sociétés mises en équivalence	(129)	(231)
Variation des impôts différés	655	651
Résultat net de cessions sur actifs disponibles à la vente détenus à long terme et filiales consolidées	(716)	(337)
Autres mouvements	3 201	4 455
Éléments non monétaires inclus dans le résultat net après impôt et autres ajustements hors résultat sur instruments financiers à la juste valeur par résultat (II)	11 125	12 642
Résultat net sur instruments financiers à la juste valeur par résultat	(5 760)	(6 957)
Opérations interbancaires	(1 020)	14 659
Opérations avec la clientèle	20 672	(5 724)
Opérations sur autres actifs / passifs financiers	(4 247)	(2 126)
Opérations sur autres actifs / passifs non financiers	(2 378)	4 226
Augmentations / diminutions nettes des actifs / passifs opérationnels (III)	7 267	4 078
FLUX DE TRÉSORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITÉS OPÉRATIONNELLES (A) = (I) + (II) + (III)	22 730	21 115
Flux de trésorerie liés aux acquisitions et cessions d'actifs financiers et participations	1 294	1 997
Flux de trésorerie liés aux acquisitions et cessions d'immobilisations corporelles et incorporelles	(5 531)	(4 502)
FLUX DE TRÉSORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITÉS D'INVESTISSEMENT (B)	(4 237)	(2 505)
Flux de trésorerie provenant / à destination des actionnaires	(1 357)	(1 522)
Autres flux de trésorerie provenant des activités de financement	1 306	4 404
FLUX DE TRÉSORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITÉS DE FINANCEMENT (C)	(51)	2 882
FLUX NET DE LA TRÉSORERIE ET DES ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE (A) + (B) + (C)	18 442	21 492
Caisse et banques centrales (actif)	78 565	57 065
Banques centrales (passif)	(6 951)	(4 607)
Comptes et prêts à vue avec les établissements de crédit (cf. Note 3.5)	26 113	23 625
Comptes et emprunts à vue avec les établissements de crédit (cf. Note 3.6)	(14 920)	(14 767)
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE À L'OUVERTURE DE L'EXERCICE	82 808	61 316
Caisse et banques centrales (actif)	96 186	78 565
Banques centrales (passif)	(5 238)	(6 951)
Comptes et prêts à vue avec les établissements de crédit (cf. Note 3.5)	24 639	26 113
Comptes et emprunts à vue avec les établissements de crédit (cf. Note 3.6)	(14 337)	(14 920)
TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE À LA CLÔTURE DE L'EXERCICE	101 250	82 808
VARIATION DE LA TRÉSORERIE ET DES ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE	18 442	21 492

NORMES COMPTABLES ADOPTÉES PAR L'UNION EUROPÉENNE

IFRS 9 « INSTRUMENTS FINANCIERS »

Adoptée le 22 novembre 2016 et applicable aux exercices ouverts à compter du 1^{er} janvier 2018

La norme IFRS 9 constitue une refonte de la norme IAS 39. IFRS 9 définit les nouvelles règles de classement et d'évaluation des actifs et des passifs financiers, la nouvelle méthodologie de dépréciation pour risque de crédit des actifs financiers ainsi que

le traitement des opérations de couverture, à l'exception des opérations de macro-couverture pour lesquelles un projet de norme séparée est en cours d'étude par l'IASB.

Les traitements suivants s'appliqueront aux exercices ouverts à compter du 1^{er} janvier 2018, en substitution des principes comptables actuellement appliqués pour la comptabilisation des instruments financiers et décrits dans la Note 3.



Classement et évaluation

Une approche unique, pour les actifs financiers, fondée sur les caractéristiques des flux contractuels et le mode de gestion de l'instrument.

Risque de crédit

Un modèle de dépréciation plus anticipateur fondé sur les pertes attendues.

Comptabilité de couverture (modèle général)

Un modèle amélioré pour mieux traduire la gestion des risques ; mais une possibilité, retenue par le Groupe, de continuer à appliquer les dispositions d'IAS 39 pour la comptabilité de couverture.

Opérations de macro-couverture

Hors périmètre d'IFRS 9 (projet de norme distinct).

Classement et évaluation

Les actifs financiers seront classés en trois catégories (coût amorti, juste valeur par résultat et juste valeur par capitaux propres) en fonction des caractéristiques de leurs flux contractuels et de la manière dont l'entité gère ses instruments financiers (modèle d'activité ou « *business model* »).

Par défaut, les actifs financiers seront classés en juste valeur par résultat.

Les instruments de dettes (prêts, créances ou titres de dettes) pourront être enregistrés au coût amorti à condition d'être détenus en vue d'en percevoir les flux de trésorerie contractuels et que ces derniers représentent uniquement des remboursements de principal et des intérêts sur le principal restant dû. Les instruments de dettes pourront également être enregistrés en juste valeur par capitaux propres avec reclassement ultérieur en résultat à condition d'être gérés à la fois dans un objectif de collecte des flux de trésorerie contractuels et de revente et que ces flux de trésorerie représentent uniquement des remboursements de principal et des intérêts sur le principal restant dû.

Les flux de trésorerie contractuels qui représentent uniquement des remboursements de principal et des intérêts sur le principal restant dû sont compatibles avec un contrat de prêt dit basique. Dans un tel contrat de prêt basique, les intérêts consistent principalement en une contrepartie pour la valeur temps de l'argent et pour le risque de crédit. Toute clause contractuelle qui générerait une exposition à des risques ou à une volatilité des flux sans rapport avec un tel contrat de prêt basique (comme une exposition aux variations de cours des actions ou d'un indice boursier par exemple, ou encore l'introduction d'un effet de levier) ne permettrait pas de considérer que les flux de trésorerie contractuels représentent uniquement des remboursements de principal et des intérêts sur le principal restant dû, sauf à n'avoir qu'un effet minime sur ces flux.

L'analyse des flux de trésorerie contractuels peut également nécessiter leur comparaison avec ceux d'un instrument de référence (instrument « *benchmark* ») lorsque la composante valeur temps de l'argent incluse dans les intérêts est susceptible d'être modifiée en raison des clauses contractuelles de l'instrument. C'est le cas, par exemple, si le taux d'intérêt de l'instrument financier est révisé périodiquement, mais que la fréquence des révisions ne concorde pas avec la durée pour laquelle le taux d'intérêt est établi (comme un taux d'intérêt révisé mensuellement en fonction du taux à un an) ou si le taux d'intérêt de l'instrument financier est révisé périodiquement selon une moyenne de taux d'intérêt à court et à long terme.

Les dérivés incorporés ne seront plus comptabilisés séparément des contrats hôtes lorsque ces derniers seront des actifs financiers de sorte que l'ensemble de l'instrument hybride devra être enregistré en juste valeur par résultat.

Les instruments de capitaux propres seront enregistrés à la juste valeur par résultat sauf en cas d'option irrévocable pour une évaluation à la juste valeur par capitaux propres (sous réserve que ces instruments ne soient pas détenus à des fins de transaction et classés comme tels en actifs financiers à la juste valeur par résultat) sans reclassement ultérieur en résultat.

Les règles de classement et d'évaluation des passifs financiers figurant dans la norme IAS 39 sont reprises sans modification dans la norme IFRS 9, à l'exception des passifs financiers que l'entité choisit d'évaluer en juste valeur par résultat (option juste valeur) pour lesquels les écarts de réévaluation liés aux variations du risque de crédit propre seront enregistrés parmi les gains et pertes comptabilisés directement en capitaux propres sans reclassement ultérieur en résultat.

Les dispositions de la norme IAS 39 relatives à la décomptabilisation des actifs et passifs financiers sont reprises sans modification dans la norme IFRS 9.

La norme IFRS 9, ayant été adoptée par l'Union européenne le 22 novembre 2016, sera applicable aux exercices ouverts à compter du 1^{er} janvier 2018. La norme IFRS 9 offre la possibilité d'appliquer par anticipation la comptabilisation directe en capitaux propres des écarts de réévaluation liés aux variations du risque de crédit propre sur les passifs financiers que l'entité a choisi d'évaluer en juste valeur par résultat (option juste valeur). Au 31 décembre 2016, le Groupe n'a pas anticipé l'application de ce traitement.

■ **Risque de crédit**

Les instruments de dette classés en actifs financiers au coût amorti ou en actifs financiers à la juste valeur par capitaux propres, les créances de location, ainsi que les engagements de financement et les garanties financières donnés devront faire systématiquement l'objet d'une dépréciation ou d'une provision pour perte de crédit attendue.

La principale nouveauté est l'enregistrement systématique de dépréciations sur les encours dès l'octroi des prêts ou dès l'acquisition des titres obligataires, sans attendre l'apparition d'une indication objective de dépréciation.

Ainsi, les actifs financiers concernés seront répartis en trois catégories en fonction de la dégradation progressive du risque de crédit observée depuis leur comptabilisation initiale et une dépréciation devra être enregistrée sur les encours de chacune de ces catégories selon les modalités suivantes :

Étape 1 (stage 1)

- Tous les actifs financiers concernés seront initialement enregistrés dans cette catégorie.
- Une dépréciation pour risque de crédit sera comptabilisée à hauteur des pertes attendues à un an.
- Les produits d'intérêts seront reconnus en résultat selon la méthode du taux d'intérêt effectif appliqué à la valeur comptable brute de l'actif (avant dépréciation).

Étape 2 (stage 2)

- En cas d'augmentation significative du risque de crédit depuis l'entrée au bilan de l'actif financier, ce dernier sera transféré dans cette catégorie.
- La dépréciation pour risque de crédit sera alors augmentée au niveau des pertes attendues sur la durée de vie résiduelle de l'instrument (pertes attendues à terminaison).
- Les produits d'intérêts seront reconnus en résultat selon la méthode du taux d'intérêt effectif appliqué à la valeur comptable brute de l'actif (avant dépréciation).

Étape 3 (stage 3)

- Les actifs financiers pour lesquels une situation de défaut a été identifiée seront déclassés dans cette catégorie.
- La dépréciation pour risque de crédit restera calculée à hauteur des pertes attendues sur la durée de vie résiduelle de l'instrument (pertes attendues à terminaison) et son montant sera ajusté le cas échéant pour tenir compte d'une dégradation supplémentaire du risque de crédit.
- Les produits d'intérêts seront alors reconnus en résultat selon la méthode du taux d'intérêt effectif appliqué à la valeur nette comptable de l'actif (après dépréciation).

L'augmentation significative du risque de crédit pourra être appréciée instrument par instrument ou bien sur la base de portefeuilles homogènes d'actifs lorsque l'appréciation individuelle ne s'avèrera pas pertinente. Une approche par contrepartie (avec application du principe de contagion à tous les encours sur la contrepartie considérée) sera également possible si elle aboutit à des effets similaires.

Le Groupe devra prendre en compte toutes les informations historiques et prospectives dont il dispose ainsi que les conséquences potentielles de l'évolution des facteurs macro-économiques au niveau d'un portefeuille, de sorte que toute augmentation significative du risque de crédit sur un actif financier puisse être appréciée de la manière la plus anticipée possible.

Une présomption (réfutable) de dégradation significative est retenue lorsqu'un actif fait l'objet d'un impayé de plus de 30 jours. Cependant, il s'agit d'une limite ultime : l'entité doit utiliser toutes les informations disponibles (scores comportementaux, indicateurs de type « *loan to value* », etc.) en ayant une approche prospective (*forward looking*) pour lui permettre de déceler avant même ces 30 jours toute dégradation significative du risque de crédit.

L'application de la norme IFRS 9 ne modifierait pas la définition du défaut actuellement retenue par le Groupe pour apprécier l'existence d'une indication objective de dépréciation d'un actif financier. Un actif sera notamment présumé en défaut après la survenance d'un ou plusieurs impayés de plus de 90 jours.

Le calcul des pertes attendues à un an prend en considération des données historiques, mais aussi la situation présente ainsi que des prévisions raisonnables d'évolution. Ces pertes attendues ne seront donc pas calculées sur des moyennes de cycle et peuvent donc conférer aux charges de dépréciations un caractère pro-cyclique.

Le calcul des pertes attendues à terminaison prendra en considération des données historiques, mais aussi la situation présente ainsi que des prévisions raisonnables d'évolution de la conjoncture économique et les facteurs macro-économiques pertinents jusqu'à la maturité du contrat.

■ **Comptabilité de couverture (hors opérations de macro-couverture)**

La norme IFRS 9 a également pour objet de mieux aligner la comptabilité de couverture sur la gestion par l'entité de ses risques financiers et non financiers. Elle étend notamment le champ des instruments financiers non dérivés pouvant être qualifiés d'instruments de couverture. De même, le périmètre des éléments pouvant être qualifiés d'éléments couverts est étendu à des composants d'instruments non financiers. La norme amende également les modalités d'appréciation de l'efficacité des couvertures.

Toutefois, dans ses dispositions transitoires, la norme offre la possibilité de continuer à appliquer les dispositions d'IAS 39 en matière de comptabilité de couverture, ce choix s'appliquant alors à toutes les relations de couverture.

Par ailleurs, des informations supplémentaires seront requises dans les notes annexes pour décrire la stratégie de gestion et de couverture des risques ainsi que les effets de la comptabilité de couverture sur les états financiers.

ORGANISATION DU PROGRAMME DE MISE EN ŒUVRE DE LA NORME IFRS 9

Le Groupe a initié dès 2013 des travaux préliminaires pour appréhender les conséquences potentielles de la mise en œuvre de la future norme IFRS 9. À cet effet, une structure projet a été mise en place par la Direction financière et un programme conjoint entre la Direction des risques et la Direction financière a été lancé pour instruire le volet de la norme dédié au risque de crédit.

Dès la publication de la norme IFRS 9 en juillet 2014, les filières Risque et Finance du Groupe se sont dotées d'une organisation spécifique pour conduire les travaux nécessaires à la mise en œuvre de la norme à compter du 1^{er} janvier 2018.

Sous la coordination des instances de gouvernance mises en place, le Groupe a mené des travaux d'analyse de la norme (chantiers bancaires) et réalisé des études de cadrage pour l'adaptation de ses systèmes d'information et de ses processus.

■ Classement et évaluation

Les portefeuilles d'actifs financiers du Groupe ont fait l'objet d'une revue pour déterminer, sur la base des caractéristiques de leurs flux contractuels d'une part et de la manière dont ils sont gérés (modèles d'activité ou « *business model* »), d'autre part, leur futur traitement comptable sous IFRS 9. Ces travaux ont également eu pour objet d'identifier les conséquences les plus significatives sur les systèmes d'informations et sur les outils de consolidation comptable.

Ces travaux ont été approfondis durant l'année 2016 pour déterminer le périmètre des actifs financiers dont le classement et l'évaluation seront modifiés par l'application de la norme IFRS 9. Des méthodologies d'analyse des flux contractuels des actifs financiers ont été développées, notamment pour les besoins de comparaison de ces flux avec ceux d'un instrument de référence (instrument « *benchmark* ») lorsque la composante valeur temps de l'argent incluse dans les intérêts est susceptible d'être modifiée en raison des clauses contractuelles de l'instrument.

Les spécifications nécessaires à l'adaptation des systèmes d'informations des entités d'une part et des processus et *reportings* de consolidation d'autre part se sont poursuivies en 2016. Les travaux de développements ont été entamés dans les systèmes d'information pour identifier les critères de qualification des actifs financiers, mettre à jour les traitements comptables et permettre le renseignement des nouvelles informations à présenter dans les notes annexes. Le Groupe a également initié la préparation des exercices d'essai à blanc (« *dry run* ») et de répétition générale qui sont respectivement planifiés sur le deuxième et le troisième trimestre 2017 pour tester l'ensemble du nouveau dispositif mis en place pour l'application de la norme IFRS 9.

Par ailleurs, l'IASB a été saisi d'une question relative au classement des prêts assortis d'une clause de remboursement anticipé à la main de l'emprunteur pouvant conduire le prêteur à percevoir un remboursement comprenant une indemnité de remboursement anticipé négative ou un remboursement à hauteur de la valeur de marché de l'instrument à la date de son remboursement anticipé. L'IASB a décidé de proposer un amendement limité à IFRS 9 sur le sujet ; le Groupe va suivre attentivement les travaux et propositions de l'IASB pour en mesurer les conséquences éventuelles sur le futur classement comptable de ses actifs financiers sous IFRS 9.

■ Risque de crédit

Depuis 2015, le Groupe a construit un cadre méthodologique définissant les règles d'appréciation de la dégradation du risque de crédit et de détermination des pertes attendues à un an et à maturité en intégrant des projections macro économiques pour tenir compte du cycle de crédit. Les travaux de calibrage et de validation de ce cadre ont débuté en 2016 dans plusieurs domaines :

- déploiement du cadre méthodologique sur tous les portefeuilles du groupe ;
- démarrage des développements informatiques pour permettre un début d'homologation pour certains début 2017 ;
- démarrage de la description des processus organisationnels, y compris les étapes de gouvernance opérationnelle.

L'ensemble de ces étapes franchies devrait permettre de disposer à la fin du 3^e trimestre 2017 de la presque totalité du programme afin de procéder à une répétition générale.

Les travaux de calibrage et de validation vont continuer sur toute l'année 2017 afin de comprendre au mieux les modèles de provisionnement en format IFRS 9. Ces travaux exigent de simuler différentes règles de gestion comme différentes méthodes de calibrage des paramètres (aussi cohérentes que possible avec celles déployées pour Bâle) afin de déterminer les conjonctions qui répondent le mieux aux critères normatifs et métiers. À ces travaux, vont être ajoutés des travaux visant à mieux contrôler la procyclicité intrinsèque du modèle de provisionnement IFRS 9, des travaux sur les *backtests* et la définition de la gouvernance autour de la mise à jour des modèles et des *scenarii* macro économiques probabilisés tout en respectant un calendrier de clôture comptable.

Pendant l'année 2016, les principes généraux de déclinaison opérationnels ont été figés et seront déclinés autour des principes suivants :

- centralisation des modèles de provisionnement IFRS 9 même s'ils sont déclinés selon une segmentation propre aux spécificités locales ;
- utilisation d'un calculateur commun sur une majorité des encours ;
- collecte des encours et des provisions au niveau central pour faire face aux nombreux impératifs de communication, d'explication et de *reportings* réglementaires des calculs de provisions.

■ Couverture

Le Groupe a analysé les différentes options offertes par la norme IFRS 9 pour sa première application concernant le traitement comptable des opérations de couverture et a décidé, comme la norme IFRS 9 le permet, de ne pas modifier les traitements actuellement appliqués à ces opérations conformément à la norme IAS 39 telle qu'adoptée dans l'Union européenne. Le Groupe continuera par ailleurs à suivre les travaux de recherche de l'IASB relatifs au traitement comptable des opérations de macro-couverture.

À ce stade du projet de mise en œuvre de la norme IFRS 9, les conséquences chiffrées de son application sur les états financiers du Groupe ne peuvent être raisonnablement estimées.

5. ETATS FINANCIERS

ACTIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	68 754 739	50 025 382	18 729 357
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
Actifs financiers disponibles à la vente		17 042 720	5 512 278	11 530 443
Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	7 758 694	31 137 804	-23 379 110
Prêts et créances sur la clientèle	2.3	194 654 500	154 750 493	39 904 007
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0	0
Impôts courants - Actif		2 196 398	1 544 657	651 741
Impôts différés - Actif		1 150 980	1 110 667	40 313
Autres actifs	2.4	369 162	396 288	-27 126
Comptes de régularisation - Actif	2.4	3 018 099	2 427 624	590 475
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.5	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		0	0	0
Immobilisations corporelles	2.6	1 734 908	1 586 804	148 104
Immobilisations incorporelles	2.6	440 932	224 290	216 642
Ecart d'acquisition		0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		297 136 807	248 731 962	48 404 845

PASSIF

Unité:000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2016	2015	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	49 742	3 774	45 968
Dettes envers la clientèle	2.8	239 064 525	194 960 964	44 103 561
Dettes représentées par un titre	2.9	2 910 148	3 356 368	-446 220
Impôts courants - Passif		3 148 936	2 932 583	216 353
Impôts différés - Passif		0	0	0
Autres passifs	2.10	1 384 016	1 330 819	53 197
Comptes de régularisation - Passif	2.10	7 826 871	8 352 903	-526 032
Provisions pour risques et charges		1 089 651	941 111	148 539
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	5 731 257	4 504 729	1 226 528
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.12	20 521 853	17 925 257	2 596 596
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		-186 470	7 055	-193 525
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		5 596 279	4 416 399	1 179 880
TOTAL DU PASSIF		297 136 807	248 731 962	48 404 845

Manuel de comptabilité générale de la classe 5



الحق رقم 11



Manuel de comptabilité générale de la classe 5 SONATRACH - 12 janvier 2010



MANUEL DE COMPTABILITE GENERALE

COMPTE PRINCIPAL : 5
SOUS COMPTE : 52

Emis le :

Applicable: 2010

Les comptes 52

1 DEFINITION

Les comptes 52 enregistrent les instruments financiers dérivés.

Ce sont des instruments financiers tels que les options, les contrats à terme (de gré à gré) et les swaps de taux d'intérêt et de devises qui engendrent des droits et des obligations qui ont pour effet de transférer entre les parties à l'instrument un ou plusieurs des risques inhérents à un instrument financier primaire sous-jacent.

Les instruments dérivés ne donnent pas lieu à un transfert de l'instrument financier primaire sous-jacent au moment de la prise d'effet du contrat, et il n'y a pas nécessairement transfert à l'échéance du contrat.

Le compte 52 est un compte de regroupement et non d'imputation.

Il est constitué des comptes suivants :

521 : Instruments de couverture

Couverture : ensemble de techniques permettant de se prémunir contre certains risques. La couverture consiste à anticiper et à apprécier le risque encouru de manière à sélectionner l'instrument de protection le plus adapté.

En matière financière, les risques faisant l'objet de couverture sont principalement les risques de taux, de change ou les risques du marché.

522 : Autres instruments financiers dérivés

Les instruments financiers dérivés enregistrés dans ce compte sont ceux qui ne trouvent pas leur affectation dans l'un des comptes ci-dessus.

2 EVALUATION

Les instruments financiers dérivés sont enregistrés à leur coût d'acquisition.

Les variations de valeur des contrats négociés sur les marchés organisés, constatées par la liquidation quotidienne des marges débitrices et créditrices, sont portées au compte de résultat en charges ou produits financiers.

Toutefois, par exception à ce principe, les variations de valeur de ces contrats ou options constatées sur ces marchés et effectuées à titre de couverture sont enregistrées dans le compte 52 et rapportées au compte de résultat, pendant la durée de vie de l'élément couvert, de manière symétrique au mode de comptabilisation des produits et charges sur cet élément.

A la clôture de l'exercice, pour les instruments financiers dérivés immédiatement négociables qui sont évalués à la valeur de marché à la date d'arrêté des comptes, la différence entre cette valeur et la valeur des titres couverts figurant en comptabilité est enregistrée :

- au débit du compte 52 par le crédit du compte 765 « Ecart d'évaluation sur actifs financiers, plus values » s'il s'agit d'une plus-value
- au crédit du compte 52 par le débit du compte 665 « Ecart d'évaluation sur actifs financiers, moins values » s'il s'agit d'une moins-value.

2. Présentation des états financiers

A. Bilan au 31 décembre 2016

Actif	Unité : Milliard DA	
	2016	2015
ACTIFS NON COURANTS - NETS	6 377	6 063
<ul style="list-style-type: none"> • Immobilisations incorporelles • Immobilisations corporelles • Immobilisations en concession • Equipements fixes et complexes de production • Immobilisations en cours • Participations et créances rattachées • Autres immobilisations financières • Impôts différés actifs 	<p style="text-align: right;">3</p> <p style="text-align: right;">377</p> <p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">2 491</p> <p style="text-align: right;">2 055</p> <p style="text-align: right;">477</p> <p style="text-align: right;">968</p> <p style="text-align: right;">6</p>	<p style="text-align: right;">3</p> <p style="text-align: right;">363</p> <p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">2 561</p> <p style="text-align: right;">1 732</p> <p style="text-align: right;">468</p> <p style="text-align: right;">931</p> <p style="text-align: right;">6</p>
ACTIFS COURANTS- NETS	3 711	3 385
STOCKS ET EN COURS	374	355
<ul style="list-style-type: none"> • Stocks de marchandises • Matières premières et fournitures • Autres approvisionnements • Stocks de produits • Stocks provenant d'immobilisations • Stocks à l'étranger 	<p style="text-align: right;">1</p> <p style="text-align: right;">5</p> <p style="text-align: right;">240</p> <p style="text-align: right;">127</p> <p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">1</p>	<p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">8</p> <p style="text-align: right;">219</p> <p style="text-align: right;">-127</p> <p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">1</p>
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	2 852	2 486
<ul style="list-style-type: none"> • Fournisseurs et comptes rattachés • Clients et comptes rattachés • Personnel et comptes rattachés • Organismes sociaux et comptes rattachés • Etat et collectivités publiques • Groupe et associés • Débiteurs divers • Charges constatées d'avance 	<p style="text-align: right;">106</p> <p style="text-align: right;">400</p> <p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">1</p> <p style="text-align: right;">550</p> <p style="text-align: right;">1 686</p> <p style="text-align: right;">103</p> <p style="text-align: right;">7</p>	<p style="text-align: right;">73</p> <p style="text-align: right;">346</p> <p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">1</p> <p style="text-align: right;">422</p> <p style="text-align: right;">1 521</p> <p style="text-align: right;">117</p> <p style="text-align: right;">6</p>
DISPONIBILITES ET ASSIMILEES	485	544
<ul style="list-style-type: none"> • Valeurs mobilières de placement • Banques Etablissements Financiers et assimilés • Caisses • Régies d'avances et accreditifs 	<p style="text-align: right;">485</p> <p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">-</p>	<p style="text-align: right;">542</p> <p style="text-align: right;">-</p> <p style="text-align: right;">2</p>
TOTAL ACTIF	10 088	9 448

Passif	Unité : Milliard DA	
	2016	2015
CAPITAUX PROPRES	6 046	5 830
• Capital émis	1 000	1 000
• Primes et réserves	4 843	4 823
• Résultat net	207	9
• Report à nouveau	-3	-2
PASSIFS NON COURANTS	208	198
• Provisions pour charges	203	193
• Emprunts et dettes financières	2	2
• Autres dettes non courantes	3	3
PASSIF COURANT	3 834	3 420
• Fournisseurs et comptes rattachés	297	273
• Clients et comptes rattachés	11	24
• Personnel et comptes rattachés	18	21
• Organismes sociaux et comptes rattachés	6	7
• Etat et collectivités publiques	240	179
• Groupe et associés	3 248	2 909
• Créiteurs divers	3	4
• Produits constatés d'avance	-	-
• Trésorerie passive	11	3
TOTAL PASSIF	10 088	9 448

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
التشكرات	
الاهداء	
المقدمة	أ-ر
الفصل الأول: مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF	01
المبحث الأول : التوافق المحاسبي الدولي وظهور المحاسبة الدولية.	02
المطلب الأول : نشأة معايير المحاسبة الدولية	02
المطلب الثاني : مفهوم المحاسبة الدولية وأهميتها.	04
الفرع الأول : مفهوم المحاسبة الدولية.	04
الفرع الثاني : أهمية المحاسبة الدولية.	05
الفرع الثالث : قضايا المحاسبة الدولية و بيئتها.	06
المطلب الثالث : الهيئات المسؤولة على التوافق الدولي والمحلي.	07
الفرع الأول:محاولات وضع معايير على المستوى الدولي.	07
الفرع الثاني : الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي.	10
الفرع الثالث:الهيئات المسؤولة عن التوحيد المحاسبي المحلي.	12
المبحث الثاني :معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	17
المطلب الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية.	17
الفرع الأول: مفهوم المعيار المحاسبي.	17
الفرع الثاني :أهمية المعايير المحاسبية وأسباب تعددها.	18
الفرع الثالث: محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تطورها المستمر.	20
المطلب الثاني : مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومسؤوليته في إعداد المعايير	21

- 21..... الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF
- 25..... الفرع الثاني: مسار إعداد المعيار المحاسبي وعرض مختلف المعايير المصدرة.
- 29..... المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (الإطار المفاهيمي).
- 29..... الفرع الأول. عرض الإطار المفاهيمي.
- 30..... الفرع الثاني. مكونات الإطار المفاهيمي.
- 32..... الفرع الثالث: أساليب القياس والمبادئ الأساسية لمعايير المحاسبة الدولية وفقا لإطارها المفاهيمي.
- 35..... المبحث الثالث : تقديم النظام المالي المحاسبي SCF
- 35..... المطلب الأول : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي.
- 35..... الفرع الأول : تعريف المحاسبة المالية.
- 36..... الفرع الثاني : أسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.
- 37..... الفرع الثالث : مبادئ المحاسبة الأساسية للنظام المحاسبي المالي.
- 38..... الفرع الرابع : مجالات وأهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- 40..... الفرع الخامس : تحديات النظام المحاسبي المالي
- 41..... المطلب الثاني :الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.
- 41..... الفرع الأول: أهداف البيانات المالية.
- 41..... الفرع الثاني :المواصفات النوعية للمعلومات المالية.
- 43..... الفرع الثالث : طرق التقييم المستعملة في النظام المحاسبي المالي.
- 44..... المطلب الثالث : مكونات النظام المحاسبي المالي
- 44..... الفرع الأول : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدونه حساباته.
- 45..... الفرع الثاني : اثر المبادئ والفروض المحاسبية على البيانات والقوائم المالية.
- 47..... الفرع الثالث : تقديم العناصر الأخرى المكونة للبيانات المالية.
- 51..... المطلب الرابع : مدى التوافق بين النظام المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

54.....	الفصل الثاني : المشتقات المالية كمنتجات للهندسة المالية ودورها في أنشطة التغطية (التحوط)
55.....	المبحث الأول : الأدوات المالية وطرق التعامل بها
55.....	المطلب الأول : الهندسة المالية ودورها في ابتكار منتجات مالية مستحدثة
55.....	الفرع الأول : ماهية الهندسة المالية
56.....	الفرع الثاني : نطاق الهندسة المالية ومحدداتها
58.....	المطلب الثاني : الأدوات المالية الأساسية
58.....	الفرع الأول : الأدوات التي تعبر عن الملكية (الأسهم)
63.....	الفرع الثاني : الأدوات المالية التي تعبر عن المديونية (السندات)
65.....	المطلب الثالث: المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها
65.....	الفرع الأول : مفهوم المحفظة الاستثمارية
66.....	الفرع الثاني : أنواع المحافظ الاستثمارية وأهميتها في تحليل مخاطر الاستثمار
69.....	الفرع الثالث : سياسات تكوين المحافظ الاستثمارية
71.....	المطلب الرابع : أسواق التعامل بالأدوات المالية (الأسواق المالية)
71.....	الفرع الأول : مفهوم الأوراق المالية وأنواعها
72.....	الفرع الثاني : نشأة السوق المالية ومفهومها
73.....	الفرع الثالث : أنواع الأسواق المالية
74.....	الفرع الرابع : كفاءة أسواق رأس المال
77.....	الفرع الخامس : أهم البورصات و المؤشرات العالمية
79.....	المبحث الثاني : مدخل للمشتقات المالية
79.....	المطلب الأول: ماهية المشتقات المالية
79.....	الفرع الأول : تعريف المشتقات المالية
80.....	الفرع الثاني: مستخدموا (متعاملوا) المشتقات المالية

80.....	الفرع الثالث : خصائص المشتقات المالية.....
83.....	المطلب الثاني .أنواع المشتقات المالية.....
83.....	الفرع الأول : العقود الآجلة.....
85.....	الفرع الثاني : الفرع الثالث: عقود المستقبلات.....
88.....	الفرع الثالث: الخيارات.....
91.....	الفرع الرابع : عقود المقايضة أو المبادلة.....
93.....	المطلب الثالث : مخاطر المشتقات المالية.....
95.....	المطلب الرابع : الأهمية الاقتصادية لعقود المشتقات ورأي الشريعة الإسلامية فيها.....
95.....	الفرع الأول :الأهمية الاقتصادية.....
96.....	الفرع الثاني : المشتقات المالية من منظور إسلامي.....
98.....	المبحث الثالث : تقنيات عمل المشتقات المالية لأغراض التغطية والتحوط.....
98.....	المطلب الأول : إستراتيجية التحوط.....
99.....	المطلب الثاني : تطبيق إستراتيجية التحوط بالخيارات.....
100.....	المطلب الثالث: تطبيق إستراتيجية التحوط بالعقود الآجلة والمستقبلات.....
102.....	المطلب الرابع : تطبيق إستراتيجية التحوط بعقود المبادلات.....
105.....	المبحث الرابع : أسواق المشتقات المالية.....
105.....	المطلب الأول : أنواع أسواق المشتقات.....
105.....	الفرع الأول:الأسواق العادية للمشتقات المالية.....
106.....	الفرع الثاني:الأسواق الخاصة بالمشتقات المالية.....
106.....	المطلب الثاني: أهم أسواق المشتقات المالية وأحجام التداول فيها.....
106.....	الفرع الأول : أهم أسواق المال الخاصة بالمشتقات المالية.....
108.....	الفرع الثاني : أهم إحصائيات تداول المشتقات المالية في الأسواق العالمية.....

110.....	المطلب الثالث : المشتقات المالية وعلاقتها بالأزمات المالية.....
110.....	الفرع الأول: المشتقات المالية والأزمات المالية.....
113.....	الفرع الثاني: مستقبل تطبيق المشتقات المالية على الاقتصاد الكلي.....
الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية (محاسبة التغطية) وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	
116.....	والنظام المحاسبي المالي SCF.....
117.....	المبحث الأول : معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS ذات العلاقة بمحاسبة الأدوات المالية ومحاسبة التغطية.....
117.....	المطلب الأول : معيار المحاسبة الدولي IAS 32 الأدوات المالية – العرض -.....
117.....	الفرع الأول : التعديلات الأخيرة على معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض.....
121.....	الفرع الثاني: عرض الأدوات المالية من وجه نظر معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية: العرض.....
133.....	المطلب الثاني : معيار إعداد التقارير المالية الدولي IFRS 7 : الأدوات المالية – الإفصاح -.....
133.....	الفرع الأول : خلفية عامة عن المعيار ومصطلحاته الرئيسية.....
134.....	الفرع الثاني : نطاق عمل المعيار IFRS7.....
135.....	الفرع الثالث : أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي.....
141.....	المطلب الثالث : الأدوات المالية والقيمة العادلة وفق المعيار IFRS 13.....
141.....	الفرع الأول : القيمة العادلة وإشكالية القياس المحاسبي.....
145.....	الفرع الثاني : عرض المعيار الدولي IFRS 13: القياس بالقيمة العادلة.....
150.....	المبحث الثالث: محاسبة الأدوات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9: الأدوات المالية.....
150.....	المطلب الأول : الانتقال من المعيار IAS 39 إلى المعيار الجديد IFRS9.....
151.....	الفرع الأول : نظرة شاملة حول المعيار IAS39.....
152.....	الفرع الثاني : مراحل إعداد المعيار IFRS9.....
154.....	المطلب الثاني : هدف ونطاق المعيار IFRS 9.....
154.....	الفرع الأول:الهدف واستثناءات نطاق المعيار

156.....	الفرع الثاني :نطاق عمل المعيار
158.....	المطلب الثالث: تصنيف الأدوات المالية
158.....	الفرع الأول:الاعتراف المبدئي بالأصول المالية وتصنيفها وتقييمها.....
161.....	الفرع الثاني: الاعتراف المبدئي بالالتزامات المالية وتصنيفها.....
163.....	المطلب الرابع : تدني قيمة الأدوات المالية وفق IFRS 9
163.....	الفرع الأول: الأدوات التي تخضع لاختبار تدني القيمة.....
164.....	الفرع الثاني : مراحل عملية اختبار تدني القيمة.....
166.....	المبحث الرابع : محاسبة التغطية وفق معيار إعداد التقارير المالية IFRS 9.....
167.....	المطلب الأول : محاسبة التحوط وأنواع التحوط.....
167.....	الفرع الأول: محاسبة التحوط أهدافها وعناصرها.....
169.....	الفرع الثاني: أنواع التحوط.....
174.....	الفرع الثالث: تحوط مجموعة من البنود.....
175.....	المطلب الثاني:تقييم علاقة التحوط وإيقافها.....
175.....	الفرع الأول : فاعلية التحوط.....
177.....	الفرع الثاني: المحاسبة عن علاقة التحوط المؤهلة وإعادة التوازن لها.....
178.....	الفرع الثالث : عدم الاستمرار في محاسبة التحوط(التوقف عنها).....
180.....	الفرع الرابع: الإفصاح وأثر محاسبة التحوط على المركز المالي للمؤسسة.....
183.....	المطلب الثالث: المحاسبة عن المشتقات المالية.....
183.....	الفرع الأول: تحوط تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.....
188.....	الفرع الثاني : تحوط خطر أسعار الفائدة.....
193.....	الفرع الثالث: تحوط خطر الأسهم
199.....	الفرع الرابع: تحوط خطر تقلبات أسعار السلع والمواد الأولية.....

- المطلب الرابع: مقارنة بين المعيار IFRS9 والمعيار IAS 39 وأولى آثار تطبيق المعيار الجديد.....206
- الفرع الأول : أهم التغييرات والتحسينات التي جاء بها المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار IAS 39.....207
- الفرع الثاني :الآثار المتوقعة عند تطبيق المعيار IFRS 9.....210
- الفرع الثالث: المعيار الدولي IFRS 9 إمكانية التطبيق المسبق والتحديات التي قد يواجهها.....213
- الفرع الرابع:مقارنة محاسبة التحوط وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS والمعايير الأمريكية SFAS.....215
- المبحث الثالث : محاسبة التحوط والأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF.....218
- المطلب الأول : قواعد عامة للاعتراف والتقييم الخاصة بالأدوات المالية218
- الفرع الأول : مفاهيم أساسية للأدوات المالية وطرق عرضها حسب النظام المحاسبي المالي.....218
- الفرع الثاني :تصنيف الأصول والخصوم المالية.....219
- المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للأدوات المالية الأساسية وفق SCF.....221
- الفرع الأول : الأدوات المالية (حالة الأصول).....221
- الفرع الثاني :الأدوات المالية (حالة الخصوم).....226
- الفرع الثالث : القيم المنقولة للتوظيف قصيرة المدى.....228
- المطلب الثالث : محاسبة التغطية (التحوط) وفق النظام المحاسبي المالي SCF.....230
- الفرع الأول : مفاهيم عامة عن الحساب 52: الأدوات المالية المشتقة.....230
- الفرع الثاني : المعالجة المحاسبية للحساب 52 :أدوات مالية مشتقة.....231
- المطلب الرابع:دراسة مقارنة بين النظام المالي المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص محاسبة الأدوات المالية.....235
- الفرع الأول:أوجه القصور في النظام المالي المحاسبي فيما يخص محاسبة الأدوات المالية مقارنة بمعايير المحاسبة.....235
- الفرع الثاني : مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية.....237
- الفصل الرابع : دراسة تطبيقية لمحاسبة التغطية وفق معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إسقاطها على الجزائر....240
- المبحث الأول : محاسبة التغطية والأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS.....241
- المطلب الأول : الاعتراف وتصنيف الأدوات المالية241

247.....	المطلب الثاني : حالات تطبيقية لتدني قيمة الأدوات المالية.
250.....	المطلب الثالث : دراسة حالات تطبيقية لمحاسبة التحوط للمشتقات المالية.
257.....	المبحث الثاني : محاسبة التغطية في النظام المحاسبي العام الفرنسي PCG
257.....	المطلب الأول : القوانين المنظمة لمحاسبة التغطية وفق PCG
258.....	الفرع الأول:الأهداف المرجوة من التنظيم.....
259.....	الفرع الثاني : المبادئ والعناصر الأساسية التي جاء بها التنظيم.....
268.....	المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق PCG
271.....	المطلب الثالث : تقديم بنك سوسيتي جنرال الفرنسي SOCETE GENERALE
271.....	الفرع الأول : نبذة عن البنك.....
272.....	الفرع الثاني : تقديم البنك.....
273.....	الفرع الثالث :إستراتيجية للنمو و المردودية قائمة على نموذج متوازن ومتنوع.....
276.....	المطلب الرابع : عرض القوائم المالية والإفصاح عن المشتقات المالية لبنك سوسيتي جنرال لسنة 2016.....
276.....	الفرع الأول: عرض الميزانية المجمعة لبنك سوسيتي جنرال.....
278.....	الفرع الثاني: تحليل مدى استخدام البنك للمشتقات المالية.....
283.....	المطلب الخامس : تعامل بنك وسوسيتي جنرال مع معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية.....
285.....	المبحث الثالث: محاولة وضع نموذج مقترح لمحاسبة التغطية وفق النظام المحاسبي المالي SCF
285.....	المطلب الأول : تقديم بورصة الجزائر وتحليل نشاطها.....
285.....	الفرع الأول:تقديم شركة تسيير بورصة القيم.....
298.....	الفرع الثاني : تقييم نشاط البورصة لغاية 2017.....
311.....	المطلب الثاني : محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفق SCF
311.....	الفرع الأول : محاسبة الأصول غير الجارية.....
315.....	الفرع الثاني : محاسبة الأصول المالية الجارية.....

317.....	الفرع الثالث : محاسبة الخصوم المالية.....
321.....	المطلب الثالث : محاولة لتفريع الحساب 52:الأدوات المالية المشتقة.....
323.....	المطلب الرابع :المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية وفق SCF.....
323.....	الفرع الأول : حالة عقود آجلة.....
325.....	الفرع الثاني : حالة عقود المستقبلات.....
328.....	الفرع الثالث : حالة الخيارات.....
332.....	الفرع الرابع : حالة المبادلات.....
335.....	الخاتمة.....

المراجع

قائمة المصطلحات والاختصارات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية المحاسبة عن المشتقات المالية بغرض التغطية وفق ما تناولته معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS، إلى جانب إبراز مكانتها في ظل النظام المحاسبي SCF، فجاءت العديد من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS لوضع أحسن الطرق والتقنيات لتبسيط محاسبة التغطية من خلال أربعة معايير تتناول الموضوع ولكن في إطار أشمل ضمن الأدوات المالية باعتبار المشتقات المالية جزء منها، فخصصت المعيار IAS32 لعرضها والمعيار IFRS 7 للإفصاح عنها وIAS 39 للاعتراف بها وقياسها، هذا الأخير تم إلغاؤه نظرا لما شابه من تعقيدات لدرجة اتهامه بأنه أحد أسباب الأزمة المالية 2008 ليعوض بالمعيار IFRS 9: الأدوات المالية، إذ تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل: الاعتراف والتصنيف، تدني القيمة ومحاسبة التحوط حيث تم طرح ثلاث طرق لمحاسبة التحوط: بالقيمة العادلة، تدفقات الخزينة و صافي الاستثمار، كما حدد كيفية المعالجة المحاسبية للمشتقات بغرض التغطية ومتى يتم التوقف عنها وكيفية الإفصاح عنها. أما النظام المحاسبي SCF فحدد كفاءات المعالجة المحاسبية للأدوات المالية مسترشدا بمعايير المحاسبة الدولية الصادرة آنذاك. أما المشتقات المالية فاكتفى بتخصيص حساب للتعامل بها (ح/52: الأدوات المالية المشتقة) وترك للتطبيق توضيح طريقة المعالجة المحاسبية وهو ما سعينا من خلال هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج محاسبة التغطية مستعينين بتطبيقات معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي العام الفرنسي PCG .

الكلمات المفتاحية: المشتقات المالية، معايير المحاسبة الدولية، محاسبة التغطية، معيار إعداد التقارير المالية IFRS9، النظام المالي المحاسبي SCF

Abstract

The objective of this study is to explain how financial derivatives are accounted for hedging accounting at the international level in International Accounting Standards, in addition to highlighting its position under the Financial Accounting System (SCF). Several IAS/IFRS have been introduced to develop the best methods and techniques to streamline the hedging accounting, so there are four standards dealing with the subject but in a broader framework within the financial instruments as derivatives part of, which is assigned to IAS32 for presentation and IFRS 7 for disclosure, and IAS 39 for recognition and measurement, the latter was canceled due to similar complications to the extent that it was accused of being one of the reasons for the 2008 financial crisis, so he was offset by IFRS 9: Financial Instruments, three stages: recognition and classification, impairment and hedge accounting. Three methods of hedge accounting were introduced: fair value, treasury flows and net investment, and how to disclose them. The financial accounting system (SCF) defines the accounting treatment of financial instruments in global, guided by the International Accounting Standards issued at that time, but financial derivatives he just reserved one account to treat them (C / 52: Derivative Financial Instruments) and he let the accountants to clarify the method of accounting treatment, which we sought through this study to propose a model for hedging accounting using the application of International Accounting Standards and the French General Accounting System (PCG).

Key Words: Financial derivatives, IAS/IFRS, IFRS9, Hedging accounting, The Financial Accounting System (SCF)